الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعـــــــة منتوري – قسنطينة -
كلية العلوم الإنسانية و العلوم الإجتماعية
قسم علم الإجتماع
رقم التسجيل:.....
الرقم التسلسلي:.....

العولـــمـــة والـــعنـــف

مقاربة سوسيولوجية لظاهرة العنف في ظل العولمة

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم فرع تنمية و تسيير الموارد البشرية

إعداد الطالبة:
حجـــار ماجـــدة

إشـــــــراف:
أ.د/بومعرة نور الدين

أعضاء لجنة المناقشة:

1- أ.د. صالح فيلالي	رئيسـا	جامعة قسنطينة
2- أ.د. نور الدين بومعرة	مشرفا و مقـررا	جـامعة قالـمة
3- أ.د. فضيل دليو	عضـوا	جامعة قسنطينة
4- أ.د. مربوحة نوار	عضـوا	جـامعة عنـابة
5- د. رحيمة الطيب عيساني	عضـوا	جـامعة باتـنة
6- د. مرابط اليامنة	عضـوا	جامعة قسنطينة

السنة الجامعية: 2010/2009

الإهـــــــداء

إلى من علمني أقف بثبات فوق أرض متحركة

أبي العزيز

إلى رمز الحب والحنان والعطاء

أمي الغالية

إلى أغلى ما أملك في الوجود ، قرّة عيني وروح فؤادي

إبني " **نزيو محمد الهادي** "

إلى أحب الناس وأقربهم إلى قلبي ، سندي وشريكي في الحياة

زوجي المخلص "**سامـــــي**"

إلى جميع إخوتي: **هناء-راضية-سامية-وليد-نايلة**

إلى ابنتي المدللة، ابنة أختي "**نادين**" والكتكوت الصغير "**محمد أيمن**"

إلى كل عائلة زوجي الذين تلقيت منهم كل الدعم والمساندة

يما جميلة، سهام، سلوى، كمال، نبيلة

إلى كل أساتذة علم الاجتماع الذين درسوني بجامعة عنابة

إلى زملاء الدراسة والعمل وأخص بالذكر أساتذة معهد علم الاجتماع بالطارف

إلى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد

إلى هؤلاء جميعا أهدي

ثمرة جهودي العلمية

الشكر والتقدير

أتقدم بالشكر أوّلا وأخيرا ، إلى الله سبحانه وتعالى الذي أعانني على إتمام هذا العمل العلمي المتواضع .

كما أتقدم بالشكر الجزيل والعرفان بالجميل إلى أستاذي الجليل الذي أشرف على هذا البحث

الأستاذ الدكتور: **نور الدين بومهرة**

لما أسداه لي من إرشادات وتوجيهات علمية قيّمة، ولم يبخل عليّ لا بجهده ولا بوقته ولا بكتبه ومراجعه، وقدّم لي كلّ الدعم والمساعدة وهوّن عليّ الكثير من الصعاب والعقبات من أجل إنجاز هذا العمل العلمي .

الفهـــــــــرس

المحتـويـــــات	الصفحـــة
- الإهـــــداء	/
- شكـــر وتقديـــر	/
- قائمة الجداول والأشكال	/
* مقدمـــة عامـــة	أ،ب،جـ،، د
*** الـفصل الأوّل : الإطـار الـنظري والـمعالجة الـمنهجية**	**2**
أولا : إشكالية الدراسة.	**2**
ثانيا : أهمية الدراسة و أهدافها .	**10**
ثالثا : أسباب اختيار موضوع الدراسة .	**11**
رابعا : المقاربة النظرية للدراسة .	**12**
خامسا : المعالجة المنهجية للدراسة .	**16**
- مقدمة	**16**
I – المقاربة المنهجية الأساسية للدراسة.	**16**
II – المقاربات المنهجية المساعدة.	**19**
1- المقاربة التاريخية.	**19**
2- المقاربة التحليلية الوصفية .	**20**
3- تقنية تحليل المضمون .	**21**
III – مجال الدراسة .	**21**
IV – الأدوات البحثية المساعدة .	**24**
V – عيّنة البحث : كيفية اختيارها وخصائصها .	**25**
مصادر و مراجع الفصل الأوّل .	**28**
*** الفصل الثاني : تأصيل تاريخي ومفهمي لظاهرتي العولمة والعنف.**	**31**
أوّلا : نشأة وتطوّر ظاهرة العولمة .	**31**
I- ملامح تشكل الفكر العولمي تاريخيا.	**31**

1- نموذج رونالد روبرتسون .	**32**
2- نموذج جوران توربون .	**36**
II – الأطر المرجعية لمفهوم العولمة.	**44**
1- في إشكالية المفهوم .	**44**
2- تحديد مفهوم العولمة .	**46**
3- الفرق بين العولمة والعالمية .	**59**
ثانيا : نشأة وتطوّر ظاهرة العنف .	**63**
I – تاريخية تشكل الفعل العنفي في المجتمع.	**63**
II – الأطر المرجعية لمفهوم العنف.	**68**
1- في إشكالية المفهوم .	**69**
2- العنف في مفهوم علماء الاجتماع الغربيين .	**72**
3- تحديد مفهوم العنف.	**74**
ثالثا : في تأصيل العلاقة بين العولمة والعنف .	**81**
مصادرو مراجع الفصل الثاني .	**83**
*** الفصل الثالث : العولمة نظام إنساني أم إستراتيجية هيمنة شاملة.**	**91**
مقدمة .	**91**
أوّلا : العولمة نظام إنساني ومشروع حضاري (المعلن) .	**94**
I – على المستوى الاقتصادي.	**95**
II – على المستوى السياسي.	**103**
III – على المستوى الثقافي.	**114**
ثانيا : العولمة إستراتيجية هيمنة شاملة (المخفي) .	**120**
I – الأطر المرجعية الموجهة لإيديولوجية خطاب العولمة.	**124**
1- أطروحة نهاية التاريخ .	**125**
2- أطروحة صدام الحضارات.	**128**
3- الأفكار والتحليلات السياسية لزبيغنيو بريجنسكي .	**131**
4- أطروحة الحتمية القيادية .	**132**

II – الأبعاد الإستراتيجية للعولمة وآليات تشغيلها.	**136**
مصادر و مراجع الفصل الثالث .	**148**
*** الـــفصل الـــرابع : عـــنف الـــعولمة ó الـــفعـــل.**	**154**
مقدمة.	**154**
أوّلا : العولمة كعامل أساسي في ظهور العنف .	**156**
ثانيا : أشكال العنف المستحدثة في ظل العولمة .	**161**
I – العنف الاقتصادي.	**162**
1- عولمة الفقر .	**163**
2- تأنيث الفقر.	**165**
3- التسلية المخدرة والفقر.	**168**
4- البطالة والفقر.	**169**
5- المديونية والفقر.	**170**
6- اختفاء الطبقة الوسطى.	**172**
7- الأزمات الاقتصادية وانهيار اقتصاديات الدول .	**173**
II – العنف السياسي.	**176**
1- عولمة الحروب وزيادة بؤر التوتر في العالم .	**177**
2- عدم احترام حقوق الإنسان .	**183**
3- تراجع سيادة الدولة .	**187**
III – العنف الثقافي.	**189**
1- احتكار تكنولوجيا المعلوماتية والاتصال.	**191**
2- إضعاف اللغة القومية.	**192**
3- سلب الهوية والقضاء على الخصوصية الثقافية .	**192**
مصادر و مراجع الفصل الرابع .	**194**
*** الـــفصل الـــخامس : عـــولمة الـــعنف ó رد الـــفعل.**	**199**
مقدمة.	**199**
أوّلا : العنف يتولد كرد فعل لسياسات دولية غير متوازنة .	**200**

ثانيا : في الإرهاب والعولمة .	**203**
I – تعريف الإرهاب الدولي.	**204**
II – تأثير أحداث 11 سبتمبر 2001 على مسار العولمة.	**205**
ثالثا : العولمة وحركات رد الفعل المضاد .	**210**
I – الحركات الاحتجاجية : في المضمون والأهداف.	**213**
II – في الحصيلة الأولية للحركات الاحتجاجية ضد العولمة.	**217**
III– مواجهة عنيفة لرفع الظلم عن الدول النامية.	**219**
مصادر و مراجع الفصل الخامس.	**228**
* النتائج العامة للدراسة.	**231**
* خاتمـــــــــة.	**235**
* قائمة المصادر و المراجع .	**239**
* الملاحـــــــــق.	**254**
* الملخص باللغة العربية و الفرنسية و الانجليزية.	/

فهـــــرس الجـــــداول :

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	يوضح جنس أفراد العيّنة	**26**
02	يوضح الوظيفة التي يشغلها أفراد العيّنة	**26**
03	يوضح تخصص أفراد عيّنة البحث	**26**
04	يوضح الرتبة الأكاديمية لأفراد العيّنة	**27**
05	يوضح أهم عوامل تشكل الفكر العولمي	**40**
06	يوضح الأبعاد الأساسية للعولمة وأهم مظاهرها	**52**
07	يوضح مضمون مفهوم العولمة وأهم المعاني والـــدلالات التـــي يحملها	**122**
08	يوضح المرتكزات الايديولوجية للعولمة	**124**
09	يوضح أهداف السيرورة العولمية في خدمة مصالح الدول	**138**
10	يوضح طبيعة الرهانات التي تطرحها ظاهرة العولمة	**158**
11	يوضح موقف المبحوثين من قدرة العولمة على إنتـــاج ظـــاهرة العنف في المجتمعات	**160**
12	يوضح أشكال العنف الذي تمارسه العولمة ومظاهره الأساسية	**161**
13	يوضح شكل العنف الناتج كرد فعل ضد العولمة	**202**
14	يوضح تأثير أحداث 11 سبتمبر 2001 على مسار ظاهرة العولمة	**205**
15	يوضح مدى أهمية الإندماج في مسار العولمة والفـــرص التـــي تتيحها للمجتمعات	**211**
16	يوضح تلخيص ظاهرة العولمة في معادلة توضيحية	**223**
17	يوضح مدى مساهمة العولمة في توليد العنف في المجتمعات	**226**

قائمـــــة الأشكـــــال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	يوضح جنسية أفراد عينة المبحوثين.	**27**
02	يوضح التراتب العالمي للدول حسب المنظور الأمريكي.	**144**
03	يوضح علاقة مفهوم العولمة بمفاهيم أخرى.	**146**

مقدمـــــة عامـــــة :

تعد العولمة بوصفها ظاهرة اجتماعية ، من أكثر الظواهر التـــي اســـتحوذت علـــى اهتمـــام الباحثين في علم الإجتماع والفكر الإجتماعي والمشتغلين بالسياسة والقانون والإعلام ... إلى غيـــر ذلك من التخصصات في السنوات الأخيرة ، فاستغرقتهم في مناقشتها وتحليـــل مفهومهـــا وحـــصر أبعادها والكشف عن دلالاتها ومضمونها والتعرف على ما يمكن أن تفرزه من نتـــائج إيجابيـــة أو سلبية ، ذلك أنّه على الرغم من جوانبها المتعددة فقد كانت تأثيراتها في ميادين الإقتصاد والـــسياسة والثقافة هي الأكثر بروزا.

وقد انقسمت الدراسات عن العولمة بين مؤيدة لها ، تدعو إلـــى التمـــاهي معهـــا بإيجابياتهـــا وسلبياتها وأخرى مناهضة لها ، تدعو إلى رفضها جملة و تفصيلا ، متعمدة تجاهلها ، بفعل الخطر الذي يمكن أن يحل بدول وشعوب العالم وخاصة دول الجنوب .

إنّ تناولنا لدراسة ظاهرة عالمية كالعولمة ، مازالت في طور الصيرورة تعمل باتجاه تحقيق مجتمع إنساني موحد بكل ما يشتمل عليه تعريف مفهوم المجتمع ، سعيا إلى التعرف على حقيقتها وتجلياتها المتعددة من خلال التناول الموضوعي لها ، حيث حاولنا في دراستنا هذه التعـــرف علـــى ماهيتهـــا ودراسة الأوضاع التي أفرزت هذه الظاهرة والسياق التاريخي الذي تطوّرت فيه ، حاولنا التركيـــز على العلاقة العضوية بين كلّ من ظاهرتي العولمة والعنف ومدى مساهمة الأولى في إنتاج أشـــكال جديدة من العنف في المجتمعات المعاصرة ، ولا يعني حصر نطاق دراستنا في أشكال محددة مـــن العنف وأبعاد العولمة أننا قد حددنا موقفنا سلفا من الإشكالية المطروحة أو أنـــه لا توجـــد جوانـــب أخرى للظاهرتين ، إلاّ أنّنا أردنا التركيز على جوانب محددة حتى نتمكن مـــن حـــصر موضـــوع دراستنا، ويبقى المجال مفتوحا لدراسة جوانب أخرى في دراسات علمية لاحقة .

وبناء على ما سبق ، جاء الإطار المرفولوجي العام لهيكلة الدراسة على النحو التالي :

الفصل الأوّل : الذي مثل الإطار النظري والمنهجي للبحث ، فقد خصص لأشكلة موضـــوع الدراسة الذي تمحور أوّلا حول تأصيل الموضوع من الناحية النظرية ، حيث تمت مقاربة ظـــاهرة العنف في ظلّ العولمة لنخلص في النهاية إلى صياغة سؤال مركزي للدراسة والذي اشـــتقت منـــه أربعة أسئلة فرعية ، كما حدّدنا في هذا الفصل الأهداف المتوخاة من الدّراسة وأسباب إختيارنا لهذا الموضوع بالذات .

ولقد حاولنا في هذا الإطار مقاربة موضوعنا من خلال منحى نظري جديد يعـــالج ظـــاهرة العولمة يتبلور في إتجاهين نظريين أساسيين كما هو موضح في المتن .

كما خصّصناه للمعالجة المنهجية ، حيث وضّحنا فيها المسار المنهجي للبحـــث مـــن خـــلال عرض المقاربة المنهجية الأساسية للدراسة والمقاربات المنهجية المساعدة ، وكيفية توظيفهـــا ، ثـــمّ تعرضنا إلى تحديد مجال دراستنا ، وبعد ذلك تناولنا الأدوات البحثية المساعدة ، وأخيرا قمنا بتحديد عيّنة البحث ، كيفية اختيارها وخصائصها .

أمّا **الفصل الثـــاني** : فتناولنا فيه نشأة وتطوّر ظاهرة العولمة من خلال التحديد الدقيق لملامح تشكل الفكر العولمي تاريخيا ، ثمّ تحديد الأطر المرجعية لمفهوم العولمة .

ثمّ إنتقلنا إلى تحديد نشأة وتطوّر ظاهرة العنف في المجتمعات مـــن خـــلال تتبـــع التطـــوّر التاريخي لهذه الظاهرة ، ثمّ تحديد الأطر المرجعية لمفهوم العنف وأخيرا حاولنا تأصـــيل وتحديـــد العلاقة بين العولمة والعنف .

فيما خصص **الفصل الثالث** : لتحليل الماهية الحقيقية للعولمة وما يرتبط بها مـــن محـــددات ورهانات إجتماعية وإقتصادية وسياسية وثقافية ، بهدف الكشف عن الهدف الذي صيغ مـــن أجلـــه

مشروع العولمة ، هل هو هدف إنساني يسعى لتحقيق رقي وتقدم الدول والشعوب في مختلف أنحاء العالم ودون تمييز ، حيث قمنا بعرض أهم المبادئ الإنسانية التي أعلـــن عنهـــا مروجوهـــا علـــى المستوى الإقتصادي والسياسي والثقافي على التوالي ، أم أنّ هذه المبادئ مجرد شعارات جوفاء لـــم تطبق فعلا في الواقع وتتحوّل العولمة على إثر ذلك إلى إستراتيجية مخططة مسبقا تخفـــي تطلعـــا لتكريس الهيمنة والسيطرة على دول العالم وعلى وجه التحديد دول الجنوب وذلك بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية ، وقد حاولنا الكشف عن ذلك من خلال إستعراض مجموعة من المؤشرات التـــي تؤكد ذلك ومن أهمّها:

* الأطر والمرتكزات الإيديولوجية لخطاب العولمة (أطروحة نهاية التاريخ-أطروحة صـــدام الحضارات-الأفكار والتوجيهات الإيديولوجية لبريجنسكي-أطروحة الحتمية القيادية).

* الأبعاد الإستراتيجية للعولمة وآليات تشغيلها.

أمّا **الفصل الرابع** : فقد خصص للكشف عن العلاقة الموجودة بين العولمة والعنف، وتحليـــل أهم أشكال ومظاهر العنف الذي تمارسه العولمة وترسخه بقوّة في المجتمعات ومن أهمّها : العنـــف الإقتصادي بمؤشراته ودلالاته المختلفة (عولمة الفقر-تزايد معدلات البطالـــة والمديونيـــة-تأنيـــث الفقر-إنهيار إقتصاديات الدول- إختفاء وتآكل الطبقة الوسطى)- أمّا العنف السياسي فيتجلـــى مـــن خلال عولمة الحروب وزيادة بؤر التوتر في العالم-عدم إحترام مبادئ حقوق الإنسان-تراجع سيادة الدولة .

والعنف الثقافي يتمظهر أساسا من خلال إحتكار تكنولوجيا المعلوماتية والاتصال ، إضـــعاف اللغة القومية وسلب الهوية والقضاء على الخصوصيات الثقافية .

وفي **الفصل الخـــامس** : تمّ التنويه بأهم أشكال العنف المقاوم للعولمة وردود الأفعال العنيفـــة ضدّ ممارساتها الإستغلالية فحاولنا توضيح كيف يتولد العنف كرد فعل لسياسات دولية غير متوازنة ثمّ آثرنا إلى التركيز على ظاهرة الإرهاب الدولي بإعتبارها أهم ردود الأفعـــال وأشـــدها وحـــشية وقسوة ضدّ مبادئ العولمة وفاعلوها والمتحكمون في زمامها، وأهمّ مظاهر الإرهاب الدولي في ظلّ العولمة هي أحداث 11 سبتمبر التي مسّت رموز العظمة الأمريكية والتي كان لها الأثر الكبيـــر فـــي تغيير مسار العولمة وبعدها تعرضنا إلى الحركات الاجتماعية الاحتجاجية المناهضة للعولمة .

أمّا في نهاية الدّراسة فقد خرجنا بجملة من النتائج العامة التي أردنا من خلالها الإجابة علـــى التساؤلات المطروحة في الإشكالية.

وإضافة إلى هذه الفصول تضمنت الدراسة قائمة للمصادر والمراجع وعددا مـــن الملاحـــق بالإضافة إلى ملخص للدراسة باللغة العربية والفرنسية و الانجليزية.

وفي الأخير تجدر الإشارة إلى أنّ هذا العمل يعد مجرد محاولة علميـــة متواضـــعة لدراســـة ظاهرة العولمة ومدى مساهمتها في إنتاج وإعادة إنتاج أشكال جديدة للعنف ، فهذه الدراسة بقدر مـــا هي عبارة عن تحد – في ظل الصعوبات التي حاولنا تجاوزها بقدر الإمكان- هي كذلك إرهـــاص أولي يتضمن الجوانب الإيجابية والسلبية في ذات الوقت ، والتي سنسعد بتلقي النقد فيما يخصها من طرف المطلعين على هذا العمل المتواضع .

الفصل الأول

الإطار النظري و المعالجة المنهجية للدراسة

أوّلا: إشكالية الدّراسة

بدأ العالم منذ نهاية القرن العشرين يتفاعل مع العولمة بمنطقين : إمّا كظاهرة جديدة لم يألفها في السابق أو أنّها كانت موجودة وغلفت بأطر جديدة ، وتحت تسمية حديثة ، وبأطر هذه الظاهرة يتحدث الكثيرون عن تسهيل حركة الأفراد والمعلومات والسلع ورؤوس الأموال بين الدول ، وعن أرض بلا حدود ، وسوق بلا حدود ، وثقافة بلا حدود، أي لا وطن ولا دولة ولا أمة .

ومصطلح العولمة من المصطلحات التي يدور حولها الكثير من الجدل والنقاش لأنّها « مفهوم مراوغ ، ومتعدد الدلالات ، ومختلف المعاني ، وعمومية إستخدام المصطلح تجعل من الصعب إيجاد مفهوم خاص له يتمتع بالقبول الجماهيري الشائع» **(1)**.

ولقد أدّى تسارع الأحداث السياسية والتطوّرات العلمية و التقانية والإتصالية على الصعيد العالمي في السنوات القليلة الماضية إلى جعل هذا المصطلح كلمة مفتاحية لا غنى عنها في مقاربة أيّ ظاهرة من الظواهر التي تسود العالم ، وفي تناولها بالدراسة والتحليل، وبذلك عوضت كليا أو جزئيا كلمات مفتاحية أخرى راجت متعاقبة أو متزامنة في العقود الأخيرة على الصعيد الدولي مثل: "الحرب الباردة" و "صراع الحضارات" و"حوار الشمال والجنوب" و "النظام العالمي الجديد" و "عصر المعلومات" و "الحداثة" ...إلخ

وإذا كانت العولمة ، في مدلولها اللغوي ، تعني تعميم الشيء وتوسيعه ليشمل العالم كلّه ، فإنّ تعريفها الإصطلاحي ليس بالأمر اليسير الهيّن ، ذلك لأنّ هذا المفهوم لم تكتمل ملامحه ، ولم يتحدد بعد تحديدا نهائيا ، بل إنّه من المتوقع أن يتواصل الخلاف حوله بسبب تعدد الرؤى والمنطلقات ، وإختلاف المصالح والغايات ، إضافة إلى أنّ العولمة نفسها عملية مستمرة تكشف كل يوم عن وجه جديد وبعد جديد من أبعادها المتعددة والمتشابكة ، وعلى العموم يدل هذا المفهوم على

ما يسود العالم من إتجاه نحو تحرير وتيسير حركة الأشخاص والمعلومات والأفكار والسلع والأموال بين الدول على النطاق العالمي ، وتقوية الترابط والإعتماد المتبادل ، بل التجانس والتوحد بين تلك الدول بما قد يفضي إلى ظهور ما يسمّى بـ « المجتمع الدولي المتشابك الذي تزول فيه الحدود ، وتنهار الحواجز بمختلف أنواعها ، ويكون فيه التفوق والغلبة (وربّما البقاء) للأقوى» **(2)**.

والعولمة هي في الأساس مفهوم إقتصادي قبل أن تكون مفهوما علميا أو سياسيا أو ثقافيا أو إجتماعيا ، ويرجع الإرتباط العميق والعضوي بين العولمة من ناحية والعولمة الاقتصادية من ناحية أخرى إلى أن المظاهر والتجليات الإقتصادية للعولمة هي الأكثر وضوحا في بداية مرحلة بروز وتطوّر العولمة كلحظة تاريخية جديدة ، فكلّ المؤشرات الموضوعية تشير إلى أنّ العولمة الإقتصادية هي الأكثر إكتمالا ، وهي الأكثر تحققا على أرض الواقع من العولمة السياسية أو الثقافية أو الإجتماعية ، ويبدو العالم اليوم معولما إقتصاديا أكثر ممّا هو في مجال آخر .

ومن هنا جاء التلازم بين العولمة والعولمة الإقتصادية ، ومن هنا أيضا هيمن الفهم الإقتصادي على ظاهرة العولمة التي هي حتما ليست بالظاهرة الإقتصادية فقط ، وليست مقتصرة على الإقتصاد، فالعولمة هي « مسار وديناميكية كوكبية ، تاريخية ، تحديثية ... إنّها ليست محض مفهوم مجرد، فهي عملية مستمرة ، يمكن ملاحظتها بإستخدام مؤشرات كمية وكيفية في مجالات السياسة، الاقتصاد، الثقافة والإتصال » **(3)**.

ويمكننا اختصار محتوى العولمة في تزامن وترابط ثلاث ثورات أساسية هي :

« 1- الثورة السياسية: وتعني الإنتقال من الشمولية والسلطوية إلى الديمقراطية والتعددية وإحترام حقوق الإنسان .

2- الثورة القيمية: وتعني الإنتقال من القيم المادية إلى القيم ما بعد المادية .

3- الثورة المعرفية: وهي تتركز في الإنتقال من الحداثة إلى ما بعد الحداثة »(4).

فالعولمة ككل ديناميكية إجتماعية وحركة مزدوجة تنجم عن تفاعل بين عوامل بعضها موضوعي من دون أدنى شك ، لا ينبع من فعل الإرادة والوعي ، وعوامل أخرى ذاتية تابعة للإرادة والوعي ، فهي في جانب من جوانبها نتيجة لسياسات وإرادات الجماعات والأفراد والنخب والحكومات وبرلمانات الدول التي وافقت ووقعت على القوانين والاتفاقيات التي تلغي الحدود وتحرر حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال في الأسواق العالمية ، والتي وظفت هذا التطور الموضوعي لخدمة مصالحها وضمان سيطرتها أو تحسين مواقعها أو تكريس هيمنتها وسيادتها .

وتغيّرت بذلك التركيبة الإستراتيجية للعالم جذريا وفق معادلة دولية واضحة المعالم والأبعاد تحت غطاء ظاهرة العولمة أو اللبيرالية الجديدة التي فرضت نفسها على الحياة المعاصرة على جميع الأصعدة إقتصاديا ، سياسيا ، فكريا وعلميا ، ثقافيا وإعلاميا ، تربويا وتعليميا ، وهي بذلك من الموضوعات التي تحتاج معالجتها إلى قدر كبير من الفهم لعمقها وجوهرها ، والإدراك لأبعادها وغاياتها ، والوقوف على ما تنطوي عليه السياسات التي تتحكم فيها وتقودها وتدعو إليها ، وتمهد للتمكين لها بشتى الوسائل وبمختلف الطرق.

ولقد حاول منظرو الرأسمالية في مطلع التسعينات ترويج مقولة ذات بعد ديماغوجي، مفادها أنّ الرأسمالية قد دخلت مرحلة العولمة وأصبحت تمثل بالفعل الخيار الوحيد في ربوع المعمورة الذي سيحقق للبشرية الأمن والإستقرار والإزدهار على جميع الأصعدة في ظلّ ترسيخ قيم الأحادية القطبية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية والتي حلّت محل الثنائية القطبية بعد إنهيار المعسكر الشيوعي بزعامة الإتحاد السوفياتي سابقا .

وقد ساهم منظرو الرأسمالية الجديدة في رسم الخريطة الجيو -إستراتيجية للعالم والتي أصبحت تشكل الإطار المرجعي لترسيم النظام العالمي الجديد مجسدا بقوّة فيما يسمّى بالعولمة كظاهرة شمولية ، ولقد ساعد على تحقيق أهداف هذه الإستراتيجية توفر عاملين أساسيين هما :

« **العامل الأوّل** : دخول العالم وخصوصا البلدان الصناعية الرأسمالية المتطوّرة في مرحلة الموجة الثالثة من الثورة العلمية التقنية منذ مطلع التسعينات ، وهي الثورة المعرفية وتكنولوجيا الإتصال والمعلوماتية التي إستطاعت أن تجمع أجزاء العالم في وحدة جديدة يلغي فيها المكان والزمان .

فالرأسمالية بفضل هذا التطور العلمي الإلكتروني إنتقلت إلى مرحلة نوعية جديدة في تعاملها مع العالم بوصفه بنية موحدة ، وهي اليوم بنية الأسواق المالية المتشابكة ورؤوس الأموال المعولمة والإستثمارات الكبيرة المدوّلة ، وحولت العالم إلى قرية صغيرة يتحكم فيها عدد من الشركات العابرة للقارات والتي تلغي الحدود بين الدول ، وتملك من القدرات والإمكانات ما يجعلها تسيطر على العالم بأسره وتنقل له ثقافتها الليبيرالية الجديدة أو بالأحرى المستحدثة .

العامل الثاني : والمتمثل في الإنهيار المفاجئ للمعسكر الشرقي وتفكك الأنظمة الاشتراكية في أوروبا سنة 1989 م ، والذي أدّى إلى دخول النظام العالمي مرحلة جديدة غير مسبوقة ، تغيّرت فيها معالمه وتعدلت ثوابت الوضع الدولي التي سادت منذ إنتهاء الحرب العالمية الثانية ». **(5)**

وبذلك إجتاز العالم الرأسمالي مرحلة تمركز الإنتاج والإستقطاب من أجل التوسيع في إطار الثنائية القطبية ، لينتقل إلى مرحلة سيادة العولمة وتجذرها لتصبح السمة المركزية للمنظومة الرأسمالية العالمية التي تقودها وتحدد مسارها الولايات المتحدة الأمريكية المدعومة بثالوث القوة والهيمنة والمتمثل في: المنظمة العالمية للتجارة ، البنك العالمي وصندوق النقد الدولي ، إلى جانب الدعم

المادي والمعنوي للشركات العملاقة المتعددة الجنسيات والعابرة للقارات والتي تسيطر اليوم على عملية تشكل وبنية العولمة .

ومن المفارقة البارزة أنّ شيوع وإنتشار ظاهرة العولمة إرتبط بظهور أفكار وشعارات ومبادئ جديدة ، تقوم على إنهيار الحدود ، وسقوط الحواجز وترسيخ سمات القرية الكونية الجديدة وتقريب المسافات ، ونشر عبر وسائل الإعلام والإتصال الحديثة ، قيما إنسانية جديدة كتحقيق الأمن والسلم والإستقرار في العالم وتعميم الديمقراطية الليبيرالية ، التسامح والدفاع عن حقوق الإنسان المختلفة أينما كان ، والإعتراف بهوية الآخر وثقافته ودينه من جهة ، والتكامل والإتحاد وإلتحام الشعوب على إختلاف ألوانها ولغاتها وثقافتها من جهة أخرى ، لكن العولمة لم تتوانى عن كشف الوجه الحقيقي لها وذلك بتزامنها مع بروز ظاهرة التفكك والتشظي والحروب الأهلية ذات الطابع العرقي أو الطائفي ، وتصاعد قوى اليمين المتطرف في المجتمعات الغربية ، وإنتشار الإرهاب الدولي وزيادة معدلات الجريمة المنظمة وتعدد أشكالها ومظاهرها ، وإنهيار إقتصاديات معظم دول العالم وإنتشار الفقر وتزايد معدلات البطالة وتعميق الهوة ما بين سكان الجنوب وسكان الشمال أو بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة إلى أبعد الحدود وفي جميع المجالات ، ممّا أدّى إلى إستفحال ظاهرة العنف وإتساع رقعتها وتعدد مظاهرها ، وأن الواقع المعيش الذي تتميز به شعوب كثيرة متقدمة منها ومتخلفة على السواء يكشف لا محالة عن الوجه الآخر للعولمة كفلسفة في الحياة وكمنهج في العمل غايتها إنقاذ البشرية من التناقضات التي تتميز بها بنية النظام العالمي الحالي ، وذلك لأنّ صورا جديدة من العنف أضيفت لظاهرة قديمة (ظاهرة العنف) ، وهي مرتبطة أصلا بقيم الحضارة الجديدة التي تسعى الدول المتقدمة وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية ، إلى ترسيخها أو بالأحرى فرضها على البشرية قاطبة . فالفرق شاسع بين عولمة التقدم والتضامن بين

الفئات الإجتماعية ضمن المجتمع الواحد والتضامن بين الشعوب ، والإعتراف بالآخر وإحترام حقوقه وبين عولمة مافياوية تقطف ثمارها فئة من السماسرة وتقذف بلدان بأسرها في آتون التفكك والفوضى وتؤجج نار الحقد والكراهية وتوسع وترسخ بقوّة ظواهر العنف والجريمة اللّتين أصبحتا تمثلان بحق مرض العصر .

وما جاء في كلمة الرئيس الفرنسي السابق "جاك شيراك" يؤكد النوايا الحقيقية التي تسعى أمريكا إلى تحقيقها في إطار ظاهرة العولمة حيث قال أنّ: « العولمة بحاجة إلى ضبط لأنّها تنتج شروخا إجتماعية كبيرة ، وهي وإن كانت عامل تقدم، فهي تثير أيضا مخاطر جديدة ينبغي التفكير فيها جيّدا ، ومن هذه المخاطر ثلاثة : أوّلها أنّها تزيد من ظاهرة الإقصاء الإجتماعي وثانيها أنّها تنمي الجريمة العالمية وثالثها أنّها تهدد أنظمتنا الاقتصادية »**(6)**

ولقد بلغ النظام العالمي الحديث ذروة الأزمة التي عبرت عن نفسها بأشد الأشكال درامية وكاريكاتورية في الوقت ذاته ، فمن العنف والإرهاب إلى كاوبوي أمريكا الذي يلوح في وجه الشعوب والدول مكرسا منهجيته في التفكير والعمل منطلقا من شعار عبر عنه رئيس أعظم دولة في العالم ، ألا وهو الرئيس الأمريكي «جورج والتر بوش» على إثر الحادث المروع الذي ضرب رموز العظمة الأمريكية (مركز المال والأعمال والدفاع). وذلك يوم **11 سبتمبر 2001م**، وهذا على مسمع ومرأى العالم كلّه قائلا : **« من ليس معنا فهو ضدّنا »** .

ومن هنا يمكن القول أنّ قيم العولمة وطابعها الممارس لم تستجب لتطلعات الشعوب، ولم تجلب للإنسانية لا الأمن ولا الإستقرار ولا التطوّر والإزدهار ، إذ أنّها تقوم على منطق الدفاع عن الإستغلال بإسم الحرية كما يقول عالم الإجتماع الماركسي الفرنسي (Pierre Bourdieu)، ممّا أدّى

إلى ظهور ملامح وضع دولي معقد ومتأزم تسوده الصراعات والنزاعات على جميع الأصعدة والمستويات ، بعد أن وفّرت العولمة لنفسها غطاء الشرعية لأكثر الأحكام تعسفا وإستبدادا .

وسواء كانت العولمة "أمركة" ، مطابقة أو مفارقة ، فإنّها لم تعد تعني شيئا أكثر من أنّها عولمة الأخطار والتهديدات ، وعولمة الأزمات والتحديات ، وعملية إنتاج المشكلات الإجتماعية الجديدة وإعادة تصديرها لدول العالم عموما ودول الجنوب على وجه التحديد بصورة مطابقة لنشاطاتها و أهدافها ومتغيّرة بتغيّر أشكالها وممارساتها .

وتأسيسا على هذه المعطيات تحاول هذه الدّراسة التركيز على إنتاج ظاهرة العنف في صور وأشكال جديدة ومحددة نذكر منها : العنف الإقتصادي ، العنف السياسي والعنف الثقافي كمظاهر جديدة للعنف الناتج عن العولمة بأبعادها الإقتصادية والسياسية والثقافية ، وأشكال جديدة أخرى للعنف المقاوم للعولمة والتي جاءت كرد فعل ضدّ الممارسات الوحشية لهذه الأخيرة .

وعليه فإنّ أهمية دراستنا تكمن في مقاربة ظاهرة العنف التي بدأت تنخر جسم المجتمع الدولي و المجتمعات النامية بوجه خاص وتهدد كيانها في ظلّ الإنتشار المتزايد لقيم العولمة ، ومقاربة ظاهرة العولمة من منظور سوسيولوجي محاولين بذلك تحليل ومناقشة طبيعة العلاقة بين الظاهرتين ومدى تأثيرهما على أوضاع المجتمعات المعاصرة من خلال تحليل ودراسة حالات محددة وذلك وفق منهجية علمية موضوعية تحلل إشكالية هذه الدراسة التي تهدف في النّهاية إلى كشف الوجه الآخر للعولمة كظاهرة متعددة ومتعدية الأبعاد ومدى قدرتها على إعادة إنتاج المشكلة العالمية الإجتماعية القديمة بصور متجددة (ظاهرة العنف) ، حيث تستطيع العولمة خلق هذه المشكلات الإجتماعية المعولمة بنفس الآليات والعمليات والعلاقات التي تنتج فيها إقتصادا وسياسة ، إعلاما وثقافة ، علما وتقنية .

كما سنحاول إبراز كيف تساهم هذه الظاهرة (العولمة) في إنتاج منظومة جديدة وإعادة هيكلة القيم السائدة في المجتمعات وتطويرها وتوجيهها على نحو ينسجم مع منظومة القيم والممارسات التي تسعى إلى إقرارها في عالم بلا حدود إقليمية ووفقا لمنظور جديد للنظم الإقتصادية والسياسية والإيديولوجية والثقافية .

من هذا المنظور حاولنا بلورة هذه الإشكالية في صيغة السؤال المركزي على النحو الآتي :

كيف تساهم ظاهرة العولمة في إنتاج وإعادة إنتاج أشكال جديدة للعنف وترسيخها بقوّة في المجتمعات المعاصرة ؟

وللإجابة عن هذا السؤال حاولنا اشتقاق الأسئلة الفرعية الآتية التي حاولنا من خلالها القيام بتفكيك بنية السؤال المركزي و تسهيلا لعملية المعالجة النظرية و الامبريقية للموضوع المدروس:

1- ما هو السياق التاريخي الذي تطورت فيه كل من ظاهرتي العولمة والعنف ؟

2- ما هي المدلولات المختلفة لمفهوم العولمة ومفهوم العنف والمواقف المتخذة إزاءهما ؟

3- هل العولمة نظام إنساني ومشروع حضاري أم أنّها مصدر تهديد وإستراتيجية مستحدثة للهيمنة ؟

4- ما هي أشكال العنف الأكثر بروزا وتأثيرا في المجتمعات والتي أدّت إلى إنتاجها أو إعادة إنتاجها ظاهرة العولمة ؟

وهذه الأسئلة تحتاج بلا شكّ إلى البحث والتمحيص والتحليل والتقويم الموضوعي من أجل فهم وإستيعاب الظاهرة العولمية وعلاقتها بإنتاج أشكال جديدة للعنف .

ثانيا: أهمية الدّراسة و أهدافها

نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف المعرفية التالية:

1)- تطمح هذه الدّراسة إلى أن تكون تحليلا وتركيبا في الوقت ذاته ، تحليلا لجوهر مختلف مظاهر وأبعاد العولمة بإعتبارها ظاهرة متعددة ومتباينة الأبعاد ، وتركيبا يبرز توجهات هذه الظاهرة ونتائجها الظرفية أو تلك النتائج التي تحمل صفة بعيدة المدى ، فقضايا العولمة تحمل في طياتها أسباب الظاهرة وكينونتها ومظاهر إندفاعها وما قد يتمخض عنها من مفاجآت وحتميات وآثار إيجابية وسلبية .

2)- إنّ المعالجة السوسيولوجية التحليلية والنقدية لهذا النوع من المواضيع الجديدة يخرجنا أكاديميا ويبعد البحث العلمي في جامعاتنا عن سياسة « التقوقع على الذات »، خاصة بعد أن ظهر إهتمام متزايد من طرف المثقفين والمتخصصين في جميع المجالات بالمشكلات الإجتماعية العالمية، وخاصة ظاهرة العولمة التي أثارت جدلا كبيرا وأسالت الكثير من الحبر في السنوات الأخيرة ، وقد حاولنا من خلال دراستنا هذه التأكيد على الطابع الإشكالي للمسألة المبحوثة –العولمة والعنف- وإبراز بعض أبعادها ودلالاتها وإرتباطاتها ، والوقوف على الأسس والخلفيات والإيديولوجيات التي يتأسس عليها خطاب العنف وأشكاله المستحدثة في محتواها وأشكال تظاهراتها الكمية والنوعية في المجتمعات المعاصرة في ظلّ التحوّلات العالمية المتسارعة وإنتشار قيم العولمة في مختلف أنحاء العالم .

ثالثا: أسباب إختيار موضوع الدراسة:

1)- الرغبة في إثراء رصيد جامعاتنا بالمواضيع والدّراسات السوسيولوجية التحليلية التي تتناول مواضيع جديدة لم يتم دراستها من قبل وخاصة موضوع العولمة بإعتبارها ظاهرة جديدة ، فهي من المواضيع التي تتطلب دراسة علمية نظرية وتحليلية جادة .

2)- المساهمة في توضيح الغموض الناتج عن الخلط في فهم وإستخدام المفاهيم الجديدة ، أو المستحدثة مثل مفهوم العولمة ، العالمية ، الدولية ، الليبيرالية ... إلخ ، والتي يساء إستعمالها وتتضارب المواقف إزاءها ، وبذلك تجنب الإستهلاك المفاهيمي بغير ضابط منهجي وعلمي ، إذ أنّ ضبط المصطلحات مسألة بالغة الأهمية في المعرفة والبحث العلمي مهما كان نوع التخصص العلمي .

أمّا الدوافع الذاتية لإختيار الموضوع فألخصها في دافع ذاتي واحد وهو الإهتمام الشخصي بموضوع العولمة لما أثارته من حدّة النقاش على المستوى العالمي والإقليمي والمحلي ، ورغبتي الملحة في التعرف على أبعادها وتأثيراتها الإيجابية والسلبية على دول العالم بإعتبارها أصبحت واقعا معيشيا وأسلوبا للحياة اليومية التي نعيشها .

رابعا: المقاربة النظرية للدّراسة

إنّ دراسة ظاهرة العولمة تتجاذبها إتجاهات وأطر نظرية متعددة ومختلفة ، لكنّها في مجملها تصبّ في منحى واحد مشترك والمتمثل في التعبير عن مختلف التغيّرات والتحولات الجذرية التي تعتري كل من الأفراد والمجتمعات والبنى والعلاقات الاجتماعية المختلفة التي تجرى في إطار الثورة التكنولوجية والمعلوماتية التي وبدون منازع قلبت موازين النظام الدولي رأسا على عقب ، وشكلت نقطة تحوّل حاسمة في تاريخ المجتمعات المتقدمة منها والمتخلفة .

ولقد حاولنا في هذا الإطار مقاربة موضوع دراستنا من خلال منحى نظري جديد يعالج ظاهرة العولمة والذي يتبلور في إتجاهين نظريين أساسيين هما :

الإتجاه الأوّل :

وهو الإتجاه النظري الذي ينطلق منه معظم الباحثين والمهتمين بدراسة وتحليل ظاهرة العولمة ، والذي يبنى بدوره على ثلاثة فرضيات أساسية نلخصها كالتالي :

الفرضية الأولى :

تقوم على إعتبار ظاهرة العولمة نتاج للتطور الخطي للرأسمالية، فهي ظاهرة تمتد جذورها التاريخية إلى قرون ماضية ، وإستمرت سيرورتها الديناميكية لتصبح الظاهرة الأكثر بروزا في مسار التطورات العالمية التي غيّرت خريطة العالم في العقد الأخير ، وعملت على إلغاء الحواجز بين إقتصاديات بلدان العالم ومحاولة دمجها في إقتصاد عالمي واحد وموحد في إطار نسق من الإتفاقيات الدولية الملزمة لجميع الأطراف الفاعلة ، وهو ما أطلق عليه "F.Braudel"، إثر تحليلاته لديناميكية الرأسمالية ، مفهوم "إقتصاد-عالم" والذي يتميز حسب رأيه بثلاث ميزات أساسية مترابطة هي:

« 1- إحتلال فضاء جغرافي واحد.

2- الإنتظام حول قطب أو محور غالبا ما يتمثل في مدينة ذات طاقة استقطابية واسعة.

3- التوزع إلى قلب ومناطق وسطية وهوامش ». (7)

الفرضية الثانية :

تركز على ثورة تكنولوجيا المعلوماتية و وسائل الإتصال والتي ترتبط عضويا وتقوم أساسا على المعلومة إنتاجا وتبادلا وتكثيفا ، والتي أفضت دون شكّ إلى خلق فضاء جديد إقتربت أركانه وتزايدت فرص الإقتران والإرتباط بين عناصره ، حيث أحدثت هذه الثورة الجديدة طفرة على مستوى العالم الذي إنتقلنا على إثرها من "المجتمع الصناعي" إلى "المجتمع المعلوماتي" ، وفتحت المجال واسعا أمام الأمم والشعوب للتواصل والتلاحم وإنتقال المعارف والمعلومات ، ممّا يؤدي دون أدنى شك إلى قفزة نوعية في التنمية البشرية عموما .

الفرضية الثالثة :

تستند هذه الأخيرة على فكرة "ديمقراطية العولمة كآلية للتقدم والإستقرار الإجتماعي"(**8**)

وهذا يكشف لنا عن الرؤية المثالية للعولمة من خلال الأهداف السامية التي يروج لها مناصروها والمبادئ المثالية التي إذا تحققت فعلا على أرض الواقع ستؤدي في النهاية إلى تحقيق وإرضاء التطلعات البشرية الدفينة الأكثر عمقا وحيوية والمتمثلة في تحقيق التقدم والرفاهية وسيادة الأمن والعدل والديمقراطية في مختلف أرجاء العالم .

وبذلك ترتكز هذه الفرضية الأخيرة إيديولوجيا على النزعة الإنسانية الجديدة التي تستند بدورها على آليتي نشر الديمقراطية وتعميمها ، والدّفاع عن حقوق الإنسان .

الإتجاه الثاني :

يذهب أنصاره إلى أنّ المبدأ الأساسي للعولمة يندرج ضمن منطق الهيمنة ويعبّر عن إستراتيجية تتولّى الدول الرأسمالية ، و في مقدّمتها الولايات المتحدة الأمريكية مهمة التخطيط لها وإنجازها، « فنظرية العولمة ليست سوى الوجه الآخر للهيمنة الإمبريالية على العالم تحت الزعامة المنفردة للولايات المتحدة الأمريكية » (**9**) .

وبذلك تصبح العولمة نوعا من المؤامرة الأمريكية ومخططا إيديولوجيا إمبرياليا يرتبط أساسا بأطروحة فوكوياما حول « نهاية التاريخ » وتعميم الديمقراطية الليبيرالية الغربية أو الأمريكية على الأصح . والتي تعتبر النهج الصحيح للتغيير في إتجاه العولمة وذلك من خلال برنامج متكامل وضع من أجل السيطرة الأمريكية وجعل سياسة الإحتواء من قبل أمريكا « إمبراطورية لا تغيب عنها الشمس ولا ينام حكامها ».

وتؤدي هذه الرؤية والسياسة إلى الخضوع للمشروع الإيديولوجي للرأسمالية الجديدة المبنية على فكرة العولمة في مطلع القرن 21 م ، ويقوم هذا المشروع الإيديولوجي الرأسمالي الجديد على فكرة " التكيف " والذي نجد أنّ من أهمّ عناصره ما يلي:

« 1- حرية الأسواق والمبادرة الخاصة عن طريق الإنخراط في الرأسمالية العالمية عبر التخصصية وآليات السوق الرأسمالية العالمية للسلع والخدمات ولرؤوس الأموال والنقود .

2- العالمية: والمقصود بها هنا « عملية الغربنة »، والإنخراط في سلك الغرب، فالدعوة الإيديولوجية للإندماج في العالم تبيح عكسها، إذ تتحول إلى الإندماج في الغرب ليس إقتصاديا فقط، ولكن إجتماعيا وسياسيا وثقافيا بالذات.

3- الدولة المحورية (Pivotal-State) ، ويقصد بها الإندماج في سلك الأمركة .

4- النمو الحديث الذي يتم عن طريق الإنخراط في موجات التكنولوجيا الغربية ورأس المال الغربي .

5- الحريات السياسية والتعددية الحزبية ، بالرغم من وجود سيطرة الأحادية السياسية ذات العصب العسكري، أو الزمني، القائم على دعامتين من المؤسسة العسكرية والمؤسسة البوليسية » .**(10)**

خامسا: المعالجة المنهجية للدراسة

مقـــــدمـــــة:

إنّ الدراسات السوسيولوجية تتطلب أن يتسم تحليل معطيات الواقع وإتجاهات الأحداث من جهة ، وآليات المعالجة المنهجية من جهة أخرى بطابع الدقة والموضوعية ، حيث يقول «Raymond Aron» أنّ علم الإجتماع هو وسيط بين النظرية والحدث ، وهذه الوساطة تقتضي بالطبع اللجوء إلى إستخدام أدوات إدراكية بحثية تتناسب مع موضوع الدراسة .

وتعتبر كلّ من ظاهرة العولمة وظاهرة العنف ، ظواهر لا يمكن إختزالها إلى مجرد الرقم الذي يعبر عن الأحداث ، بل هي ظواهر ذات طابع شمولي عميق ومتجذر في السلوك الإنساني ولذلك إرتأينا إستجلاء ظاهرة العولمة وآلياتها وعلاقتها بظهور أشكال جديدة أو مستحدثة للعنف ، في إطار أسلوب علمي منهجي دقيق ، يتماشى مع خصوصية الموضوع من أجل تحقيق الهدف المنشود ، وذلك عن طريق توظيف ترسانة من التقنيات المنهجية ، نستند بصورة أكثر إلى التحليل المكثف للأحداث والوقائع والوثائق التي تتضمن مؤشرات ودلالات مادية حول تورط العولمة في إنتاج ظاهرة العنف بأشكالها المختلفة .

I- المقاربة المنهجية الأساسية للدّراسة :

إنّ دراستنا تتدرج ضمن خانة البحوث والدراسات النظرية التحليلية والنقدية ، والتي تسعى إلى إبراز والكشف عن الأسس والخلفيات والمرتكزات الفكرية النظرية والايديولوجية التي يتأسس عليها خطاب العولمة ، ومحاولة إنتاج خطاب علمي– على قدر الإمكان- يتجاوز خطاب المراكمة والتجميع المعلوماتي حول إشكالية إنتاج أشكال جديدة ومحددة للعنف في ظلّ الإنتشار المتزايد لقيم العولمة .

وكما سبق لنا الذكر، سوف نركز حديثنا وتحليلاتنا حول أشكال محددة من العنف المعولم أي الناتج عن العولمة، وهي : العنف السياسي، العنف الإقتصادي والعنف الثقافي والعنف المقاوم للعولمة .

وفي هذا الإطار قمنا بمقاربة الإشكالية المبحوثة ومعالجتها من **منظور سوسيولوجي متعدد الأبعاد** « **Approche sociologique multi- dimensionnelle** »باعتبار أنّ كلّ من ظاهرتي العولمة والعنف متعددة ومتباينة الأبعاد والدلالات وتتطلب دراسة علمية شاملة ومنفتحة على فضاءات معرفية نظرية ومنهجية واسعة تتجاوز في كثير من الحالات الإطار التخصصي الموجه للدّراسة .

وقد إستعنا بمنهجية متعددة الأبعاد حتى نتمكن من التحليل المؤسس والموضوعي والمنهجي للطبيعة المعقدة والمتشابكة الأبعاد والترابطات لكلّ من الظاهرتين.

ونذكر على سبيل المثال لا الحصر إستخدامنا للمنظور متعدد الأبعاد بشكل مكثف في الفصل الثاني من الرسالة حيث تعمدنا إختيار عدّة تعريفات العولمة تندرج تحت إطار تخصصات مختلفة لأصحابها ، وكذلك بالنّسبة لتعريفات ظاهرة العنف ، بالإضافة إلى إستعانتنا بآراء ومواقف العديد من العلماء المهتمين بدراسة ظاهرة العولمة والذين ينتمون إلى تيارات ومشارب متباينة، و نذكر على سبيل المثال لا الحصر:

- رمزي زكي : أستاذ إقتصاد .
- برهان غليون : عالم إجتماع سياسي .
- حسن حنفي : إسلامي يساري (أستاذ فلسفة) .
- سمير أمين : عالم اقتصاد يساري .
- محمد الأطرش : إقتصادي .

- السيد يسين : عالم إجتماع .
- زكي العايدي : عالم إجتماع سياسي متخصص في العلاقات الدولية .
- إسماعيل صبري : إقتصادي .
- صادق جلال العظم : عالم إجتماع ماركسي...إلخ

وفي نفس السياق ، يمكن إعتبار مقاربتنا المنهجية **مقاربة إستكشافية** ، ذلك لأنّنا لم ننطلق في بحثنا من فرضيات محددة ومعلنة ، بل من تساؤلات موجهة للدراسة يمكن إعتبارها في نفس الوقت فرضيات ضمنية تساعدنا في عملية القراءة التحليلية المعمقة بغرض الإجابة على الإشكال المطروح .

II – المقاربات المنهجية المساعدة:

1- المقاربة التاريخية:

ليس هناك أدنى شك في أنه من الصعب جدا أن نتمكن من رصد وفهم التحولات الجذرية العالمية الراهنة التي تشهدها المجتمعات الإنسانية في ظلّ إنتشار قيم ومبادئ العولمة بالإقتصار على إعتبار هذه الأخيرة ظاهرة جديدة برزت إلى الوجود في السنوات الأخيرة وتجاهل سيرورتها التاريخية وإمتداد جذورها إلى قرون ماضية ، ونفس الشيء يقال عند مقاربة ظاهرة العنف ، فلا يمكننا فهم وتحليل أشكال العنف التي ظهرت في ظلّ العولمة دون الرجوع إلى تاريخية الممارسة العنفية في المجتمعات منذ ظهور أوّل حادثة للعنف وهي حادثة "قابيل وهابيل" ، وتعتبر الطريقة التاريخية في إستجلاء ومقاربة الظواهر والوقائع مصدر هام لجمع البيانات والمعلومات الخاصة بالنّسبة للباحث الذي يستخدم الأسلوب الكيفي (الوصفي)، حيث أوضحت « Pauline young » أهمية التاريخ في البحث الإجتماعي مؤكدة « أنّنا في البحث الإجتماعي نتعقب التطوّر الماضي لنعيد بناء العمليات الإجتماعية ونربط الحاضر بالماضي ، ونفهم القوى الإجتماعية الأولى التي شغلت الحاضر بقصد الوصول إلى فهم يمكن أن يساعد في صياغة المبادئ أو القوانين الإجتماعية الخاصة بالسلوك الإنساني للأشخاص أو الجماعات أو النظم».**(11)**

والرؤية الواعية للحياة الإنسانية المتوترة والمتأرجحة لا يمكن أن تتم بمعزل عن فهم الماضي البعيد والقريب ، ولا بمعزل عن خلفياتها الإجتماعية والسياسية والإقتصادية، فالرؤية السليمة للسيرة الجارية هي الرؤية ذات البعد التاريخي المستندة إلى عدّة معطيات، فالحياة الماضية لأيّ جماعة ولنظمها الإجتماعية تقف في علاقة سببية مع الحياة الحاضرة لها ، وفي هذا الإطار أشار

« Park » بأنّه « لا شيء يحدث من فراغ إجتماعي ، فلكل شيء تاريخ سابق ونمو طبيعي وهـذا يشكل تأثيرا واضحا على الحاضر ».**(12)**

إنّ غايتنا من الإستعانة بمقاربة تاريخية لموضوع دراستنا هو محاولة منّا لتقديم تفسير سوسيولوجي لوقائع تاريخية وما وراء هذه الوقائع من نظم وخلفيات كانت قائمة في الماضي فيما يخص ظـاهرة العولمة وظاهرة العنف ، وترتيب الآراء والمواقف والحوادث ترتيبا يخضع للمنطق التاريخي حتى نكشف عن المتغيّرات والثوابت في تطور الإشكالية المدروسة مع تقديم تحليل نقدي لها.

ويظهر الإعتماد المركز على هذه المقاربة خصوصا في الفصل الثاني من الرسـالة، إثـر تتبعنـا ومحاولة رصدنا للأصول التاريخية لظاهرة العولمة وكيف تطورت مفهوما ومضمونا عبر التـاريخ لتظهر لنا في صورتها الحالية ، فهي كما سبق وأن أشرنا إلى ذلك في أكثر من موقع ، أنّها ظاهرة قديمة – حديثة .

ومن جهة ثانية ، حاولنا تتبع السيرورة التاريخية للفعل العنفي في المجتمع حتـى نفهـم الأشـكال المستحدثة أو الجديدة للعنف ، والتي ساهمت في ظهورها ظاهرة العولمة، ونحـدد أوجـه الـشبه والإختلاف بينها وبين الأشكال العنفية القديمة .

2- المقاربة التحليلية الوصفية :

ليس في وسعنا الوصول إلى أحكام دقيقة وصائبة ومتوازنة إلاّ إذا إمتلكنا القدرة على إدراك وتمييز جميع العوامل المتعددة والأسباب الحقيقية والجوانب المختلفة ذات الصلة بظاهرة معيّنة ، وإسـتقراء مقدماتها وإستخراج نتائجها وحسم تناقضاتها .

وحتى نتمكن من دعم مقاربتنا المنهجية متعددة الأبعاد ، فقد إستعنّا بمقاربة مـساعدة تحليليـة وصفية تعتمد على وصف المسألة المبحوثة وتوضيح خصائصها بغرض كشف العلاقات الترابطيـة

القائمة بين العولمة بمختلف تجلياتها ودلالاتها وأبعادها وكيف تساهم في عملية إنتاج أنماط جديدة أو مستحدثة للعنف في المجتمع .

3- تقنية تحليل المضمون :

و لقد اعتمدنا في مستوى آخر من التحليل على تقنية تحليل المضمون و استعنا بالتحديد على تقنيتين أساسيتين من تقنياته و هما:

أ- التحليل الغرضي (الاستشهادي):

و ذلك بلجوئنا إلى اختيار بعض الخطابات و المقولات و الفقرات التي تساعدنا في تجاوز التحليل السطحي غير الوافي لبعض الأحداث و الوقائع الوارد ذكرها في البحث، و تدعم موقفنا التحليلي الفكري و العلمي النقدي للإشكالية المطروحة في الدراسة.

ب- التحليل الفئوي:

من خلال توظيفه بوجه خاص في العديد من أسئلة الاستمارة المفتوحة التي تتطلب الإجابة عنها ضرورة القيام بتفيئة إجابات المبحوثين بغرض حصر و تحديد إتجاهاتم و مواقفهم و آراءهم اتجاه المسألة المبحوثة، و هذا لن يتم إلا بعد القراءة المتأنية لمضمون الإجابات المقصود تفيئتها، و استخراج الفئات الأساسية التي تتمحور حولها إجابات هؤلاء المبحوثين، حيث قمنا بتصنيف العناصر المشكلة لهذه الفئات بحيث لا يحدث التكرار فيما بينها.

III- مجال الدراسة :

أمّا بخصوص مجال دراستنا ، فقد إعتمدنا منهجا إنتقائيا لدراسة حالات محددة ومعيّنة يكون موضوعها أحد أشكال العنف التي حددناها مسبقا في إشكالية البحث ، والتي ساهمت العولمة بأبعادها السياسية والإقتصادية والثقافية – بشكل مباشر أو غير مباشر- في ظهورها سواء كان ذلك على المستوى المحلي أو الإقليمي أو الدولي إنطلاقا من أنّ العالم الحديث أصبح قرية صغيرة وفي متناول الجميع ، بحكم ما يمتاز به من سرعة التغيّر في جميع مجالات الحياة حتى أصبح ينعت بعصر الثورات : الثورة المعلوماتية والثورة التكنولوجية وثورة الإتصالات البالغة السرعة والفعالية ، فما يجري في أقصى شمال العالم يعلم به جنوبه في حال وقوعه .

ولقد إرتأينا إعتماد هذا المنهج الإنتقائي القصدي لبعض مظاهر العنف التي رسختها ظاهرة العولمة بأبعادها الإقتصادية والسياسية والثقافية ، وحصر مجال دراستنا بهذا الشكل حتى نتمكن من التحكم الجيّد . والذي يظل نسبي في موضوع البحث ، وذلك بإختيارنا لتحليل حالات وحوادث معيّنة كانت حسب رأينا أشدّ تعبيرا من غيرها عن مظاهر القوة والعنف في المجتمع .

ويمكن تحديد مجال دراستنا كالتالي :

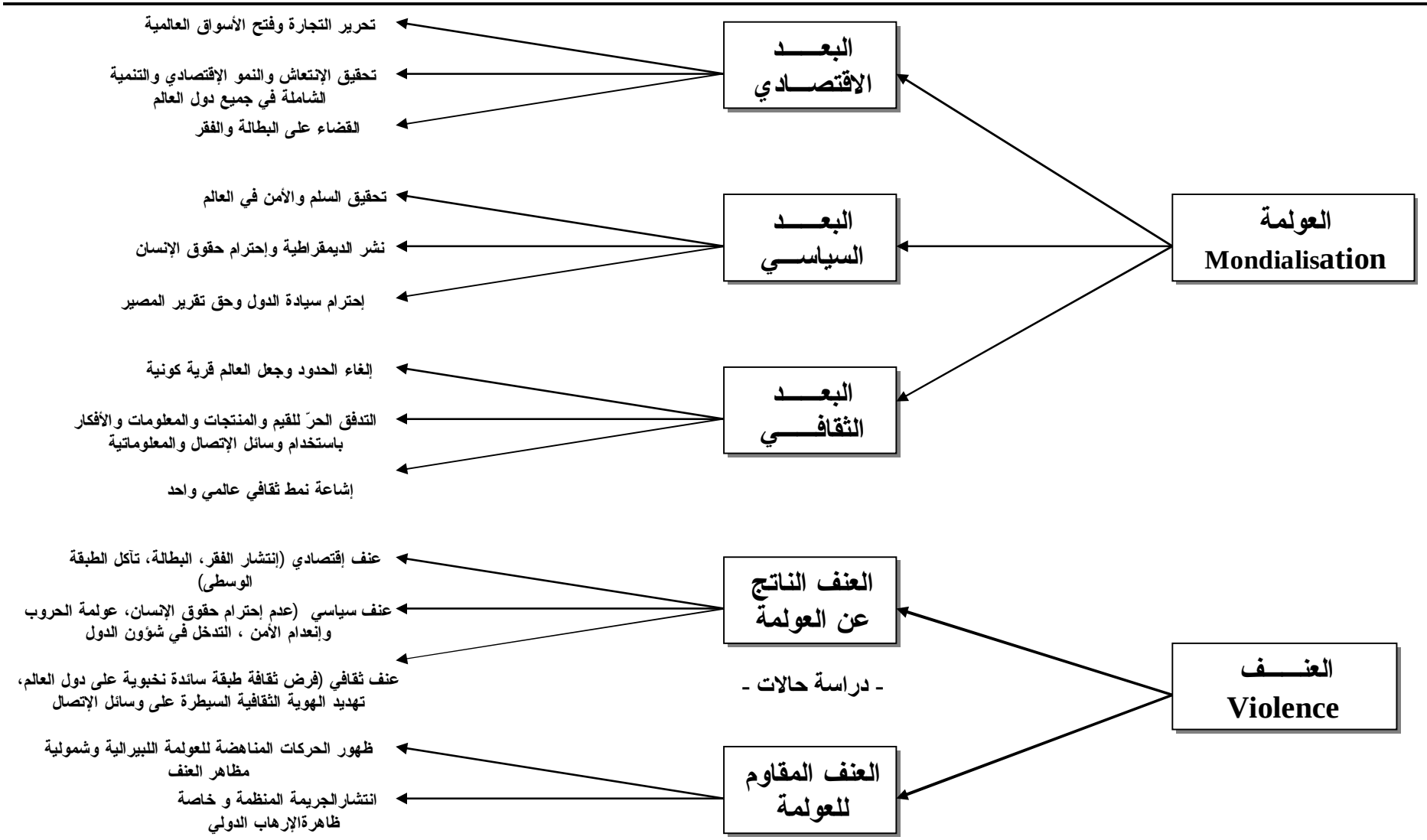
الأبعاد Dimensions
المؤشرات Indicateurs
العولمة Mondialisation
البعد الاقتصادي
البعد السياسي
البعد الثقافي
تحرير التجارة وفتح الأسواق العالمية
تحقيق الإنتعاش والنمو الإقتصادي والتنمية الشاملة في جميع دول العالم
القضاء على البطالة والفقر
تحقيق السلم والأمن في العالم
نشر الديمقراطية وإحترام حقوق الإنسان
إحترام سيادة الدول وحق تقرير المصير
إلغاء الحدود وجعل العالم قرية كونية
التدفق الحرّ للقيم والمنتجات والمعلومات والأفكار باستخدام وسائل الإتصال والمعلوماتية
إشاعة نمط ثقافي عالمي واحد
العنف Violence
العنف الناتج عن العولمة
- دراسة حالات -
العنف المقاوم للعولمة
عنف إقتصادي (إنتشار الفقر، البطالة، تآكل الطبقة الوسطى)
عنف سياسي (عدم إحترام حقوق الإنسان، عولمة الحروب وإنعدام الأمن ، التدخل في شؤون الدول
عنف ثقافي (فرض ثقافة طبقة سائدة نخبوية على دول العالم، تهديد الهوية الثقافية السيطرة على وسائل الإتصال
ظهور الحركات المناهضة للعولمة اللبيرالية وشمولية مظاهر العنف
انتشارالجريمة المنظمة و خاصة ظاهرةالإرهاب الدولي

IV – الأدوات البحثية المساعدة :

إنّ دراستنا هذه تندرج ضمن الدراسات النظرية التحليلية والنقدية الجديدة وخصوصا في جامعاتنا الجزائرية ، بإعتبار أنّ ظاهرة العولمة في شكلها الجديد ما زالت قيد الدراسة والتحليل ، ومازال كل ما يتعلق بها موضع سجال ونقاش ونقد ، خاصة إذا تعلق الأمر بتحليل جانب مهم من جوانب العولمة ، وهو قدرتها الخارقة والاستثنائية على إعادة إنتاج لمشكلات إجتماعية عالمية قديمة في صورة متجددة مثل مشكلة العنف.

ومن جهة أخرى نلاحظ قلة وندرة الدراسات والأبحاث العلمية الجادة التي تتناول هذا الموضوع، خصوصا على المستوى المحلي . فقد خرجت ظاهرة العولمة من حيز الدراسات العلمية إلى دائرة الموضات الفكرية الرائجة ولم تحظ في غالب الأحيان بالتأمل الجاد والبحث الرصين .

والباحث في مجال العولمة يجد نفسه أمام كمّ هائل من الكتابات حول هذا الموضوع، وهذا الكم لا يكون معينا للباحث في بحثه ، بل معوقا له في كثير من الأحيان ونظرا لهذه الصعوبات المعرقلة التي واجهناها أثناء بحثنا ، إرتأينا صياغة بعض الأسئلة التي تدور في صلب الموضوع ضمن إستمارة بحث باللغتين العربية والفرنسية وتوزيعها بطريقة إلكترونية عبر شبكة الأنترنت، وذلك تقديرا منّا بأن أجوبة الإستمارة ستساعدنا في تكوين فكرة أكثر وضوحا وعمقا في هذا المجال البحثي وخاصة أنّها موجهة إلى فئة من الباحثين والخبراء المتمرسين فيه من داخل و خارج الوطن .

وقد جاءت غالبية الأسئلة مفتوحة قصد إتاحة فرصة أكبر للمبحوثين لإبداء آرائهم وأفكارهم ووجهة نظرهم حول بعض القضايا التي لها علاقة بموضوع بحثنا. وقد إستغرقت عملية توزيع الإستمارة إلكترونيا وعملية إسترجاعها مدّة طويلة نظرا لـ :

- صعوبة الحصول على العناوين الإلكترونية لأفراد عيّنة المبحوثين .

- عدم الحصول على أجوبة الإستمارة من طرف العديد من المبحوثين في الآجال المحددة ، ممّا تطلب منّا إعادة توزيعها أكثر من مرّة .

وقد أسفرت المدة الزمنية المحددة لجمع و تلقي إجابات المبحوثين على استرجاع 80 استمارة من مجموع 120 إستمارة .

v – عيّنة البحث : كيفية إختيارها وخصائصها .

يعتبر تحديد عيّنة البحث من أهمّ الخطوات التي يجب أخذها بعين الإعتبار في الدراسات العلمية ، فعملية إختيارها وتحديدها تعدّ أساسية ، حيث تعرف العيّنة بأنّها : «إتباع نهج محدد من أجل إنتقاء مجموعة محددة نسبيا في مجموع المجتمع المدروس لإقامة البحث عليها ».**(13)**

وقد اتبعنا أسلوب المعاينة القصدية الغرضية حيث تمثلت عيّنة دراستنا في مجموعة من الباحثين والخبراء في مختلف فروع وتخصصات العلوم الإجتماعية، والمهتمين بالدراسة العلمية الموضوعية –النظرية والمنهجية- لظاهرة العولمة بكل تمثلاتها وأبعادها.

وقد تحصلنا بصعوبة على العناوين الإلكترونية لحوالي 120 باحث داخل و خارج الوطن وهم في غالبيتهم باحثين ذوي جنسية عربية. ومن أهم خصائص أفراد العيّنة ما يلي:

جدول (1) : يوضح جنس أفراد العيّنة.

الجنس	التكرار	النسبة
ذكر	76	%95
أنثى	04	%05
المجموع	80	%100

جدول (2) : يوضح الوظيفة التي يشغلها أفراد العيّنة .

الوظيفة الحالية	التكرار	النسبة
أستاذ جامعي	78	%97,5
مدير مركز بحث	02	%02,50
المجموع	80	%100

جدول (3) : يوضح تخصص أفراد عيّنة البحث .

التخصص	التكرار	النسبة
علوم سياسية	25	%31,25
علوم إقتصادية	22	%27,5
علم إجتماع	18	%22,5
علوم قانونية	10	%12,5
فلسفة	03	%03,75
تاريخ	02	%2,5
المجموع	80	%100

جدول (4) : يوضح الرتبة الأكاديمية لأفراد العيّنة .

التخصص	التكرار	النسبة
أستاذ التعليم العالي	42	%52,5
دكتور	28	%35
أستاذ مساعد	10	%12,5
المجموع	80	%100

شكل (1) : يوضح جنسية أفراد عينة المبحوثين.

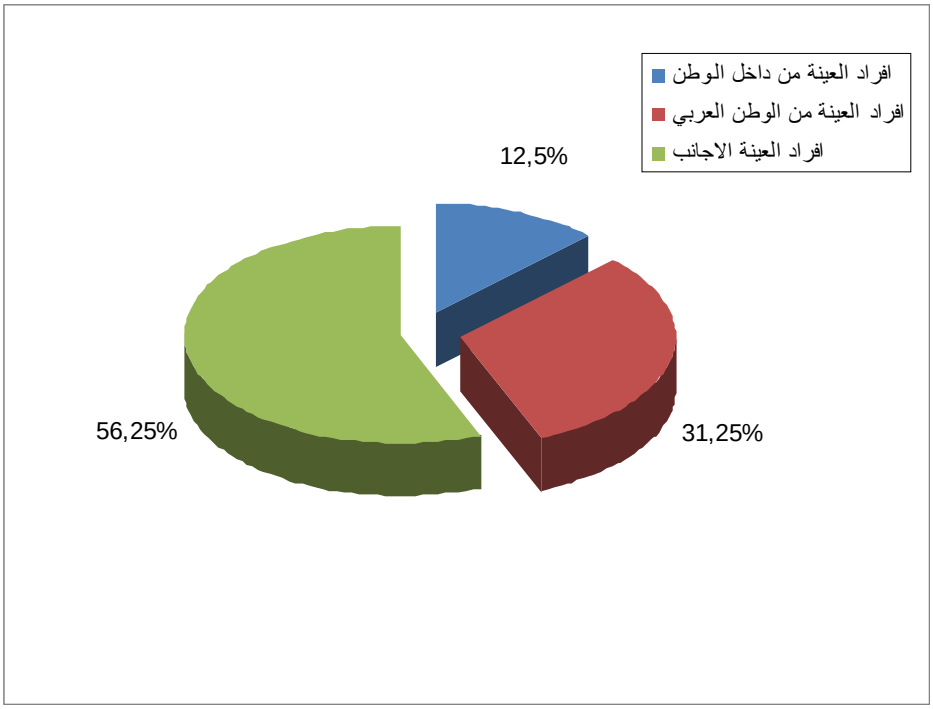

مصادر و مراجع الفصل الأوّل :

1- الخضيري محسن علي: العولمة.

مجموعة النيل الحديثة – القاهرة– 2001، ص 29.

2- رمضان الألفي: العولمة والأمن – الإنعكاسات السلبية والإيجابية –

مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية – القاهرة – 1998، ص 05.

3- السيد يسين: " في مفهوم العولمة ".

المستقبل العربي، العدد 288 / فيفري 1998، ص 06.

4- نفس المرجع، ص 05.

5- Moreau Defarges Philippe : La Mondialisation.

P.U.F , Paris 1997 , P 35.

6- مرتضى عياش: " العولمة رؤى ومخاطر".

مجلة النبأ، العدد 35، السنة الخامسة / ربيع الثـــاني 1420، أنظـــر الموقـــع الإلكترونـــي: www.annabaa.org بتاريخ 2007/07/20 .

7- السيد ولد أباه: إتجاهات العولمة – إشكالات الألفية الجديدة –

المركز الثقافي العربي–المغرب- الطبعة الأولى، 2001، ص 119.

8- إسماعيل قيرة، علي غربي: العرب وأمريكا – بين التطوير والتطويع –

مؤسسة الزهراء للفنون المطبعية – قسنطينة – 2004، ص 11.

9- نايف علي عبيد: "العولمة والعرب".

مجلة المستقبل العربي، العدد 221 / جويلية 1997، ص 28.

10- محمد عبد الشفيع عيسى : رؤية إلى المستقبل العربي – من التحديث إلى استئناف التطور الحضاري– مكتبة مدبولي-القاهرة-الطبعة الأولى 1999، صص 180-181.

11- حسين عبد الحميد أحمد رشوان: علم الإجتماع ومناهج البحث العلمي. المكتب الجامعي الحديث – الإسكندرية – 1997، ص 104.

12- علي عبد الرزاق جلبي وآخرون: البحث العلمي الإجتماعي–لغته ومداخله، ومناهجه، وطرائقه– دار المعرفة الجامعية – الإسكندرية – 2003، ص 128.

13- D.Kreach et R.Cruchfield :Théorie et problème de psychologie Tread France , Tome I , P.U.F , Paris 1952 . PP 399-400.

الفصل الثاني

تأصيل تاريخي و مفهمي

لظاهرتي

العولمة و العنف

أولا: نشأة و تطور ظاهرة العولمة

I. ملامح تشكل الفكر العولمي تاريخيا:

لقد أصبحت العولمة من المواضيع المركزية للتحليل السياسي، و إطارا للتناول بوصفها ظاهرة شاملة الأبعاد الاجتماعية، و ذلك في مجتمعات الشمال كما في مجتمعات الجنوب، « لهذه الأسباب أصبحت العولمة هي المعطى الاجتماعي الأكثر حضورا في نهاية القرن العشرين»(1).

وبالرغم من أن مصطلح العولمة لم يتم استخدامه قبل سنة 1983 من طرف العالم Theodore Levitt للتمييز بين الأسواق العالمية و تطور التكنولوجيا، باعتبار الأسواق العالمية و التكنولوجيا هما أهم تطور عرفته العلاقات الدولية. إلا أن هذا المصطلح لم يبدأ تداوله و انتشاره إلا مع بداية التسعينات من القرن العشرين، « و لكن هذا لا يعني أن مضمون العولمة جديد، ذلك أن محاولات توحيد العالم سياسيا أو دينيا أو اقتصاديا ليست ظاهرة جديدة، فقد عرفتها البشرية منذ فجر التاريخ» (2)، « فالاسكندر الأكبر حاول توحيد العالم تحت قيادة اليونان، و قياصرة روما حاولوا توحيد العالم تحت سلطة الرومان و المسلمون حاولوا توحيد العالم تحت راية الإسلام، كما حاول الاستعمار توحيد العالم تحت سيطرة أوروبا» (3). حيث يقول أحد المفكرين « أن العولمة هي عملية إقامة نظام دولي يتجه نحو التوحد في القواعد و القيم و الأهداف، مع ادعاء إدماج مجموع الإنسانية ضمن إطاره. و المسار يعود إلى تاريخ طويل رغم انه يبدو جديدا، يفترض أنه لا تستطيع أية مجموعة و لا أي ارض و لا أي مجتمع الإفلات من الانخراط في النظام العالمي الذي يهيمن على الكرة الأرضية. و قد أعوزت الاسكندر و نابليون الوسائل التقنية لتحقيق هذا الانجاز» (4).

و بالتالي فالعولمة أمر لم يخل منه التاريخ الإنساني قط فقد شهد هذا الأخير في مراحل منه عدة وقائع كان من شانها حصول تقارب و ترابط بين الكيانات الاجتماعية و السياسية القائمة،

و تحقيق الانفتاح فيما بينها على نحو معين، و تعتبر تلك الوقائع حلقات في سلسلة متصلة تمثل العولمة المعاصرة آخر حلقاتها حيث يذهب بعض الباحثين إلى أن « العولمة تاريخا قديما، و بالتالي ليست نتاج العقود الماضية التي ازدهر فيها مفهوم العولمة و ذاع و انتشر» (5).

فالعولمة بهذا المنطق فعل تاريخي متواصل لا يتوقف، و الجديد فيها هو الأدوات و الوسائل التي تستخدمها، فهي ليست وليدة الثورة المعلوماتية الحديثة فقط، بل هي إفراز لتطورات متلاحقة يرجع تاريخها في الواقع إلى أواسط الأربعينيات من القرن العشرين تقريبا، حيث أقيمت أولى المؤسسات و البرامج الدولية من أجل إعادة إعمار أوروبا الغربية(مشروع مارشال) و البنك الدولي و صندوق النقد الدولي، خاصة بعد مؤتمر بريتون وودز عام 1944 حيث اتخذت تدابير نقدية للمساعدة في إفراز نظام نقدي عالمي، و أتبعت بالاتفاقية العامة للتعريفة و التجارة GAAT التي تبلورت بعد حوالي نصف قرن إلى المنظمة العالمية للتجارة.

و هناك من المفكرين من اجتـــهد في رصـــد المراحل المـــتتابعة لتطور العولمة و حددها بشكل دقيق وفقا لمراحل تاريخية معينة تخللتها ظروف متميزة توضح لنا كيف أن ظاهرة العولمة كظاهرة تاريخية لم تبرز فجأة دون مقدمات، بل سبقتها إرهاصات عديدة أفضت إليها، و تقف وراء بروزها عوامل و أسباب عديدة.

و تأسيسا لهذه الرؤية سنتناول نموذجين تأريخيين ارتأينا أنهما الأحسن تجسيدا لتتبع تاريخية العولمة و يتمثلان فيما يلي :

1 – نموذج رونالد روبرتسون :

لقد صاغ روبرتسون خمس مراحل متتابعة عن تاريخ تطور العالمية و العولمة نوجزها كما يلي (6):

***المرحلة الجنينية، مركزها المحرك أوروبا :**

الفترة التاريخية	أهم التحولات نحو العالمية و العولمة
بداية القرن الخامس عشر إلى منتصف القرن الثامن عشر الميلاديين.	- نمو المجتمعات القومية. - إضعاف القيود التي سادت في القرون الوسطى. - تعمق الأفكار الخاصة بالفرد و بالإنسانية. - سيادة نظرية مركزية عن العالم. - بداية الجغرافيا الحديثة. - ذيوع التقويم الغريغوري.

***مرحلة النشوء:**

الفترة التاريخية	أهم التحولات نحو العالمية و العولمة
من منتصف القرن الثامن عشر الميلادي حتى عام 1870م و ما بعده.	- تحول حاد في فكرة الدولة المتجانسة الموحدة. - بداية تبلور المفاهيم الخاصة بالعلاقات الدولية. - بداية تبلور المفاهيم الخاصة بالأفراد، بالمواطنين الخاضعين للقانون في الدولة. - نشوء مفهوم أكثر تحديدا للإنسانية. - زيادة عدد الاتفاقات الدولية. - نشوء المؤسسات المنظمة للعلاقات والاتصالات بين الدول.

	- بداية مشكلة قبول المجتمعات غير الأوروبية في المجتمع الدولي. - بداية الاهتمام بموضوع القومية و العالمية.

***مرحلة الانطلاق:**

الفترة التاريخية	أهم التحولات نحو العالمية و العولمة
من 1870 و ما بعده إلى العشرينات من القرن العشرين الميلادي.	- ظهور مفاهيم كونية مثل "خط التطور الصحيح" و المجتمع القومي المقبول و الهويات القومية الفردية. - ثم إدماج المجتمعات غير الأوروبية في المجتمع الدولي. - بداية عملية الصياغة الدولية للأفكار الخاصة بالإنسانية و محاولة تطبيقها. - تطور هائل في عدد و سرعة الأشكال الكونية للاتصال. - ظهور المنافسات الكونية مثل الألعاب الاولمبية و جوائز نوبل. - تطبيق فكرة الزمن العالمي، و التبني شبه الكوني للتقويم الغريغوري. - قيام الحرب العالمية الأولى و نشأة عصبة الأمم.

***مرحلة الصراع من أجل الهيمنة:**

الفترة التاريخية	أهم التحولات نحو العالمية و العولمة
منذ العشرينات من القرن العشرين إلى منتصف الستينات منه.	- بداية الخلافات و الحروب الفكرية حول المصطلحات الناشئة الخاصة بعملية العولمة المنطلقة. - نشوء صراعات كونية حول صور الحياة و أشكالها المختلفة. - التركيز على الموضوعات الإنسانية بحكم حوادث الهولوكوست و إلقاء القنـــبلة الذرية على اليابـــان و بروز دور الأمم المتحدة.

***مرحلة عدم اليقين :**

الفترة التاريخية	أهم التحولات نحو العالمية و العولمة
من منتصف الستينات إلى التسعينات من القرن العشرين.	- تم إدماج العالم الثالث في المجتمع العالمي. - تصاعد الوعي الكوني في الستينات. - حدوث هبوط على القمر. - تعمق قيم ما بعد المادية. - نهاية الحرب الباردة. - شيوع الأسلحة النووية. - تزايد عدد المؤسسات الكونية و الحركات العالمية. - المجتمعات الإنسانية تواجه مشكلة تعدد الثقافات و السلالات داخل المجتمع نفسه

	- تعقد المفاهيم الخاصة بالأفراد لاعتبارات خاصة بالجنس و السلالة. - ظهور حركة الحقوق المدنية. - النظام الدولي أكثر سيولة. - نهاية النظام الثنائي القطبية. - زيادة الاهتمام بالمجتمع المدني العالمي و المواطنة العالمية. - تدعيم نظام الإعلام الكوني.

2- نموذج جوران توربون:

و في نفس الاتجاه سار "توربون" و أشار إلى وجود خمس موجات من العولمة قبل بروز الموجة الأخيرة منها و تتمثل في(7) :

الموجة الأولى:

هي انتشار الأديان و قيام الديانات العابرة للقارات، حيث سادت المسيحية أوروبا عبر تبني الإمبراطورية الرومانية لها دينيا رسميا كما انتشرت في إفــريقيا أيضا، و انتشرت الهندوسية في جنوبي شرقي آسيا من الصين إلى اندونيسيا، و انتقلت البوذية من الهند إلى الصين و إلى كوريا و اليابان، و مع بداية القرن الثامن الميلادي ساد الإسلام في اسبانيا و العالم العربي و حتى آسيا الوسطى و السند.أي انه خلال هذه الفترة كانت الأديان قد استقرت باعتبارها ثقافات غير قبلية و غير إمبراطورية، و إن لم تشمل العالم كله لكنها واسعة الانتشار عبر القارات و المحيطات.

الموجة الثانية:

كانت خلال الغزوات الاستعمارية الأوروبية مع الاكتشافات البحرية التي بدأت أواخر القرن الخامس عشر الميلادي، و ظلت تتصاعد على مدى مائة عام، و كانت التجارة في السلع العالمية القيمة حينذاك، و نهب و استخراج المعادن الثمينة، و عبودية المزارع، هي الأركان الأساسية للنظام العالمي حينذاك، و كانت هذه الفترة بالنسبة لاثنتين من قارات العالم كارثة بكـــل المقاييـــس: إبادة سكان الأمريكيـــتين و سيطرة الإمبراطورية الأوروبية الجديدة على أرجاء العالم.

الموجة الثالثة:

كانت ناتجة هذه المرة عن صراعات قوى أوروبية خالصة، فكانت تلك السلسلة الأولى من الحروب العالمية التي وضعت بريطانيا و فرنسا في مواجهة بعضهما بعضا و غيرت منظومة التحالفات، لا في أوروبا وحدها بل في العالم أجمع، وهذه الحروب التي عادة ما تعرف باسم "حروب الإسبان" أو "حروب انتقال العرش النمساوي"الممتدة من 1700م-1815م .

الموجة الرابعة:

من منتصف القرن التاسع عشر و حتى عام 1918م مرحلة ذروة الاستعمار الأوروبي، و كانت هذه الموجة مدفوعة بالتجارة الكبيرة و الهجرات الكبيرة الطوعية، و أسهمت في استمرارها وسائل الاتصالات و النقل الجديدة و الأكثـــر سرعة، و قد أحكمت أوروبا قبضتها على معظم أرجاء آسيا، و أخضعت إفريقيا، و توجهت الهجرات الكبرى من أوروبا إلى الأمريكيتين و استراليا و نيوزيلندا، و قامت أسواق البضائع العالمية، خاصة أسواق الحبوب، و ظهر رأس المال العالمي، و سادت قاعدة الذهب في كل التعاملات العابرة للقوميات بما في ذلك التمويل، و شكلت الحرب العالمية الأولى و ما أعقبها مباشرة الذروة الأخيرة لهذه الموجة، حيث نتج عن هذه الحرب تشكيل أول

منظمة عالمية للدول هي عصبة الأمم، و منظمة العمل الدولية، و مجموعة من المعايير الدولية الطموحة، و إن افتقدت الفاعلية .

الموجة الخامسة:

منذ الحرب العالمية الثانية، و ما أعقبها مباشرة من ظهور الأمم المتحدة و تنظيماتها المتخصصة، و حصول محاكمات "نورمبرج"، و صدور إعلان الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، و خلال هذه الفترة انخفضت تكاليف النقل و المواصلات انخفاضا كبيرا و بدأ اقتسام التجارة الخارجية ينتعش من جديد، و لكن الهدف الأساسي كان سياسيا، يضع الولايات المتحدة و حلفائها و عملائها أمام الاتحاد السوفياتي و حلفائه و عملائه في مواجهة و صراع يشمل العالم كله، صراع أقل عداوة لكنه ذو طابع إيديولوجي أكثر وضوحا مما سبقه من سلسلة الحروب العالمية الطويلـــة بين بريطـــانيا و فرنسا قبل ذلك بقرنين من الزمان، وبلغت عولمة الحرب الباردة ذروتها فيما بين السبعينات و الثمانينات من القرن العشرين.

الموجة السادسة:

فهي الموجة التي يشهدها العالم الآن و التي شهد النصف الثاني من الثمانينات انطلاقتها.

هذه كانت خلاصة لرأيين ينظران إلى ظاهرة العولمة على أنها مجرد حقبة تاريخية أكثر منها ظاهرة اجتماعية أو إطارا نظريا، و انطلاقا من منطق التاريخ، فان العولمة ظاهرة جديدة مفهوما و قديمة مسارا و سيرورة، و ما هي إلا لفظ جديد للتعبير عن واقع قديم اكتسبت أبعادا معاصرة، و مع ذلك كله فانه لا يمكننا الاعتقاد بان ظاهرة العولمة كواقع تجسد و مفهوم تبلور خلال العقد الأخير من القرن العشرين يمكن فهـــمها و دراستها بالاقتصار على عملية الربط بينها و بين وقائع تاريخية سابقة شهدت فيها بعض أجزاء من العالم مرحلة من الاندماج أو الترابط أو التقارب أو

التداخل و تخطي الحدود الوطنية و القومية، بل علينا و بكل موضوعية الأخذ بعين الاعتبار طبيعة ومضمون هذه الظاهرة الحديثة بأبعادها و تجلياتها المعاصرة، و خصوصيتها و العوامل و الظروف التي أنتجتها في هذه الفترة المحـــددة من التاريخ الإنســـاني و التـــي تختلف و تتميز عن أي ظروف كانت سببا لظواهر أخرى سابقة قد تشتبه بظاهرة العولمة، و هذا ما يذهب إليه بعض الباحثين أن العولمة هي " ظاهرة متميزة، و هي لحظة جديدة في التاريخ البشري، و هي في الأساس وليدة ظروف و معطيات تاريخية و حضارية معاصرة. و رغم أنها لم تبرز فجأة، و من دون مقدمات سابقة، إلا انه لا يمكن استيعاب العولمة إلا كفصل جديد من فصول التاريخ له سماته و خصائصه المختلفة كل الاختلاف عن الفصول الأخرى"(8).

و الجديـــد في العـــولمة حســـب رأي زكـــي العـــايدي هـــو « ظواهر الاستعجالية L'urgence و التسارع L'accélération و الآنية L'instantanéité، إذ لأول مرة في التاريخ يعاد النظر في العلاقة بالزمان و المكان بهذه الجذرية، بحيث لا توجد نظرة محددة عن المستقبل، مع انقطاع المجتمعات البشرية عن الماضي و انحصار اهتمامها بالوقت العالمي الحقيقي(الحاضر/الآني) و كذا تقلص الفضاء العالمي أدى إلى تقلص آفاقنا» (09).

إن أهم العوامـــل و الظروف التي أنتـــجت ظاهـــرة العولمـــة و حددت ســـماتها, و ساهمت في انتشارها حسب أجوبة أفراد العينة تتمثل أساسا فيما يلي:

جدول (5) : يوضح أهم عوامل تشكل الفكر العولمي.

إجابات المبحوثين	التكرار	النسبة
تفكك المعسكر الشيوعي و انهيار الإتحاد السوفياتي	60	%75
تطور وسائل الاتصال و الميلتي ميديا و تكنولوجيا المعلوماتية	16	%20
ظهور و انتشار الشركات متعددة الجنسيات	04	%05
المجموع	80	%100

لقد كان لانهيار الاتحاد السوفياتي و تفكك المعسكر الاشتراكي دور في ترسيخ الفكر الليبرالي، و تفردت الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة العالم اقتصاديا، سياسيا، ثقافيا، تكنولوجيا و عسكريا، فمع بداية التسعينات بدأت تتحدد بوضوح كبير معالم نظام دولي جديد و تحديدا من تاريخ 1991/01/17 حين أعلن الرئيس الأمريكي "جورج بوش" عن ارتسام نظام دولي جديد، و عرفت بذلك التفاعلات الدولية درجة عالية من السيولة أثرت بشكل مباشر و ملحوظ على الخريطة السياسية للعالم.

و لم يكن انهيار الاتحاد السوفياتي انهيارا لدولة عظمى فقط بل كان أيضا انهيارا لإيديولوجيته و فلسفته التي قام عليها و نهاية عصر الثنائية القطبية التي كانت تهيمن على الساحة الدولية لما بعد الحرب العالمية الثانية و حتى مطلع التسعينات، و شكل في الوقت ذاته انتصارا للفلسفة الليبرالية و ظهور مقولات مستحدثة و مفاهيم جديدة، و قيم متجددة تسيطر على الفكر السائد في العالم كله و

من بينها مفهوم النظام العالمي الجديد، اقتصاد السوق، الثقافة العالمية، القرية الكونية و مفهوم العولمة الذي تحول بسرعة فائقة إلى ظاهرة مجتمعية و اجتماعية أثارت الكثير من الجدل حولها.

أما 20% من المبحوثين أجابوا أن الطفرة الهائلة في تقنيات الاتصال و المعلوماتية كانت عاملا حاسما في ظهور و انتشار ظاهرة العولمة.

فلقد شهد النصف الثاني من القرن العشرين تطورا تقنيا مذهــلا في مــجالات عدة و على وجه الخصوص في مجال الاتصالات و النقل و تكنولوجيا المعلومات، فلقد تطورت وسائل النقل بمختلف أنواعها البرية و البحرية و الجوية تطورا هائلا لم يسبق له مثيل، و أصبح مجال حركتها أكثر اتساعا، و تقلصت بفضلها المسافات، و اختزل الزمن و أصبحت حركة انتقال الأفراد و السلع و الخدمات أكثر سهولة و سرعة في جميع أنحاء العالم.

و في مجال تكنولوجيا الاتصال و المعلومات حدثت ثورة حقيقية بفضل استخدام الحاسوب الآلي، و الأقمار الصناعية، و الهاتف النقال و أجهزة الفاكس، فهي تمثل أدوات فاعلة فتحت المجال واسعا أمام المجتمعات و الشعوب للتواصل و فك العزلة و الحصول على المعرفة بدون قيود أو حدود.

و لقد كانت شبكة المعلومات العالمية -الانترنت- أحدث اختراع في تكنولوجيا المعلومات و إحدى الآليات المعرفية ذات الأساس الميكرو-الكتروني التي نتجت عن طريق التفاعل بين الديناميكية العلمية و التطبيقات العسكرية و ثقافة المحدثين . و لقد أصبحت شبكة الانترنت في التسعينات من القرن 20م متاحة لاستخدام العامة و تحولت من شبكة خاصة بالأكاديميين و الاستخدامات العسكرية إلى شبكة عامة نمت نموا مذهلا « فانتقلت من 16 مليون مستخدم عام 1995 إلى أكثر من 400 مليون مستخدم عام 2000م، و من المتوقع أن يصل هذا العدد إلى 1 مليار مستخدم عام 2005. و

في نفس الوقت تزايد نمو صفـــحات الشبكة نـــمو فائقا فمن 70 مليون صفحة عام 1996 إلى 5،2 مليار صفحة عام 2001 و تزيد كل يوم بمعدل 3,7 مليون صفحة» (10) تختزن كم معلوماتي هائل و تستحوذ أمريكا على اكبر نسبة من المواقع المهيأة عبر الشبكة .

أما الفئة الضئيلة الممثلة بنسبة 05% فقد أجابت أن ظهور العولمة تزامن أساسا مع بروز شركات عملاقة متعددة و متعدية الجنسيات و التي تعتبر طرف فاعل في ظهور و اتساع ظاهرة العولمة بوتيرة مذهلة لتشمل جميع أنحاء العالم في وقت قياسي لما لهذه الكيانات الاقتصادية من قدرة على اجتياز حدود الدول بدون قيود تذكر، و انسحب نشاطها من المجال الاقتصادي الذي يعتبر مجالها الأصلي الذي أنشأت من اجله إلى المجال السياسي و أصبحت الأداة الرئيسية الفاعلة إلى جانب الانترنت لتجسيد العولمة و مظاهرها المتعددة، فهذه الشركات الأصلية و فروعها تنمو وتتزايد بوتيرة مذهلة حيث « حققت مبيعاتها نسبة تصل إلى حوالي 50٪ من إجمالي الناتج القومي العالمي و تحتكر ما يتراوح بين 80٪-90٪ من إجمالي التـــجارة العالمية و تمتلك الولايات المتحدة الأمريكية 164 شركة متعددة الجنسيات من أصل 500.000 شركة في العالم مقابل 111 من هذه الشركات يابانية الأصل» (11).

بناءا على ما سبق، فان تناول ظاهرة العولمة بالدراسة العلمية الموضوعية التاريخية يندرج تحت إطاره الأخذ بعين الاعتبار المزاوجة بين نوعين من المتغيرات حسب تقسيم F.Braudel : (12)

- **<u>المتغيرات طويلة المدى</u>**: و هي تلك المتغيرات التي ترتب عليها أثارا تراكمية على امتداد مراحل زمنية متعددة.
- **<u>المتغيرات الطارئة أو الحدثية</u>**: و هي تلك التي ترتبط بوقوع حدث معين يكون من شانه أن يرتب أثارا جوهرية سريعة أو مفاجئة في خلال فترة زمنية قصيرة، و هي الآثار التي ترتبط عادة بالتحولات التاريخية الكبرى، أو بالأحداث التاريخية الرئيسية.

II. الأطر المرجعية لمفهوم العولمة:

مـــقـــدمـــة:

تتطلب الدراسة العلمية ضبطا محكما و دقيقا للمفاهيم التي يستخدمها الباحث خلال بحثه، و ذلك حتى لا يترك مجالا واسعا للخيال و التغيرات الحاصلة، فالمفهوم ما هو إلا « لفظ عام يعبر عن مجموعة متجانسة من الأشياء، و هو عبارة عن تجريد للواقع يسمح لنا بان نعبر عن هذا الواقع من خلاله. » (13).

و عليه فمن الضروري تحديد المفاهيم الرئيسية التي جاءت في هذه الدراسة و ذلك من خلال إتباع منهجية محددة في هذا الخصوص تقوم على المعالجة اللغوية ثم الاصطلاحية و أخيرا الإجرائية لكل مفهوم على حدا.

1- في إشكالية المفهوم:

تعد ظاهرة العولمة من أكثر الظواهر إثارة للجدل و النقاش في السنوات الأخيرة، سواء على مستوى الندوات و المؤتمرات العلمية الأكاديمية أو على مستوى المحافل العملية السياسية و الدبلوماسية و الثقافية و الاقتصادية و غيرها. و ترتد أهميتها إلى تباين أبعادها و تشعب أثارها إذ لم تقتصر انعكاسات هذه الظاهرة على مجرد التأثير على واقع العلاقات السياسية و الاقتصادية الدولية فحسب، بل جاوزت ذلك لتشمل التأثير على الأوضاع الداخلية في معظم دول العالم مخلفة وراءها أثارا ملموسة على مختلف جوانب الحياة الإنسانية.

و لقد كان من شأن تزايد الاهتمام بظاهرة العولمة في السنوات الأخيرة و ذيوع الكتابات المعنية بدراستها، أن تعددت و تنوعت التعريفات التي قدمت لتحـــديد مفهومها، و اختلف المفكرون في تحديد معنى علمي جامع للمصطلح، فراح كل باحث يركز على بعد معين من الأبعاد المختلفة

للظاهرة، بحسب اهتماماته العلمية و العملية، و اصطبغت التعريفات المتباينة بمقتضى التوجهات الفكرية و الإيديولوجية لأصحابها، أو تبعا للمصالح المادية و المعنوية للدول التي ينتمون إليها و مدى تأثرهم بظاهرة العولمة بين مؤيد لها بلا حدود أو تحفظ، و رافض لها إلى أقصى مدى، و ثمة من اتخذ موقفا وسطيا يحاول فيه أن يوفق بين الوجود الموضوعي للظاهرة و إمكانية التحكم بها على نحو يمكن من اقتناص ايجابياتها و تجنب مخاطرها، و هذا ما أفضى إلى كثير من سوء الفهم و أيضا إلى كثير من الوهم.

و يجب أن ندرك أن العولمة باعتبارها في مرحلة التشكل أو التكوين الأولي لا تزال تثير إشكاليات عديدة، فالباحث الذي يتناول موضوع العولمة تواجهه العديد من الملابسات و الإشكالات من أهمها:

أ- إن أول ما يواجه الباحث أثناء دراسته للعولمة هو استحالة الإلمام بموضوعها أو فهم حقيقتها، لأن الباحث في العولمة عادة ما ينظر إليها من جانب واحد من جوانبها المتعددة، لهذا نجد أن هناك ما يشبه التخصص في تناول قضية العولمة، « و من النادر وجود المرجع الذي يتناولها من جميع جوانبها دون أن يكون ذلك على حساب المستوى العلمي أو العمق في التحليل» (14).

ب- إن موضوع العولمة الذي فرض نفسه منذ بداية العقد الأخير من القرن العشرين، جعل الجميع يهتمون به، من صحفيين و سياسيين، حتى غطى هذا التناول على دراسته من طرف أصحاب الاختصاص في العلوم الاجتماعية، و خاصة من طرف علماء الاجتماع باعتبار العولمة مفهوم سوسيولوجي له أهميته في العلم الناشئ "علم الاجتماع العالمي" أو "علم العولمة Globologie" حسب تعبير سمير أمين، مما زاد من صعوبة مهمة الباحث في تحديد مفهوم العولمة و تمييز جانبه المعرفي من توظيفاته السياسية و الإيديولوجية.

ج- الإشكال الأخير خاص بالباحثين العرب الذين يتعرضون لهذا الموضوع الشائك، حيث أن العولمة ستفرض على الواقع العربي مزيدا من الضغوط، و قد تجر هذا الواقع إلى التدهور أكثر مما هو عليه الآن، « و هذا ما قد يجـــعل الباحث منفـــعلا مما يبعده كثيرا أو قليلا عن الموضوعية و الصرامة العلمية في فهم العولمة و التعامل معها بشكل صحيح»(15).

لكن في الواقع أن الإشكاليات الحقيقية التي تطرحها ظاهرة العولمة تتجاوز بكثير هذه العموميات و الملابسات السطحية بل يمكن الكشف عنها و تعريتها إذا دققنا و بحثنا في تفاصيل الظاهرة على حد تعبير أحد الفلاسفة المعاصرين معلقا على العولمة قائلا :

« إن الملائكة الأطهار تبدو في عموميات العولمة، لكن الشياطين تسكن في تفصيلاتها، فالبحث في تفصيلات العولمة هو الذي يمكننا من الوقوف على إشكالاتها و يأخذنا إلى الزوايا التي تسكنها الشياطين» (16).

2- تحديد مفهوم العولمة:

لقد ظهر مصطلح العولمة لأول مرة في قاموس أكسفورد للكلمات الانجليزية الجديدة سنة 1991 و هو يعني:

لغـــــة:

يعود لفظ عولمة في أصلها إلى الكلمة الانجليزية « Global »، و التي تعني عالمي أو دولي أو كروي، و ترتبط في أحيان كثيرة بالقرية، و يصبح معنى المصطلح "القرية العالمية" Global village أي أن العالم عبارة عن قرية كونية واحدة.

أما المصطلح الانجليزي «Globalization » فيترجم إلى الكوكبة و يتصل بها فعل «عولم» على صفة «فوعل» (17). و في اللغة الفرنسية نستخدم مصطلح «Mondialisation» مشتقة من كلمة

«Monde» و هي بذلك تعـــني الكـــون و الكونية، و قد استخدمت أربع كلمات في اللغة العربية للدلالة على هذه الظاهرة و هي: العولمة، الكونية، الكوكبة و الشمولية و كانت الغلبة في النهاية لمصطلح العولمة.

و العولمة في اللغة العربية اسم مصدر على وزن "فوعلة" مشتق من كلمة "العالم" نحو "القولبة" المشتقة من كلمة "القالب" و تبين لنا هذه الصيغة على وجود فاعل يقوم بالفعل(18). و يقول Charles Halary « أنه لا فرق بين تسميتها بمصطلحات العولمة أو علاقات ما بين القوميات أو الكوكبة لأنها مصطلحات تفسر نفس الظاهرة» (19).

اصطلاحا:

*أ- العولمة في المرجعية الغربية:

* **تعريف Ronald Robertson** : « العولمة هي اتجاه تاريـــخي نحو انـــكماش العالم و زيادة وعي الأفراد و المجتمعات بهذا الانكماش» (20).

* **تعريف Malcolm Waters :** « العولمة هي كل المستجدات و التطورات التي تسعى بقصد أو من دون قصد إلى دمج سكان العالم في مجتمع عالمي واحد» (21).

* **تعريفMac Grew** : عرف العولمة في مؤلفه «Conceptualizing Global Politics» على أنها « تصف عملية يصبح بموجبها للأحداث و القرارات و النشاطات في مكان ما من العالم نتائج مهمة لأفراد و مجتمعات في أمكنة أخرى بعيدة» (22).

* **تعريف Anthony Giddens** : « العولمة هي مرحلة جديدة من مراحل بروز و تطور الحداثة، تتكثف فيها العلاقات الاجتماعية على الصعيد العالمي، حيث يحدث تلاحم غير قابل للفصل بين الداخل و الخارج، و يتم فيها ربط المحلي و العالمي بروابط اقتصادية و ثقافية و سياسية و إنسانية، هذه الروابط التي تزداد يوما بعد يوم لا تعني إلغاء المحلي إلغاءا كاملا و لا تعني أن البعد العالمي قد أنهى البعد المحلي، و لا تعني استبدال الخارج بالداخل، كل الذي تتضمنه العولمة كامتداد و كنتيجة للحداثة هو إضافة بعد جديد إلى الأبعاد المحلية، حيث يصبح العالم الخارجي بنفس حضور العالم الداخلي في تأثيره على سلوكيات و قناعات و أفكار الأفراد» (23).

* **تعريف James Rosenau :** يرى روزناو أن «العولمة تعني عالمية الأحداث، و تعميقا في مستويات التفاعل و الاعتماد و التبادل بين الدول و المجتمعات، و انتشار المعلومات حول الأفكار و الاقتصاد و إتاحتها لجميع الناس، و تذويب الحدود بين الدول و المجتمعات، و زيادة معدلات التشابه بين الجماعات و المؤسسات، و زيادة حراك الأفراد و المؤسسات».

و يضيف قائلا أنه « في ظل ذلك كله، فان مهمة إيجاد صيغة مفردة تصف كل هذه الأنشطة تبدو عملية صعبة، حتى و لو تم تطوير هذا المفهوم، فمن المشكوك فيه، أن يتم قبوله و استعماله بشكل واسع» (24).

و يرى روزناو أن هناك أربع طرق متداخلة و مترابطة لانتشار تلك الأنشطة و هي(25):

1- التفاعل الحواري الثنائي الاتجاه عن طريق تقانة الاتصال.

2- الاتصال المونولوجي أحادي الاتجاه من خلال الطبقة المتوسطة.

3- المنافسة و المحاكاة.

4- تماثل المؤسسات.

* **تعريف Baylis and Smith** : « العولمة تعني عملية الترابط المتزايد فيما بين المجتمعات بحيث أن الأحداث التي تقع في مكان ما من العالم تكون لها على نحو متزايد انعكاسات على شعوب و مجتمعات نائية» (26).

* **تعريف Davies and Oliver Reiser** : هما أول من نحت فعل « يعولم » و ذلك في أربعينيات القرن العشرين بمعنى النظر إلى الكون كله كوحدة واحدة أو ككل مترابط، حيث تنبآ بحدوث تالف بين الثقافات وصولا إلى ما أسمياه بالنزعة الإنسانية العالمية. و يشير لفظ العولمة إلى « عملية بث أو نشر الأشياء أو الخبرات عبر الشعوب على امتداد كافة أرجاء المعمورة كأن نتحدث مثلا عن عولمة التقويم الميلادي الجريجوري، ليصبح مقياسا للتأريخ عبر العالم، أو عولمة فكرة معينة كفكرة حقوق الإنسان مثلا، أو عولمة طراز معين من طراز الملبوسات أو نمط معين من أنماط الاستهلاك» (27).

* **تعريف Edgar Morin** : « إن العولمة أو العصر الكوكبي هي فرصة وحيدة للتواصل و التفاهم بين البشر من مختلف الثقافات في الكوكب الأرضي، و يمكن من تحقيق التمازج» (28).

* **تعريف Ronato Rogeiro** : « إن العولمة لا تعني فقط تحرير التجارة و انتقال رأس المال و الاتصالات التكنولوجية، إنما تعني التقارب المتزايد في المصالح و الأهداف و التطلعات» (29).

* **تعريف صندوق النقد الدولي** : « العولمة هي الاعتماد المتبادل الاقتصادي المتنامي لمجموع بلدان العالم، و الناتج عن زيادة حجم و تنوع المبادلات العابرة للحدود من السلع و الخدمات، و كذلك من التدفقات الدولية لرؤوس الأموال في نفس الوقت الذي يشهد فيه العالم انتشارا متسارعا و شاملا للتكنولوجيا » (30).

و يتضح لنا من خلال هذه التعريفات التي تندرج في إطار التعريفات ذات المرجعية الغربية ما يلي:

1- من خلال تعريف "روبرتسون" الذي يعد أقدم تعريف للعولمة يتضح لنا أن ظاهرة العولمة لا تعني مجرد الانكماش الموضوعي للعالم الذي حـــدث على صـــعيدي الزمان و المكان، و إنما الأهم من ذلك هو وعي العالم بهذا الانكماش، فالعولمة بهذا المعنى تشير إلى وعي و إحساس الأفراد في كل مكان بأن العالم ينكمش و يتقلص و يقترب من بعضه البعض. و إدراكهم لهذه الحركة يعني أن ظاهرة العولمة أصبحت حقيقة حياتية معاشة في الواقع و في الوعي، و مما لا شك فيه أن سكان العالم هم أكثر وعيا بعالميتهم، و هم أكثر إدراكا لإنسانيتهم من أي وقت آخر بعد أن أصبحت البشرية أكثر ترابطا بفعل وسائل الاتصال الحديثة، و تتأثر بمجموعة من المؤثرات و القضايا العالمية المشتركة، و تتعامل عبر مؤسسات عالمية و تحمل وعيا بالمصير و الانتماء الإنساني المشـــترك. « و هذا الوعي يسمح بإعادة تأسيس العالم على أسس جديدة تنطلق من العالمي و ليس من المجال المحلي، و تستند إلى فكرة أن العالم هو وحدة تحليلية واحدة» (31).

2- إن التعريفات الأخرى خلافا لتعريف روبرتسون ترى أن العولمـــة تشير إلى وقائع و تطورات و مستجدات مادية ملموسة و محسوسة و مستقلة عن وعي الأفراد. و بالرغم من أن هذه

المستجدات ليست متجانسة كليا إلا أن محصلتها النهائية هي خلق المجتمع العالمي الواحد عن طريق اعتبار العولمة :

أ- كعملية تراجع للعوامل الزمانية و المكانية:

فهي تسعى إلى تذويب الحدود بيــن الدول و تعزيز مفهوم اللااقليمية Déterritorialisation و إعادة صياغة خريطة العالم بحيث لا يبدو العالم مقسما إلى أقاليم متميزة تفصل بينها حدود إقليمية، و هذا ما يسميه البعض ب""موت الجغرافيا" هذا المفهوم الذي طوره عالم المستقبليات الأمريكي "ألفن طوفلر" في مؤلفه الموسوم "صدمة المستقبل" و يقصد به الدلالة على انقطاع إنسان هذا العصر عن جذوره المكانية، و عن مكان ميلاده و عن وطنه و بلده و إقليمه بسرعة مقارنة مع الأجيال الماضية.

ب- كعملية تكثيف التفاعلات الدولية :

و ازدياد كثافة العلاقات بين المجتمعات على المستوى العالمي و طرح فكرة تدويل Internationalisation العلاقات و التفاعلات الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية و الثقافية بحيث لا تبقى مقصورة على المستوى المحلي فقط و إنما تنسحب إلى ما وراء الحدود.

ج- كعملية للتوحيد الكوني و تراجع الخصوصية:

حيث تسعى إلى تحقيق الوحدة الكونية Universalisation باعتبار أن العالم قرية كونيــة صــغيــرة حــسب تعــبير« مارشال ماكلوهان» عن طريق كثافة انتقال المعلومات باستخدام التكنولوجيا ووسائل الاتصال الحديثة، و على وجه الخصوص شبكة المعلومات العالمية-الانترنت- بالإضافة إلى توحيد المعايير و القيم و مختلف النظم المجتمعية على المستوى العالمي.

د - كعملية متعددة و متشابكة الأبعاد:

حيث يوضح لنا الجدول الموالي أهم الأبعاد التي تقوم عليها ظاهرة العولمة حسب إجابات أفراد عينة البحث:

جدول (6) : يوضح الأبعاد الأساسية للعولمة و أهم مظاهرها .

أبعاد العولمة	التكرار	النسبة	المظاهر المميزة لها	التكرار	النسبة
البعد الاقتصادي	60	%50	- اندماج اقتصاديات الدول في اقتصاد عالمي موحد	35	%58,34
			- تحرير التجارة و انتشار الشركات متعددة الجنسيات	25	%41,66
			المجموع	60	%100
البعد السياسي	45	%37,25	- سقوط الشمولية و إنحسار دور الدولة	25	%55,56
			- النزوع نحو الديمقراطية و احترام حقوق الإنسان	20	%44,44
			المجموع	45	%100
البعد الثقافي	15	%12,50	- تعميم نموذج ثقافي موحد له قيمه و معاييره	15	%100
			المجموع	15	%100
المجموع	120	%100			

ملاحظة: المجموع يفوق الحجم الكلي لأفراد العينة لأن المبحوثين قاموا بأكثر من إختيار واحد.

فالبعد الاقتصادي و هو البعد "القيادي" نظرا لقيادته لأسس التغيير في العولمة، و يتم من خلال الاندماج الشامل للاقتصاديات العالمية المفتوحة على بعضها البعض و حرية التجارة الدولية التي تفضي إلى إنسياب السلع و الخدمات و ظهور الشركات المتعددة الجنسيات و العابرة للقارات كقوة عالمية فائقة النفوذ.

أما البعد السياسي فهو البعد "الإرتباطي" الذي يعتبر في جوهره مرحلة تطورية لاحقة مرتبطة ارتباطا وثيقا بالاقتصاد، بحيث لا يمكن أن يقوم دعم أو تعاون اقتصادي بغير توجيه سياسي و ذلك من خلال دخول البشرية مرحلة سياسية جديدة يتم فيها تقليص الحدود السياسية و انتقال التشريعات و القرارات السياسية عبر الدول و القارات بأقل قدر من القيود و الضوابط متجاوزة بذلك حدود الدولة. و هذا يعني سقوط الشمولية و تلاشي الدولة القومية و النزوع نحو تحقيق الديمقراطية السياسية و إحترام حقوق الإنسان.

و فيما يخص البعد الثقافي فيبرز لنا من خلال طرح فكرة الإنسان العالمي أو بالأحرى المعولم الذي يتخلى عن فكرة الذات و الحدود و الوطن و الانتماء متأثرا في ذلك بشكل و مضمون الجانب الاقتصادي للعولمة، و هذا من شانه أن يساهم في خلق ثقافة عالمية جديدة تحوي منظومة من القيم و المعايير و العادات و التقاليد العالمية من خلال تلاقح و تمازج مختلف الثقافات المحلية، و بالتالي فالعولمة مصطلح مقاسيStandard يشير إلى عملية متشابكة الأبعاد تهدف إلى دمج المجتمعات و الثقافات و الأفراد في سوق عالمية واحدة في إطار النظام الرأسمالي. و قد أدت عملية تشابك هذه الأبعاد كافة و تداخل بعضها في بعض إلى صعوبة تقديم مفهوم واحد سواء كان نظريا أم تطبيقيا، و من ثم لا يمكن الحديث عن مفهوم سياسي للعولمة دون تدخل البعد الاقتصادي، و لا يمكن

الحديث عن المفهوم الاقتصادي دون الأخذ بعين الاعتبار علاقته بالمفهوم الاجتماعي و الثقافي و هذا ما يسمى بالتفسير "التكاملي" لظاهرة العولمة.

*ب- العولمة في المرجعية العربية:

* **تعريف إسماعيل صبري عبد الله:** و يعرفها بأنها « التداخل الواضـــح لأمور الاقتصاد و الاجتماع و السياسة و الثقافة و السلوك دون اعتداد يذكر بالحدود السياسية و للدول ذات السيادة أو انتماء إلى وطن محدد أو لدولة معينة و دون حاجة إلى إجراءات حكومية»(32).

* **تعريف محمد الأطرش** : عرفها بأنها تعني بشكل عام « اندماج أسواق العالم في حقول التجارة و الاستثمارات المباشرة و انتقال الأموال و القوى العاملة و الثقافات و التقانة ضمن إطار من رأسمالية حرية الأسواق. و بالتالي، خضوع العالم لقوى السوق العالمية مما يؤدي إلى اختراق الحدود الوطنية و إلى الانحسار الكبير في سيادة الدولة و أن العنصر الأساسي في هذه الظاهرة هي الشركات المتعدية الجنسيات» (33).

* **تعريف صادق جلال العظم**: يعرفها بأنها « وصول نمط الإنتاج الرأسمالي عند منتصف هذا القرن تقريبا، إلى نقطة الانتقال من عالمية دائرة التبادل و التوزيع و السوق و التجارة و التداول، إلى عالمية دائرة الإنتاج و إعادة الإنتاج ذاتها. أي أن ظاهرة العولمة التي نشهدها، هي بداية عولمة الإنتاج و الرأسمال الإنتاجي و قوى الإنتاج الرأسمالية، وبالتالي علاقات إنتاج الرأسمالية أيضا، و نشرها في كل مكان مناسب و ملائم خارج مجتمعات المركز الأصلي و دوله. هي رسملة العالم على مستوى العمق بعد أن كانت رسملته مقتصرة على مستوى سطح النمط و

مظاهره....إنها حقبة التحول الرأسمالي العميق للإنسانية جمعاء في ظل هيمنة دول المركز و بقيادتها و تحت سيطرتها، و في ظل نظام عالمي للتبادل غير المتكافئ» (34).

* **تعريف محمد عابد الجابري** : يقول الجابري « ليست العولمة مجرد آلية من آليات التطور التلقائي للنظام الرأسمالي، بل أنها أيضا، بالدرجة الأولى، دعوة إلى تبني نموذج معين. و بعبارة أخرى العولمة إلى جانب إنها تعكس مظهرا أساسيا من مظاهر التطور الحضاري الذي يعيشه عصرنا، هي أيضا إيديولوجيا تعبر، بصورة مباشرة، عن إرادة الهيمنة الأمريكية على العالم و أمركته و قد حددت وسائلها لذلك» (35).

* **تعريف عبد الإله بلقزيز:** « العولمة هي التي يمكننا التعبير عنها بعبارة الأمركة Américanisation و هي الاسم الحركي لها» (36).

* **تعريف عبد الله أبو راشد:** العولمة تعني « التعبير عن انسحاق الإنسان أمام سطوة الآلة و التقدم العلمي و تمركز رأس المال و انعدام القيم الإنسانية و الأخلاقية و سيادة منطق الربح و الازدهار الفردي و البقاء للأقوى من خلال تجارة السوق و المعلـــوماتية و الاستلاب الثقافي للشعوب و الدول و القوميات» (37).

* **تعريف الحبيب الجنحاني:** « العولمة هي الكوكبة و هي مذهب القائلين بأن الرأســمالية هي ديانة الإنسانية ، و هي رسملة العالم، و تتم السيطرة عليه في ظل هيمنة دول المركز و سيادة النظام العالمي الواحد ، و بذلك تتهافت الدولة القومية و تضعف فكرة السيادة الوطنية ، و صياغة ثقافة عالمية واحدة تضمحل إلى جوارها الخصوصيات الثقافية ... و يبدو أن النمط السائد هو العولمة الأمريكية ، بمعنى أمركة العالم و سيادة الإيديولوجية الأمريكية على غيرها من الإيديولوجيات» (38).

* **تعريف برهان غليون:** «العولمة ككل ديناميكية اجتماعية حركة مزدوجة تنجم عن تفاعل بين عوامل بعضها موضـــوعي من دون أدنـــى شـــك، لا ينبع من فعـــل الإرادة و الوعي، و عوامل ذاتية تابعة للإرادة و الوعي سواء تـــعلق ذلـــك بوعي الجـــماعات أو الأفراد .فهي ثمرة التقاء التطور الموضوعي لحقل التقنية و العلوم الذي يتم بصرف النظر عن رأي أي واحد منا، وأي واحد من المراكز و المؤسسات التي تساهم في تطويره، و إرادة المجتمعات أو الجماعات و النخب التي تسيطر عليها في توظيف هذا التطور الموضوعي لضمان سيطرتها أو تحسين مواقعها أو تكريس هيمنتها و سيادتها ...فمن الصحيح إذا أن العولمة المرتبطة بثورة المعلومات و الاتصالات- في الوقت نفسه الذي يتيح التحرر المتزايد لجزء من البشرية- تعمل على تدعيم سيطرة فئة من المجتمعات على فئة أخرى و مجموعة من النخب الخاصة على المجتمعات الكبرى. إنها حاملة من دون شك لإرادة هيمنة و لنظام هيمنة أكثر شمولا من كل ما شهدته الإنسانية في السابق، لأنها تدمج الساكنة البشرية كافة» (39).

* **تعريف سمير أمين:** يقول سمير أمين أنه ليس في العولمة أي جديد « إنها شكل من الاستعمار، فهي موجة ثالثة من التوسع الاستعماري، لا تختلف في أهدافها عن أهداف الموجات السابقة. ذلك أن أهداف رأس المال المهيمن للشركات العملاقة المتعددة الجنسيات تظل هي، أي السيطرة على الأسواق، و غزو موارد الكوكب، والاستفادة من مزيد من استغلال العمل في الأطراف. و الفرق بين المشروعين الاستعماريين هو أن المشروع الجديد يعمل في إطار تغيرت ظروفه من جوانب عديدة تغيرا بالغا. كما أن الخطاب الذي يغطي المشروع ليضفي عليه مشروعية قد تجدد، فصار خطاب نشر الديمقراطية و احترام حقوق الشعوب حتى أتاح للغرب حق التدخل باسم الإنسانية» (40)

* **تعريف أحمد مجدي حجازي:** « العولمة واقع يحتاج إلى إعادة تركيب أوضاع الدول، وتحويلها إلى نمط جديد من المجتمعات يختلف عن النمط التقليدي السابق.

إنه مجتمع المعلومات الذي تخطى مرحلة الاستعمار التقليدي بأساليبه الاستغلالية المباشرة، حيث تحول إلى هيمنة من خلال آليات التفكيك و إعادة هيكله أجزاء العالم، ليفرض شكلا مستحدثا من السيطرة و الاستغلال» (41).

يمكن أن نستخلص من التعاريف السابقة التي تندرج في إطار المرجعية العربية، موقف المفكرين و المنظرين و النخبة المثقفة للعرب من ظاهرة العولمة و الذي يكشف لنا عن:

1- تصورهم للعولمة كايدولوجيا جديدة يروج لها حاليا لتحقيق أهداف النظام الرأسمالي العالمي الذي هو في أوج تطوره، و اعتبار العولمة نوعا مستحدثا من الاستعمار الامبريالي و طريقة جديدة و مختلفة في الهيمنة تعتمد على آليات جديدة سخر لها النظام الرأسمالي كل الوسائل المتاحة خاصة مع التطور المذهل لوسائل الإعلام و الاتصال بمختلف أنواعها.

2- الطابع السلبي المطلق للعولمة و عدم مشروعيتها لما تجسده من خصوصية غربية و بمعنى أدق أمريكية حيث قدموا مفهوم العولمة باعتبارها محاولة للتغريب أو الأمركة، أي إضفاء الطابع الأمريكي عليها و محاولة استخدامها لفرض النموذج الفكري و السياسي و الاقتصادي و الثقافي الأمريكي عالميا وفقا لمبدأ البقاء للأقوى.

إن جميع التعريفات التي تعرضنا إليها في هذا المحور و بغض النظر عن مرجعيتها تعكس لنا مجموعة من الاستنتاجات من أهمها :

- إن هذه التعريفات و رغم تزامن صياغتها من طرف نخبة من العلماء و المفكرين جاءت متباينة من حيث الشمولية و الجزئية و من حيث المنطلق و الهدف، و هذا التباين يصل في كثير

من الحالات إلى درجة التناقض، و هذا الاختلاف في التعاريف يؤدي حتما إلى الاختلاف في المواقف بشأن ظاهرة العولمة كما سنرى لاحقا.

- إن كل منظر أو مفكر حول موضوع العولمة يقدم تعريفا يتماشى مع تصوراته للظاهرة ضمن اختصاصه.
- إن الاختلاف في التعاريف أدى إلى اختلاف في الأطروحات بين التفسير التكاملي و التفسير الصراعي لظاهرة العولمة، فقد أثيرت هذا المفهوم غالبا في الفكر الغربي كمقولة مرادفة لعبارة "الحداثة" و بالتالي فهي اتجاه متضمن في حركية العصور الحديثة الغربية، و تعبر عن غائيتها و مسار تطورها .

أما اهتمامات المفكرين العرب فانصبت مجملها على الجانب الاستراتيجي لما تطرحه الظاهرة المدروسة من إشكالات متعددة حول تأثير التركيبة العالمية الجديدة على مجتمعات دول الجنوب عموما و المجتمعات العربية خصوصا، تحسبا لما تقتضيه العولمة من اختراق للحواجز و الحدود على مختلف المستويات و تعميم النموذج الغربي-الأمريكي بما لها من آليات تنميط و تقريب ناجعة.

مما سبق و من خلال التتبع التاريخي و المفهمي لظاهرة العولمة يمكن أن نقول أنها ظاهرة مازالت في كثير من جوانبها غير واضحة المعالم لا من حيث تحديد المفهوم و لا من حيث اختبارها على أرض الواقع، لذا سنكتفي من جانبنا بتقديم تعريف أولي للعولمة يتناولها كحقيقة موضوعية موجودة في الواقع و بصورة مجردة و محايدة، لا يكشف عن موقف سلبي أو ايجابي حيالها و هذا ما تقتضيه الدراسة العلمية المنهجية للظاهرة، إذ أن تقييمها و معرفة آثارها و تجلياتها سوف يأتي في مرحلة لاحقة من البحث بعد فهم و تحليل أساس و طبيعة الظاهرة.

Ø **التعريف الإجرائي:**

العولمة تعني الانتقال بالاقتصاد، و السياسة، الإنسان و المجتمع، الثقافة و العلم، الإعلام و الاتصال، من الخاص إلى العام، من الداخل إلى الخارج، و من المحلي إلى العالمي، و بمعنى آخر هي إمكانية ممارسة النشاطات المتعددة على مستوى العالم دون قيود أو حواجز بالاستعانة بأدوات محددة يمكن حصرها في الشركات متعددة الجنسيات، تكنولوجيا الإعلام و الاتصال و اقتصاد السوق.

3- الفرق بين العولمة و العالمية :

هناك بعض المصطلحات التي قد تبدو قريبة من مصطلح العولمة نتيجة للتشابه اللفظي، و لكن في الحقيقة لا صلة لها بالعولمة كمفهوم محدد و لذلك ارتأينا التمييز بين هذه المصطلحات و مصطلح العولمة لتجنب اللبس بينها.

إن التقارب اللفظي بين «العولمة» و «العالمية» يرجع إلى جذرهما اللغوي المشترك المتمثل في كلمة "عالم"، فضلا عن الترابط الوثيق بينهما منهجيا و معرفيا و دلاليا، «إذ هما يشتركان على سبيل المثال في معنى التوحد و استغراق الإنسانية، و أحيانا كثيرة يستخدم هذين المفهومين كمترادفين» (42) وهنا يكمن الخطأ، لذا لا بد من توضيح الفرق بين المفهومين على أساس المضمون الذي يحويانه و تتمثل أهم نقاط الاختلاف فيما يلي :

§ إن العالمية « Universalisme » لا تعني العولمة « Mondialisation »، فالأولى قيمة و الثانية مسار تاريخي موضوعي، « فالعالمية تعبر عن القانون المشترك لكل البشر، أي هي العام في كل خـــاص، فلا عالميـــة بدون خصوصـــية، و بلا أرض و تقاليد و ثقافة نسبية، فكما أن

الخصوصية لا تكسب معناها إلا من خلال العالمية فان هذه الأخيرة لا تتجسد إلا في نهاية خاصـــة » (43). أما العولمـــة فـــهي تمثل مـــسارا و اتجاها و ليس وضعية جامدة محددة، لأنها تنطلق من مبدأ أن الدول تعرف مستويات مختلفة من التطور و الاندماج في مجتمع و اقتصاد عالميين، فهي تنطوي على مجموعة من الممارسات و الأنشطة الغائية التي تتم بوعي و إرادة القائمين بها و التي تستهدف تحقيق غايات محددة باستخدام وسائل و أساليب و أدوات معينة.

فالعولمة بهذا المعنى هي مشروع أو برنامج عمل يتضمن أهداف ووسائل تسعى إلى تحقيقها بأكبر قدر من الفعالية دون اعتبار أي كيانات أو حدود أو حواجز .

§ العالمية هي تلك الدعوة إلى تبني القضايا و الهموم المشتركة للبشر جميعا، و السعي لتسخير إمكانيات العالم لصالح الإنسانية جمعاء باعتبار البشر جميعا شركاء في هذا العالم. « و في ظل هذا المفهوم تأتي دعوات توحيد الجهود في العالم كله لتحقيق مصالح عامة للبشرية أو درء الأخطار عنها. أما العولمة فتعني إمكانية ممارسة النشاطات المختلفة على مستوى العالم بغض النظر بعد ذلك إذا ما كان هذا النشاط ايجابيا أم سلبيا، نافعا أو ضارا، و بغض النظر عن الجهة التي تقوم بهذا النشاط» (44).

§ يرى محمد عمارة أن « العالمية هي نزعة إنسانية و توجه نحو التفاعل بين الحضارات، و التلاقح بين الثقافات، و المقارنة بين الأنساق الفكرية، و التعاون و التساند و التكامل و التعارف بين الأمم و الشعوب و الدول، بحيث يصبح العالم منتدى حضارات بينها مساحات كبيرة من المشترك الإنساني العام، و لكل منهـــا هوية ثقـــافية تتمـــيز بها و مصالح وطنية و قومية و حضارية و اقتصادية و أمنية لا بد من مراعاتها في إطار توازن المصالح» (45).

§ العولمة إجبار و العالمية اختيار و ضمن هذا المنحى يفرق الجابري بين ما هو عالمي و ما هو عولمي حيث يرى أن « العالمية تشير إلى الطموح إلى الارتقاء بالخصوصية إلى المستوى العالمي، أو بعبارة أخرى هي انفتاح المحلي على ما هو عالمي أو كوني، وبالتالي فان نشدان العالمية هو طموح مشروع يعكس الرغبة في الانفتاح على الآخر بهدف تبادل الأخذ و العطاء، و بهدف الحوار و التعارف و التلاقح بين الحضارات و الثقافات، و هكذا يمكن النظر إلى العالمية باعتبارها إثراء للهوية الذاتية، أما العولمة فهي إرادة للهيمنة، و بالتالي فهي محاولة لقمع الخصوصيات القومية، إنها محاولة لاختراق الآخر و سلبه خصوصيته» (46).

§ يرى J.Roseneau أن « العالمية تشير إلى الطموحات أو التطلعات التي تستهدف الوصول إلى حالة تصبح فيها القيم مشتركة، أو تكون متاحة لكافة أبناء الجنس البشري على اختلاف بيئاتهم و أدوارهم كمواطنين مستهلكين أو منتجين. و هم يسعون إلى العمل الجماعي مستهدفين حل المشكلات التي تواجههم» (47).

و من خلال الطروحات السابقة يمكن لنا التمييز بين العولمة و العالمية من حيث أن إحداهما ذات مفهوم إيديولوجي، يعني التفتح على كل ما هو عالمي و كوني و هي العالمية، أما العولمة تعني تطورا واقعيا ذا مفهوم لا حدودي يهدف إلى إقصاء كل ما هو خصوصي، و الربط بين المفهومين يكون في أسبقية الأول منهما على التالي، لان العالمية سابقة على العولمة و مجرد وجود ملامح مشتركة بين المفهومين لا يجيز، في حد ذاته، القول بأن كلاهما يحملان المعنى نفسه، فالعالمية شيء و العولمة شيء آخر، فالأولى تنطوي على مضمون ايجابي يتمثل في سعي الشعوب نحو التفاعل مع غيرها على المستوى العالمي وصولا إلى أرضية مشتركة على مستوى البشرية ككل، و بحيث يتاح لكافة الحضارات و الثقافات أن تتفاعل و أن تتبادل التأثير و التأثر فيما بينها

على نحو متكافئ، و ذلك على عكس العولمة التي تستهدف مجرد التأثير دون التأثر فهي عملية أحادية الاتجاه من اجل فرض قيم و معايير و أنماط و نظم جهة معينة على بقية الأطراف.

و ما يمكن نلحظه اليوم هو وجود العديد من النقاشات المكثفة حول أزمة العالمية في عصر العولمة و ما تتضمنه هذه الأخيرة من انعكاسات خطيـــرة على العـــالمية فكرة و تجسيدا في ظل العولمة الجارية، و قد تبلور هذا النقاش حول تأزم العالمية المعاصرة على سبيل المثال لا الحصر في نقاشات زكي العايدي و نيكول مورغان و التي تحمل عنوان « هل العولمة تقتل العالمية ؟» حيث جاء في هذه المحاورة أن « العالمية أصبحت في ظل العولمة فكرة كغيرها من الأفكار، فاقدة لأي شرعية خاصة. و يضيف العايدي أن أزمة العالمية تتمثل في فقدانها للمعنى و الغاية» (48).

ثانيا: نشأة و تطور ظاهرة العنف

إن الوعي الاجتماعي بمشكلة المجتمع هو مرحلة متقدمة من مراحل تطور الفكر الإنساني بداء بمرحلة المعرفة الأولية أو ما يمكن أن يطلق عليها المعرفة الحسية، ومرورا بالمرحلة الفكرية أو التصورية الناقدة ثم الوصول إلي مرحلة الوعي الحقيقي غير المزيف بالواقع وقضاياه.(49)

وظاهرة العنف شأنها شأن غيرها من الظواهر الاجتماعية التي تحتاج إلي معرفة حجمها الحقيقي والوعي بالعوامل الموضوعية لفهم الظاهرة وتحليلها ، وكذلك الوعي بنمط الحياة المعيشية حتى يمكن تحليل الظاهرة من سياقها المجتمعي للوقوف علي مسار تطورها ، والكشف عن أسبابها حتى يتسنى العمل على الحد من انتشارها.

ا. تاريخية تشكل الفعل العنفي في المجتمع:

إن حياة البشر و تاريخ المجتمعات عبارة عن جوهر تتداخل في إطاره الأحـــداث و تمتد الظواهر و تتشابك و تتفاعل عبر علاقة الأفراد ببعضهم البعض، و لهذا أصبح لدى العلم مهمة تحليل ظواهر العنف باعتبارها في تاريخ الشعوب، « و بالتالي فان العنف مظهر تاريخي يندرج في منجزات و أفعال المجتمعات و سواء انطلقنا من منطق الإدانة الأخلاقية و الاجتماعية لهذا المظهر، أم اكتفينا بتحليله و تقويمه و انتقاده فان الممارسة العنيفة تظل قائمة و ماثلة أمامنا كتراكم تاريخي، و في هذا الصدد يشير العلماء المختصين في هذا المجال إلى تلازم الاجتماع البشري و العنف. ففي ثقافة أي مجتمع نجد خطاب عنف و خطاب صراع» (50).

و حتى لا نختصر الفعل العنفي إلى مجرد مقولة، نقول انه ظاهرة اجتماعية واقعة تجد تفسيرها في التاريخ الإنساني ذاته و في توجيـــه الطاقـــات النفـــسية و الاجتماعـــية و الاقتصادية،

أي طاقات القوة نحو الصراع من اجل الوجود(51) و مما لا شك فيه أن المشكلة أكثر تعقيدا مما تبدو عليه للوهلة الأولى، فالعنف يبلغ من الوضوح في فرض نفسه كأحد توابث الفعل الإنساني،مما يستدعي التعمق و التدقيــق بــشأن نشأته و أشكاله و محاولة فهم ديناميكية العلاقات الاجتماعية و السياسية و الصراعية التي تدور على مستوى المجتمعات الحديثة.

و مما لا شك فيه أن هذه العملية التحليلية إنما تستتبع العكوف على تتبع التطور التاريخي لهذه الظاهرة المتشظية .

فمنذ فجر التاريخ ، لجأ الإنسان إلى أساليب مختلفة واستخدام القوة لإشباع حاجاته الشخصية بما فيها الجسدية والنفسية والاجتماعية. ولم تأت الاعتبارات الأخلاقية والمعنوية ، ولم تنشأ مفاهيم الضمير والانتماء والمصلحة العامة ، كما لم تظهر الأنظمة السماوية والدنيوية إلاّ في فترة متأخرة من تاريخ الإنسان على هذه الأرض لتحد من شيوع العنف وتبدأ ببناء المجتمع الإنساني المتميز بأنظمته وهياكله الاجتماعية والأخلاقية والقانونية التي جعلته مختلفا اختلافا نوعيا عن مجتمعات الحيوان المحكومة بهياكل ونظم شريعة الغاب . وعند ظهور وتطوّر الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية التي نظمت حياة الإنسان ، إبتداءا من نظم الملكية الخاصة وتشكيلات العائلة الأساسية إلى نظم التجمعات المدنية الحالية، مرورا بأنظمة وهياكل متعددة ومتباينة كأنظمة القبيلة والدين والدولة والحزب والوحدات الاقتصادية والتكتلات الاجتماعية والعرقية والطبقية والمهنية المختلفة، اتسع مفهوم الحاجة الشخصية وتداخل مع حاجة الجماعة ، وامتدت مع ذلك التوسع والتداخل ، ممارسات العنف لإشباع الحاجة التي انتشرت الآن إلى دوائر أكبر لحماية نظم التجمعات التي ينتمي لها الأفراد ، فانتقل تسبيب القتل ، على سبيل المثال ، من الدافع الفردي إلى الجماعي ، وهكذا برر الإنسان قتل أخيه الإنسان لحماية العائلة والدفاع عن شرف القبيلة والجهاد في سبيل

الدين والذود عن حدود وكرامة الدولة وإعلاء مبادئ الحزب وما إلى ذلك من أسباب بدت ضرورية وحاسمة لمن مارس فعل القتل . وبنفس الطريقة أيضا ابتكر وبرر الإنسان بدائلا عنيفة أخرى للقتل في فترة لاحقة من الزمن وذلك لتناسب تلك البدائل مع ظروف وحاجات معينة . على أنّ هذه البدائل تراوحت واختلف مداها من السجن والتعذيب والإبعاد إلى التجويع والاضطهاد والعزل والتهميش والتمييز والتهديد والتخويف .

ولو ألقينا نظرة متفحصة عامة على تطوّر العنف ومن مارسه في هذه الأرض عبر تاريخ الإنسان على وجهها ، لوجدنا أنّ هناك "ثلاث مجموعات بشرية رئيسية مسؤولة بشكل جوهري عن ممارسة العنف وتبريره كوسيلة مشروعة لتحقيق أهدافها المعلنة وغير المعلنة ، وهذه المجموعات هي : المجرمون الإعتياديون ، والسياسيون ، ورجال الدين. على أنّ من واجب الأنصاف التوضيح بأن ذكر المجموعتين الثانية والثالثة لا يعني فئتي السياسيين ورجال الدين برمتهما وبشكل شمولي لا يميز بين الصالح والطالح ، إنّما يخص أولئك الذين تطرفوا في معتقداتهم وسلوكهم في حقلي السياسة والدين وبالشكل الذي جعل الغاية لديهم مبررة للوسيلة " (52).

فمجموعة المجرمين الاعتياديين تمثل كل من يسقط من خلال شبكة النظم الأخلاقية التي يرسمها المجتمع الذي يعيشون فيه ، وكلّ من يتجاوز حدود الضمير وقيم الانتماء والمصالحة العامة كما تقرّها الأعراف الاجتماعية . ولعلماء النفس والاجتماع والتربويين وخبراء القانون والجريمة نظرياتهم المختلفة حول الأسباب المؤدية إلى سقوط هذا الفرد دون غيره في منزلق الخطيئة وتبنيه لوسائل وأدوات العنف . على أن هذه المجموعة لا تزال تنمو مع الزمن وترفل في توسعها وتقدمها للحد الذي أصبح فيه سلوكها الإجرامي صناعة ذات هيكل مؤسسي منظم ومحكوم بنمط خاص يضمن منافعها الموغلة في الفردية والأنانية ، لكنّها تعمل ، سواء بشكل فردي أو جمعي ، وبقدر ما

يتعلق الأمر بتعنيف الآخرين ، وفق مبادئ شريعة الغاب ، حيث لا تمنعها أيّ ضوابط أو قيود من أن تفعل ما تشاء إشباعا لحاجاتها الآنية الأنانية ، الكبيرة منها والتافهة ، الاقتصادية والجنسية والاجتماعية والنفسية ، بما فيها الحاجات المريضة والشاذة للأفراد والمجموعات كتلك التي تتركز حول الرغبات الطائشة كنزوات العبث واللهو والشهرة . وتشير تجارب المدنية عبر التاريخ إلى أنّ أفضل من يردع هذه المجموعة ويحد من نشاطاتها الإجرامية هي سلطة القانون الدستورية الصارمة والنزيهة التي تمنح المجتمع صلاحيات تعقب ومطاردة ومقاضاة ومعاقبة كلّ من تسول له نفسه الانحدار في منزلق جرائم العنف وإلحاق الأضرار بأرواح وممتلكات مجتمعه أو مجتمعات أخرى . ويتمثل الرادع المنطقي الأمثل قانونيا بجعل كلفة العواقب أكبر بكثير من المنافع التي يستحصلها المجرم من جريمته .

أمّا المجموعة الثانية ، مجموعة السياسيين ورجال النفوذ والسلطة ، فقد اتحفتنا بالغزير من الأمثلة التاريخية التي بررت فيها السلطة الحاكمة القتل الجماعي والتدمير الشامل سواء من خلال برامج القمع والاضطهاد والتمييز التي تنتهجها الأنظمة السياسية ضدّ المعارضين والأقليات وكل من تشاء تلك الأنظمة المتسلطة تصفـيته أو تهـميشه ، أو من خلال الحروب القصيرة والطويلة التي نشبت جميعها حول ادعاءات تتعلق بالسيادة والحدود والنفوذ والممتلكات الخاصة والعامة وحتى بالاختلافات الشخصية والنزاعات الفردية للمتنفذين ، وزجت من خلالها الشعوب الآمنة في آتون الصراعات وأزهقت فيها أرواح الملايين من الأبرياء وتحطمت فيها ما قاست تلك الشعوب في بنائه وتعميره من ممتلكات ومنجزات لدهور طويلة . وثمة أمثلة عديدة في هذا الصدد سواء كانت ما قبل التاريخ مثل حروب طروادة وغزوات الإسكندر المقدوني وحروب القياصرة الرومان، أو في ما بعد التاريخ كما حدث في الغزو المغولي والحروب الأنجلو-فرنسية والأنجلو-اسبانية،

وحروب الاكتساب الأمريكية، والحرب الأهلية الاسبانية ، والثورة الروسية ، والحربين العالمية الأولى والثانية والحروب الهندو– صينية والكورية والفيتنامية والحرب الجزائرية والحروب العربية-الإسرائيلية وحرب السلفادور وأمريكا اللاتينية والحروب الإفريقية والحرب الأهلية اللبنانية والحرب اليوغسلافية وحروب العراق ، والتي نادرا ما يستثنى منها مثالا على استبداد وطغيان وعدوانية السياسيين المنفذين وانعدام مسؤولياتهم تجاه شعوبهم والشعوب الأخرى .

وليس بخاف على أحد من أنّ المجموعة الثالثة كانت قد خطت لنفسها الكثير من المجد وأخذت حصتها الكافية من القمع والاضطهاد والقتل الجماعي والتدمير الشامل باسم الدين ، رافعة راية الخالق ومتيمنة بكتبه السماوية . كما كانت هذه الفئة حريصة في كلّ مرة على الإدعاء بأنّها هي الجهة التي يعلو كلام الله في ما تقول وما تفعل ، وهي المخولة لإسترداد الحق وزهق الباطل وهي التي تنثر الخير وتنشر العدالة على وجه الأرض ، "كما حدث في الحروب اليهودية – الرومانية في القرنين الأوّل والثاني الميلاديين وفي حروب مقاومة الدعوة الإسلامية والفتوحات الإسلامية والحروب الصليبية والمظالم المطلقة المخزية للسلطة البابوية التي دامت ستة قرون وما نشأ عنها من جرائم محاكم التفتيش اللاإنسانية والمحارق البشرية البشعة في أوربا التي أودت بحياة الآلاف من أعلام الفكر والعلم والثقافة بتهم الإلحاد والزندقة ، ووصولا إلى الجرائم المعاصرة التي جلبها التعصب اليهودي-الصهيوني والتعصب المسيحي اليميني المتطرف وجرائم الإرهاب الإسلامي السلفي" (53).

وقد اثبت لنا التاريخ الحديث على أنّ أفضل من يحد من نفوذ المجموعتين الثانية والثالثة ويحجم من نشاطاتها المدمرة هو شيوع نظم الديمقراطية التي تصون حق تقرير المصير للجميع

وتمنع الاستئثار بالسلطة والانفراد باتخاذ القرارات الحاسمة وتعمل على إشاعة روح التسامح وقبول الاختلافات واحترام التباينات .

II. الأطر المرجعية لمفهوم العنف:

مـــقـــدمـــة:

إن العنف ظاهرة كونية قديمة عرفتها البشرية مع بداية أول شكل من أشكال الحياة الاجتماعية، و تطور بتطور الحضارات و المجتمعات و اتساع الطموحات و الصراع اللامتناهي بين البشر، ففرض نفسه كأداة تلجا إليها البشرية مادامت الصراعات تقف في المركز من هذا العالم المعقد و المنقسم على نفسه بالمصالـــح الاقتصـــادية و السياســـية و الاجتماعية..الخ.

فالعنف ليس وليد العصر و لكنه يعتبر اليوم قضية العصر، فقد تـــعددت ضروبه و أنواعه، حتى تفنن رجال السياسة و المجتمع فأطلقوا عليه أسماءا و نعوتا مختلفة كالعنف المشروع واللامشروع، و العنف الثوري و العنف الموجه و العـــنف العـــشوائي و أخيرا العنف المعولم الذي سنركز عليه في دراستنا. و مهما تعددت أنواع العنف فان معناه العام لا يتعدى كونه الخرق المتعمد للمبادئ و النظم الإنسانية و تجنب الرفق فيها، و استخدام الشدة و القوة في معالجة المشكلات الاجتماعية.

و تبقى بذلك ظاهرة العنف هي المشكلة الاجتماعية المزمنة المتجددة، و المعقدة المتطورة بتعقيد بنى المجتمعات البشرية و تطورها, و هي الظاهرة الاجتماعية الأكثر استمرارا و إصرارا، و الأشد إلحاحا و خطورة، و الأجدر بالبحث و الدراسة، ذلك أن شواهد عديدة لا توحي باحتمال

زوال عنف الإنسان مع أخيه الإنسان بأي شكل من الأشكال خصوصا في ظل التطورات و التغيرات العالمية المتسارعة في مسار ظاهرة العولمة.

1 - في إشكالية المفهوم:

العنف (violence) ظاهرة (phénomène) و مشكلة(problème)، فهو من الناحية الأولى تنطبق عليه كل سمات الظاهرة الاجتماعية كما يحددها عالم الاجتماع الفرنسي "ايميل دوركايم"، و من جهة أخرى مشكلة اجتماعية تعني الخروج عن المألوف و تتسم بالنسبية و تتطلب المواجهة.

في الجانب الأول يمكن القول أن العنف إنساني و عام و جبري، و تلقائي و قديم قدم البشرية ذاتها، و أن سجل تاريخ البشر كان و مازال حافلا بقوائم متعاظمة لأحداث العنف، و هو من الجانب الآخر يتسم بالنسبية و يختلف شكلا و كما و كيفا بالاختلاف الزماني و المكاني و تنوع الظروف التي تؤدي إلى حدوثه، فقد مورس العنف بأشكال متعددة و درجات متفاوتة، و كان شكله و مداه يتحددان وفقا لآليات الوضع الاجتماعي السائد في المجتمع.

و لقد أثار مفهوم العنف اهتمام الكثير من العلماء و الباحثين الأمر الذي دفعهم للاجتهاد في تحديد هذا المفهوم، و لم تقف دراسة العنف بكافة مستوياته و أشكاله ضمن الاختصاص الواحد، بل تعددت الأطر النظرية التي فسرته كظاهرة سلوكية ذات دوافـــع و نتائج، و يأتي هذا التعدد بفعل تراكم المعرفة العلمية، فكل شكل من أشكال العنف من حيث هو عنف سياسي أو ثقافي، جماعي أو فردي، ذو طبيعة خاصة به تتطلب دراسته مناهج خاصة وفق الاختصاص الذي يدرسه.

إن حدة الجدل المثار حول هذه الإشكالية لا يحددها فقط تعقد عملية المعرفة العلمية لهذه الظاهرة ذات الوجوه المتعددة و القوانين الخاصة لســيرورتها و عملها، و حركـــة و تعدد

مظاهرها و أساليبها في حياة المجتمعات.إن الأمر قبل كل شئ هو أن ظاهرة العنف لا تبدي طابعا أكاديميا فقط و إنما سياسيا و اجتماعيا ففيها تتقاطع و تنعكس أكثر المواضيع حدة منها السياسة و الاقتصاد و الاجتماع و الأخلاق و القانون و التاريخ و علم النفس و الموازين العالمية و الثورة العلمية و التكنولوجية، و هي تمس بشكل مباشر المصالح الأساسية للطبقات و الأمم و الدول و تخص مصير كل البشرية في مجموعها.

ويؤكد الباحثون الذين تناولوا موضوع العنف أن اللبس الذي أحاط بمحاولات التعريف، يعود من جهة إلى تعدد دلالات المفهوم، وتنوع المضامين التي يشير إليها، ومن جهة أخرى إلى اختلاف المنطلقات والتخصصات المعرفية التي تناولته حيث يمكن أن ينظر إليه من زوايا مختلفة:

-الزاوية السيكولوجية:

يبدو العنف كتعبير عن انفعال، أو انفجار للقوة, يتخذ صيغة لا تخضع للعقل، فيظهر في شكل سلوك عدواني، حيث يعرفه العديد من علماء النفس بأنه نمط من السلوك الذي ينتج عن حالة إحباط يكون مصحوبا بعلامات توتر، ويحتوي على قصد إلحاق الضرر بكائن حي أو شيء بديل عن كائن حي، إنه يتحدد كاستجابة لمثير خارجي تتجلى في شكل فعل يكون مشحونا بانفعالات الغضب والهياج والمعاداة ويرتبط بتحكم غريزة الموت و العدوانية لدى الفرد.

-الزاوية الأخلاقية:

يعرف العنف كاعتداء على ملكية الآخر وحريته، ويتجلى هذا التعريف أساسا في مواقف بعض الفلاسفة، وكذلك في الخلفية النظرية للقوانين و لأدبيات حقوق الإنسان.

-الزاوية السياسية:

يعرف العنف كاستخدام للقــوة، من أجــل الاســتيلاء على السلطة أو الحفاظ عليها، أو استغلالها في تحقيق أهداف مشروعة أو غير مشروعة، ويبرز هذا التصور في العديد من النظريات السياسية والفلسفية التي ربطت العنف بالصراعات الاجتماعية بين الفئات أو الطبقات ذات المصالح المتنافرة، كما يتجلى في المقاربات الاجتماعية والفلسفية المعاصرة، التي تعتبر العنف نتاجا للدينامية الاجتماعية, ولتفاعل مجموعات من الفاعلين الاجتماعيين والسياسيين، الذين تربطهم علاقــات قــوة اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية غير متكافئة.

إن تباين المنطلقات المعرفية التي تناولت موضوع العنف قد أبرز الطابع الإشكالي للمفهوم حيث طرحت صعوبات أمام تسمية أعمال العنف ومعايير تقويمها، مما يجعل أي محاولة للتعريف تظل مشروطة بحقل معرفي معين وبإطار تاريخي وثقافي محدد.

و تكتسب ظاهرة العنف معنى خاص في ظروف تناقض الأنظمة الاجتماعية الاشتراكية و الليبرالية و الرأسمالية خصوصا في ظل النظام العالمي الجديد و التطور المتلاحق للثورة التكنولوجية و محاولات الأوساط الفوضوية عرقلة سير التاريخ بشتى الوسائل بما فيها تهيئة الأرضية المناسبة لمزيد من العنف بغض النظر عن الخلفية الإيديولوجية لهذا الفكر أو ذاك، و أتبث هذا الفكر أن ظاهرة العنف ليست شيئا ثابتا غير قابل للتغيير فهي في تطور مستمر يتقدم بالتوازي مع تطور الحياة الاجتماعية ذاتها، وتتبدى في محتواها و أشكال تظاهراتها تغييرات كمية و نوعية و ربما لهذا السبب نلاحظ اتساع مجال الأبحاث حول العنف في أوروبا و أمريكا، و هذا ما يفسر محاولة الغربيين إنشاء علم خاص هو "علم العنف" أو ما يعرف بـــ « Violencologie » الذي تتحدد

وظيفته حسب رأي مؤسسيه في دراسة الأشكال المتعددة لمشكلة العنف و مصادر هذه الظاهرة و مختلف آلياتها و طرق ووسائل تلافيها، و قد كتب عالم الاجتماع الأمريكي "Nieburg" يقول:

« ترتبط مشكلة العنف بأية قضية هامة في علم الاجتماع السياسي و النظرية السياسية، كما ترتبط بأية مشكلة في الحياة الاجتماعية و السياسية و الاقتصادية » (54)، و يضيف مفسرا « ينجم عن قصر تفكيرنا العـــلمي الذي يستخـــف بمعـــنى هذه الظاهرة الحقيقي و دورها، قلقنا و شعورنا بالخطر المشاهد اليوم أمام موجة العنف المتزايد » (55).

2- العنف في مفهوم علماء الاجتماع الغربيين:

تبدو ظاهرة العنف بالنسبة لعلم الاجتماع مستعصية أكثر على التحديد و التعريف، دلك لان عالم الاجتماع على خلاف عالم النفس لا يستند إلى فكرة قبلية عن وجود طبيعة إنسانية موحدة، أي معطاة مسبقا خارج الحياة الاجتماعية أو القول بوجود غريزة بشرية متماثلة، بل انه يلاحظ في أبحاثه اختلاف المجتمعات و الثقافات و تباينها تباينا شديدا في بعض الأحيان، لدرجة أن ما يعتبر عنفا في مجتمع ما قد لا يعتبر كذلك إطلاقا في مجتمع آخر.

و هذا ما جعل علماء الاجتماع يتحدثون عن نسبية العنف المرتبط بنظام المعايير الاجتماعية، بمعنى أن نظام القيم الذي يتبناه المجتمع هو المحدد لما يمكن تسميته بالفعل العنيف، لكن نظام القيم الاجتماعية على اختلافه من مجتمع لآخر يمكن اختزاله، من الناحية النظرية، إلى عدد من المركبات أو العناصر الأساسية المشتركة بين المجتمعات البشرية و هي : الحاجة إلى الاستقرار، التماسك الداخلي، التواصل و الاستمرار. و على أساس الأهداف التي يرمي المجتمع

إلى تحقيقها و الوسائل التي يبيح استخدامها لبلوغ تلك الأهداف يربي المجتمع أفراده و ينشئهم على ثقافة خاصة به يتحدد ضمنها ما يعتبر عنفا و ما لا يعتبر كذلك.

و لقد تناول علماء الاجتماع المعاصرين في أوروبا و الولايات المتحدة الأمريكية قضايا العنف و خصوصا العنف السياسي حيث أبدع" Ralph Dahrendorf" في أبحاثه حول صراع الطبقات و تميز Théodore Adorno بأبحاثه النقدية لقضية التفاعلات و التوترات داخل المجتمعات، و لقد أثار علماء الاجتماع في فرنسا و ألمانيا خاصة R.Aron قضية تفاقم عدم المساواة الاجتماعية و البطالة الجماعية و ضياع الشخـــصية التام و تدني الأعراف و القيم و شيوع روح المنفعة(البراغماتية) و مرض الاستهلاك، مما تسبب في تزايد معدلات العنف و الجريمة، و أكد علماء آخرون أمثال Parsons و Merton و Coser وMarcuse على حقيقة مفادها أن تتابع موجات العنف بنفس الوتيرة الحالية سيؤدي لا محالة إلى نهاية المجتمعات الديمقراطية في الدول الغربية و يعود السبب الأساسي في ذلك إلى تفاقم التناقضات الاجتماعية و الاستهلاك الروحي و المادي للحضارة و الوعود الكاذبة التي تغدقها السلطة السياسية على الجماهير(56).

و هذا الوضع الفوضوي في المجتمع المعاصر يذكرنا على وجه الخصوص بالدولة الطبيعية عند Hobbes و مبدئه الأول للحياة الاجتـــماعية (حرب الجميع ضد الجميـــع)، و في هذا الصدد وصف Ardrey ظاهرة العنف بالتعقيد و أن الإنسان المعاصر يصعب عليه التخلص منها و أن الإنسانية سائرة لا محالة إلى نهاية محتومة طالما أننا لا نطيق العيش معا(57).

3- تحديد مفهوم العنف:

المعنى اللغوي:

كلمة عنف في اللغة العربية من الجذر (ع.ن.ف)، و هو الخرق بالأمر و قلة الرفق به و هو عنيف إذا لم يكن رفيقا في أمره. و عنف به، و عليه عنفا، و عنافة: أخذه بشدة و قسوة ، و لامه و عيره، و اعتنف الأمر: أخذه بعنف و أتاه و لم يــكن على علم و دراية به و اعتنف الطعام و لأرض كرههما(58).

أما في اللغة الفرنسية فان أصل كلمة "Violence " لاتينـــي و هــو"Violentia" و معناه: الاستخدام غير المشروع للقوة المادية بأساليب متعددة لإلحاق الأذى بالأشخاص و الإضرار بالممتلكات و يتضمن ذلك معاني العقاب و الاغتصاب و التدخل في حريات الآخرين ، و هي خاصية لكل ما ينتج عنه مفعول بقوة شديدة متطرفة ووحشية، إنه تعبير عن أقصى الشدة، إنه تجاوز عبر اللفظ والسلوك، ويعكس استخدام القوة (59).

و في اللغة الانجليزية فقد حدده قاموس Oxford بأنه " فعل إرادي متعمد بقصد إلحاق الضرر آو التلف أو تخريب أشياء أو ممتلكات أو منشآت خاصة عن طريق استخدام القوة"(60).

من خلال الاطلاع على تحديدات لغوية مختلفة نلاحظ أن التعريف المعجمي لمفهوم العنف، الذي قد يبدو قابلا للتدقيق والتوحيد يعكس اختلافاً وتأثراً بمستوى تطور النظريات المعرفية، كما أنه لا ينفصل عن الإطار الثقافي والتاريخي الذي يحيط به أو يندرج ضمنه، كما أن التحديدات اللغوية لمفهوم العنف، رغم انطلاقها من مفهوم القوة كقاعدة للسلوك الصادر عن الطرف المعنف, تثير أسئلة مرتبطة بشروط التعريف الذي يتطلب وضوحاً أكبر ودقة وتوحداً فكيف تتحدد القوة المرتبطة بالعنف ؟ هل هي قوة مادية فيزيقية، أو رمزية معنوية ونفسية ؟ هل يمكن أن نعتبر كل

فعل متسم بالقوة فعلا عنيفا؟ وما هي الوضعية الاجتماعية التي تؤدي إلى إنتاج سلوك العنف، وكيف يتحدد دور كل طرف في تلك الوضعية؟ وما هي بالتالي أسس تقويم العنف وتسميته؟

المعنى الاصطلاحي:

إن بعض التعريفات الاصطلاحية لمفهوم العنف تتجاوز دلالاته اللغوية المباشرة سواء في اللغة العربية أو الفرنسية أو الانجليزية، و قد أثار التحديد الاصطلاحي للعنف جدالا بين أوساط الباحثين و المفكرين على اختلاف مستوياتهم و اختصاصاتهم، فتنوعت التعريفات بتنوع دلالتها و سياقها الأخلاقي و السياسي و القانوني غير أن جوهر التقاطع بين أغلب التعاريف يكمن في أن للعنف دلالات ثقافية و اجتماعية تختلف من مجتمع إلى آخر و لا يمكن للعالم الاجتماعي أن يواجه هذه المشكلة إلا إذا تناول هذا المفهوم في إطاره الزماني و المكاني و الثقافي و الحضاري و لهذا ارتأينا تناول التعريفات المختلفة للعنف التي وضعها عدد من المفكرين المعاصرين و مقارنتها فيما بينها و محاولة صياغة تعريف إجرائي لمفهوم العنف وفق ما يخدم أهداف هذه الدراسة.

* - تعريف معجم العلوم الاجتماعية:

العنف هو" استخدام الضغط أو القوة استخداما غير مشروع أو غير مطابق للقانون من شأنه التأثير على إرادة فرد ما أو مجموعة من الأفراد"(61).

* - تعريف قاموس علم الاجتماع :

إن العنف هو " تعبير صارم عن القوة التي تمارس على حياة الفرد و الجماعة و يعتبر العنف من القوة الظاهرة حيث تتخذ أسلوبا فيزيقيا مثال ذلك الضرب، أو تأخذ صورة الضغط الاجتماعي و تعتمد مشروعيته إلى اعتراف المجتمع به"(62).

*** - تعريف المعجم الفلسفي :**

" العنف مضاد للرفق , ومرادف للشدة والقسوة , والعنيف هو المتصف بالعنف , فكل فعل شديد يخالف طبيعة الشيء ويكون مفروضاً عليه من خارج فهو بمعنى ما فعل عنيف "(63).

*** - تعريف منظمة الصحة العالمية :**

" هو الاستعمال المتعمد للقوة المادية أو السلطة في شكل تهديد أو ممارسة فعلية، ضد الذات، أو شخص آخر أو جماعة أو جالية لما يهدف لأن يكون سببا في جرح أو قتل أو التسبب بخسائر مادية أو اضطراب في التنمية أو نقص"(64).

*** - تعريف Wolin :**

و يتمثل عنده في " استخدام القوة أو إقحامها بشكل مكثف و تدميري بلا داع أو مبرر و بدون ضرورة، و بصورة لا يمكن التنبؤ بنتائجها"(65).

*** - تعريف Hornstein :**

" هو سلوك موجه لابتلاء الآخرين بأضرار بدنية أو تدمير ممتلكاتهم، و في هذا الصدد ينبغي توضيح أن مجرد التلويح فضلا عن التهديد باستخدام القوة لإجبار أو إرغام أو إكراه آخرين على فعل لا ينبغي أصلا فعله إنما يدخل أيضا تحت مقولة العنف"(66).

*** - تعريف G.Freund :**

يعرفه بأنه " القوة التي تهاجم مباشرة شخص الآخرين و ممتلكاتهم أفرادا أو جماعات، بقصد السيطرة عليهم، بواسطة الموت، و التدمير و الإخضاع أو الهزيمة "(67).

*** - تعريف R.Aron :**

نجد أن Aron على خلاف التعاريف السابقة يوسع ميدان العنف إلى حد كبير حيث لا يقتصر تعريفه على مجال العنف الجسدي بل بوصفه ضغطا على الحرية الإنسانية فيقول " ندعو عنفا كل مبادرة تتدخل بصورة خطرة في حريـــة الأخر، و تحاول أن تحرمه حرية التفكير و الرأي و التقرير، و تنتهي خصوصا بتحويل الآخر إلى وسيلة أو أداة من مشروع يمتصه و يكتنفه دون أن يعامله ككائن و كفؤ "(68).

و يلاحظ من خلال هذا التعريف أن هناك عملية تمديد تدرج في مفهوم العنف من التعبير الصريح عن القوة المادية ضد الذات أو الآخرين إلى الصيغة المعنوية التي تتمثل في مجموع الضغوط و الاكراهات التي تمارس على الأفراد و التي تسبب لهم ضررا معنويا، و هدا ما يطرح حسب رأي « Rokybleu » مشكلة أخلاقية نوعية باعتبار أن استخدام العنف هو تعدي على الإنسان سواء باعتباره صاحب حقوق (حق الوجود، حق الحرية...الخ) أو باعتباره كائنا عاقلا قادرا على تنظيم وجوده الفردي و الجماعي على أسس عقلانية.

*** - تعريف مصطفى حجازي:**

يرى حجازي أن العنف هو" لغة التخاطب الأخيرة الممكنة مع الواقع و مع الآخرين حين يحس المرء بالعجز عن إيصال صوته بوسائل الحوار العادي و حين تترسخ القناعة لديه بالفشل في إقناعهم بالاعتراف بكيانه و قيمته"(69).

*** - تعريف الشربيني:** يعرفه بأنه :

" الإكراه المادي الواقع علي شخص لإجباره علي سلوك أو التزام ما وبعبارة أخرى هو سوء استعمال القوة ، ويعني جملة الأذى والضرر الواقع على السلامة الجسدية للشخص (قتل – ضرب

– جرح) ، كما قد يستخدم العنف ضد الأشياء (تدمير – تخريب – إتلاف) حيث تفترض هذه المصطلحات نوعا معينا من العنف والعنف مرادف للشدة والقسوة "(70).

*** - تعريف حسنين توفيق إبراهيم:**

يشير في كتابه (ظاهرة العنف السياسي في النظم العربيـــة) إلى أن العنـــف هو" ظاهـــرة مركبـــة لها جوانبـــها السياسية و الاقتصـــادية و الاجتماعية و النفسية و هو ظاهرة عامة تعرفها كل المجتمعات البشرية بدرجات متفاوتة"(71).

* - و يرى أحد علماء الاجتماع أن مفهوم العنف يستخدم أحيانا باعتباره فعلا لأن :

" أ- الفعل هو القوة أو التصرف الذي يهاجم مباشرة و في الحال متخذا صيغة لا تخضع للعقل أو التفكير.

ب- الفعل يأخذ صورا و أشكالا متعددة (جسمية، نفسية، لفظية، مادية).

ج- الفعل ضرر أو أذى يلحق بالذات- الجماعة- الآخر"(72).

*** - تعريف العنف الاجتماعي:**

"إن العنف الاجتماعي يتعلق بكل مظاهر القوة و القمع في الحياة الاجتماعية بما فيها العنف السياسي و يتعاظم دور و معنى العنف الاجتماعي بشكل فائق مع التعقيد المتزايد للتنظيم الاجتماعي الذي يفرز تناقضات اجتماعية معين، و مع التقدم العلمي و التقني و كذلك مع تطور وسائل الاتصال الكبيرة"(73).

و ينقسم العنف الاجتماعي اصطلاحا إلى مجموعتين كبيرتين هما:

« أ- **العنف المباشر (المادي)**: المترافق باستعمال القوة الفوري مرتكزه الإيذاء باليد كقيمة لا تستحق الحياة و الاحترام و بالتالي استبعاد الآخر من حقل الصـــراع بتصفـيته جسديا و إما بخفضه إلى تابع، و يتضمن العنف المادي مختلف أشكال العنف التي يمارسها الأفراد أو الجماعات الرسمية و غير الرسمية و السلطة الحاكمة و تتمظهر في القتل، المظاهرات، الحرب.....الخ.

ب- العنف غير المباشر (الرمزي): و يدل على قمع العقول و النفوس لا على قمع الأجساد، و العنف الرمزي صامت يتوجه إلى تحطيـــم المعـــنويات و قمع الرغـــبات و ضبط الحاجات» (74). مثل أشكال الضغط الفكري و النفسي، التدخل السياسي، الحصار الاقتصادي.....الخ.

مما تقدم يمكن أن نستخلص تعريف إجرائي لمفهوم العنف:

العنف هو كل فعل ينطوي على ممارسة ضغط أو إكراه جسدي أو معنوي، يتسم بالطابع الفردي أو الجماعي، ضد الإنسان بالقدر الذي يعتبر انه مساس بحق أقر بأنه حق أساسي مما يؤدي إلى ظهـــور حالـــة من الفوضى و الصراع في المجتمع.

إن تعريف العنف لا ينفصل عن الوعي به و إن أية محاولة للتعريف، لا ينبغي أن تتجاهـــل العلاقة الوثيقة عبر التاريخ الإنساني, بين العنف والتمثلات أو التصورات المحيطة به، فالنقاشـــات المحيطة بالعنف تجد مبرراتها في غياب الاتفاق حول مفهوم العنف, أو على الأصح فـــي الطـــابع الإشكالي لهذا المفهوم.

إن التفكير في العنف إذن، لا يمكن أن ينفصل عن مظاهره وشروطه وغاياته، وعن المواقف التي يتطلبها والإجابات التي يستدعيها، فكل تعريف يلائم سلماً من القيم والمعايير الثقافية، وينطلق من سلوكات سائدة مقبولة أو مرفوضة اجتماعياً وثقافياً.

هذا الطابع الإشكالي، يدعونا إلى تحديد مجال مساهمتنا، من خلال تعيين وضعية العنف التي نسعى إلى تعريفها، بمختلف تجلياتها وأبعادها، وهي أشكال العنف المستحدثة داخل إطار محدد لنظام عالمي جديد وهو العولمة .

و تندرج محاولة التعريف التي نقترحها في إطار هذه المساهمة ضمن المحاولات الممكنـــة، وتستحضر الصعوبات التي يطرحها تعريف العنف، فلا تدعي الإحاطة الشاملة أو الدقة المتوخاة في مسألة التعريف بقدر ما تهدف إلى تقديم بعض المؤشرات المحيطة بوضعية العنف في ظل العولمة، انطلاقاً من دراسة تحليلية تمكننا من الإطلاع على تجارب و مظاهر جديدة و متنوعة للعنف.

ثالثا : في تأصيل العلاقة بين العولمة و العنف

العنف ظاهرة كونية عرفتها البشرية عبر مختلف المراحل التاريخية بدءا بأول حادثة عنف ألا و هي حادثة "هابيل و قابيل" وصولا إلى أشكال العنف المنظم الذي تقف وراءه هيئات و مؤسسات. و لم تعد مشكلة العنف و القوة مسألة خـــاصة بفـــئات محددة أو في أماكن أو حتى في مجتمعات محددة، و إنما تتبع من ثقافة تطورت مع تطور البشرية إلى أن أصبحت في عصرنا الحالي تشكل ظاهرة مركبة و معقدة جعلت استمرار هذه الظاهرة يتحول من مجرد وسيلة للتأديب و التربية في بعض مستوياتها إلى ثقافة تقدمت فيها لغة اللكمة على لغة الكلمة، و من هذا المنظور فان نظرة سريعة لما يجري حولنا اليوم و في نقاط عديدة من العالم، يكشف بما لا يدع مجالا للشك و اللبس أن الإنسانية تمر بمنعرج خطير في ظل ترسيخ قيم العولمة التي ساهمت بصورة مباشـــرة أو غير مباشرة في إنتاج و إعادة إنتاج شكل أو أشكال جديدة من العنف، بل ارتبط بعض منها بنظام العولمة نفسه و أصبـــح الحديـــث عن "عنـــف العولمة" و "عولمـــة العنف"، و أصبحت لغة العنف و الغلبة هي اللغة المستخدمة بكثرة، بل لقد هيمن عقل القوة على قوة العقل، و أصبح منطق التهديد المصاحب لعقلية الظلم و الاعتداء المفضوحين، إن محليا أو إقليميا أو دوليا، هو المرجع الوحيد لمعالجة القضايا المصـــيرية لشـــعوب العالم و أنظمتها.

و مما لا شك فيه أن التطور التكنولوجي و العلمي الذي يتجسد خاصة في الاتصال عن بعد و في استخدام نظام المعلوماتية و المالتي ميديا (الإعـــلام المتعـــدد الوسائـــط)، و خاصة شبكة المعلومات العالمية- الانترنت- قد ساهم في توحيد نمط العيش و إقحام الدول إقحاما في هذا النظام الاقتصادي العالمي الذي سيصاحبه بطبيعة الحال تغير في جميع الأنظمة السياسية و الاجتماعية و

الثقـــافية...الخ، مـــما يؤدي إلى ظهـــور أشكال و ممارسات عنيفة مستحدثة لها تأثير بالغ على استقرار و توازن المجتمعات البشرية.

و لقد أصبح اليوم من الصعب الحديث عن العنف كظاهرة مجتمعية اجتماعية في غياب الأرض الحاضنة لها و هي العولمة التي أصبحت واقعا فرض نفسه على جميع الدول و المجتمعات، حيث يقول كل من Cooper و Laing في كتابهما المشـــترك (العقل و العنف) أنه "من اجل الضرورة و القابلية الذهنية للعقل الجدلي، لا مناص من ربط بالتجربة في كل حالة، و لا يمكن أن يتم ذلك إلا بشكل جدلي...يبدو الجدل قوة إيحائية لأي مراقب من داخل المنظومة (السستام) " (75). حيث تبدو العلاقة بين العقل الجـــدلي و الواقع، بين الرؤية من داخل منظومة فكرية أو من خارجها ضرورية جدا لاكتشاف البعد العالمي لأية ظاهرة و إمكانية متابعتها كاحتمال وارد خارج حدود الزمان و المكان النسبيين.

و لذلك كان لا بد من مقاربة العلاقة العضوية بين العولمة و العنف بعد أن أصبح هذا القرن شاهدا على قفزة كمية و نوعية لكل أشكال العنف لم يسبق لها مثيل.

مصادر و مراجع الفصل الثاني:

1- Théodore Levitt : "Mondialisation au delà des mythes".
Les dossiers Etat du monde, Edition La Découverte, Paris, 1998, p13.

2- جلال أمين: "العولمة و الدولة".

مجلة المستقبل العربي، العدد 228 /فيفري 1998، بيروت، ص23.

3- Samir Amin :" Les défis de la mondialisation".
Forum du tiers monde, L'Harmattan, Paris 1996, p45.

4- Bertrand Badie :" La mondialisation, les termes du débat".
In CD-ROM : Etat du monde 1981-1997, Edition La Découverte.

5- عبد الرشيد عبد الحافظ : الآثار السلبية للعولمة على الوطن العربي و سبل مواجهتها.

مكتبة مدبولي، الطبعة الأولى 2005، ص14.

6- السيد يسين: مرجع سابق، صص09-11.

7- عبد الرشيد عبد الحافظ : مرجع سابق، صص 15-17.

8- عبد الخالق عبد الله: "العولمة: جذورها و فروعها و كيفية التعامل معها".

مجلة عالم الفكر، الكويت، المجلد28، العدد الثاني أكتوبر/ديسمبر 1999، ص57.

9- قاسم حجاج : العالمية و العولمة – نحو عالمية تعددية و عولمة إنسانية-

جمعية التراث، غرداية، الطبعة الأولى 2003، ص 259.

10- عبد الرشيد عبد الحافظ: مرجع سابق، ص20.

11- محمد الأطرش: "العرب و العولمة ما العمل؟"

مجلة المستقبل العربي، العدد 229، مارس 1998، بيروت، ص101.

12- ممدوح منصور: العولمة – دراسة في المفهوم و الظاهرة و الأبعاد-

دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية 2003، ص26.

13- عبد الوهاب إبراهيم: أسس البحث الاجتماعي.

مكتبة نهضة الشرق –القاهرة- الطبعة الأولى، 1985، ص74.

14- أنور ماجد عشقي: "ماهية العولمة و إشكالياتها".

ندوة "الإرهاب و العولمة"، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، الطبعة الأولى، العدد 2002/290، ص107.

15- ديدي ولد السالك: "قراءة في خلفيات و مفاهيم العولمة و تأثيراتها المتوقعة على الوضع العربي". مجلة الأسمرية للعلوم الإسلامية -ليبيا- السنة الثانية، العدد2004/03، ص406.

16- أنور ماجد عشقي: مرجع سابق، ص106.

17- عبد الجليل كاظم الوالي: "جدلية العولمة بين الاختيار و الرفض".

مجلة المستقبل العربي، العدد 275، جانفي 2002، بيروت، ص58.

18- يوسف القرضاوي: المسلمون و العولمة.

دار التوزيع و النشر الإسلامية، القاهرة 2000، ص09.

19- قاسم حجاج : مرجع سابق، ص259.

20- عبد الخالق عبد الله: مرجع سابق، ص53.

21- نفس المرجع.

22- أحمد عبد الرحمن أحمد: "العولمة: المفهوم و المظاهر و المسببات".

مجلة العلوم الاجتماعية –الكويت- المجلد26، العدد01/ربيع 1998، ص53.

23- عبد الخالق عبد الله: مرجع سابق، ص54.

24- مي العبد الله سنو: الاتصال في عصر العولمة-الدور و التحديات الجديدة-

الدار الجامعية للطباعة و النشر، بيروت 1999، صص64-65.

25- السيد يسين: مرجع سابق، ص07.

26- ممدوح منصور: مرجع سابق، ص12.

27نفس المرجع، ص14.

28- Edgar Morin: "Pour label France".

.www.france.diplomatie.fr/label-france/fr consulté le 12/03/2004

29- ونيسة الحمروني ورفلي: العولمة و الدولة – دراسة اثر العولمة على وظائف

السلطة السياسية- منشورات أكاديمية الدراسات العليا-طرابلس- الطبعة الأولى 2004،

ص77.

30- قاسم حجاج : مرجع سابق، ص463.

31- عبد الخالق عبد الله: مرجع سابق، ص54.

32- إسماعيل صبري عبد الله: الكوكبة: "الرأسمالية العالمية في مرحلة ما بعد الامبريالية".

مجلة المستقبل العربي، العدد 222، بيروت 1997 ، ص04.

33- محمد الأطرش: مرجع سابق، ص101.

34- حسن حنفي، صادق جلال العظم: ما العولمة؟

دار الفكر، دمشق 1999، ص93.

35- محمد عابد الجابري: "العولمة و الهوية الثقافية: عشر أطروحات".

مجلة المستقبل العربي، العدد 228/ فيفري 1998، بيروت، 17.

36- عبد الإله بلقزيز: "العولمة و الهوية الثقافية: عولمة الثقافة أم ثقافة العولمة".

ندوة "العرب و العولمة"، مركز دراسات الوحدة العربية-بيروت- 1997، ص93.

37- مبروك غضبان: "بين العولمة و السيادة".

مداخلة قدمت في فعاليات الملتقى الدولي حول (الجزائر و العولمة) في 23/22 نوفمبر 1999، جامعة قسنطينة، ص14.

38- الحبيب الجنحاني، سيف الدين إسماعيل: المجتمع المدني و أبعاده الفكرية.

دار الفكر، دمشق 2003، ص317.

39- برهان غليون، سمير أمين: ثقافة العولمة و عولمة الثقافة.

دار الفكر، دمشق، إعادة الطبعة الثانية 2002، صص24-35.

40- نفس المرجع، ص132.

41- أحمد مجدي حجازي: العولمة بين التفكيك و إعادة التركيب- دراسات في تحديات النظام العالمي الجديد- الدار المصرية-السعودية، القاهرة 2005، ص14.

42- قاسم حجاج : مرجع سابق، ص301.

43- نفس المرجع، ص431.

44- عبد الرشيد عبد الحافظ : مرجع سابق، ص12.

45- ممدوح منصور: مرجع سابق، ص17.

46- محمد عابد الجابري: مرجع سابق، ص16.

47- ممدوح منصور: مرجع سابق، ص18.

48- قاسم حجاج : مرجع سابق، ص23.

49- أحمد مجدي حجازي، شادية علي قناوي: "المخدرات وواقع العالم الثالث".

مجلة القاهرة للخدمة الاجتماعية، تصدر عن المعهد العالي للخدمة الاجتماعية، ج1/ع1، القاهرة1995، ص115.

50- Yves Michaud: La violence.

Edition Que sais-je ? 5eme éd, Paris 1999, p102.

51- Ibid, p58.

52- مصطفى محمد التير: "العدوان و العنف و التطرف".

المجلة العربية للدراسات الأمنية-الرياض- العدد 16/المجلد 8، 1993، ص42.

53- نفس المرجع ، ص42.

54- محمد توهيل فايز: علم الاجتماع السياسي - قضايا العنف و الحرب و السلام-

دار المستقبل للنشر و التوزيع، الأردن، الطبعة الأولى 1998، ص69.

55-نفس المرجع ، ص69.

56-نفس المرجع،ص126.

57- نفس المرجع ، ص126.

58- أبو الفضل محمد: لسان العرب.

دار المعارف بالقاهرة، الجزء الرابع 1979، ص3132.

59- Michel Le grain: Dictionnaire Encyclopédique Larousse.

Ed Larousse, Paris VUEF 2002, p1657.

60- عمار عادل إسماعيل: أسباب استخدام العنف ضد الأطفال في الأسرة السورية.

رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم علم الاجتماع، جامعة دمشق 2004، ص39.

61- أحمد زكي بدوي: معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية.

مكتبة لبنان-بيروت- 1986، ص441.

62- محمد عاطف غيث: قاموس علم الاجتماع.

الهيئة المصرية العامة للكتاب –القاهرة-1979 ص209.

63- جمال صليبه: المعجم الفلسفي.

دار الكتاب اللبناني –بيروت- الجزء الثاني 1982، ص112.

64- أنظر الموقع الالكتروني: www.achr.nu/art50.htm

consulté le 8/10/2006

65- محمد عبده محجوب و يحي مرسي عيد بدر: العنف السياسي و الاجتماعي

- قراءات و دراسات أنثربولوجية - دار الثقافة العلمية، الإسكندرية، الطبعة الأولى 2005، ص178.

66-نفس المرجع.

67- فاتن محمد شريف: الرؤية المجتمعية للمرأة و الأسرة – دراسات في الأنثربولوجيا الاجتماعية- دار الوفاء للطباعة و النشر, الإسكندرية, الطبعة الأولى 2007, ص 141.

68- Gustave Nicolas Fisher: La dynamique du social violence, pouvoir, changement. Dunod, Paris 1992, p09.

69- جليل وديع شكور: العنف و الجريمة.

الدار العربية للعلوم بلبنان، الطبعة الأولى1997، ص31.

70- سيد كامل الشربيني: دراسة نفسية مقارنة للاتجاه نحو العنف في الريف و الحضر.

رسالة ماجستير غير منشورة، قسم علم النفس، جامعة عين شمس 1991، صص20-21.

71- حسنين توفيق إبراهيم: ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية. مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة أطروحات الدكتوراه، العدد 17/سنة 1990، ص115.

72- محمد خضر عبد المختار: الاغتراب و التطرف نحو العنف.

دار غريب، القاهرة 1999، صص 154-155.

73- محمد توهيل فايز: مرجع سابق، صص 71-72.

74- سموك علي:إشكالية العنف في المجتمع الجزائري-من اجل مقاربة سوسيولوجية-

أطروحة دكتوراه غير منشورة، قسم علم الاجتماع، جامعة باجي مختار-عنابة- 2004، صص28-29.

75- R.D.Laing&G.Cooper: Reason and violence, a decade of Sartre's philosophy 1950-1960, London1971, p101.

الفصل الثالث

العولمة نظام إنساني
أم إستراتيجية
مهيمنة شاملة

مـــقـــدمـــة:

لقد كانت أحداث العالم المتلاحقة في نهاية عهد الثمانينات وبدايـــة التـــسعينات تـــوحي بـــأنّ الأوضاع الدولية قد أخذت منعرجا حاسما في ظل العولمة ، رأى فيه الكثيرون أملا عارما بنهايـــة الأنظمة الإستبدادية وإنتفاء لنوازع الخوف والحرب وإيذانا بفجـــر الحريـــة والأمـــن والإســـتقرار والإزدهار والسلام.

وهكذا تسنى للرئيس الأمريكي "جورج بوش" أن يعلن بإرتياح جلي ميلاد نظام عالمي جديـــد قوامه الحرية وتحقيق التقدم والرقي للبشرية على جميع المستويات ، حيث قـــدمت العولمـــة نفـــسها بديلا أحاديا للتطوّر المؤسس على مجموعة من الأفكار والمفاهيم الأساسية للإعتماد المتبـــادل بـــين إقتصاديات الدول، وحدة الأسواق المالية والنقدية، فتح الحدود أمام التجارة الحـــرة بـــدون قيـــود ، الديمقراطية ، العدالة ، حقوق الإنسان... إلخ

وإذا كانت العولمة ظاهرة موضوعية ، فهي في جانب من جوانبها نتيجة لـــسياسات وإرادات الحكومات وبرلمانات الدول التي وافقت ووقعت على القوانين والإتفاقيات التي تلغي الحدود وتسهل حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال في الأسواق العالمية وبالرغم من أنّ هناك دعوات تـــصف العولمة بـــ "ظاهرة النشوء" ، وإنّنا لم نصل إلى عصر العولمة بالكامل ، إلاّ أنّ هذه الأخيرة لم تعد تقف خلف الباب تستأذن الدخول بل هي بدأت تفعل فعلها وتمارس آثارها على هـــذا العـــالم منـــذ سنوات عديدة .

ولم تعد العولمة مجرد مفهوم بل هي ممارسة وسلوك يومي وعملية مستمرة تنمـــو وتتطـــور على الدوام ، ويمكن أن نلمسها من خلال مجموعة من المؤشـــرات الكميـــة والكيفيـــة فـــي كافـــة المجالات، ومع بداية تبلور الظاهرة بدأت مفاهيم ومصطلحات مثل : التنميـــة الاقتـــصادية، حـــوار

الشمال والجنوب ، التحرر ، العالم الثالث ... إلخ تختفي أو تفقد معناها لتحل محلها مقولات جديـــدة متناغمة مع التوسع الجديد ، والهيمنة الجديدة لرسم خريطة وأرضية جديدتين بكافة الأبعاد وصـــولا إلى فرض الأيديولوجية الجديدة .

وتجدر بنا الإشارة هنا إلى أنّه يجب التفريق والتمييز بين تناول ظاهرة العولمـــة بالدراســـة على أساس أنّها :

1- مسار تاريخي ديناميكي طويل وسيرورة مستمرة غير قابلة للإرتداد ، تطورت في ظـــل ثورة المعلوماتية ووسائل الإتصال ، والعولمة بهذا المعنى تحمل صفة الموضوعية والإيجابية لمـــا تسعى إليه من تسخير كلّ الوسائل للرقي بالبشرية جمعاء ، وهي بذلك تمثل مشروعا حضاريا يعبر عن حاجة المجتمعات إلى التطور والإستقرار والرفاهية .

2- كإيديولوجيا تطرح نفسها بديلة لكل الإيديولوجيات السابقة، وتدار في إطار تبنـــي نـــسق معين من القيم يوظف لخدمة مصالح دولية معينة ويصطبغ بصبغة الدول العظمى ذات القوة الكونية والتي تسعى حثيثا لمواصلة توسعها عالميا وإلى التفرد بصياغة قواعد للنظام الدولي وبناء الـــسلام العالمي، وهو ما يطلق عليه بـــ " المشروع السياسي الأمريكـــي الجديـــد " الـــذي يرتكـــز نظريـــا وإيديولوجيا على كلّ من أطروحتي : فوكوياما ومقولته الشهيرة حول (نهاية التاريخ) و هـــانتنغتون حول (صدام الحضارات وإعادة بناء النظام العالمي) .

من هذا المنظور يكون النظام الرأسمالي العالمي قد صاغ مفهوم "العولمة" بما يتـــضمنه مـــن أبعاد ومضامين وأهداف للتعبير بقوة عن حاجته الملحة لإيديولوجية عالمية البعد ، تسمح له بالتوسع على الصعيد العالمي " (1).

وقد تبلور هذا المشروع بصفة رسمية مع بداية إنحسار المعسكر الشيوعي وإنهيـــار جـــدار برلين ، حيث ألغيت كلّ الحواجز والعوائق وفسح المجال واسعا لدفع وتيرة المشروع العولمي بقوة أكبر ودون مقاومة .

و لقد أصبح الحديث عن العولمة بالمفهوم المعاصر يشير حتميا إلى "الأمركة" حيـــث أشـــار أحد الباحثين بالقول أنّه : " إذا صدرت الدعوة إلى العولمة من بلد أو جماعة فإنّها تعني إعمام نمـــط من الأنماط التي تخص ذلك البلد وتلك الجماعة وجعله يشمل الجميع: العالم كله . وإنّه لما صـــدرت هذه الدعوة من الولايات المتحدة الأمريكية فإن الأمر يتعلق بالدعوة إلى تعميم النمـــوذج الأمريكـــي وفرضه وفسح المجال له ليشمل العالم كلّه " (2).

وفي هذا السياق أثارت العولمة جدلا كبيرا حول الماهية الحقيقية لها وما يـــرتبط بهـــا مـــن محددات ورهانات إجتماعية وإقتصادية وسياسية وثقافية وأمنية.

وهنا يطرح التساؤل التالي :

" هل العولمة هي فعلا نظام إنساني حضاري كما أعلن مروّجوها ، يحمل في ثناياه أهدافا سامية وفرصة لتحرر وتقدم ورقي الإنسانية وفق ما تبشر به الشعوب والمجتمعات على تحقيـــق التطوّر وفقا للمبادئ التي أعلنت عنها، أم هي إستراتيجية مستحدثة لتجديد نظام الهيمنة الدولية أو بالأحرى الأمريكية ؟"

بمعنى آخر :

" هل العولمة هي الترياق الشافي لكل المشاكل والأزمات التي تتخـــبط فيهـــا المجتمعـــات المعاصرة وعلى وجه التحديد دول الجنوب ، أم هي مشروع هيمنة عالمية لا يُبَرَرُ رفـــضها ولا البقاء خارجها ؟ "

أوّلا : العولمة نظام إنساني ومشروع حضاري Ó (المعلن) :

لقد طرحت المدرسة الليبرالية الجديدة جملة من الأفكار فيما يتعلق بـــالتحولات فـــي النـــسق العالمي بعد نهاية الحرب الباردة إيذانا بحلول عصر جديد هو (عصر العولمة) التي يؤكد مروجوها بأنّها (العصر الذهبي الحديث) لما تحمله في ثناياها من خير للبشرية جمعاء دون إســتثناء ، فهـــي الظاهرة الإيجابية التي ينبغي على الجميع التكامل معها واللحاق بركبها لأنّها عملية حتمية لا فكـــاك منها .

وهذا التصور التكافلي يعكس لنا الرؤية الإندماجية للعولمة والتي يطلق عليها بعض الدارسين مصطلح "الهوس بالعولمة" "Hyper-globalization" ، وطبقا لهذه الرؤية فإنّ العولمة تدعو إلـــى السير نحو الإندماج الإقتصادي والتبادل المعرفي من أجل العمل على تغيير ظـــروف المجتمعـــات والدول الفقيرة ، وخلق ظروف مناسبة أكثر للعمل الجديد وحياة أفضل عن طريق ظهور إقتـــصاد عالمي مفتوح ومتكامل ، وإقامة نسق عالمي جديد يتخطى نسق الدولة القومية ويفوّض السلطة إلـــى الشركات متعددة الجنسيات وغيرها من المؤسسات عابرة القوميات . وإلى جانب ذلك تعمل العولمة على إلغاء الشمولية والسلطوية والتحول إلى الديمقراطية والتعددية ، بالإضافة إلى مجموعـــة مـــن العناصر الأخرى التي يمكن أن تشكل قواعد صالحة للتطور والرقي لو أنّها كُيّفت في إطار ملائم ، ومما لا شك فيه أنّ العولمة " أمر واقع ، وعلى اللاعبين العالميين إمّا الإنسجام معه وإســتيعابه، أو الإصرار على العيش في الماضي ، وبالتالي خسارة كلّ شيء " (3).

وإنطلاقا من أنّ العولمة هي النظام الإنساني والطريق الأمثل والوحيـــد (The only best way) لتحسين بنية ونوعية المجتمعات والدول الحديثة والسعي بها حثيثا للوصول إلى ذروة وقمة التطور والرفاهية وتدشين عهد إقتصادي وسياسي وإجتماعي وثقافي جديد يسوده الأمن والمـــساواة

والسلام والحرية ، فقد حددت العولمة لذلك وسائل وأساليب متعددة ومتباينة تساهم في خلق التعاون المثمر بين الأمم والشعوب ، وإلغاء الحواجز والعوائق التي تقف حجر عثرة أمام الاتـــصال الحـــر والمباشر بين الأفراد والهيئات والجماعات ، بغض النظر عن القوميـــات والأجنـــاس والثقافـــات ، وإستخدام التقدم التقني الهائل في وسائل الإعلام والإتصال لتسهيل التواصل بين الشعوب وتـــشابك المصالح وتبادل الخبرات وإستغلال خيرات العالم كقرية كونية يعمها الخير والرفاهية والتعـــاون ، وتتقلص فيها قوى الشر والعدوان والحرب ، وتتعدم المنازعات العرقية والعنصرية ويتعاون الجميع في إطار حضاري تضمنه وتجعله أمرا متاحا مواثيق الأمم المتحدة ومبادئ حقوق الإنسان .

ولقد تمّ إدراج وإعلان مجموعة من المبادئ "الجديدة – القديمـــة" وجملـــة مـــن الطروحـــات الأساسية التي تبنتها العولمة ممثلة في كيان الولايات المتحدة الأمريكية للإشـــراف علـــى تنفيـــذها وتطبيقها على أكمل وجه بإعتبارها الدولة الوحيدة في العالم التي تملك القدرات الوطنية الاقتـــصادية والثقافية و العسكرية التي تؤهلها لأن تقود العالم وتمثل دور الشرطي الدولي والحارس الأمين على جميع الدول والمجتمعات . وتتمثل أهم هذه المبادئ فيما يلي :

I- على المستوى الإقتصادي :

1- إرساء قواعد مجموعة من السياسات الاقتصادية التي تقوم عليها اللبيرالية الجديـــدة فـــي ظل العولمة والتي تستند إلى طروحات ما يسمى بـــ "إجماع واشنطن" . وتتمثل هذه السياسات في :

- " إجراءات تسهيل وتحرير التجارة الدولية .
- إجراءات تسهيل وتحرير إنتقال رؤوس الأموال .
- الإنضباط المالي، وخاصة تخفيض عجوزات الخزينة .
- الحد من إستعمال نظام الإعلانات المالية .

- الإصلاح الضريبي .
- تحرير النظام المالي والمصرفي .
- أسعار صرف تنافسية .
- التخصيص أو الخصخصة .
- التخفيض من الإجراءات والقيود الرسمية .
- حماية الملكية الفكرية " . (4)

2- إنشاء وتحفيز مؤسسات كبرى عالمية لتقود العالم إلى الإنتعاش الإقتـــصادي والرخـــاء ولتكون الدعائم الأساسية للإقتصاد العالمي من أجل تحقيق تنمية شاملة ، وإعطـــاء فـــرص للنمـــو الإقتصادي للدول النامية والقضاء على البطالة والفقر والجوع والمديونية العالمية حيث يقول Dani Rodrick : " العولمة تفتح آفاقا وتتيح فرصا هائلة أمام أولئـــك الـــذين لـــديهم المهـــارة والقـــدرة والمؤهلات التي تمكنهم من الحركة والإزدهار في الأسواق العالمية ، كذلك يمكن أن تساعد العولمة الدول الفقيرة على الإفلات من قبضة الفقر ".(5)

ولقد تزايد دور مؤسسات العولمة الثلاث بشكل مباشر خاصة فيما يتعلق بتـــصميم البـــرامج التي تستهدف عمليات الإصلاح الإقتصادي وسياسات التثبيت والتكيف الهيكلي في الدول الناميـــة ، وتتمثل هذه المؤسسات في :

أ- صندوق النقد الدولي F.M.I :

هو المؤسسة الثانية الموازية لمنظمة التجارة في موشورية العولمة ولقد تمّ إنـــشاء صـــندوق النقد الدولي بموجب إتفاقية "بريتون وودز Bretton Woods " التي أبرمت في يوليـــو 1944م ، وأصبحت نصوصها نافذة في ديسمبر 1945م حيث إتفق ممثلو خمس وأربعين حكومة على إطـــار

التعاون الإقتصادي الذي يستهدف تجنب تكرار كارثة السياسات الاقتصادية الفاشلة التي أسهمت في حدوث الكساد الكبير في الثلاثينات من القرن 20م .

ويعتبر صندوق النقد الدولي مؤسسة دولية تشرف على النظام النقدي الدولي وتعمل على إلغاء قيود الصرف المرتبطة بالتجارة في السلع والخدمات ، وتحقيق إستقرار أسعار الصرف ، ومهمته الأساسية هي تأمين الإستقرار النقدي وتقديم القروض القصيرة الأجل للبلدان التي تعاني من صعوبات مالية ، وترتبط قروضه بتطبيق برامج إعادة الهيكلة التي يتم إعدادها للبلدان المديونة .

وتتمثل أهداف صندوق النقد الدولي فيما يلي :

- " تشجيع التعاون الدولي في الميدان النقدي بواسطة هيئة دائمة تهيء سبل التشاور والتآزر فيما يتعلق بالمشكلات النقدية الدولية .
- تيسير التوسع والنمو المتوازن في التجارة الدولية ، وبالتالي الإسهام في تحقيق مستويات مرتفعة من العمالة والدخل الحقيقي والمحافظة عليها ، وتنمية الموارد الإنتاجية لجميع البلدان الأعضاء ، على أن يكون ذلك من الأهداف الأساسية لسياستها الإقتصادية .
- العمل على تحقيق الإستقرار في أسعار الصرف والمحافظة على ترتيبات تصرف منتظمة بين البلدان الأعضاء وتجنب التخفيض التنافسي في قيم العملات .
- المساعدة على إقامة نظام مدفوعات متعدد الأطراف فيما يتعلق بالمعاملات الجارية بين البلدان الأعضاء، وإلغاء القيود المفروضة على عمليات الصرف المعرقلة لنمو التجارة العالمية .

§ تدعيم الثقة لدى البلدان الأعضاء ، متيحا لها إستخدام موارده العامة مؤقتا بـــضمانات كافية حتى تتمكن من تصحيح الإختلال في موازين مـــدفوعاتها دون اللجـــوء إلـــى إجراءات مضرة بالرخاء الوطني أو الدولي .

§ العمل وفق الأهداف المذكورة آنفا على تقصير مدّة الإختلال في ميـــزان مـــدفوعات البلد العضو والتخفيف من حدّته " (6) .

ويسترشد الصندوق في تصميم سياسته وإتخاذ قراراته بالأهداف المرسومة في المادة الأولـــى مـــن إتفاقية تأسيسه .

ب- البنك الدولي لإعادة الإعمار والتنمية :

هو المؤسسة الأخرى البريتون وودزية ، تأسس عام 1944م ، وبدأ ممارسة نشاطه في سنة 1946م . وهو يهتم بالقضايا المالية والتنموية على المدى البعيد، وهو يتألف من خمسة أقسام هي : البنك الدولي للإعمار والتنمية **(IBRD)** ، والمؤسسة الدولية للتنمية **(IDA)** ، المؤســـسة الدوليـــة للتمويل **(IFC)** ، وكالة ضمان الإستثمار الدولية **(MIGA)** ، والمركز الدولي لتسوية النزاعـــات الإستثمارية **(ICSID)** .

وتعتبر مساعدة الدول النامية في بناء التنمية وتقـــديم القـــروض لمـــشروعاتها التنمويـــة ، الهـــدف الأساسي لإقامة هذا البنك الذي كانت من وظائفه الأساسية أيضا :

- تقديم المعونة الفنية للدول الأعضاء ذات الإقتصاديات المختلفة .
- تشجيع الإستثمار الخاص لتحقيق نمو وتوسيع القطاع الخاص .
- العمل على إنهاء المنازعات المالية بين الدول الأعضاء .

- المساعدة على تحقيق التقدم الإقتصادي ورفع مستوى المعيشة من خلال تـــدفق المـــوارد المالية من الدول المتقدمة إقتصاديا إلى الدول النامية .

والفرق بين البنك الدولي وصندوق النقد الدولي يكمن في أنّ هذا الأخيـــر يهـــتم بـــالأداءات الإقتصادية والمالية العامة ، بينما يمثل البنك شبه مؤســـسة ماليـــة تـــضامنية وتنمويـــة إجتماعيـــة وسياسية، ويعتبر وكالة من وكالات الأمم المتحدة المؤازرة أكثر من كونه مؤسسة مالية .

ودور البنك الدولي في العولمة تكاملي وناتج عن نظرة شمولية للوضع الـــدولي وعلاقـــات تقـــسيم العمل ، فالقوى المنتجة ترى مستقبلها في مجتمع عالمي مستهلك خال من الأمراض والأوبئـــة ، ولا يمكن الحفاظ فيه على قوى الإنتاج في ظلّ تدهور في القدرة الاستهلاكية .

وهذا يجعل من القروض والمساعدات إستثمارا في مستقبل التوازن الـــدولي ، وإذا لـــم يكـــن مـــن مصلحة الدول المتطورة إمتلاك الدول النامية للقـــوة العـــسكرية الـــضاربة أو الـــصناعات الثقيلـــة المتطورة ، فإنّه ليس من مصلحتها أيضا أن لا تكون قادرة على تحسين إنتاجها وميزاتها بما يمكنها من أن تكون طرفا في خارطة العمل ، حيث يبدأ دور البنك من حيث التدهور المالي الـــذي يحـــل بالدول وينتهي عندما تكون هذه الأخيرة قادرة على الوقوف والمشاركة فـــي العمليـــة الاقتـــصادية والتجارية الدولية .

وهو يربط قدرته على المساعدة بإرادة الدول في الإنفتـــاح حيـــث يؤكـــد رئـــيس البنـــك الـــدولي "**وولفينسون**" في هذا السياق على "ضرورة الإلتزام بأهداف الألفية التي نصّت على ضرورة خلـــق توازن إجتماعي وجعل العولمة فائدة الجميع " (7) .

جـــ- منظمة التجارة العالمية (OMC) :

لقد مثل قيام منظمة التجارة العالمية تحوّلا هاما في النظام التجاري العالمي ، وهي المنظمـــة الوريثة لمنظمـــة الـــــ GATT 1994 (The general agreement on tariffs and trade) ، ولقد تمت المصادقة على بنود منظمة التجارة العالمية في جولة الأورجواي فـــي ديـــسمبر 1993م بواسطة 124 دولة من دول العالم . ونوقشت بعد ذلك في مراكش في 15 أفريل 1994م ، وأقرت بعد ذلك بصفة نهائية في 01 جانفي 1995م، وبقيام هذه المنظمة تكون ظاهرة العولمة الاقتـــصادية قد بلغت ذروتها وخلافا للمؤسستي "بريتون ووذز" التي تهتم بالجانب المالي والنقدي فـــإنّ منظمـــة التجارة العالمية تتناول إدارة التبادل التجاري وتتعاون مع المؤسستين السابقتين الذكر لتحقيق إنسجام أكبر في صنع السياسات الإقتصادية الشاملة .

وبناءا على ذلك أصبحت المنظمة هي الأداة القائمة على النظام التجاري الجديد حيث تختص بفحص السياسات التجارية للدول الأعضاء ، ومدى إحترامهـــا لإلتزاماتهـــا المتعـــددة الأطـــراف ، كتحرير تجارتها الخارجية من القيود الكمية والرسوم الجمركية ، وكذلك شفافية القـــوانين الداخليـــة المرتبطة بالتجارة الخارجية والإستثمارات الأجنبية .

بالإضافة إلى ذلك أصبحت منظمة التجارة العالمية هي الجهة الوحيدة المختصة بالنظر فـــي المنازعات التجارية بين الأعضاء عن طريق تفعيل دور الجهاز الخاص بفض وتسوية النزاعـــات **ORD** (Organe de règlement de différends) ، " وهو جهـــاز قـــانوني يكلـــف بتـــسوية الخلافات التجارية والمراقبة الدائمة للإتفاقيات والمفاوضات بين الدول الأعـــضاء ، وفـــي الفتـــرة الممتدة بين 1994 و 1999م عمل هذا الجهاز على تسوية 170 خلافا تجاريا " (8) .

ولقد أخذت المنظمة على عاتقها العمل على إنجاز برنامج طويل لتحرير التجارة في العـــالم كله ، وقوامه التحرير من القيود الكمية والرسوم الجمركية وفق مبدأين أساسيين :

" **المبدأ الأول** : الدول الأولى بالرعاية (MFN) : ويمثل المادة 01 مـــن إتفاقيـــة الغـــات ، ويعني أنّ الإمتيازات الممنوحة من قبل دولة لبلد ما يجب أن تمنح أيضا للبلدان الأخرى ، ويهـــدف هذا المبدأ إلى تحقيق المساواة بين جميع الدول .

المبدأ الثاني : المعاملة الوطنية : ويمثل المادة 03 من اتفاقية الغات ، ويقضي بـــأنّ الـــسلع المستوردة يجب أن تعامل معاملة السلع المنتجة محليا وهذه المبادئ هي مبادئ عامة وإسترشـــادية ، أمّا قرارات المنظمة فهي قرارات نهائية وملزمة لجميع الدول ، ولاشك أنّ قيام المنظمة وفقا لهـــذه القواعد يفتح الباب واسعا أمام حرية تدفق السلع والخدمات في كلّ أنحاء العالم ، ويشكل مع غيـــره من العوامل ملامح نظام عالمي جديد هو نظام عصر العولمة "(9).

د - الشركات المتعددة الجنسيات :

تعتبر الشركات متعددة الجنسيات من بين أهم الأطراف الأصلية الفاعلة في العلاقات الدوليـــة في ظل العولمة والتي تعرف كذلك بإسم "الشركات الفوق-قوميـــة" ، هـــذه الكيانـــات الإقتـــصادية والقانونية برزت إلى الوجود في العقدين الأخيرين من القرن 20 م ، ولعبت دورا حاسما في توسيع العلاقات الدولية نظرا لقدرتها على إختراق الحدود القومية للدول بـــدون أي قيـــود ، وهـــي تقـــوم بنشاطات سياسية بالإضافة إلى نشاطاتها الإقتصادية الأصلية .

لقد تمت هذه الشركات نموا موسعا وسريعا ، " فقد إرتفع عددها مـــن 7000 شـــركة فـــي نهايـــة الستينات ليصل إلى 37500 شركة ميتروبولية سنة 1990 و 60.000 شركة سنة 2002 " (10) .

ومعظم الشركات المتعددة الجنسيات والعابرة للقارات لها فروع عديدة في القارات الخمس وبعـــض هذه الشركات يصل عدد فروعها في أنحاء العالم إلى ثلاثة آلاف فرع ، وكـــلّ شـــركة مـــن هـــذه الشركات وفروعها تكون شبكة عظيمة من الثروة والقيمة ، تزيد من الإستثمار الأجنبي المباشر في البلاد التي تعمل بها .

وأكبر 500 شركة عابرة للقارات في العالم الآن تتوزع كما يلي :

1- " الولايات المتحدة الأمريكية تسيطر على اقتصاد العالم من خـــلال 219 شـــركة علـــى رأسها "جنرال إلكتريك" التي يبلغ رأس مالها السوقي حـــوالي 534 مليـــار دولار ، تليهـــا شـــركة "سيسكو سيستمز" ، ثمّ شركة "أنتل" وفي الترتيب الرابع شركة "ميكروسوفت" برأسمال يبلغ 346,7 مليار دولار.

2- أوروبا تأتي في المرتبة الثانية بعدد شركات 158 شركة .

3- اليابان تأتي في المرتبة الثالثة بعدد شركات 77 شركة .

4- الشرق الأوسط كله لم يظهر في قائمة أكبر 500 شركة في العالم إلاّ من خلال شـــركة واحدة فقط هي شركة "سابك" السعودية وترتيبها 408 برأسمال سوقي يقدر بـــ 11,8 مليار دولار " (11) .

وهذا النمو الهائل جعل منها الأداة الأساسية لتجسيد العولمة ومظاهرها المختلفة من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر وتفكيك العملية الإنتاجية وتكاملها دوليا ، إضافة لدورها البارز في إشـــاعة نمـــط إستهلاك محدد وثقافة إستهلاكية متماثلة على الصعيد العالمي ، وهذه الشركات تتمتع بقـــوة منفـــردة في الاستفادة من الظروف التي تتيحها مناخات العولمة والتسريع في خطاها لما تملكه مـــن قـــدرات كبيرة لإملاء شروطها على الدول ، ومرونتها الجغرافية ، فهذه الكيانات " لم يعـــد لهـــا هويـــة أو

جنسية محددة ، ولم تعد تنتمي لدولة ، ولا تعترف بموطئ قدم واحدة ، ولا تؤمن بالولاء لأية قومية أو منطقة جغرافية ، كما أنّه ليس لهذه الشركات من مقر واحد ولا تتأثر بسياسات دولة من الدول ، متجاوزة بذلك الحواجز والقيود التقليدية على النشاط التجاري والمالي والصناعي .

فمقرها الإداري في دولة، ومقرّها التسويقي في دولة ثانية ، ومقرّها الهندسي والفني في دولة ثالثة، ومقرها الإنتاجي في دولة رابعة ، ومقرها الإقليمي في دولة خامسة، ومقرها الـــدعائي والإعلانـــي في دولة سادسة ، ومقرها التنفيذي في دولة سابعة " (12) .

II – على المستوى السياسي :

إنّ تعزيز حقوق الإنسان وما يرتبط به من مفاهيم مكملة كالديمقراطية وحق تقرير المـــصير والحرية ...إلخ شكلت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية هدفا إنسانيا عاما وأصبحت إنـــشغالا عامـــا بالنّسبة للمجتمع الدولي ، وقد نصّ ميثاق الأمم المتحدة على ذلك في الفقرة الأولى من ديباجته على هذا الحق المقدس ، ولتأكيد هذا المعنى فقد جعل ميثاق الأمم المتحدة مسألة حقـــوق الإنـــسان أحـــد مقاصده وأهدافه الرئيسية من خلال ما نصّت عليه الفقرة الثالثة من المادة الأولى والتي تتضمن مـــا يلي :

" تحقيق التعاون الدولي على جعل حل المسائل الدولية ذات الصبغة الإقتصادية والإجتماعيـــة والثقافية والإنسانية وعلى تعزيز إحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعا والتـــشجيع على ذلك إطلاقا بدون تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين ولا تفريق بين الرجال والنساء " (13) .

ومنذ ذلك الحين أصبحت قضية حقوق الإنسان محل إجماع دولي ، فكرست لهـــا المواثيـــق الدولية والإقليمية كالإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، والميثاق الأوروبي لحماية حقـــوق الإنـــسان والحريات الأساسية **(1950)**، والميثاق الأمريكي حول حقوق الإنسان **(1969)**، والميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان **(1981)** وإتفاقيات جنيف وإعلان فيينا الصادر عن المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان في سنة **1993** وغيرها من المواثيق ...إلخ. وبغرض تعزيز هذه الحقوق أنشأت محـــاكم خاصـــة للنظر في مسائل إنتهاكها كما شُكلت لجان إقليمية ودولية وعلى رأسها " لجنـــة حقـــوق الإنـــسان " التابعة للأمم المتحدة ، بالإضافة إلى مئات المنظمات واللجان غير الحكومية التي تـــضطلع بالـــدفاع عن حقوق الإنسان في كلّ مكان في العالم ومن أبرزها "منظمة العفو الدولية" .

وقد تنامت في السنوات الأخيرة حركة عالمية واسعة للدفاع عن حقوق الإنسان ، فلم يعد هذا الموضوع ذو شأن وطني تتولى الدول معالجته بمقتضى قوانينها الدستورية ، بـــل أصـــبح دوليـــا يخضع لما نعرفه اليوم بالقانون الدولي الإنساني .

وهذا المناخ الجديد دفع بالأمم المتحدة في دورتها الخامسة والخمسين وبالتحديد الجمعية العامة إلـــى إصدار إعلان الألفية في 8 سبتمبر 2000 ، ولقد تضمن هذا الأخير مفاهيم كثيرة قديمة ومـــستحدثة تشكل في مجملها مبادئ وقيم الألفية الثالثة ، وقد إنصب في جوهره على هدفين أساســـيين همـــا : تحقيق الأمن والسلام ، وتعزيز حقوق الإنسان على المستوى العالمي وبذلك أصبحت الـــدعوة إلـــى نشر الأمن ومراعاة حقوق الإنسان شعارا مقدسا للنظام العالمي الجديد ورمـــزا لعـــصر العولمـــة ، وسنتناول هذين الهدفين بالتفصيل .

1)- تحقيق السلم والأمن :

من بين المساعي النبيلة التي تهدف العولمة إلى تحقيقها والتي عجـــزت عنهـــا الحكومـــات الوطنية هو الرفاه الإقتصادي والإنفتاح السياسي على الصعيد الداخلي، وتحقيق الأمن والسلم علـــى الصعيد الدولي بغرض القضاء على الفوضى الدولية التي كان ولا زال يعيشها العالم ، خـــصوصا بعد أن غاب الخطر الذي مثله النظام الشيوعي ذو الطابع الإستبدادي الذي يميل إلى تكريس مـــسلك العنف داخليا ودوليا حسب وجهة نظر مروجو العولمة.

فإنتهاء الحرب الباردة والصراع بين الشرق والغرب مهد الطريق لظهور شكل جديد من الحـــروب يختلف عما عهدناه من حروب كلاسيكية التي حلت محلها الحروب الدولية الشاملة التي تتكاثف فيها جهود الدول في العالم بصفة تضامنية ضدّ دولة واحدة .

وبإمكان في حالة الضرورة إستعمال القوة لأجل ذلك وهذا ما أدّى إلى " تغيير دور مجلـــس الأمـــن الدولي الذي كانت مهمته الأساسية تتمثل في حفظ السلم "Peace Keeping" بمعنى إستعمال القوة العسكرية لضمان إحترام توقيف القتال بإتفاق طرفي النزاع ، وأصـــبح الآن يـــستعمل القـــوة فـــي عمليات إعادة السلم "Peace Making" بما فيها السلم الداخلي للدولة المعنية ، حتى تقدم للـــسكان الإسعافات الإنسانية اللازمة " (14) ، حيث تنص الفقرة الرابعة من البنـــد الأول لإعـــلان الألفيـــة والمعنون بـــ (القيم والمبادئ) على "أنّنا –قادة العالم- مصممون على إقامة سلام عادل ودائـــم فـــي جميع أنحاء العالم وفقا لمبادئ الميثاق ومقاصده . وأنّنا نكرس أنفسنا مجـــددا لـــدعم كـــلّ الجهـــود الرامية إلى دعم المساواة بين جميع الدول في السيادة ، وإحتـــرام ســـلامتها الإقليميـــة وإســـتقلالها السياسي ، وحلّ المنازعات بالوسائل السلمية ، وفقا لمبادئ العدل والقانون الدولي ، وحق الـــشعوب

التي لا تزال تحت السيطرة الإستعمارية والإحتلال الأجنبي في تقرير المصير ، وعدم التدخل فـــي الشؤون الداخلية للدول " (15) .

لقد ظل مفهوم الأمن مرادفا لمعنى حماية إقليم الدولة ومواطنيها ومصالحها ضـــدّ التهديـــدات الخارجية ، إلاّ أنّ التحوّلات الكبرى التي تجري في العالم منذ حوالي عقدين من الزمـــان ، والتـــي تسارعت وتيرتها خلال التسعينات ، دفعت إلى مراجعة مفهوم الأمن وإعادة تعريفـــه ، حيـــث تـــمّ إدخال عناصر جديدة على معناه وأبعاده وحدوده وأصبح وثيق الإرتباط بكافة التفاعلات والتأثيرات المتبادلة بين ما هو داخلي وما هو خارجي ، فلم تعد مصادر تهديد أمن الدولة والمجتمع تنبـــع مـــن الداخل أو من البيئة الإقليمية فحسب ، بل أصبحت تأتي كذلك من المشكلات العالمية العابرة للحدود مثل مشكلة المخدرات ، وغسيل الأموال ، والهجرة غير المشروعة والإرهاب الدولي .

وهكذا أصبح أمن وإستقرار العديد من الدول والمجتمعات يتأثر إيجابـــا وســـلبا بـــبعض الظـــواهر والتطوّرات التي تجري خارج حدودها ، وربما في مناطق تبعد عنها كثيرا ، إلى درجة بات يتـــردد معها الحديث عمّا يسمّى بنهاية الأمن الوطني .

وبذلك إكتسب مفهوم الأمن في ظلّ العولمة بعدا داخليا متأثرا وبعدا خارجيا مؤثرا وهو ما يوضحه تعريف "جيرالد هوبلر" للأمن بأنّه : " حماية الدولة ضدّ جميع الأخطار الخارجية والداخلية . بحيث أصبح البعد الداخلي للأمن يحمل مفهوما جديدا هو الأمن البشري ، أي حماية الأفراد مـــن الحاجـــة ومن خطر المرض وحمايتهم من الجوع والبطالة والجريمة والصراع الإجتماعي والقمع الـــسياسي والمخاطر البيئية " (16) .

ولم تختلف أطروحة (السلام الجديدة) عن مقاربة كانط إلاّ في بعض التفاصيل الدقيقـــة التـــي يقتضيها السياق التاريخي المغاير لعصره ، وهكذا تمّ التبشير بقيم الشرعية الدولية ، وكمـــا تخيّـــل

كانط نظاما كونيا لحفظ السلام الدولي حول نواة مركزية كمنتدى عالمي يضم مختلف الأمـــم بقيـــادة مركزية ، فقد ركزت الأدبيات السياسية الغربية في المقابل على دور الأمم المتحدة كمنتدى عـــالمي يضم مختلف الأمم بقيادة أمريكية ، لما تتمتع به القـــوة العظمـــى المهيمنـــة مـــن قـــدرات تؤهلهـــا للإضطلاع بالجانب الأوفر من مسؤولية تأمين السلم والإستقرار في العالم ، وبذلك تبنت الولايـــات المتحدة الأمريكية هذه الإستراتيجية الجديدة في ظل العولمة تحت شعار الشرعية الدولية .

2- إحترام حقوق الإنسان :

إنّ إعلان الألفية خصص البند الخامس كاملا لمسألة حقوق الإنسان والديمقراطيـــة والحكـــم الرشيد فجاء نصه كما يلي : " لن ندخر جهدا في تعزيز الديمقراطية وتدعيم سيادة القـــانون فـــضلا عن إحترام جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها دوليا بما في ذلك حـــق التنميـــة لذلك نقرر ما يلي:

1- إحترام الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والتقيد بأحكامه بصورة تامة .

2- السعي بشدة من أجل حماية الحقوق المدنية والسياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية للجميع وتعزيزها بصورة تامة في جميع بلداننا .

3- تعزيز قدرات جميع بلداننا على تطبيق المبادئ والممارسات الديمقراطية وإحترام حقوق الإنسان ، بما في ذلك حقوق الأقليات .

4- مكافحة جميع أشكال العنف ضد المرأة وتنفيذ إتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييـــز ضدّ المرأة .

5- إتخاذ تدابير لكفالة إحترام وحماية حقوق الإنـــسان للمهـــاجرين والعمـــال المهـــاجرين وأسرهم، والقضاء على الأفعال العنصرية وكراهية الأجانب المتزايدة في مجتمعات كثيرة وتعزيـــز زيادة الوئام والتسامح في جميع المجتمعات .

6- العمل بصورة جماعية لجعل العمليات السياسية أكثر شمولا ، ممّا يسمح بمشاركة جميـــع المواطنين فيها بصورة حقيقية في مجتمعاتنا كافة .

7- كفالة حرية وسائط الإعلام لكي تؤدي دورها الأساسي ، وضمان حـــق الجمهـــور فـــي الحصول على المعلومات " (17) .

إنّ العولمة تتوخى بذلك الأخلاق وتعظيم المبادئ الرفيعة والقيم السامية التـــي تحـــث علـــى تعزيز الكرامة الإنسانية وإحترام حقوق الإنسان والتسليم الكامل بحقه في الحياة الكريمة بمنأى عـــن القهر والإكراه والتعذيب ، حيث يدافع عنها أنصارها بإسم الحرية والرفاهية الإنـــسانية ، والـــسعي نحو تحقيق مزيد من الحرية ونشر قيم الديمقراطية ، ويترتب على هذا من جانب آخر إعادة النظـــر في القوانين الوطنية والمواثيق الدولية والاتفاقيات الدولية التي تلزم الدول بمجموعة مـــن القواعـــد والإلتزامات تجاه المواطنين والتي يعبر عنها بإسم "منظومة حقوق الإنسان" وقد تمّ رصد بعض هذه المواثيق والاتفاقيات الدولية التي صيغت في هذا الإطار (أنظر الملاحق) .

و هذا ما ساعد على ظهور ما نسميه اليوم بالمجتمع المدني العالمي بمؤســـساته المختلفـــة ، وهـــي عبارة عن جماعات تطوعية غير حكومية مهنية ، وهي لم تعد حبيسة حدود الدولة بـــل أصـــبحت تعني بأمور الديمقراطية والتعددية وحقوق الإنسان في كلّ دول العالم ، وتعمل على إستحداث نماذج جديدة في مجال التنمية الشاملة والرعاية الإجتماعية للمـــواطنين ، و بالإضـــافة إلـــى المؤســـسات الرسمية (الأمم المتحدة) والمنظمات الدولية (منظمة العفو الدولية) التي تركز إهتماماتها على قضايا

ذات طابع عالمي نلحظ ظهور منظمة عالمية تعرف باسم "**سيفكس**" و هي منظمـــة تأســـست عـــام 1993 ، وهي تحالف عالمي بين المواطنين وتسعى إلى تقوية المواطن وتقوية المجتمـــع المـــدني، والعضوية في سيفكس يمكن أن تكون للمؤسسات أو المواطنين في أي قطر من أقطـــار العـــالم ، مقرّها أمريكا وفرعها في مصر. و هي تسعى إلى فهم وإبراز فعاليات وطبيعة إسهامات المجتمـــع المدني كما تسعى إلى إيجاد مناخ سياسي وتشريعي ومادي يدعم الحرية وإستقلال الجمعيـــات فـــي جميع أنحاء العالم .

كما تطرح العولمة شكلا مغايرا للمواطنة ، مؤداه أنّ المواطن لم يعد ذلك الفرد الـــذي يجـــب أن يعبر عن ولائه للسلطة أو إنتمائه للدولة ، ففي عصر العولمة ، يصبح إرتباطه أقوى بمنظمـــات وهيئات عديدة ويجد نفسه مدفوعا للتعاون معها والإنتماء إليها دون الرجوع إلـــى الحكومـــة التـــي يتبعها .

وحيث أنّ حقوق الإنسان ومعاملاته أصبحت تدخل ضمن نطاق المسائل الدولية ، ولم تعـــد تـــدخل ضمن الإختصاص الداخلي للدولة ، بل أصبحت شأنا دوليا ممّا أدّى إلى تغيير العلاقة القائمـــة بـــين الدولة وأفراد شعبها الذين يشكلون أحد أركانها الأساسية .

ولقد راهن في الماضي "كانط" على نفس المرتكزات التي تتعلق بنشر قـــيم الديمقراطيـــة وحقـــوق الإنسان ككوابح تحول دون التعسف والميل للحرب ، وتبعه في ذلك "**يورغن هابرماس**" الذي عمـــد إلى إعادة الإعتبار لـــمشروع **كانط** من خلال نشر مؤلفه (La paix perpétuelle 1996)) ، مبيّنا فيه أنّ " الحاجة قائمة اليوم إلى إيجاد الآليات المؤسسية والعملية الكفيلة بفـــرض إحتـــرام حقـــوق الإنسان ، أي إلزام مختلف الدول والأنظمة على التطبيق الفعلي لبنود الإعـــلان العـــالمي لحقـــوق الإنسان التي وافقت عليها دساتيرها . ولأجل تحقيق هذا الغرض ، تتعيّن المراجعة الدقيقة لمفهـــوم

الشرعية في أبعاده القانونية بإعطاء الأولوية لحق الإنسان (كفرد مجرد) علـــى الحقـــوق الـــسيادية للدول (ككيانات سياسية) ، ومن ثمّ فسح المجال أمام حق التدخل لحمايـــة الـــشعوب مـــن ســـيطرة أنظمتها " (18) .

ولقد إتخذ " مبدأ التدخل لأسباب إنسانية " منعرجـــات عديـــدة شـــكلت المرجعيـــة الفكريـــة والسياسية لهذا المبدأ ، وتمّت بلورة العديد من الأسباب والمبررات التـــي ســـتجعل هـــذا التـــدخل مشروعا، وفي هذا الســـياق يمكن الإشارة إلى بعض هذه الأسباب والتي تتمثل فيما يلي :

*** <u>نشر الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان :</u>**

فالديمقراطية هي رداء يسمح بمنع التحكم السلطوي ويحول دون أن تصير إرادة واحدة أيـــا كانت تملك السلطة والتحكم في مصير الجماعة ، حيث يطرح المفهوم الديمقراطي أربع قـــيم علـــى الأقل تتداخل وتتفاعل فيما بينها والتي تتمثل في : تعدد الإرادات ، التوازن بين القـــوى ، الرقابـــة النظامية والمشاركة السياسية .

" فالنظم الحديثة تصف نفسها بالديمقراطية بصراحة إلى حدّ ما لكنّها ترفض هذا الوصـــف عنـــدما يطبق على أنظمة مناوئة . ثمة إذا بمعنى واسع جدا حساسية ديمقراطية منتشرة في الثقافة الـــسياسية الحديثة ، يمكن تلمسها حتى لدى أكثر الأعداد شراسة للديمقراطية " (19). ونظرا لأنّ الديمقراطيـــة أصبحت حقيقة حضارية ، فإنّه لا حضارة ولا تطوّر ورقي بدونها ، ولا كرامة للفرد دون تأســـيس النظام السياسي على مفهوم التعامل الديمقراطي وهي بهذا المعنى تصور ذو مضمون إنساني عالمي يدرك جدارته المنطق العقلي في كلّ مكان بما لديه من قابلية للتعميم والانتشار فـــي جميـــع الأطـــر والمؤسسات والمستويات و الفضاءات المحلية والدولية .

وبذلك أصبحت الديمقراطية مطلبا عالميا تركز عليه مبادئ العولمة ومروجوها بقيـــادة و.م.أ طبعـــا حيث أنّ " العولمة هي إستقطاب النشاط السياسي والإقتصادي في العالم حول إرادة مركز واحد من مراكز القوة في العالم ، والمقصود طبعا الولايات المتحدة الأمريكية " (20) .

وفي هذا السياق أصبحت عولمة مبادئ الديمقراطية هي الدور الريادي والعالمي الذي يـــدخل ضمن الإستراتيجية العامة للسياسة الخارجية الأمريكية . وتجدر الإشارة هنا إلى أنّه يجب التفريـــق بين عولمة الديمقراطية والعولمة الديمقراطية – فهذه الأخيرة هي كلّ ما يعـــولم فـــي ظـــل نظـــام ديمقراطي ليبيرالي بينما عولمة الديمقراطية هي نشر وتوسيع النظام الليبيرالي والديمقراطي -

*** حماية القوميات والأقليات:**

المهددة بالتصفية والإبادة من خلال مجموعة من الآليات مثل العقوبات الإقتـــصادية والـــسياسية وفرض الحصار... إلخ ، وفض المنازعات الداخلية بالطرق السلمية والعمل الجماعي فـــي إطـــار الشرعية الدولية حيث طرح مفهوم (إجراءات بناء الثقة) كطريق لحل الصراعات الإقليمية.

***إعادة النظر في طبيعة النظم السياسية وإلغاء النظم الشمولية والسلطوية:**

أي بمعنى آخر يستهدف مبدأ التدخل في هذا الحيز ، ترويض الدول المارقـــة التـــي تتجاهـــل القانون الدولي وتخرق المعاهدات والإتفاقيات الدولية ، وتروّع شعوبها وتـــرفض القـــيم الإنـــسانية الأساسية ، وفي المقابل تشجيع النظم الديمقراطية المتفتحة التي تعمل على تحرير الفرد من ســـلطة الخوف وإحترامه ومساعدته على الإنفتاح السياسي على الصعيد الداخلي وتحقيق الأمـــن الجمـــاعي على الصعيد الدولي حيث تقوم العولمة على " الحرية في صورها المتعددة : حرية العقيـــدة والفكـــر والتعبير وحرية الإنضمام إلى التنظيمات السياسية وتشكيل الأحزاب ، وصولا إلى التعددية السياسية

التي هي المظهر الواضح لسقوط الأنظمة الدكتاتورية والشمولية في إتجاه تطوّر ديمقراطي يتجلّـــى في زيادة درجة المشاركة السياسية " (21) .

*** تقرير المصير :**

لقد ظهر هذا المفهوم منذ أكثر من نصف قرن في الأدبيات السياسية المعاصرة ، لكنّه يعتبـــر أشدّ المفاهيم السياسية غموضا وإفتقارا إلى الدقة والوضوح في التحديد وإمكانية التطبيـــق ومـــازال لحدّ اليوم محل مجادلات فكرية وقانونية واسعة .

ويطرح هذا المفهوم العديد من التناقضات التي سيخلفها تطبيقه ونتائجـــه العمليـــة علـــى المـــستوى العالمي حيث يقول الأمين العام السابق للأمم المتحدة "بطرس غالي" أنّه : "إذا طالبت كلّ مجموعـــة عرقية أو دينية أو لغوية بأن يكون لها وضع الدولة فلن يكون هناك حدّ للتفكك " (22) .

ولقد أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية أنّ سعيها في إطار تطبيق مبدأ التدخل الإنساني مـــن أجل حماية الدول ومنحها كامل الحق في تقرير مصيرها والحفاظ على سيادة الدول وعدم التـــدخل في شؤونها الداخلية لتحقيق الاستقرار الإقليمي والسلام العالمي ، والإلتزام بالمبدأ الأساسي لمعاهدة **وستفاليا التي** أبرمت سنة 1648 م ، وأهمّ ما نصّت عليه هو تأسيس القانون الدولي علـــى فكـــرة السيادة التي تلازم معها ، ونتج عنها فكرة المساواة بين الدول ، وتنص المعاهدة على المبدأ القائـــل بأنّ (كلّ دولة مستقلة في إقليمها تتمتع بحقوق قانونية يتحتم على جميع الدول إحترامهـــا) ، وبـــذلك أرست هذه المعاهدة وبكلّ وضوح المبادئ الجديدة للقانون الدولي : المساواة والسيادة وعدم التدخل، وسيطرت هذه الأخيرة على العلاقات الدولية طوال الأربعة قرون الماضية .

*** القضاء على الإرهاب والمنظمات الإرهابية العالمية :**

وتخليص العالم من شرورها عن طريق وضع خطة إستراتيجية ومنظومة مـــن الإجـــراءات والتحالفات لتقييد تحركاتها ومنع عمليات تمويلهـــا ، حيـــث أعلـــن "جـــورج والتـــر بـــوش" فـــي 2002/09/14 بأنّ مسؤوليتنا تجاه التاريخ تتمثل في الرد على الهجمات الإرهابية وتخليص العـــالم منها (أنظر الملاحق نصّ الإعلان الإمبراطوري الأمريكي) .

ولقد جاءت قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة صارمة في مواجهة الأعمال الإرهابية الدولية وإدانتها وكيفية مواجهتها (أنظر قرارات مجلس الأمن 1373/1368/1269 في الملاحق) .

بالإضافة إلى إتخاذ تدابير وإبرام إتفاقيات وترتيبات ثنائية ومتعددة الأطـــراف لمنـــع وقمـــع أعمال الإرهاب وفقا للأحكام ذات الصلة بالقوانين الوطنية والدولية بما في ذلك المعـــايير الدوليـــة لحقوق الإنسان وذلك بهدف حفظ السلام والأمن الدوليين .

***الرقابة على التسلح :**

ومنع إنتشار أسلحة الدمار الشامل ، فمنذ أيام الحرب الباردة أصبح شعار (منع إنتشار الأســـلحة النووية) شعارا رائجا تبنته جميع الدول النووية الكبرى وخاصة الاتحاد السوفياتي وأمريكا ، وقـــد أضيفت إلى هذا الشعار مسحة أخلاقية من أجل القبول العالمي فأصبح الـــشعار يتـــردد فـــي كـــلّ المؤتمرات الدولية والإقليمية ، بل أنّه أصبح عقيدة (DOGME) تتكـــرر فـــي كـــل الاجتماعـــات السياسية وغير السياسية لخلق ثقافة عالمية مضادة للأسلحة النووية لأنّ أخطـــار التـــسلح ســـتلحق الضرر بالإستقرار العالمي ، حيث أنّه في سنة 1991 كتب "هنري كيسنجر" مقالا بعنوان "جـــدول أعمال ما بعد الحرب" طالب فيه الغرب والولايات المتحدة بوضع جدول أعمال يتضمن عـــددا مـــن

البنود وفي مقدمتها ضبط إنتشار أسلحة الدمار الشامل ومنع بعض الدول من الوصول إلى المرحلـــة النووية لأنّها إن حققت ذلك ستصبح خطرا على العالم وعلى المصالح الغربية بالتحديد .

III – على المستوى الثقافي :

لقد راهنت العولمة منذ بدايتها الأولى على المجال الثقافي بإعتبار أنّ الثقافـــة التـــي تعتنقهـــا جماعة إجتماعية ما ، وتتصرف في ضوء إختياراتها ، وفي أسلوب معيشتها ، هي عنصرا محـــددا رئيسيا من العناصر الموجهة للسلوك الإنساني بوجه عام .

ولذلك فإنّ السعي للتأثير في سلوك الأفراد أو الجماعات يستلزم إستهداف عقولهم وإراداتهـــم ، أي ثقافاتهم ، وفي هذا الإطار ركزت العولمة على عملية التبلور التلقائي لثقافة عالمية واحدة وموحـــدة يتساوى فيها الأفراد والأمم جميعا ، وتعمل على تحريرنا من التعصب لإيديولوجيا معيّنة ، والإتجاه نحو الإنفتاح على مختلف الأفكار ، والتحرر من كلّ صور اللاعقلانية الناتجة عن التحيّز المـــسبق لأمة أو دين أو إيديولوجيا بعينها .

إنّ الترويج لفكرة الثقافة العالمية إنّما يرتكز على أنّه يوجد مشتركا إنسانيا عاما بين بني البشر على المستوى العالمي ، وأنّ رقعة ذلك المشترك الثقافي آخذة في الإتساع بعامل تزايد الاحتكاك والتفاعل والاتصال على المستوى العالمي ، ومن هذا المنطلق يحرص دعاة العولمة على تنمية ما يـــسمونه " بالوعي العالمي " على حد تعبير "Theodore Levitt" الذي يرى أنّه يجب علينا أن نفكر عالميـــا ونتصرف محليا Think global ، Act local ، فيصبح من الضروري على الفرد فـــي عـــصر العولمة أن ينقل ويوسع مجال تفكيره وإهتماماته من المستوى الوطني أو القـــومي إلـــى المـــستوى العالمي ، بإعتبار أنّ العالم كلّه صار يمثل لُحمة واحدة . وهـــذا مـــا يـــؤدي إلـــى أنّ المجتمعـــات

والحضارات الإنسانية ستنمو وتتطور وتتفاعل بعد ذوبان المجتمعات والثقافات في ثقافـــة عالميـــة واحدة تكون هي الأنسب والأصلح لكل شعوب العالم لما تحمله من قيم سامية لا يمكن للعقل البشري أن يرفضها ." وهذه الثقافة العالمية لها قيمها ومعاييرها التي تهدف إلى زيادة معدلات التشابه ، أو التجانس بين الجماعات والمجتمعات والمؤسسات في محصلة تبرز في إطارها إمكانية تشكيل وعي وإدراك ومفاهيم وقناعات عالمية الطابع " (24) .

إنّ هذه الثقافة العالمية الإدماجية بجميع مكوّناتها المتمثلة في : القيم واللغـــة ، الرمـــوز الثقافيـــة ، منظومة المعتقدات والإيديولوجيات ، المعارف والخبرات ، الآداب والفنون ، الـــسنن والأعـــراف ، القوانين والأخلاقيات ، العادات والتقاليد ، المثل والمبادئ ، التفضيلات والتوجيهات ، تنتشر بسرعة عبر جميع أنحاء العالم متجاهلة البعد الزماني والمكاني عن طريق إســـتخدام تكنولوجيـــا الاتـــصال والمعلوماتية الحديثة التي ساهمت بشكل مباشر في إنهيار الحدود بين الحضارات والثقافات والأمـــم بحيث صار العالم وكأنّه قرية صغيرة ، وقد تنبأ بذلك "Heidegger" الذي أقـــرّ بـــأنّ تكنولوجيـــا المعلومات والاتصال سوف تمكن من توسيع الرؤى الحقيقية الواقعية بما يوحد التجارب الإنـــسانية ويقهر المسافات ويثري الشفافية في العلاقات البشرية .

وليس هناك شك في أنّ التدفق الحر للقيم والمنتجات والمعلومات والأفكار والمخترعات ، يقدم لكـــل فرد على مستوى الكرة الأرضية فرصا إستثنائية للتقدم والإزدهار المادي والروحي بإعتبـــار " أنّ حاجات الإنسان ليست فقط حاجات إقتصادية وتقنية كما يقول المفكر الفرنسي "Edgar Morin" وإنّما هي أيضا عاطفية وروحية أيضا " (24) .

إنّ الثورة التكنولوجية الثالثة أو الموجة الثالثة كما يـــسميها عـــالم المـــستقبليات الأمريكـــي "Alvin Toffler" المتمثلة في ثورة التقنيات الاتصالية وأنظمة الوسائط المتعددة غيـــرت جـــذريا طبيعة المجتمعات الحديثة من حيث قاعدة الإنتاج العلمي والبنيـــة الاقتـــصادية والـــسياسية وآفـــاق المعرفة والتواصل الثقافي ونذكر على وجه الخصوص شبكة المعلومات العالمية – الأنترنت – التي تعد شرطا ضروريا لتحقيق العولمة وتطويرها وتسارعها وخصوصا في المجال الثقافي الذي يعـــد من أهم المجالات التي يركز عليها فكر العولمة ، ذلك أنّه " ثمة جهودا خارقة تبذل لكي يتخذ العـــالم صورة واحدة ، ولا ريب في أنّ المحصلة النهائية لمثل هذا التطور ستكون في المجـــال الثقـــافي " (25) .

ولقد ظهرت الأنترنت كتتويج للإندماج بين الثلاثي المكون مـــن عتـــاد الكمبيـــوتر ، البرمجيـــات وشبكات الاتصال ، وتعتبر من أكبر الشبكات في العالم بإعتبارها تضم ملايين المنخـــرطين عبـــر مختلف أنحاء العالم وتزداد إتساعا يوما بعد يوم وفقا لمعادلة أسية بحيث أصبحت " تـــشكل فـــضاءا ثقافيا يقوم على ثلاثة أسس تهدف كلها إلى تكوين مجتمع مثالي وتتمثل في الحصول علـــى العلـــم ، الشفافية والديمقراطية " (26) .

وهي بهذه الصفة تشكل وسيطا يرى من خلاله الفرد واقعه ويتعامل معه ويمـــارس فيـــه مختلـــف نشاطاته العملية والعلمية فهي تتيح الحرية الكاملة لتبادل السلع والخدمات والأفكار وتقـــدم المعرفـــة المستمرة والمتجددة والإحاطة الفورية بالأحداث التي تجري في مختلف أرجاء المعمورة وأحـــدثت تغييرا في البنية الاقتصادية والثقافية والسياسية والاجتماعية وزودت المجتمعات البـــشرية بـــأدوات أفضل للعمل والتفكير والإنتاج من خلال علاقتها بمختلف المنظومات المجتمعية .

فعلى الصعيد السياسي مثلا تساهم الأنترنت بفعالية في إعـــادة صـــياغة مفهـــوم الممارســـة الديمقراطية لأنّها تعمل بقوة من أجل كسر الحواجز التقليدية التي تحول دون تنميـــة روح الحـــوار والنقاش دون قيود أو موانع ، فتسمح بظهور أشكال جديدة للممارسات الديمقراطية وتتـــيح للأفـــراد فرصة التعبير عن أفكارهم وإتجاهاتهم السياسية بكل حرية ويصبح بإمكانهم المشاركة فـــي إتخـــاذ القرارات دون أن يستلزم الأمر وجود ممثلين ينوبون عـــنهم ، وهـــو مـــا نطلـــق عليـــه مفهـــوم "الديمقراطية بالمشاركة" .

كما ظهر إلى الوجود في هذا الإطار مفاهيم جديدة مثل مفهوم الديمقراطيـــة الإلكترونيـــة Cyber-Démocracy ، الحزب الإلكتروني ، الإنتخاب الإلكتروني...إلخ ، ونجد أنّه من أهمّ المتحمـــسين المدافعين عن فكرة الديمقراطية الالكترونية كل من "Alvin et Heidy Toffler" حيث يـــسميانها بالديمقراطية شبه المباشرة Semi-Directe في مؤلفهما الموسوم (نحو إنشاء حضارة جديدة) .

وترتبط الشبكة بالمنظومة الاقتصادية من خلال المبادلات والأنشطة التجارية التي تتم عبـــر الشبكة ، فهي تفتح أسواقا عالمية جديدة وتسهل عملية التجارة الإلكترونية مثـــل : عمليـــات البيـــع والشراء والإعلانات التجارية والإستثمارية وتسيير الحسابات البنكية ، بمعنى آخر ظهور نوع مـــن الحركية الإلكترونية لرأس المال وزوال محلية العمل بظهور إقتصاد عالمي حقيقـــي تـــذوب فيـــه الاقتصاديات الوطنية . أمّا المنظومة الإجتماعية فترتبط بالأنترنت عن طريق تعامل مختلف الفئات الإجتماعية مع الخدمات التي تعرضها الشبكة والتي تساعد على إندماجهم وتفاعلهم معها ، فهي تقدم لهم فرصا متزايدة للوصول إلى المعارف التي تعدت كونها أكثر من مجرد مصدر للسلطة ، وإنّمـــا كذلك العامل الأهم للقوة والثروة ، فالمادة الأولية في القرن 21م هي "المعلومة" .

كما تعمل الأنترنت على تشجيع المبادلات وتعزيز التعاون بين الشمال والجنوب ، والقـضاء على العزلة الإجتماعية وتجاوز المصالح القومية والثقافية وإعطاء فرصة للدول النامية للقفـز إلـى التنمية بإختصار مراحلها التاريخية والالتحاق المباشر بعصر المعلومـات، وبهـذا تـوفر الـشبكة العنكبوتية نوعا من المساواة والعدالة الاجتماعية وتمنح فرصا متكافئة للتعليم والتعلم والقضاء علـى الفوارق الإجتماعية وتقليص المسافات .

وبذلك تصبح الأنترنت النموذج المؤثر للعولمة وأداتها الرئيسية التي تـصدر وتمـرر مـن خلالها كل ما من شأنه أن يدفع إلى الرقي والتقدم والإزدهار الإنـساني ، فهـي بإختـصار ثـورة تكنولوجية وثقافية أنتجت ما يسمّى بـ "مجتمع المعلومات" ، الذي يتيح مناخا أفـضل للديمقراطيـة ويزيد مساحة حرية التعبير كحق أساسي لا ينفصل عن حقوق الإنسان حسب المادة 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، وهذا الحق ضروري للتمتع بالحقوق الأخرى وحمايتها ، فبغيابـه يتعـذر على الإنسان المشاركة في التفاعلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، " وهذه الثـورة العلميـة والمعلوماتية سوف تعيد تشكيل الحضارة الإنسانية برمتها وفق أنماط جديدة لم تألفها البـشرية مـن قبل " (27) .

ومن هذا المنطلق كذلك تسعى العولمة كذلك إلى خلق علاقة جديدة لإرتباط الفـرد بالعـالم ، وتدفع به حثيثا للتخلي عن إرتباطه بفكرة "المكان" ، و"الوطن" ليصبح مرتبطا بفكرة "العالم" وبـذلك تتكون لديه مرجعية مختلفة عن باقي المرجعيات السابقة المرتبطة بفكرة الذات والوطن والإنتماء . فإنتقال الأفراد والسلع والخدمات والقيم والأفكار المتعولمة يزيد من درجة الإرتباط والتواصل بـين الشعوب والمجتمعات من خلال تنمية الإحساس بقضايا إنسانية مشتركة .

وبذلك تكون العولمة قد كشفت لنا وأعلنت عن جوهر أهدافها المثاليـــة ، ولا ريـــب فـــي أنّ هـــذه الأهداف تمثل حلما يداعب خيال البشرية ويفوق توقعاتها في تحقيق العدالة كضوء منير لنهاية نفـــق طويل مظلم سارت فيه الإنسانية عند إختيار بعض الدول لمنهج الإنغلاق على الذات .

والسؤال الذي يفرض نفسه في هذا الموقع هو : هل يمكن للدول المتحكمة في زمام العولمـــة أن تتخلى وتتنازل عن فرض نفوذها وسيطرتها على باقي الدول (الأطـــراف الفاعلـــة) وتعاملهـــا معاملة الند للند ، وتوفق بين مصالحها الذاتية ومصالح الشعوب الأخرى، فالمعلن عنه شيء والواقع شيء آخر وبالتالي نلتمس وجود فجوة بين النظرية والتطبيق وهذا ما سوف نتعرض له في المحور الموالي .

ثانيا : العولمة إستراتيجية هيمنة شاملة ó (المخفي) :

إنّ تقييم ظاهرة العولمة يجب أن يتم إستنادا إلى نتائجها وفعاليتها ، لا على أساس أنّها نتيجة لأنّ ما هو أهم من ذلك يدخل في نطاق تحليل نتائجها العملية ومدى تأثيرهـــا فـــي دعـــم وتقويـــة العلاقات الدولية وتحقيق المبادئ والأسس التي قامت من أجلها وروّجت لها ، فهناك حركات كثيرة تحمل شعارات الإزدهار والسلم والتقدم ، إلاّ أنّها لا تصمد على أرض الواقع كما هو منتظر .

ولعلّه من الضروري إتباع المنهج العلمي في التفريق بين مبـــررات نـــشوء العولمـــة المـــستحدثة وفعاليتها ، والسؤال عمّا إذا كانت العولمة تجلب معها الفوائد هو سؤال عن نتائج ، وحسب وجهـــة نظر أصحاب النظرية الإنتهازية في الإقتصاد فإنّ كلّ مشروع يمثل إستغلال فرص وتفويت فرص أخرى أقل جاذبية ، وبإعتبار أنّ العولمة مشروع حضاري وعالمي فإنّها لن تخرج عن سياق هـــذا المبدأ .

أمّا أصحاب المدرسة النقدية وعلى رأسهم "Karl Popper" فقد ركّزوا إهتمامهم على الفعالية ولـــم يولّوا إهتماما للنشأة فليس ما يعوّل عليه كيفية نشوء الظاهرة وتاريخيتها وإنّما الأهم من ذلـــك أنّهـــا تؤكد نفسها ونجاحاتها على المستوى التطبيقي الواقعي .

وا إذا إنتقلنا إلى موقف أصحاب الرؤية النقدية للعولمة ونذكر علـــى ســـبيل المثـــال لا الحـــصر : أصحاب المدرسة الواقعية الجديدة ، مدرسة التبعية والمدرسة الماركسية التقليديـــة بالإضـــافة إلـــى التيارات التي تعيب على العولمة إهمالها للبعد الإجتماعي لعملياتها الإقتصادية وهي التيارات التـــي تندرج تحت مصطلح (شعب سياتل) و قد أطلق هذا المصطلح للإشارة إلى القوى الاجتماعية التـــي تظاهرت في مدينة سياتل بالولايات المتحدة الأمريكية إحتجاجا على مؤتمر منظمة التجارة العالميـــة المنعقد في تلك المدينة عام 1998 .

فهم ينطلقون من منطلق أنّه " لا جديد تحت الشمس في ظلّ العولمة " ، بتعبير آخر فالنظـــام الدولي للعولمة لم يغيّر من الواقع شيئا فهي فكرة وتصور أكثر منها واقـــع ، ويعتبرونهـــا مجـــرد واجهة لإعادة إستغلال الدول النامية التي أصبحت بموجبها مطيـــة للهيمنـــة الغربيـــة وخـــصوصا الأمريكية بأبعادها الإقتصادية والسياسية والثقافية فالعولمة هي " شعار يخفي تطلعا لإحياء سياسات إستعمارية إندثرت وأصبحت متجاوزة ، ولا يمكن للشعوب أن تقبل بها في رفض الآخر وتكـــريس الهيمنة والسيطرة " (28) .

إنّ المتفحص لنتائج وتحقيقات العديد من الدراسات الإستشرافية لمستقبل العالم عمومـــا ودول الجنوب خصوصا يكشف أنّها تلتقي في العديد من النقاط المؤيدة لنزعة الـــسيطرة والهيمنـــة التـــي يتضمنها مشروع العولمة ، فمنذ ظهور هذا المفهوم وبداية تشكله على مـــسرح الأحـــداث العالميـــة كمفهوم محوري إرتبط بهدف مخطط تسعى من خلاله الدول الكبرى بزعامـــة الولايـــات المتحـــدة الأمريكية لفرض رؤيتها على بقية الشعوب تبعا لما تمليه عليها مصالحها وقدراتها ضاربة عـــرض الحائط بمصالح الآخرين فالعولمة هي نتاجا مستهدفا لسياسات وبرامج معيّنة محفزة ومستهدفة بمـــا يستلزمه ذلك من إستخدام الأساليب والأدوات والسياسات والبرامج الكفيلة بتحقيق الوحدة العالمية أو الكونية .

ومن ثمّ فهي ليست إنعكاسا لتطوّر تاريخي طبيعي وتلقائي وإنّما هـــي محـــصلة لعمليـــة مخططـــة ولجهود غائية من جانب القوى الكبرى من دول ومؤسسات عملاقة متخطية القوميات والتي تـــوفر العولمة الظروف الملائمة لها لتحقيق أهدافها وتعظيم مكاسبها وتقول في هذا الصدد الأستاذة "**ثمايـــا تاري شاكاراسبيقاك**" أن: "العولمة في الواقع كلمة تبرئة (Alibi) لتغطيـــة الأمركـــة، وإذا فهمـــت أمركة على أنّها القوة المهيمنة على ثلاث وكالات عبر قومية رئيسية: صندوق النقد الدولي، البنـــك

العالمي والغات التي حلت محلها الآن منظمة التجارة العالمية، وإذا ما سميتها بالعولمة فإنّها تـــصبح ولسبب وجيه شيئا حسنا" (29).

إن تحليل المعطيات الإحصائية للجدول الموالي يؤكد لنا ذلك من خلال موقف أفـــراد العينـــة من المضمون الحقيقي و المستتر لمفهوم العولمة:

جدول (7): يوضح مضمون مفهوم العولمة و أهم المعاني و الدلالات التي يحملها.

مضمون مفهوم العولمة	التكرار	النسبة	دلالات و معاني مفهوم العولمة	التكرار	النسبة
العولمة مفهوم إيديولوجي	75	%93,75	العولمة مؤامرة و إستراتيجية جديدة لهيمنة أمريكا على العالم	45	% 60
			العولمة آلية استغلال جديدة لدول الجنوب	30	% 40
			المجموع	75	%100
العولمة مفهوم علمي	05	%06,25	العولمة تعني تحويل العالم إلى قرية كونية صغيرة بفضل تطور وسائل الإعلام و الاتصال.	05	%100
			المجموع	05	%100
المجموع	80	%100			

و يتضح لنا من خلال هذه المعطيات أن أكبر نسبة مـــن المبحـــوثين (93,75 %) تعتبـــر مفهوم العولمة مفهوما إيديولوجيا يحمل في ثناياه مضامين و دلالات للنزوع نحو الهيمنة و السيطرة الأمريكية على جميع دول العالم، فالعولمة مرحلة متقدمة من التطور التاريخي للمجتمعات البـــشرية في جميع المجالات، و هي تتـــسم بالنزوع القوي إلى الهيمنـــة و الإستغـــلال و نشر التجانـــس و التنميـــط في ميادیـــن الاقتـــصاد و السياسة و الثقافة و الإستهلاك مـــن خـــلال فـــرض نمـــوذج

إقتصادي و آخر سياسي و ثالث ثقافي على الدول النامية و ذلك بقيادة " الشرطي الدولي " ممثلة في الجبهة الأمريكية.

أما النسبة الضئيلة الممثلة بـــ (06,25 %) من المبحوثين فيرون أن مفهوم العولمـــة يغلـــب عليه الطابع العلمي، فهو يهدف بالأساس إلى تحويل العالم إلى " قرية كونية صغيـــرة" علـــى حـــد تعبيـــر العالم "ماكلوهان" و ذلـــك بفـــضل وسائل الإعلام و الإتصال و الميلتي ميديا الحديثـــــة و التي تـــساهم في إلغاء الحدود و الحواجز المكانية و الزمانية و تتيح التواصل و الحوار بين جميـــع الدول دون إستثناء و تحتل الصدارة في ذلك الشبكة المعلوماتية العنكبوتية (الأنترنت) التي تعـــد أداة العولمة بإمتياز.

وبذلك تبرز أمريكا في طليعة من يقوم النظام الجديد في خدمة مصالحه وتحقيق مكاســـبه ، بـــسبب تفوّقها الكاسح في جميع الميادين ولا يوجد بلد يمكن أن يتوقـــع أن يـــساويها ســـواء مـــن الناحيـــة العسكرية أو الإيديولوجية أو الدبلوماسية أو الثقافية أمّا في مجال القوّة الاقتصادية فإنّ اليابان تسبقها في الكثير من الميادين .

وهناك العديد من المؤشرات ذات الدلالة على نزوع دول المركز (الشمال) الداعية إلى إقرار مشروع العولمة إلى الهيمنة والسيطرة على إرادة ومقدرات باقي دول العالم فقـــد بـــيّن لنـــا كتـــاب (جيران في عالم واحد Our global Neighbour hood) أنّ مبادئ العولمة ما هي إلاّ خطابات طوباوية لا يمكن أن تتحقق فعلا على أرض الواقع لأنّها لا تخـــدم إلاّ مـــصالح الـــدول الكبـــرى ، وتتمثل هذه المؤشرات فيما يلي :

I – الأطر المرجعية الموجهة لإيديولوجية خطاب العولمة :

سنحاول في هذا المحور الوقوف عند المرتكزات الإيديولوجية الأساسية لخطـــاب العولمـــة حسب نمط تشكله السائد في المرجعية الغربية ، بإعتبار هذه الأطر من المقوّمات الرئيسية لظـــاهرة العولمة في أبعادها النظرية المعيارية .

ويختلف أصحاب هذه الأطروحات في مشاربهم وتحليلاتهم وفي إجتهاداتهم لكنّهم ينطلقون كلّهم مـــن أرضية واحدة خلقتها إنتصارات الرأسمالية والليبيرالية وبما أنّ المنطلق واحد فـــإنّ الهـــدف واحـــد أيضا والفـــرق يكـــمن فقط في طريقة التعبير عنه بمفاهيم تقليدية أو بصياغات جديدة كمـــا ســـوف نرى ، حيث أصبح للهدف عناوين متباينة وهو واحد : نظام عالمي جديد ، قوّة عظمـــى واحـــدة ، الحلم الأمريكي ، القرن الأمريكي ...إلخ .

و تتمثل هذه الأطر النظرية حسب إجابات أفراد عينة المبحوثين فيما يلي:

جدول (8) : يوضح المرتكزات الإيديولوجية للعولمة.

إجابات المبحوثين	التكرار	النسبة
أطروحة "فوكوياما" حول نهاية التاريخ و إنتصار اللبيرالية الغربية	60	%50
أطروحة " صامويل هانتنغتون" حول صدام الحضارات	40	%33,33
الأفكار و التوجـــيهات السياســـة و الإيديولوجية لـــ " زبيغنيو بريجنسكي"	20	%16,67
المجموع	120	%100

ملاحظة: المجموع يفوق الحجم الكلي للعينة لأن المبحوثين قاموا بأكثر من إختيار واحد.

يتبين لنا من خلال معطيات الجدول أعلاه أن أكبر نسبة من المبحوثين (50 %) صـــرحوا أن أطروحة نهاية التاريخ لصاحبها المفكر الأمريكي الياباني الأصل " فرانـــسيس فوكوياما" تعـــد

إحدى المرتكزات الإيديولوجية الأساسية التي ساهمت في تشكل و ظهور العولمة، في مقابـــل ذلـــك نجد أن نسبة 33,33 % من أفراد العينة أكدوا أن أطروحة "صدام الحضارات" للمفكـــر "صـــامويل هانتنغتون" هي أحد الدعائم النظرية الأساسية التي دفعت إلى تشكل الفكر العولمي و بلورتـــه، أمـــا الفئة المتبقية من المبحوثين و التي تمثل 16,67 % فتعتبر أفكار مستشار الأمن الأمريكي الـــسابق "زبيغنيو بريجنسكي" و ما روجه من توقعات في نهاية سنة 1988 عـــاملا حاســـما و مهمـــا فـــي السيرورة العولمية و سنتعرض الآن بشيء مـــن التفـــصيل إلـــى المـــضمون الإيـــديولوجي لهـــذه الأطروحات الثلاث بالإضافة إلى أطروحة إيديولوجية أساسية أخرى و هـــي أطروحـــة "الحتميـــة القيادية".

1- أطروحة نهاية التاريخ (الأطروحة التفاؤلية) :

إنّ من أبرز الأفكار التي يتأسس عليها خطاب العولمة الشعار الرائج الذي تترجمـــه مقولـــة (نهاية التاريخ) التي ظهرت لأوّل مرّة كمصطلح فلسفي ، سياسي وإيديولوجي إستخدمه الفيلـــسوف الألماني "هيجل" في بداية القرن 19م . وبعد سقوط جدار بـــرلين ســـنة 1989 نـــشر "فرانـــسيس فوكوياما" (F.Fukuyama) مقالته الشهيرة بعنوان "نهاية التاريخ " " The end of history" فـــي مجلة "The National Interest " ، ونظرا للجدل الواسع الذي أثارته ، قـــام بتعـــديلها وتنقيحهـــا ونشرها في كتاب بعنوان " نهاية التاريخ والإنسان الأخير أو خاتم البـــشر The end of history and the last man .

وتتلخص الفكرة الرئيسية التي يطرحها هذا الكتاب في قراءة تاريخ المجتمع والفكر الغربيين من منظور الجدلية الهيجلية التي تمجد نموذج الدولة الليبرالية أو "الدولة المنسجمة " كما عبّر عنهـــا "كوجييف" ، وقد تمكن هذا النموذج من التغلب على تحديين رئيسيين هما :

- النزعة الفاشية التي إنهارت بإنتهاء الحرب العالمية الثانية .
- الماركسية التي إندثرت بإنتهاء الحرب الباردة .

والجدير بالذكر هنا توضيح أن التاريخ الذي يقصده فوكوياما ليس هـــو التـــاريخ التقليـــدي بإعتباره سلسلة من الأحداث ، وإنّما هو عملية تطوّرية ومتلاحمة تأخذ تجارب كافة الشعوب بعـــين الإعتبار ، وهذا التطور التاريخي ليس إلى ما لا نهاية ، بل أنّه سيتوقف حين تصل البـــشرية إلـــى شكل من أشكال المجتمع يشبع إحتياجاتها الأساسية والرئيسية ، ويعتبـــر أنّ الـــسيرورة التاريخيـــة سائرة لا محالة إلى الديمقراطية الليبرالية التي تعتبر بمثابة نهاية التطور الإيـــديولوجي للإنـــسانية ، هذه الديمقراطية الليبرالية التي تسود الولايات المتحدة الأمريكية وغرب أوروبا ستـــصبح نموذجـــا يقتدي به الجميع حيث يقول فوكوياما: " وبينما تقترب البشرية إلى نهايـــة الألفيـــة الثانيـــة خلفـــت الأزمتان المزدوجتان للسلطوية والتخطيط المركزي منافسا وحيدا فقط يقف في الحلبة كإيـــديولوجيا لها أحقية عالمية ألا وهي الديمقراطية الليبرالية ، أي مبدأ الحرية الفردية والسيادة الشعبية " (30).

وحسب وجهة نظره فإنّ النظام الليبرالي الديمقراطي يحقق للبشرية مطلبين أساسيين يتمثلان في :

- تلبية الرغبات المتعلقة بالإحتياجات الأساسية كالطعام والمأوى والصحة والتعليم.
- تحقيق إحترام الذات أو ما يطلق عليه فوكوياما نيل الإعتراف بالذات وتحقيق الثيمـــوس الإنساني (**The Thymos**) الذي يعني الكرامة والعزّة والإحترام الجديرين ببني البشر، ومن ذلك الحقوق الأساسية للإنسان والتي تحقق الإعتراف المتكافئ .

إنّ تحقيق النظم الليبرالية الديمقراطية وإنتهاج سياسات النمو الرأسمالي أو سياسات إقتصاد السوق مع تحقيق المساواة للجميع أمام القانون وسائر حقوق الإنسان الأساسية التي تؤكد عليها العولمة كما سبق الذكر سيقود لا محالة إلى إفراز وظهور نوع راق من البشر هم من أطلق علـــيهم فوكوياما

(خاتم البشر)، أي أفراد يجسدون أعلى وأرقى ما يمكن أن يصل إليه الإنسان من الـــشعور بـــالعزة والكرامة والتمتع بالحرية والمساواة، وهذا بدوره قد يؤدي إلى تحقيق السلام الإجتمـــاعي الكامـــل . ومن جهة أخرى "يتخوف فوكوياما من أنّ نهاية المطاف ستشهد نوعا من الرتابة التي ستطبع حيـــاة الأفراد نظرا لتشابهها وتجانسها ، حيث أنّهم سيسأمون من الحياة الإستهلاكية العقلية ويبحثون عـــن مثل عليا بديلة يضحون من أجلها ، وبهذا تخلق لديهم الرغبة في نيـــل الإعتـــراف بـــالتفوق علـــى الآخرين ، وهي الحالة التي أطلق عليها مصطلح "**الميغالوثيميا Megalothymia**" بحيـــث يـــتم إستبدال الهدف الأساسي المتمثل في الديمقراطية الليبرالية وتصبح هي الـــشرط الوحيـــد الأساســـي للحياة " (31) .

وهكذا ربط فوكوياما مقولته عن نهاية التاريخ بهيمنة نموذج وحيد والأمثل الـــذي يجـــب أن يحتذى به ، وبالتالي إعتلاء و.م.أ العالم وأمركته بإعتبارها البديل الأوفى والأكمـــل الـــذي ســـتقبله جميع الشعوب دون أيّة مقاومة فالعالم بأسره يتجه إلى تبني فلسفة العولمة ويـــسير نحـــو محاكـــاة النموذج الغربي في التفكير والسلوك من ناحية عامة والنموذج الأمريكي بصورة خاصة .

ولقد أشار العديد من مفكري الغرب إلى أنّه يعد سقوط المعسكر الإشتراكي سيشكل الإســـلام تحـــديا حقيقيا للنظام الليبرالي لكن في المقابل يستبعد فوكوياما ذلك ، ويعزو ظهـــور التهديـــد الإســـلامي لحضارة وقيم الغرب ، بصيغة الأصولية ، إلى نهوض دفاعي فـــي وجـــه الليبراليـــة الديمقراطيـــة الغربية التي لن تستكين وتبقى في حالة الهجوم وهي ستنتصر لا محالة . وتجدر الإشـــارة إلـــى أنّ فوكوياما قد عاود كتابة مقالة جديدة في صحيفة (لوس أنجلس) بعد مرور عشر سنوات على صدور مقالته حول نهاية التاريخ ، فيبادر بالتأكيد : "إنّني لا أرى في ما حدث في عالم السياسة الدولية وفي الإقتصاد العالمي خلال السنوات العشر الماضية أي شيء يتعارض حـــسب وجهـــة نظـــري مـــع

الإستنتاج القائل أنّ الديمقراطية المتحررة والنظام الاقتصادي الذي يتحكم في السوق همـــا البـــديل الوحيد النافع للمجتمعات الحديثة " (32)

2- أطروحة صدام الحضارات (الأطروحة المتفائلة الحذرة) :

إنّه بينما ذهب فوكوياما إلى الجزم بأنّ نمط الحياة الغربية عامة والأمريكية خاصـــة ســـوف يكتسح العالم كلّه ويطغى على كلّ الأنماط الحضارية الأخرى وعلـــى رأســـها الحـــضارة العربيـــة الإسلامية الأكثر تناقضا مع الحضارة الغربية ، نجد أنّ **صاموئيل** هـــانتنغتون (S.Huntington) ، يتحفظ على هذه المقولة ، فالتاريخ بالنّسبة له لن يتوقف ولن يـــصل إلـــى نهايتـــه ، وإنّ الـــصراع المتأجج اليوم لن يحسم أبدا ، بل على العكس، فإنّ القرن الحادي والعشرين سوف يـــشهد صـــراعا محتدما بين الحضارات.

ولقد نشر مقالته في هذا الإطار سنة 1993م تحمل عنوان " صـــدام الحـــضارات" the clash of civilization ، ثمّ طوّرها فيما بعد في كتاب منشور سنة 1996 بعنوان "صدام الحضارات وإعادة بناء النظام العالمي" أبرز فيه أنّ الحضارة الغربية التي ستدخل في صراع مع الحضارات الأخـــرى عليها أن تتهيأ لذلك وتتخذ الإحتياطات اللازمة وتوفر الشروط الضرورية لحـــسم هـــذا الـــصراع لصالحها .

ويقترب هانتنغتون من أفكار فوكوياما ولكن بحذر شديد حيث أنّه ينتقد النزعة التفاؤلية المفرطة لديه ، فهانتنغتون من المؤيدين للهوية والحضارة الغربية ولكنه يتـــوخى الحيطـــة فـــي مـــسألة حتميـــة إنتصارها وتحوّلها إلى ظاهرة عالمية معصومة من النكوص ، ولا يتغاضى عن جانب المقاومة لها حيث أنّ النزاع بين الغرب وبقية العالم سيثير ردود أفعال الحضارات غير الغربية على القوة والقيم الغربية ، ويتوقع أن تتخذ ردود الأفعال المتوقعة أحد الأشكال التالية :

1)- العزلة التامة عن المجتمع العالمي الذي يقوده الغرب .

2)- الإلتحاق بالغرب والموافقة على قيمه ومؤسساته .

3)- العمل بمبدأ "التحديث بدون تغريب" أي الأخذ بالقيم الغربية العالمية مع الحفـــاظ علـــى الخصوصية المحلية .

ويولي هانتنغتون إهتماما خاصا بالشكل الأخير لما يحمله من بوادر تهديد لمصالح الغـــرب ، فالصراعات حسب وجهة نظره ستكون عميقة وأساسية ولا تزول ، وهذا هو أهمّ ســـبب لتعـــارض وجهة نظرة مع أفكار فوكوياما الذي على العكس يجزم أنّ الصراع بلغ نهايته ويتوقف تاريخه بـــين الشعوب والقوى ويتحول إلى أن يركز وجدان البشرية على إشباع إحتياجات الأفراد بالتوجه عقليـــا إلى الإقتصاد الليبرالي ، فليست الهيمنة عند هانتنغتون بمانعة وملغية للصراع تماما .

فالحضارة الغربية فريدة ومتفوقة ولكنّها ليست عالمية ، وأنّ إصرار الغرب على تعميمها يعرضـــه للصدامات مع حضارات تأبى عملية التغريب أو أن تستغرقها الحضارة الغربية ، وبقاء هذه الأخيرة يتوقف على مدى قدرتها على التغلب على هذه التحديات وقدرتها على تجديد نفسها مـــن الـــداخل ، وأن تتوفر لديها القوة الذاتية للحفاظ على نفسها ضد إختراقات الآخرين الذين أقاموا بينهم حلفا أطلق عليه هانتنغتون (حلف المارقين).

ولقد حدّد الحضارات الرئيسية الفاعلة في عالم اليوم بثماني حضارات هـــي : الحـــضارة الغربيـــة المعاصرة ، الحضارة الصينية ، الحضارة اليابانية ، الحضارة الهنديـــة ، الحـــضارة الإســـلامية ، الحضارة الروسية الأرثوذكسية ، الحضارة الأمريكية اللاتينية والحضارة الإفريقية .

أمّا أسباب التصادم الحضاري المرتقب فيجملها في ستة عناصر أساسية هي :

" 1)- طبيعة الفروق الجوهرية بين الحضارات من حيث التاريخ واللغة والثقافـــة والتقاليـــد وعلى الأخص ، الدين ، وهي إختلافات لها جذورها التاريخية البعيدة .

2)- تزايد التفاعلات بين الشعوب المختلفة في عالم يزداد تقاربا ، ممّا ينجـــر عنـــه وعـــي الحضارات بتميزها وتفردها .

3)- إنعكاسات مسار التحديث الاقتصادي والاجتماعي على الهويات المحلية ممّا يولد هاجس تحصين الهوية الثقافية ضد الإختراق الأجنبي (الحركات الأصولية) .

4)- الطابع المزدوج للغرب ، الذي يمثل نموذجا للإحتذاء وخصما يتوجب الإنكفاء عن قيمه ومسلكياته الإجتماعية والثقافية .

5)- إستحالة القضاء على الفوارق الثقافية وتقـــديم التـــسويات المعهـــودة فـــي المجـــالات الإقتصادية والسياسية .

6)- تزايد النزعة الإقليمية الإقتصادية ، وتحولها إلى نمط تكتل ثقافي ".(33)

وفي ظلّ هذا المنحى يشير هانتغتون إلى آراء هنري كيسنجر (Henry Kissinger) الـــذي يعـــدّ أوّل من تحدث عن النظام العالمي الجديد وحتمية صدام الحـــضارات ، حيـــث صـــرّح أنّ النظـــام العالمي في القرن 21م سيضم على الأقل ستّ قوى رئيسية هي : الولايات المتحـــدة الأمريكيـــة ، أوروبا ، الصين ، اليابان ، روسيا والهند . ويضيف موضحا أنّ هذه الـــدول تنتمـــي إلـــى خمـــس حضارات هي نفسها الموجودة في العالم اليوم ، ويستثنى منها وجود حضارة إسلامية متميّزة ، لكنّه يشير إلى إمكانية تأثير بعض الدول الإسلامية فـــي هـــذا الـــصراع الحـــضاري نظـــرا لموقعهـــا الإستراتيجي المتميز أو كبر عدد سكانها أو حيازتها لموارد مالية نفطية .

وفي النهاية يجب التأكيد على أنّ أطروحة هانتنغتون مثلها مثل أطروحة فوكوياما تسعى إلى تكريس النزعة العنصرية في التعامل مع الآخر المختلف عن الغرب وهو إن لم يقلهـــا صـــراحة ، ولكن تحليلاته وملاحظاته كلّها تشير إلى ذلك حيث يمكن أن نستنتج أنّه يدعم مسيرة الغرب لتـــدمير القوى المعارضة وحضارات التحدي قبل أن تستفحل وتتحالف ضده فأطروحة صراع الحـــضارات ما هي إلاّ إستراتيجية جديدة لإدارة الأزمات ، فهو يضع بطريقة غير مباشرة جدول أعمال لخدمـــة مصالح الغرب عن طريق تحريضه وتحفيزه على التشبث بالصراع ضدّ الآخرين وتطبيق الـــسياسة الإستعمارية القديمة (فرق تسد) .

3- الأفكار و التحليلات السياسية لزبيغنيو بريجنسكي :

إن بريجنسكي قد كانت له وجهة نظر ليست بعيدة عما طرحه كيسنجر، رغم أنهما متباعـــدان في نظريتهما الإستراتجية منذ زمن بعيد، ففي كتابه الأخير (رقعة الشطرنج الكبرى) طرح نظريـــة جديدة تهدف إلى تحقيق الهيمنة الأمريكية بأسلوب جديد يقترب من نظرية (توازن القـــوى) دون أن يتبناها كليا.

فهو يدعو الولايات المتحدة الأمريكية إلى إنتهاج سياسة واقعية جديدة تقوم على الإعتـــراف بـــدور الآخرين في النظام العالمي الجديد، و هو دور لا يجب أن يتكافأ مع الدور الأمريكـــي أو يقاســـمه إدارة شؤون العالـــم، بل يجـــب أن يسنـــد الدور الأمريكي و يدعمه و يؤازره و يجني ثمار هـــذا الدور بقدر ما يقدم من سند و دعم. و بالتالي تقوم نظرية بريجنسكي الجديدة على مبدأ جديـــد علـــى أن تتولى أمريكا القيادة العالمية و تتحمل عبئها الرئيسي و تجني الثمار علـــى أن تـــشرك القـــوى الرئيسية في العبء و الثمار.

و في تحليله يذهب إلى أن أمريكا هي القوة الأعظم و المؤهلة للهيمنة العالمية، لكـــن عليهـــا لتحقيق ذلك أن تعتمد مبدأ (المهارة الجيو - ستراتيجية) حيث يقول:

" إن الهيمنة الأمريكية تتطلب منع التصادم و المحافظة على التبعية الأمنية بين الـــوكلاء، و إبقـــاء الدول التابعة محمية و مطاوعة، و منع البرابرة من الإلتقاء فيما بينهم" (34)

و لتحقيق هذا الهدف قسم بريجنسكي العالم القوي الذي يصطف خلف أمريكا إلى نوعين من الدول:

1- اللاعبون الجيو ستراتيجيون النشيطون: و هم كل من فرنسا، ألمانيا، روسيا، الصين و الهند، و يستبعد منها بريطانيا و اليابان و إندونيسيا.

2- المحاور الجيوبوليتيكية: و تضم أكرانيا و أذربيجان، كوريا الجنوبية، تركيا و إيران.

و هذه هي رقعة الشطرنج الكبرى التي تدور فوقها (اللعبة العالمية).

و هو يقترح في كتابه على أمريكا تصميم نظام عالمي يشبه حركة السفينة في عمق البحر، فالسفينة (أمريكا) مهما كانت قوة محركاتها لا تستطيع السير بدون مراس (القوى الأخرى) نحفظ لها توازنها و تمنعها من الميل و الغرق.

4- أطروحة الحتمية القيادية :

لقد إنطلق كل من "جوزيف ناي J.Nye " و "جيمس كورث J.Kurth " فـــي أطروحتهمـــا بالرغم من إنتمائهما لمدرستين فكريتين مختلفتين – من فكرة واحدة وهي أنّ بعض الأفراد والأمـــم ملزمون على القيادة لأنّهم يمتلكون وتتجسد فيهم الغايات العميقة للتاريخ ومقوّمات القيـــادة ، ويـــرى كليهما أنّ الولايات المتحدة الأمريكية هي النموذج الأمثل الكفيل والمؤهل لقيادة العالم .

ولا يستخدم "ناي" مفهوم الهيمنة بالمعنى الصريح في تحليلاته وإنّما يرجح لديه مفهـــوم "القيـــادة" أو "المرتبة رقم واحد" ، فهو يرفض تماما التفسير الكلاسيكي لمفهوم الهيمنة التي كانت تسود المراحـــل

الإستعمارية الأوروبية ، حيث يزعم أنّ التغيّرات المتسارعة في السياسة الدولية تلزمنا بتبني مفاهيم جديدة ، لكنّه في حقيقة الأمر يسعى إلى تحديد موقع أمريكا من هذه التغيّـرات ومـدى إسـتعدادها للتكيّف معها لأنّ ذلك سيفضي بها إلى إحتلال المرتبة الأولى أو قيادة العـالم ومـن أجـل تـدعيم أطروحته يضيف أنّ الدول المهيمنة قد تكون إملائية في شروطها وسلوكها عمومـا ، أمّـا الدولـة القائدة فتكون جماعية الموقف مع تصدّرها مكانة معترف بها دوليا .

إنّ حتمية القيادة الأمريكية للعالم عند "جوزيف ناي" تقوم على أسـاس فكـرتين أساسـيتين تتمثلان في (35) :

1)- فكرة الإستثنائية التاريخيـة : فهو يستبعد تماما فكرة التكرارية التاريخية من منطلق أنّ أمريكا لديها تاريخ خارج نطاق التاريخ التقليدي ، وهي الوحيدة القادرة على الجمـع مـن أفـضل خيارين هما : سياسة داخلية محافظة إنعزالية وسياسية دولية ليبيرالية ديمقراطية .

2)- فكرة القوة المرنة : والتي تجمع بين عنصرين إثنين همـا : الثقافـة والمؤسـساتية، فبالإضافة إلى القوّة المادية المتمثلة في الإقتصاد والإنفاق على التطوّر وإنتشار القـوة العـسكرية ، فإنّ الولايات المتحدة الأمريكية هي الدولة التي تمتلك الكثير من عناصر القـوة المرنـة ، فالثقافـة الأمريكية هي ثقافة عالمية غنية بمصادرها ومضمونها وعمق تأثيرها وقوّة إقناعها وسرعة إنتقالها عبر إستخدام أحدث تقنيات الإتصال والمعلوماتية وهي تمثل أحسن نموذج يحظى بالقبول والتقليـد من طرف الثقافات الأخرى .

أمّا المؤسساتية كمصدر آخر للقوة المرنة ، فيقصد بها مختلف المؤسسات الـسياسية والإقتـصادية والتجارية وكذلك مختلف أطرافها الدولية وغير الحكومية ، والفاعلين الأساسيين فيهـا ومجـالات نشاطها والأهداف التي ترمي إليها ، فهي مجالات نشاطها والأهداف التـي ترمـي إليهـا ، فهـي

مجالات مهيكلة وفاعلة في عالم تزداد فيه الإعتمادية المتبادلة وتشكل مصدر نفوذ أمريكا مما جعلها مؤهلة لقيادة المنظمات الدولية كهيئة الأمم المتحدة ودعمها لتنفيذ الإجراءات ذات الأبعـــاد الـــسياسية كفض النزاعات وتحقيق الأمن والسلم في العالم والتي تشكل أهم المبادئ التي صرحت بها وأعلنـــت عنها أمريكا في إطار عولمة العالم كما سبق الإشارة إلى ذلك ، وبهذا تكتسب القوة المرنة الأمريكية أهمية كبرى في تهيئة الشرعية الدولية وصياغة موقف الرأي العام للمجتمع الدولي ، فالأمم المتحدة لن تتحرك قدما واحدا من دون أمريكا .

أمّا منظمة التجارة العالمية ، فتستعين كذلك بأمريكا لتطبيق الإجراءات الإقتـــصادية بإعتبـــار أنّ الاقتصاد الأمريكي يمثل جزءا أساسيا من الإقتـــصاد العـــالمي ، "فالتجـــارة الدوليـــة والتقنيـــة والمعلوماتية وحركة رأس المال والأسواق والإنكشاف والعولمة كلّها إذا لم تقودها الولايات المتحدة ستلحق أضرارا بها " (36) .

ويمكن أن نستنتج من تحليلات "ناي" وطرحه النظري أنـــه يتحـــرك فـــي إتجـــاه الطـــرح الفوكوياميي ، لكن بدون أن يعلن عن فكرة نهاية التاريخ كما فعل فوكوياما .

أمّا بالنّسبة لموقف "كورث" ، فأطروحته تقوم على إفتـــراض هـــو أنّ : " مهمـــة الولايـــات المتحدة هي أن تصبح المهيمن العالمي على مهيمنين إقليميين وسيدة كلّ الـــسادة ، فـــالقوّة العالميـــة الوحيدة للزمن القادم سوف تكون الولايات المتحدة وأنّ النظام العالمي الوحيد سوف يكون أمريكيا " (37) .

وفي قول كهذا نلتمس شيء من النزعة الحتمية يجعل من و.م.أ مالكة للقـــرن 21م ومهيمنـــة على جميع المجالات ممّا يعطي لها حق الوجود والتواجد في كلّ مكان ، طرفا مرشـــدا ومتعاونـــا

وموازنا ويضفي عليها مصداقية تؤهلها لقيادة العالم أو النظام الدولي ، أمّا القوى الدولية الأخـــرى (الصين-اليابان-ألمانيا-روسيا) فلن تكون قائدة إلا في مجال نفوذها الإقليمي على الأكثر .

أمّا بالنسبة للحضارة الإسلامية فيتفق "جيمس كورث" مع "هانتنغتون" بأنّها تـــشكل مـــصدر التحدي للقرن الأمريكي ولكن يختلف معه في كونها تحدي فاعل ، فالإسلام يعتبر تهديدا إيديولوجيا أكثر ممّا هو تحدي ميداني .

إنّ هذه الاتجاهات الأساسية والتيارات الفكرية التي يرتكز عليها ويقوم على أساســـها الفكـــر العولمي ، تعتبر ممثلة لجبهة واحدة هي جبهة الهيمنة الأمريكية تحت غطـــاء العولمـــة، فهـــي وإن تعددت مشاربها فقد إصطفت كلها في خط واحد يتمثل في الإجماع على تدعيم فكـــرة إســـتراتيجية واحدة وهي تربع أمريكا على العالم وأمركته بشتى الوسائل في الوقت الذي أصـــبحت فيـــه البيئـــة الدولية فرصة مستعدة لإستقبال الولايات المتحدة سيدة وقائدة للعالم .

وبتحليل طرح كل من فوكوياما وهانتنغتون نجد أنّ الكاتبين يصلان إلى نفس النتيجـــة ، وإن إختلفت السبل ، ألا وهي سيادة الغرب المعاصر ، فالأول يصل إلى هذه النتيجة من باب "الضرورة التاريخية" أو "الحتمية التاريخية" ، فيعلن أنّ التاريخ قد وصل إلى نهايته ولا مجال لجديد في فلـــسفة السياسة وأنظمة الحكم . أمّا هانتنغتون فيصل إلى ذات النتيجـــة عـــن طريـــق الطـــرح الـــسياسي الإستراتيجي المباشر وفق سياسته "يجب" وذلك بتقسيم العالم إلى مراكز حضارية متـــصارعة مـــن ضمنها الولايات المتحدة والغرب ، الذي يجب أن يتحالفا معا من أجل ضمان إستمرار السيطرة .

II- الأبعاد الإستراتيجية للعولمة وآليات تشغيلها :

إنّ جميع المؤشرات العالمية والمرتكزات الإيديولوجية للعولمة تكشف لنـــا عـــن إزدواجيـــة معاييرها والمبادئ التي روّج لها مناصروها ، فقد صار يتضح لنا أنّ "العولميين" –وبغض النظـــر عن خطاباتهم وطروحاتهم المثالية التي تتغنى بعصر مثالي ينهي أخطاء الماضي ويبـــشر بـــدخول الإنسانية عصرا جديدا يسوده العدل والسلم والرفاه وإحترام حقوق الإنسان وسيادة الشرعية الدولية. قد وقعوا في مفارقة حين كانوا أول من إنتقد الحركية العولمية وممارســـتها المفخخـــة ، فـــالملامح الرئيسية للمجتمع الدولي وهو يدخل الألفية الثالثة تتميز بمجموعة من الخصائص منهـــا : "ظـــاهرة الأحادية القطبية والوفاق الغربي الجديد ، سيادة الإيديولوجية الرأســـمالية فـــي طبعتهـــا الأمريكيـــة وإستمرار صراع الشمال-الجنوب ، وإستمرار النزعة القومية أو كثرة الحروب العرقية والحدوديـــة وإستمرار التطور التكنولوجي " (38) .

وبذلك إنتقلت العولمة من (العولمة السعيدة) في فترة الترويج والتبشير النظري إلى (العولمـــة المتوحشة) في فترة العمل الميداني بعدما أثارت العديد مـــن الإشـــكالات المعرفيـــة والاقتـــصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية . شكلت في النهاية أزمة العولمة المعاصرة. فالتطوّرات الحديثة في ظلّ العولمة قد أفرزت مسائل جديدة وطرحت مفاهيم بديلة تتدرج ضمن الـــسياق العـــام والهـــدف الأساسي لهذا النظام الدولي الجديد ، والمتمثل في السعي إلى تنمـــيط المجتمعـــات وفـــق الرؤيـــة الأمريكية – الغربية فكرا وممارسة حيث نلاحظ في السنوات الأخيرة نوعا من التوجيه الأحـــادي للفعل والسلوك العالمي على جميع الأصعدة ، فالواقع أثبت ومازال يثبت لنا أنّ هناك تناقض صارخ بين الخيارات المعلنة في الخطاب النيولبيرالي المعولم ، والذي يطرح نفسه بوصفه نظاما جديـــدا ، وبين الممارسات والتطبيقات العملية على أرض الواقع والتي يمارسها هذا النظام الذي أضفى طابع

الفوضى الدولية المقصودة بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية التي إستغلت هذه الظروف لـــصالحها من أجل إسترجاع هيمنتها الشمولية التي تمكنها من ترتيب النظام العـــالمي فـــي أبعـــاده الـــسياسية والإقتصادية والعسكرية والثقافية والأمنية ، فمعظم إن لم نقل جميع الاضطرابات التي يشهدها العالم اليوم من أجل ولادة العولمة الجديدة ترتبط عموما بالمشروع السياسي الأمريكي الجديـــد ، مقـــدمين في هذا الإطار تبريرات وهمية لتأكيد مصداقية هذا المشروع ، وتتمثل هـــذه التبريـــرات فـــي أنّ " الهيمنة تخلق الإستقرار بواسطة إحترام مجموعة من قواعد اللعب ، إنّه المنحى الذي يضفي علـــى المشروع مشروعيته ، وتجاهله للقواعد الدولية التي إستقر عليها العالم بعد الحرب العالمية الأولـــى بداهة " (39) وتجدر بنا الإشارة في هذا المقام أنّ هناك مجموعة مـــن العولمـــات المتـــصارعة : عولمة مؤمركة ، وعولمة ثانية متأوربة ، وعولمة آسيوية ، وكلّ تقاوم الأخرى من أجـــل فـــرض سيطرتها على العالم والتفرد بصياغة قواعد جديدة للنظام الـــدولي يخـــضع لهـــا جميـــع الفـــاعلين الإجتماعيين من الكتل والدول والمؤسسات والأفراد ، فالمتعمق في تحليل وقراءة الملامح الراهنـــة للنظام العالمي يخلص في النهاية إلى نتيجة أساسية مفادها أنّ العملية التي تقودها أمريكا اليوم تحت شعار العولمة ما هي إلاّ إستراتيجية لإعادة إنتاج الهيمنة القديمة ، وبذلك تصبح الحدود الفاصلة بين العولمة والأمركة غير واضحة المعالم فبعد إنهيار الإتحاد السوفياتي أضحت الولايات المتحدة القوة العظمى الوحيدة في عالم يزداد تقلصا ، ومع تنامي التداخل ووسائل الإتصال والعولمة في مجالات السياسة والأمن والإقتصاد وتبادل المعلومات والثقافة ، و"نظرا لدور الولايات المتحدة المركـــزي في معظم هذه المجالات بات من الصعوبة التمييز بين الحد الذي ينتهي عنده النفوذ الأمريكي والحـــد الذي تبدأ معه العولمة – سواء أكانت العولمة مجرد شكل من أشكال الأمركة العالمية أم كانت فعـــلا

ظاهرة مستقلة في ذاتها – ستنحصر الـسيطرة الأمريكيـة عنهـا شـيئا فـشيئا فـي المـستقبل المنظور"(40).

ولا بديل للمجتمعات النامية أو دول الجنوب من مسايرة هذا الاتجاه المعـولم بـالرغم مـن إدراكها في الوقت نفسه أنّها ليست طرفا فاعلا فيه ، بل تجد نفسها في الكثير من الحالات أنّها غير قادرة على معرفة آليات تشغيل العولمة والقوى التي تحرّكها .

و قد جاءت تصريحات المبحوثين حول توجهات الحركية العولمية في خدمة مصالح الـدول و دور هذه الأخيرة فيها، موضحة في الجدول الموالي:

جدول (9) : يوضح أهداف السيرورة العولمية في خدمة مصالح الدول.

إجابات المبحوثين	التكرار	النسبة	دور الدول في ظل العولمة	التكرار	النسبة
العولمة آلية جديدة موجهة لخدمة مصالح الدول المتقدمة	70	%87,50	دور الفاعل: دول الشمال دور المفعول فيه: دول الجنوب	46	%51,43
			دور الفاعل: أمريكا دورالمفعول فيه: بقية دول العالم	34	%48,57
			المجموع	70	%100
إن مـضمـون العـولـمـة و جوهرها موجه أساسا لخدمة مصالح جميع الدول المتقدمة منها و النامية	10	%12,50	دور الفاعل: كل الدول دور المفعول فيه: /	10	%100
			المجموع	10	%100
المجموع	80	%100			

و يتضح لنا من الجدول أن أكبر نسبة من المبحوثين (87,50%) ترى أن العولمة آلية و إستراتيجية جديدة هدفها الأساسي خدمة مصالح دول الشمال و على وجه التحديد أمريكا، مع تهميش طبقا دول الجنوب و خفضها إلى مجرد تابع لا يقوم بأي دور إيجابي في ظل العولمة.

أما نسبة (12,50%) من أفراد العينة فصرحوا بأن العولمة تهدف إلى خدمة مصالح كل دول العالم، و هذه الأخيرة طرفا فاعلا في السيرورة العولمية دون إستثناء لأن مصلحتها مشتركة و هي تحقيق التنمية و الرقي و التطور في جميع المجالات.

إنّ إنحلال حلف وارسو وإنتهاء الحرب الباردة وإختفاء الإتحاد السوفياتي هي العوامل الأساسية التي جاءت كعملية إعداد ذهني و إستعداد نفسي لأمر يكاد أن يكون حتما ولزاما كي يتقبله الآخرون ويلصق في مدركاتهم ، وبعد ذلك يتكيفون مع الظاهرة الجديدة –الهيمنة الأمريكية العالمية- فيطبع سلوكهم بإفتراضات وخيارات وخواتم هذا الواقع الجديد .

وإذا تتبعنا هذه المسألة تاريخيا ، فإنّه لا يخفى علينا أنّ الأمم والقوى الكبرى والحـــضارات إذا نهضت بعدما يتيسر لها أسباب نهوضها وتحين لها الفرصة المناسبة ، فإنّها تذهب إلى الهيمنـــة . وليست الولايات المتحدة الأمريكية بحالة إستثناء ، فلقد تراكمت لديها تجارب الإقتراب من الهيمنـــة منذ ظهور مبدأ "**مونرو**" سنة 1824 م ، وأصبحت الهيمنة بحكمـــه عقيـــدة إيديولوجيـــة للـــسياسة الأمريكية ، فقد وضح عالم السياسة الأمريكي "هانز مورجنتاو" في العديد من دراساته التحليليـــة أنّ مفهوم الهيمنة والسيطرة على العالم، والذي يعكس في باطنه شعورا دفينا بالتميز والتفوق الثقـــافي- الحضاري، كان هو المحرك الرئيسي للسياسة الخارجية الأمريكية منذ نشأتها كدولة فيديرالية وحتى الآن بما في ذلك السياسة الإنعزالية التي مارستها الولايات المتحدة منذ صدور "**مبدأ مونرو**" . كمـــا أشرنا إليه سابقا ، وحتى بداية الحرب العالمية الثانية ، وهي لم تكن سوى غطاء لـــسياسة تدخليـــة نشطة تستهدف الإنفراد بمنطقة نفوذ بعينها تتناسب مع درجة تطوّر ونمو القوّة الأمريكية فـــي ذلـــك الوقت حيث تمكنت من فرض هيمنتها على نصف الكرة الغربي الذي أصبح منطقة نفوذ خاصة بها ، أمّا خارج هذه المنطقة فقد مارست أمريكا سياسة تقوم على مبدأ "توازن القوى التقليدي" وتهـــدف

إلى منع أيّ قوّة من السيطرة المنفردة على أوروبا أو على آسيا ، حتى لا تتحوّل هذه القـــوى إلـــى مصدر تهديد لها . وعندما تهيأت الظروف المناسبة تحوّلت أمريكا بعد الحرب العالمية الثانية إلـــى قوّة عالمية أولى في نظام ثنائي القطبية ثمّ إلى قوّة عالمية وحيدة في نظام دولي أحادي القطبية بعـــد إنهيار الإتحاد السوفياتي ، وكان من الطبيعي أن تنظر أمريكا إلى الكون كلّه بإعتباره منطقة نفـــوذ موحدة ومنفردة يحق لها وحدها أن تتحكم بها .

ونحن نعلم أنّ كلّ إستراتيجية لها هدف ووسيلة وكلفة ، وإذا استنزفت الوسيلة فلا يقع بلوغ الهـــدف وكانت العولمة هي الوسيلة المثلى والأشد تأثيرا والأسرع تحقيقا للنوايا الليبرالية الأمريكية الحديثـــة حيث أصبحت ظاهرة العولمة كما عبّر عنها المفكر "سمير أمين":

"بمثابة منشطات تستعملها الرأسمالية المترهلة ، إنّها الفياجرا لهذا الجسم الهـــرم " (41) والتـــي فقدت صيتها وبلغت ذروة أزمتها في ظلّ النظام الثنائي ، لكنّها عادت لتستعيد قوّتها ومجـــدها بعـــد سقوط الإتحاد السوفياتي ، فالأزمة لا تعني أنّ المريض سوف يموت على حد تعبير "Gouldner" لكنّها عادت تحت تسمية جديدة تخفي أهدافها ونواياها الحقيقية وطوّرت من أجل ذلك آليات إستغلال جديدة أدّت إلى إعادة إنتاج تبعية دول العالم النامي وأفقدتها هيبتها وإستقلالها السياسي والاقتـــصادي والثقافي ، وفرضت عليها هيمنتها السلطوية وذلك عن طريق بلورة وسائل جديدة للـــسيطرة علـــى الصعيد العالمي أطلق عليها المفكر "سمير أمين" مفهوم (الإحتكارات الخمسة الجديدة) والتي تتمثـــل فيما يلي :

1- " إحتكار التكنولوجيات الحديثة الرفيعة، من خلالها تتحول صناعات الأطراف التي تنتج من أجل الأسواق العالمية المفتوحة ، إلى نوع من الإنتاج من البـــاطن وتـــتحكم فـــي الإحتكـــارات المركزية في مصيرها وتصادر الجزء الأكبر من الأرباح المحققة من ورائها.

2- إحتكار المؤسسات المالية ذات النشاط العالمي ، وهو إحتكار يكمل عمـــل الـــسابق فـــي تدعيم هيمنة المراكز على التصنيع من الباطن في الأطراف .

3- إحتكار القرار في الحصول على الموارد الطبيعية وإستخدامها على صعيد المعمـــورة ، والتحكم في خطط تنمية هذه الموارد ، والتلاعب في أسعار الخامـــات ، بـــل وأحيانـــا الإحـــتلال العسكري للمناطق الغنية بهذه الموارد .

4- إحتكار وسائل الإعلام على صعيد عالمي ، وهو وسيلة فعالة من أجـــل التـــأثير علـــى تكوين (الرأي العام) عالميا وقطريا .

5- إحتكار الوسائل العسكرية التي أتاحت التدخل (من بعيد) دون الخـــوض فـــي عمليـــات حربية طويلة ومكلفة بشريا " (42) .

وبذلك تصبح العولمة من أهمّ الإستراتيجيات المستحدثة التي شهدتها السياسة العالميـــة التـــي تقوم على مفاهيم الهيمنة وآليات تحقيقها عمليا ، والتي تتحكم بزمامها الدول الـــصناعية الكبـــرى – وخصوصا أمريكا- من أجل فرض سيطرتها على العالم في ظل تعقيدات النظام الدولي ، وتـــداخل المصالح المشتركة والمتعارضة أحيانا بين الدول القومية التي تحكمها ظـــواهر الإعتمـــاد المتبـــادل والمعقد ، وتطوّر نظم الإتصال وثورة المعلومات .

وكان من الضروري في هذا الموقع أن نفسّر ونحدد ماهية مفهوم "الهيمنة" وأهـــم الـــدلالات والمعاني التي يحملها حتى يتسنى لنا إستيعاب مجمل الآثار الناجمة عنها خـــصوصا فيمـــا يتعلـــق بظهور ردود أفعال ذات طابع عنيف ومتعددة الأطراف إزاء هذه الممارسات .

- في مفهوم الهيمنة :

يعد "روبرت جيبلين" من أوائل علمـــاء الـــسياسة المعاصـــرة إســـتخداما لمفهـــوم الهيمنـــة "Hegemony" ، حيث إعتبرها مرادفا للسيطرة وللقوة الإستعمارية ، وحسب رأيه فإنّه في ظـــلّ منظومة الهيمنة "تقوم دولة مفردة قوية بالتحكم المطلق في الدول الأصغر منها فـــي ذلـــك النظـــام" . (43)

أمّا "بول كنيدي" فيعتبر أنّ المهيمن هو بمثابة "الكائن المتفوق فـــي مقوّمـــات القـــوّة ، وبالتحديـــد المصادر الاقتصادية " (44) .

ويعطي "جولد شتاين" معنى أشمل للهيمنة حين يعرف القوى المهيمنة بأنّها "القـــوى القـــادرة علـــى فرض أحكام العلاقات الدولية ، وتتسم الهيمنة بظاهرتين :

- أوّلهما : الهيمنة السياسية **"Political Hegemony"** بمعنى القدرة على السيطرة وذلـــك من خلال القوّة العسكرية .
- وثانيهما : الهيمنة الإقتصادية **"Economic Hegemony"** وتعني السيطرة على الدول الأخرى بإستخدام الوسائل والمصادر الاقتصادية " . (45)

وفي نفس السياق صاغ الباحث والمفكر "نجيب الجنحاني" تعريفا مماثلا للعولمـــة وفـــق المعادلـــة التالية: " العولمة هي : الرأسمالية الأمريكية + العسكرة الأمريكية = بلطجة من طراز تقني رفيع " . (46)

وعلى هذا الأساس يكون مفهوم الهيمنة مرادفا لمفهوم العولمة ، على إعتبار أنّ كلّ منها يقوم علـــى السيطرة الاقتصادية الرأسمالية والسيطرة العسكرية على النظام العالمي .

أمّا "أنطونيو غرامشي" فقدّم نموذجا آخر لمفهوم الهيمنة من المنظور الماركسي ، يعتمد فيـــه أساسا على إبراز البعد الثقافي لهذا المفهوم "**Cultural Hegemony**" ويضيف "جارولد واينـــر" بعدا جديدا ومهما للهيمنة العالمية والذي يمثل في "إنتزاع الشرعية الدولية". وبهـــذا فـــإنّ المنظـــور النظري لمفهوم الهيمنة ، يضع الولايات المتحدة الأمريكية في الصدارة كزعيم عالمي ، بإعتبارهـــا تملك أكبر رصيد من القوّة (الإقتصادية والعسكرية) والتأثير الدوليين الذين يمكناها مـــن المحافظـــة على مصالحها الإستراتيجية والمتنوعة عبر مختلف أنحاء العالم على المدى البعيد .

فأمريكا ظهرت كقوّة عسكرية عملاقة بعد إنهيار المعسكر الـــشرقي ، ومازالـــت رغـــم مـــشاكلها الإقتصادية قوّة عظمى مقارنة مع حلفائها في أوروبا واليابان ، ولقد نجحـــت فـــي الحفـــاظ علـــى مؤسساتها العسكرية والإقتصادية مع غربلة أهدافها وتعديل أنشطتها بمـــا يـــتلاءم مـــع التحـــوّلات العالمية الجديدة والمتسارعة ، ويأتي على رأس هذه التنظيمات :

- حلف شمال الأطلسي (NATO) الذي وسع نطاق عضويته وعـــدلت ميثاقـــه ، وكـــذلك منظمة التجارة العالمية (GATT) . وحسب هذا المقتضى فإنّ النظام الأمريكي يُخضع جميـــع دول العالم وخصوصا دول العالم النامي إلى وضع التبعية بفعل آليات الهيمنة والإستغلال الجديـــدة التـــي طوّرها والتي يتحكم من خلالها في مصائر مختلف الأطراف العالمية ، والشكل الموالي يلخص لنـــا هذا الوضع بطريقة موضوعية مذهلة موضحا الهيمنة القطبيـــة مـــن طـــرف الولايـــات المتحـــدة الأمريكية:

شكل (1): التراتب العالمي للدول حسب المنظور الأمريكي (النظام العالمي الخماسي التراتب)

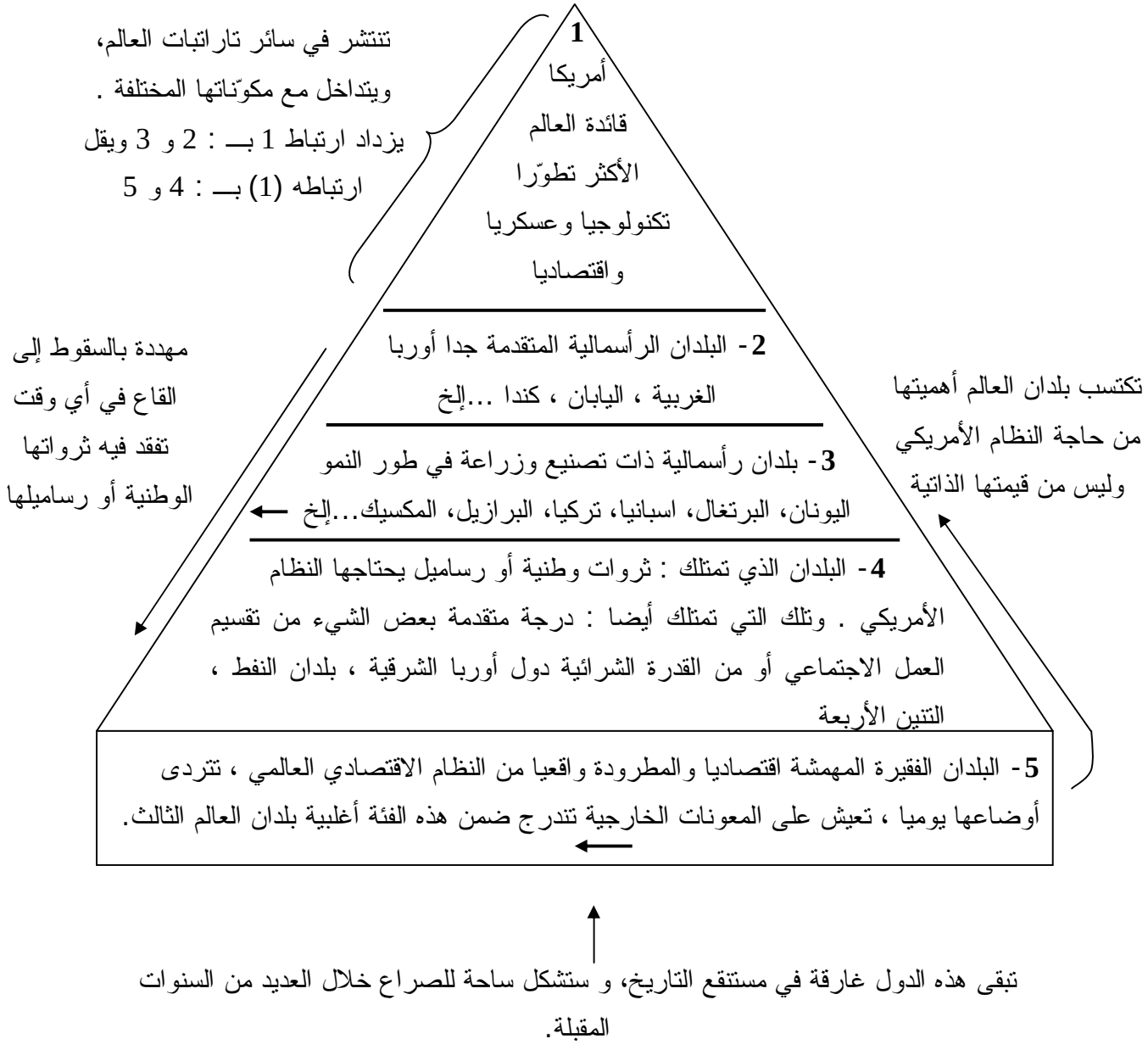

المصدر : إسماعيل قيرة وآخرون: العولمة والإقتصاد غير الرسمي، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع ، عين مليلة ، الجزائر 2004 ، ص 72 .

إنّ التغيّرات التي أدّت إلى إنهيار الكتلة الشرقية والدول التقدمية في العالم الثالث أسفرت فـــي النهاية على رسم خريطة عالمية جديدة لتوزيع القوّة تعتليها أمريكا أو كما يسميها بعض الـــسياسيين والباحثين بـــ (الجمهورية الأمبريالية) ، وذلك بالرغم من الوجود والتوسع المتنامي لبلدان الاتحـــاد الأوروبي ، ومقولة "فوكوياما" حول نهاية التاريخ هي أصدق وصف للحالة الراهنة التـــي يـــشهدها عالمنا اليوم ، وهذا يعني بالأساس ما يلي :

" 1- نهاية التطور الإيديولوجي للبشرية كلّها .

2- تعميم الديمقراطية الليبيرالية الغربية كشكل نهائي للسلطة على البشرية جمعاء .

3- تمتلك سياسة إستقطابية وإغرائية .

4- تحويل الخصوم إلى رموز الشر .

5- التواجد الأمريكي في كلّ مكان .

6- تترجم حضورها إلى فعل كوني .

7- تقوم على قاعدة إقتصادية وتكنولوجية متطوّرة .

8- تضع رموزها الثقافية وتشرع سياساتها وتعلن عن مشروعيتها .

9- تعتمد على إستخدام القوة ، والقدرة على تحويل الإنتصار إلى هزيمة ، والهزيمـــة إلـــى إنتصار ، ويغدو الحق ناطقا بالإمتلاك والسيطرة ، ويصبح منطق الهيمنة منطق العـــدل والأمـــن ، وتفقد مقولة الفاشية الأمريكية كل صفاتها المتوحشة لتصبح رعاية أمريكية للعالم وتهذيبا له " (47)

وكلّ هذه الأوصاف تجعلنا نخلص في النهاية إلى أنّ العولمة مفهوم مستحدث جـــاء كبـــديل لمفاهيم أخرى يراد طمسها وإعادة إحيائها في طبعة منقحة جديدة وتحت تسميات جديدة و هذا ما

يؤكده موقف Louis Althusser حين أشار إلى أن المفاهيم النظرية لا تشبه زوجـــا مـــن الأحذية نرميه و قتما نحب، بل هي ستعود لتطاردنا مجددا و هو ما ينطبق على مفهوم الأمبرياليـــة الذي عاد تحت غطاء العولمة، كما يوضحه الشكل الموالي :

الشكل (2) : يوضح علاقة مفهوم العولمة بمفاهيم أخرى.

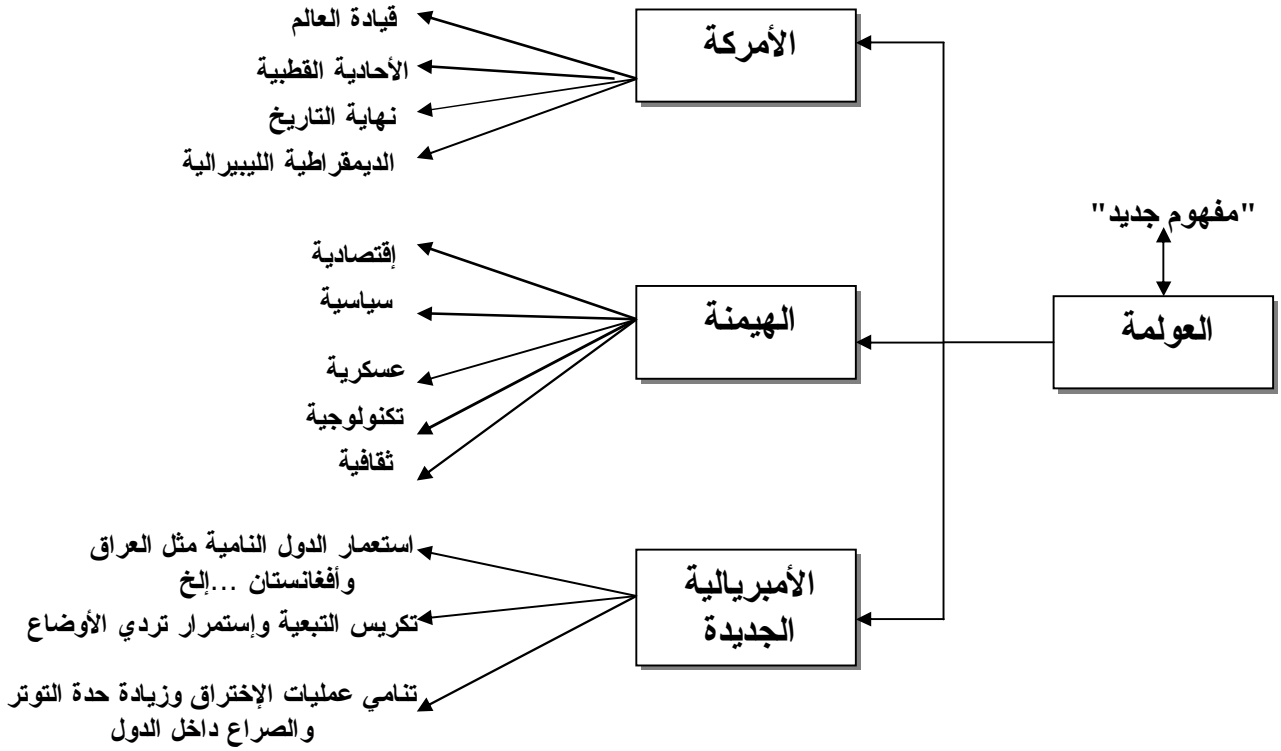

المصدر : الباحثة .

وبذلك فالعولمة تسمية جديدة لنظام قديم وهو النظام الرأسمالي الذي إكتسى اليوم طابعا عالميا في ظلّ غياب منافس له ، فهذا النظام إستطاع أن يعيد إنتاج نفسه مـــن خـــلال تغيير مسمياته وفق السيرورة التالية :

الرأسمالية Ü المجتمع الصناعي Ü المجتمع ما بعد الصناعي Ü مجتمع الحداثة Ü مجتمـــع ما بعد الحداثة Ü العولمة Ü وسيغدو في المستقبل ما بعد العولمة .

مصادر و مراجع الفصل الثالث :

1- نور الدين بومهرة: " العولمة وإشكالية الهوية –الهوية العربية نموذجا- "
مداخلة قدمت في فعاليات الملتقى الدولي حول "الجزائر والعولمة" في
22-23 نوفمبر 1999، جامعة قسنطينة، ص 52.

2- مصطفى محمد العبد الله الكفري: " العرب والعولمة:المنعكسات الإقتصادية "
مداخلة قدّمت في فعاليات الملتقى الدولي حول "الجزائر والعولمة" في
22 -23 نوفمبر 1999، جامعة قسنطينة، ص 68.

3- عبد اللطيف صوفي: " التعليم العالي وتحديات العولمة ".
مداخلة قدّمت في فعاليات الملتقى الدولي حول "الجزائر والعولمة" في
22-23 نوفمبر 1999، جامعة قسنطينة، ص 187.

4- إلياس سابا: " مقالة في العولمة ".
مجلة الرأي الآخر، سلسلة "من أجل عولمة إنسانية"، العدد الأوّل/ السنة الأولى
كانون الأوّل 2001 ، ص 76.

5- مبروك غضبان: مرجع سابق، ص 17.

6- أحمد حسين عنان: جدلية العولمة.
دار كيوان للطباعة والنشر والتوزيع –دمشق- الطبعة الأولى، 2006، ص 292.

7- نفس المرجع، ص 301.

8- Michel Houdu , Hyacinthe Ravet : La Mondialisation.
Edition Ellipses , Paris 2002, P 40 .

9- يوسف طراد السعدون، عبد الرحمن يوسف العاني: " منظمة التجارة العالمية "

كتاب الرياض، العدد 58 / أكتوبر 1997، صص 23-27 .

10- Michel Houdu , Hyacinthe Ravet: Ibid , P 27 .

11- محمد الجوهري: العولمة و الثقافة الإسلامية.

دار الأمين للطبع و النشر- القاهرة- الطبعة الأولى 2002، ص 32.

12- عبد الخالق عبد الله: " العولمة : جذورها وفروعها وكيفية التعامل معها ".

مجلة عالم الفكر، الكويت، المجلد 28، العدد الثاني / أكتوبر– ديسمبر 1999، ص 70.

13- إبراهيم أبو خزام: أقواس الهيمنة - دراسة لتطور الهيمنة الأمريكية من مطلع القرن العشرين حتى الآن- دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، الطبعة الأولى 2005، ص 213.

14- عبد الكريم كيبش: " من الشمولية إلى تصاعد النزعات الإنفصالية ".

مداخلة قدمت في فعاليات الملتقى الدولي حول "الجزائر والعولمة" في

22-23 نوفمبر1999بجامعة قسنطينة، صص 129– 130.

15- إبراهيم أبو خزام: مرجع سابق، ص 215.

16- ونيسة الحمروني الورفلي: مرجع سابق، ص101.

17- إبراهيم أبو خزام: مرجع سابق، صص 215 – 216 .

18- السيد ولد أباه: مرجع سابق، صص 65-66 .

19- ريمون بودون، ف.بوريكو: المعجم النقدي لعلم الإجتماع.

ترجمة: سليم حداد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الأولى،1986،

صص 314– 315.

20- إبراهيم عبد الهادي المليجي، محمد محمود المهدي: العولمة وأثرها في التخطيط الإجتماعي.

المكتب الجامعي الحديث، القاهرة، 2005، ص 22.

21- عاطف السيد: العولمة في ميزان الفكر –دراسة تحليلية-

مطبعة الإنتصار– الإسكندرية– 2001، ص 58.

22- إبراهيم أبو خزام: مرجع سابق، ص 221.

23- سعد العبيدي: " العولمة وتجلياتها النفسية ومؤشرات التعامل معها عربيا وإسلاميا ".

مجلة النبأ، العدد 52 / كانون الأول، 2000.

أنظر الموقع الإلكتروني : www.annabaa.org

24- أحمد ثابت: " العولمة والخيارات المستقبلية ".

المستقبل العربي، العدد 240 / فيفري 1999، ص 19.

25- هانس بيتر مارتين، هارالد شومان: فخ العولمة-الإعتداء على الديمقراطية والرفاهية.

ترجمة: عدنان عباس علي، سلسلة عالم المعرفة، العدد 238/أكتوبر1998، ص 68.

26- ماجدة حجار: دور النوادي العلمية في نشر الثقافة العلمية وترقيتها

- دراسة ميدانية بولاية عنابة -

مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة باجي مختار، عنابة 2002-2003، ص 50.

27- أحمد محمد صالح : الأنترنت والمعلومات-بين الأغنياء والفقراء-

دار الأمين للنشر والتوزيع، القاهرة، 2001، صص 76 – 77.

28- نور الدين بومهرة: مرجع سابق، ص 54.

29- عبد النبي اصطيف : "الإستشراف الأمريكي من النهضة إلى السقوط".

المستقبل العربي، العدد 233/جويلية 1997، ص32.

30- كاظم هاشم: إستراتيجيات الهيمنة الأمريكية (1824-1989).

أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية –طرابلس- 2001، ص 153.

31- علي غربي: " العولمة وتجلياتها ".

مداخلة قدمت في فعاليات الملتقى الدولي حول "الجزائر والعولمة" في

22-23 نوفمبر 1999 بجامعة قسنطينة، ص 316.

32- السيد ولد أباه: مرجع سابق، ص 152.

33- نفس المرجع، صص 89-90.

34- زبيغنيو بريجنسكي: رقعة الشطرنج الكبرى.

ترجمة: أمل الشرقي، الأهلية للنشر - الأردن- ط 1/1999، ص 58.

35- كاظم هاشم: مرجع سابق، ص 162.

36- نفس المرجع، ص 171.

37- نفس المرجع، صص 195 – 196.

38- غضبان مبروك: المجتمع الدولي : الأصول والتطور والأشخاص.

ديوان المطبوعات الجامعية –الجزائر– 1999، ص 279.

39- سيار الجميل: " العولمة : إختراق الغرب للقوميات الآسوية- متغيّرات النظام الدولي القادم-".

المستقبل العربي، العدد 127 / مارس 1997، ص 53.

40- بول سالم: " الولايات المتحدة والعولمة : "معالم الهيمنة في مطلع القرن الحادي والعشرين".

المستقبل العربي، العدد 231 / ماي 1998، ص 78.

41- سمير أمين: مستقبل الجنوب في عالم متغيّر.

دار الأمين للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، 2002، ص 176.

42- برهان غليون، سمير أمين: مرجع سابق، ص 80.

43- عصام نور سرية: العولمة وأثرها في المجتمع الإسلامي.

مؤسسة شباب الجامعة- مصر- 2002، ص 70.

44- نفس المرجع، ص 70.

45- نفس المرجع، ص 70.

46- نجيب الجنحاني: العولمة والفكر العربي المعاصر.

دار الشروق- القاهرة- 2002، ص 15.

47- إسماعيل قيرة وآخرون: العولمة والإقتصاد غير الرسمي.

دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر 2004، ص 89.

الـفـصـل الـرابـع

عـنـف العولـمة ⟷ الـفـعـل

مـــقـــدمـــة :

إنّه لمن النادر جدا أن تفرز الظواهر الاجتماعية الكبرى نقائضها بالسرعة والقــوّة لدرجــة العنف والعنف المضاد ، كاللّتان أفرزت بهما ظاهرة العولمة عناصر التضاد بداخلها ، ففي الواقــع إنّه بقدر تقدّم الظاهرة وتسارع وتيرتها ، خطابا وممارسة ، بقدر تصاعد وتزايد الخطاب المنــاقض والمناهض لها والممارسة المعاكسة لتوجهاتها .

فلم تعد ظاهرة العولمة مستهدفة فقط في مرجعياتها ولا في آليات إشتغالها ولا حتى فــي طبيعتهــا، بقدر ما أصبحت "مصدر تخوفات" في أبعادها ، و "مكمن مخاطر" في آثارها وما قد يترتــب عــن صيرورتها.

وسنحاول في هذا الفصل التركيز أساسا على ما يعتــزم فاعلــو العــولمة تمريره أو تكريــسه أو التأسيس والشرعنة له من ممارسات وأفعال عنيفة على المستوى الإقتصادي والسياسي والثقــافي في ظل العولمة ، وما أفرزته هذه الأخيرة كذلك مــن ردود أفعــال أكثــر عنفــا ، فمنــذ بــدأت الإرهاصات الأولى لظاهرة العولمة تظهر وتتكرس بتكرس إنهيــار المعــسكر الــشرقي وتقويــة مؤسستي "بريتون وودز" وإنشاء منظمة التجارة العالمية وإنتصار الليبيرالية وإقتصاد السوق علــى سواهما من مرجعيات ، وتطوّر وسائل التكنولوجيا ، بدأت العولمة تفرض هيمنتها وإحكام سيطرتها على كلّ مناحي الحياة وبدأت آثارها وتبعاتها تمتد لتطال كلّ المجالات ، وكشفت عــن ممارســات وسياسات تعسفية .

ففي واقع الأمر هناك تناقض صارخ بين الخيــارات الإجتماعيــة المعلنــة فــي الخطــاب النيولبيرالي المعولم والذي يطرح نفسه بوصفه نظاما جديــدا والــذي حــاول مروجــوه إضــفاء

المشروعية عليه من خلال تقديمه " كنقلة نحو السعادة العالمية " ، وبين الممارسات والتطبيقات على أرض الواقع والتي يمارسها هذا النظام .

فإذا سلمنا سلفا أنّ العولمة هي أمركة ، فهي في واقع أمرها ملتبسة ، فعلى خلاف إدعـــاءات الخطاب الإيديولوجي السائد الذي يقول أنّ لبرلة الإقتصاد والتجارة من شـــأنها أن تنـــتج إزدهـــارا إقتصاديا، وبالتالي إزدهارا وتطوّرا في جميع المجالات ، تستطيع الأغلبية الإستفادة منه ، وبالتـــالي تكرّس شروط دمقرطة المجتمعات وسيادة السلم والأمن والإستقرار على صعيد عالمي .

لكن العولمة أنتجت عكس ذلك تماما ، فعملت على تكريس المزيد مـــن الركـــود والأزمـــات الاقتصادية ، والذي صاحبه بالضرورة تفاوت متزايد في توزيع الثروة وتفاقم مظاهر الفقر والبطالة والمديونية والإقصاء الإجتماعي خاصة في دول الجنوب التي لم تكن طرفا فاعلا فـــي المـــشروع العولمي ، ومن ثمّ نلمس تآكل مصداقية بل وشرعية النظم السياسية بها ، وبتعبير آخر فقد أنتجـــت العولمة فوضى إقتصادية وإجتماعية وسياسية متزايدة على الأصـــعدة القطريـــة وعلـــى الـــصعيد العالمي.

وفي هذا الصدد يقول Friedman : " نحن أمام معارك سياسية وحضارية فظيعة، فالعولمـــة هـــي الأمركة ، والولايات المتحدة قوّة مجنونة ، ونحن قوّة ثورية خطيرة ، وأولئك الذين يخشوننا علـــى حق ، وأن صندوق النقد الدولي قطة أليفة بالمقارنة مع العولمة " (1)

أوّلا : العولمة كعامل أساسي في ظهور أشكال جديدة للعنف.

لقد وقعت جميع بلدان العالم فريسة للعولمة بعد أن أبهرتها الصورة البراقـــة الوهميـــة التـــي قدمتها بطريقة إعلامية مكثفة ، فصورت لهم نموذجا مثاليا وهو النموذج الرأسمالي الغربـــي ممـــثلا في الولايات المتحدة الأمريكية ، تسود فيه العقلانية والفعالية والتسامح والإعتراف بحقوق الإنـــسان والديمقراطية والسلم والإستقرار والحرية الإقتصادية ، وسيادة مبدأ العلمانية وحرية الرأي والتعددية السياسية ...إلخ ، فوجدوا فيه عالما متفوقا للقوة والثروة .

ولا جدال من أنّ هذه المبادئ في ظاهرها لا غبار عليها ، أمّا ضـــمنيا فهـــي تعمـــل وفـــق توجهات مخططة ومدروسة تهدف أساسا إلى ترسيخ النمط الغربي الأمريكي دون ســـواه وتكـــريس تبعية بلدان الجنوب خصوصا لهذا النموذج الأمبريالي .

وفي ظلّ مناخ العولمة ودعوى أنّ العالم أصبح قرية واحدة تتأثر فيه مصالح دول عديدة بما يحصل في الدول الأخرى ، وأنّ العالم يجب أن تسوده قيم واحدة ، يتم التـــرويج لمفـــاهيم مثـــل : الشرعية الدولية ، وإحترام حقوق الإنسان ، وحق الشعوب في تقرير مصيرها...إلخ وغير ذلك من المبادئ والمفاهيم . ولكن عند وضع هذه الأخيرة موضع التطبيق نكتشف أنّ ما يـــتم تطبيقـــه هـــو مفهوم خاص لهذه المبادئ يتفق مع المصالح الغربية ويكرّس هيمنتها وســـطوتها ، وفـــق معـــايير مزدوجة فجة .

وعلى الرغم من كلّ الإختلافات بين الدارسين والمهتمين بتحديد سمات النظام الدولي الجديـــد المتمثل في العولمة ، إلاّ أنّ هناك إتفاق بين المؤيدين والمعارضين لها ، بأنّ فكرة العولمـــة فكـــرة أمريكية محضة ، وفي هذا السياق ، نشير إلى أنّ تعاظم تأثير الولايات المتحـــدة الأمريكيـــة فـــي

السياسات الدولية قد أدّى إلى ظهور تحديات ورهانـــات جديـــدة ، فـــالمتتبع للـــسياسة الأمريكيـــة وتطبيقاتها الميدانية ، يكتشف أنّها تتبدى في نمطين مختلفين :

فعلى المستوى الداخلي : تحاول الالتزام بالمبادئ الإنسانية وتطبيق الديمقراطيـــة وإحتـــرام حقوق الإنسان .

أمّا على المستوى الخارجي : فتطبق مبدأ " الكيل بمكيالين " فـــي جميـــع المجـــالات ســـواء السياسية أو الاقتصادية أو الثقافية ...إلخ

وفي هذا السياق ظهر مفهوم جديد على الساحة الدولية وهو مفهوم "Democrisy"، وهـــو مركب من كلمتين : "Democratie / hypocrisie" (2) ، حيـــث أنّ المختـــصين فـــي مجـــال العلاقات الدولية والسياسية يتساءلون كيف أنّ أمريكا تنادي وتطبّق الديمقراطية بكلّ مبادئهـــا فـــي بلدها أو في عقر دارها ، ومن جهة أخرى نجدها تسارع إلى إنتهاكـــات وممارســـات تعـــسفية ولا إنسانية تكشف عن إزدواجية في المعايير .

وبهذا نلاحظ إرتفاع الخط البياني لمعدلات العنف في ظل العولمة ، بكل أشـــكاله ، وإنتـــشار فوضى شاملة على جميع المستويات ، وإعادة تشكيل خرائط جديدة لا تأخـــذ فـــي عـــين الإعتبـــار الخصائص المادية والروحية للشعوب ، وهذا ما جعل المفكر الفرنـــسي "**آلان** فينيكيـــا لكـــروات " يصفها بـــ (عدوة العالم) ، وهو ما جعل كذلك المؤرخ البريطاني "أرنولد توينبي" يـــصف عـــصرنا هذا بـــ (العصر البربري الجديد).

وفي هذا الصدد صرّحت نسبة كبيرة من المبحوثين تقدّر بـــ (97,50%) مـــن أنّ ظـــاهرة العولمة تعدّ عاملا حاسما في إنتاج الأزمات على الصعيد الدولي . (أنظر جدول 01 في الملاحق) .

وبالتالي فالعولمة تعمم الفوضى والأزمات والمشكلات على المستوى العالمي وتطرح العديـد من التحديات والرهانات التي تفرض نفسها على دول العالم الثالث التي نجملها في النقـاط التاليـة حسب تصريحات وآراء المبحوثين الموضحة في الجدول التالي :

جدول (10) : يوضح طبيعة الرهانات التي تطرحها العولمة.

إجابات المبحوثين	التكرار	النسبة
تعميق الهوة بين دول الشمال ودول الجنوب خاصة في المجال الاقتصادي	45	%56,25
التلاعب بقيم حقوق الإنسان	25	%31,25
ظهور تناقضات صارخة في البنى الأساسية للدول المتخلفة	10	%12,5
المجموع	80	%100

وتوضح لنا معطيات الجدول أعلاه أنّ ما يزيد عن نصف المبحوثين والذين يمثلـون نـسبة (56,25%) صرّحوا أنّ الآثار السلبية والتحديات الأساسية لظاهرة العولمة تظهر بشكل واضح في المجال الاقتصادي من خلال إتساع وتعميق الهوة واللامساواة والتفاوت بـين دول المركـز ودول الأطراف نتيجة للسياسات الإقتصادية الجديدة التي فرضتها تداعيات العولمة على دول الجنوب التي لم تجد أمامها بديلا سوى الإندماج في سلك التحول العولمي وتحمل تبعاته ومساوئه وعلـى وجـه الخصوص التحول إلى إقتصاد السوق وما يستوجبه من برامج الإصـلاح الإقتـصادي وسياسـات التثبيت والتكيف الهيكلي ، وأصبحت إقتصاديات هذه الدول أسـيرة لمفـاهيم الـسوق والمنافـسة الإحتكارية التي تتحكم فيها القمم الاقتصادية العملاقة ممثلة في الشركات متخطية الحدود ، متعـددة الجنسيات ، وتحت إشراف مؤسسات العولمة الثلاث ممثلة في صندوق النقد الدولي ، البنك الـدولي ومنظمة التجارة العالمية خليفة إتفاقيات الغات .

وبذلك تصبح دول الجنوب مجرد أدوات مهمتها الأساسية الإندماج السلبي في آليات العولمـــة وبالصيغة التي يقررها الأقوياء أو المتحكمون عالميا تحت اسم التدويل الشامل للإقتصاد .

بينما بلغت نسبة المبحوثين الذين يعتبرون أنّ عدم إحترام حقوق الإنسان والتلاعب بالمبـــادئ والقيم التي تقوم عليها ، نسبة (31,25%) وذلك من خلال العديد من الممارسات والإنتهاكات مـــن طرف الدول الحليفة والتي من شأنها أن تمس بحقوق الإنسان والأمثلة على ذلـــك كثيـــرة ســـوف نتطرق إليها في محور لاحق ، حيث ضرب بمبادئ حقوق الإنسان عرض الحائط أمـــام مـــصالح الدول الكبرى وفي مقدمتها أمريكا التي تتسم ممارساتها السياسية بالإزدواجية السافرة .

أمّا الفئة المتبقية من أفراد العينة والتي تقدر نسبتها بـــ (12,5%) فكان رأيها أنّ التناقـــضات الصارخة التي تتبدى في البنى الأساسية للدول المتخلفة هي الرهان الأساسي والخطير في ظل هـــذه التحولات العولمية المتسارعة .

والعولمة بهذا المنطق تعطي مشروعية وتزكي بقوة وتعمل على تجذير ظاهرة العنف على المستوى الدولي وبث حالة من الفوضى في جميع أنحاء العالم وجعله يتميز بالتفكك وإنعدام الأمن والإستقرار وأصبحت تسمّى (بإمبراطورية الفوضى) حسب تعبير سمير أمين .

ولعلّ النتيجة الأساسية التي نخلص إليها هي التأكيد على السمة الإشكالية لظاهرة العولمة التي فـــي الوقت الذي تتعزز كاتجاه ووضع قائم فإنّها عاجزة عن إحترام المبادئ التي روج لها مبتكروهـــا ، فالعولمة ليست سوى مقدمة للعنف " إنّها مرحلة عسر كبير ستتفتق عنها لا محالة عولمة للفوضـــى ندر مثيلها في تاريخ البشرية " (3).

أمّا عن موقف عيّنة المبحوثين من هذه الإشكالية فيتضح من خلال الجدول الموالي:

جدول (11): يوضح موقف المبحوثين من قدرة العولمة على إنتاج ظاهرة العنف في المجتمعات .

مدى تورط العولمة في إنتاج أشكال جديدة للعنف	التكرار	النسبة	الكيفية التي يتولد بها العنف	التكرار	النسبة
يؤيدون الفكرة	75	%93,75	العولمة تمارس عنفا على المجتمعات	63	%84
			العولمة تنتج عنفا في المجتمعات	12	%16
			المجموع	75	%100
لا يؤيدون هذه الفكرة	05	%06,25			
المجموع	80	%100			

ونستنتج من المعطيات الموضحة أعلاه أنّ ما يزيد عن ثلاثة أرباع المبحوثين (93,75%) يؤيدون تماما الفكرة القائلة بأنّ العولمة عاملا أساسيا في ظهور أشكال جديدة للعنف على المستوى العـــالمي ونجد أنّ نسبة (84%) منهم قد أعربوا عن أنّ الشكل الجديد للعنف هو الذي تمارسه العولمة علـــى المجتمعات ، بينما نسبة (16%) المتبقية صرّحوا أنّ آليات العولمة وممارساتها تؤدي إلـــى إنتـــاج عنف مقاوم لها في المجتمعات .

وفي المقابل نجد أنّ نسبة (06,25%) فقط إستبعدوا فكرة تورط العولمة في ممارسة (الفعل) أو إنتاج (رد الفعل) أي نوع من أنواع العنف في المجتمعات .

وسوف نخصص هذا الفصل لمناقشة أهمّ أشكال العنف الجديدة الممارسة في ظـــلّ العولمـــة وأهمّ مظاهرها وتمثلاتها كما يوضحها الجدول الموالي .

ثانيا: أشكال العنف المستحدثة في ظلّ العولمة .

جدول (12): يوضح أشكال العنف الذي تمارسه العولمة ومظاهره الأساسية .

شكل العنف الممارس كفعل	التكرار	النسبة	مظاهر هذا العنف	التكرار	النسبة
عنف إقتصادي	30	%47,62	إنتشار الفقر وتزايد معدلات البطالة والمديونية	22	%73,33
			الأزمات الإقتصادية وإنهيار إقتصاديات الدول العالمثالثية	08	%26,67
			المجموع	30	%100
عنف سياسي	22	%34,92	عولمة الحروب وعدم إحترام حقوق الإنسان	16	%72,73
			تراجع سلطة الدولة	06	%27,27
			المجموع	22	%100
عنف ثقافي	11	%17,46	فرض نموذج ثقافي نخبوي (أمريكي) وعدم إحترام الخصوصيات الثقافية المحلية للدول	11	%100
			المجموع	11	%100
المجموع	63	%100			

تكشف لنا معطيات الجدول عن أهمّ أشكال العنف الممـــارس فـــي ظـــل العولمـــة حـــسب تصريحات المبحوثين ، حيث أجابت نسبة (47,62%) مـــنهم أنّ العنـــف الإقتـــصادي بمظـــاهره الأساسية المتمثلة في عولمة ظاهرة الفقر وتزايد معدلات البطالة وإرتفاع نسبة الـــديون الخارجيـــة لدول العالم الثالث وإنهيار إقتصادياتها ، هو أهم وأبرز أشكال العنف الذي ظهر في المجتمعات في ظل العولمة .

أمّا نسبة (34,92%) من أفراد العيّنة صرّحوا بأنّ العنف السياسي وما تمخـــض عنـــه مـــن مظاهر سلبية أهمّها عولمة الحروب وعدم إحترام مبادئ حقوق الإنسان ، بالإضـــافة إلـــى تآكـــل وتراجع سلطة الدولة وإهتزاز مقولة الدولة-الأمة، له الأثر البارز في الحركية العولمية .

والفئة المتبقية (17,46%) كان لها توجها ثقافيا ، حيث ترى أنّ محاولة فرض نموذج ثقافي غربي-أمريكي هو العنف الأكثر خطورة على المجتمعات .

I- العنف الإقتصادي:

في ظل ظروف العولمة والسياسات الإقتصادية التي يتم تبنيها والترويج لها في إطـــار مـــا يعرف بالليبرالية الجديدة وإقتصاد السوق ، والدعوة إلى تقليص دور الدولة وعدم تدخلها في الحيـــاة الإقتصادية ، تقوم الدول بإتخاذ إجراءات كثيرة للتكيّف مع هذه الفلسفة الإقتصادية المعولمة ، حيـــث يتم التخلص من القطاع العام ، وإلغاء الدعم على السلع الأساسية ، وتحرير الأسعار ، والسير فـــي إجراءات الخوصصة إلى آخر مدى ، وتقديم كل الدعم والتشجيع للقطاع الخاص . وهو مـــا نـــراه يحدث تحت لافتات ومسميات وعناوين عديدة من الإصلاح الإقتصادي ، إلى التكيّف الهيكلي ، إلـــى تحرير الإقتصاد ...إلخ

وقد تبيّن من تجارب التطبيق العملي لهذه البرامج في بعض الدول أنّ تلك البرامج تمخـــضت عن تردي عملية التنمية ، وزيادة معدلات الفقر والبطالة ، وتوسيع درجة اللامـــساواة فـــي توزيـــع الدخل والثروة ، وتدهور مستويات الدخول الحقيقية ، وإنخفاض مستوى معيشة الأفراد ، ونجم عن كلّ هذا مشاكل إجتماعية أخرى كهجرة أعداد كبيرة من الموظفين والإطارات خارج أوطانهم بحثـــا عن عمل بعائد أعلى ، وظهور الإقتصاد غير الرسمي ونشاطات إقتصادية هامشية وأعمال يدوية ،

وخروج المرأة للعمل لتوفير المتطلبات الأساسية للأسرة وهذا يؤدي بدوره إلى زيادة التنافس علـــى فرص العمل المحدودة أصلا ، ومن ثمّ نحو المزيد من الإنخفاض في الأجور .

وفي المقابل ، وفي ظل هذه الظروف ، تنمو شرائح معيّنة داخل المجتمع ، تنتهـــز الفرصـــة لتحقق تراكما ضخما من الدخول والثروات التي لا تأتي من عمليات إنتاجية في الغالـــب بـــل مـــن خلال عمليات المضاربة وأعمال الوساطة والسمسرة ، والصفقات الماليـــة ، وعمليـــات الإســـتيراد والتصدير ، والتوكيلات الأجنبية ، والسوق السوداء ...إلخ

ولاشكّ أنّ هذا الوضع يحمل مخاطر كبيرة تنذر بعواقب وخيمة تهـــدد تماســـك وإســـتقرار المجتمعات المعنية بذلك ، وتتلخص أهم مؤشرات ودلائل هذا العنف الإقتصادي في النقاط التالية :

1- عولمة الفقر :

إنّ التنبؤات البحثية معظمها تجمع على أنّ قضية الفقر تمثل أحد أهمّ التحديات الفعليـــة التـــي تواجهها شعوب العالم وخاصة في ظل العولمة الراهنة ، وفي ظل آليات تدويل الإقتـــصاد إنتاجـــا وتوزيعا وإستهلاكا تلك التحديات التي يتعيّن على دول العالم مواجهتها ، وعلى وجه التحديـــد فـــي الجزء الجنوبي من هذا العالم .

ولقد بات واضحا أنّ ظاهرة الفقر والتفاوت الإجتماعي منتشرة بصورة ملحوظة ومقلقـــة – مما يشكل تهديدا مستمرا لأبنية هذه الدول . وتبيّن في الواقع أنّ النمو الإقتصادي وجهـــود التنميـــة التي بذلت في السنوات العشر الأخيرة – في محاولات لنقل المجتمعات التقليدية إلى مجتمعات أكثـــر حداثة – لم تؤد إلى نتائج ملموسة في الحد من دوامة الفقر ، أو تخفيض أعداد الفقراء ، أو تحـــسين

أحوالهم المعيشية ، أو سدّ الإحتياجات الأساسية للملايين من البشر الذين يعيشون تحت مـــا يـــسمّى بخط الفقر ، إلاّ في عدد محدود للغاية من هذه الدول .

وبذلك أصبحت مشكلة الفقر آفة عالمية تمتد جذورها حتى في الدول الغنية بالرغم من التقـــدم الهائل في مجال الإنتاج وإزدهار الإقتصاد العالمي إلاّ أنّ دول عديدة تعاني من المجاعـــة والفقـــر المدقع ، لأنّ المكاسب والثروات العالمية لا توزع بشكل متكافئ ، الأمر الذي أدّى إلى تنامي عـــدد الفقراء بشكل لم يسبق له مثيل ممّا ينبئ بعولمة الفقر وحدوث أزمات إقتصادية وإنهيار إقتـــصاديات الدول والقوة الشرائية فلقد بلغ عدد الأفراد الذين يعيشون تحت خط الفقر حوالي 1,5 مليار شـــخص ، وحسب الدراسات الإستشرافية فإنّ هذا العدد سيتضاعف خلال الخمس وعـــشرين ســـنة القادمـــة ليصل إلى 4 مليار نسمة من الفقراء منهم حوالي 791 مليون يعيشون فـــي الـــدول الناميـــة ففـــي الجزائر مثلا وحسب إحصائيات تقرير الديوان الوطني للإحصاء فإنّ ثلث العائلات الجزائرية فقيرة 45% من الأجراء يعيشون تحت الحد الأدنى للفقر ، 50% من العمال الفلاحين أرباب أسر فقيرة ، 10% من أرباب العائلات بطالين ، 66% من أرباب العائلات لا يقرؤون ولا يكتبون و30% منهم يقل دخلهم الشهري عن 6 آلاف دينار، 1,6 مليون مواطن نزحوا من الأرياف إلى المـــدن بـــسبب الأزمة الإقتصادية وتردي الأوضاع الأمنية (4) .

ولقد فشلت سياسات المجتمع الدولي في إحتواء هذه الأوضاع المتدهورة ، ولعل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الذي عقد في كوبنهاجن في مارس 1995 يعتبر إســـتكمالا لمجموعـــة المـــؤتمرات العالمية على مستوى رؤساء الدول والحكومات ، التي نظمتها الأمم المتحدة في فترة قياسية قصيرة إبتداء من مؤتمر "ريودي جانيرو" ، مرورا بمؤتمر حقوق الإنسان والسكان والتنمية ومؤتمر التنمية

الاجتماعية ، وكل ذلك من أجل تحقيق رغبات المؤسسات الدولية وخاصة صندوق النقـد الـدولي والبنك الدولي للتعمير والإنشاء .

والسؤال الذي يثار هنا ، هل تسعى هذه المؤسسات بالفعل للقضاء على الفقر أم تسعى إلـى سرعة إدماج دول العالم في إقتصاد السوق ، وإطلاق الحرية للمستثمرين الغرب الأكثر قدرة علـى تنفيذ برنامج البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في إفقار شعوب العالم الثالث ، وتحقيق فائض قيمة لدول المركز الرأسمالي ، أو بالأحرى للشركات متعددة الجنـسيات ، بإعتبارهـا مـسيطرة علـى عناصر الإنتاج في العالم .

وهل يستجيب فعلا مؤتمر التنمية الإجتماعية لمعالجة المشكلات التي تعـاني منهـا الـدول الفقيرة ، أم يسعى إلى تخفيف مخاوف الدول الفقيرة من آثار العولمة وتخـذيرها بتطلعـات نحـو" مجتمع بلا فقر"؟

2- تأنيث الفقر:

إنّ تسارع وتيرة التطوّرات الإقتصادية العالمية ، وما يصاحبها من تطبيق لبـرامج التكيّـف الهيكلي ، أدّت إلى إرتفاع معدلات الفقر بشكل غير معهود ، وكانت فئة النساء بشكل أساسـي مـن ضحايا العولمة وبرامج التكيّف الهيكلي .

فقد حرمت النساء من الإستفادة من الخدمات التعليمية والصحية ، وتدهور ظروف العمل والأجـور ممّا أدّى إلى زيادة بطالة الإناث ، وهذا ما دفعهن نحو قبول وظائف وأعمـال قاسـية ومنحطـة ، وتفتقد إلى جميع أنواع الحماية . إنّ تأنيث الفقر ظاهرة جديدة من بين الآثار السلبية التي أفرزتهـا العولمة ، " حيث نجد أنّ 70% من فقراء العالم نساء وهو ما يعادل تقريبا 900 مليون من فقـراء

العالم نساء ، وأنّ أعداد النساء الريفيات اللائي يعشن في فقر قد إرتفع بنسبة 50% خلال العقــدين الأخيرين " (5)

بالإضافة إلى أنّ تضييق فرص التعليم أمام الإناث لابد من أن يضعف من قدرتهن التنافــسية في سوق العمل ، ويزيد بالتالي من إنتشار البطالة بينهن ويكــرّس تــدني وضــعهن الاقتــصادي والاجتماعي ، وبصفة خاصة مع الإرتفاع المستمر في مــستوى المحتــوى التكنولــوجي لوســائل وأساليب الإنتاج وأدوات العمل ، وما يتطلبه بالضرورة من مستوى تعليمي ومهاري مرتفع للقــوى العاملة .

ومع إرتفاع معدلات البطالة ، وتقييد الأجور بسبب برامج التكيف الهيكلي ، فقد تحوّل الكثير من الرجال للعمل في القطاع غير الرسمي ، ونتيجة لذلك ، واجهت النساء منافسة من الرجال .

ولأنّ النساء يعملن بأجور منخفضة بشكل عام وفي ظروف عمــل متدنيــة ، فقــد شــجّعت سياسات التحرير الإقتصادي على إنشاء مناطق التجارة الحرة في بلدان العالم الثالــث ، تــستهدف النساء كقوة عمل أساسية مدجنة ومروّضة بفعل الثقافات المحلية والقيم الاجتماعية السائدة في هــذه المجتمعات " فهذه المناطق تفضل عمل النساء وهو ما يعرف بإسم (العمل الأخضر)، وهذا بــسبب الإعتقاد بأنّ النّساء أقل إقبالا على الإنضمام للنقابات، ولديهن القدرة علــى أداء الأعمــال المملــة والأقل مهارة والتكرارية " (6)

ففي سنة 1998 ، نشرت منظمة العمل الدولية دراسة خطيرة عن قطاع الجنس : فالأســس الاقتصادية والاجتماعية للدعارة في جنوب شرق آسيا والتي كشفت عن أنّ زيادة الفقــر والبطالــة كانت العامل الرئيسي لإشتعال تجارة الجنس في المنطقة ، فقد اضطرت النساء لممارســة الــدعارة

لحاجتهن للنقود ، فالدعارة بالنّسبة لهن هي البديل الاقتصادي الوحيد القابل للتطبيق فـــي ظـــروف الأزمة والبطالة والفقر .

وقد قدرت الدراسة أنّ " هذا القطاع سيساهم بنسبة تصل إلى 14,2% من إجمـــالي النـــاتج المحلي في هذه البلدان ، وتتراوح أعداد النساء العاملات به :

في أندونيسيا ما بين 14.000 و24.000 ، وفي ماليزيا ما بين 43.000 و142000، وفـــي الفليبين ما بين 400.000 و500.000 ، ومن 200.000 إلى 300.000 في تايلندا " (7)

ويقدر التقرير الذي نشرته منظمة الهجرة الدولية (IOM) في مـــاي 2000 عـــن تجـــارة الجنس أن أكثر من 50.000 إمرأة يتم نقلهن كل عام من الجمهوريـــات الـــسوفياتية الـــسابقة إلـــى الولايات المتحدة الأمريكية والسبب في ذلك هو إنهيار الإتحاد السوفياتي وأنظمة أوروبا الـــشرقية ، وأنّ إعادة الرأسمالية إلى هذه البلدان في ظل العولمـــة أدّى إلـــى تـــدني الأوضـــاع الاقتـــصادية والاجتماعية إلى مستوى غير مسبوق في الدول الإشتراكية السابقة .

وبذلك أصبحت العولمة المتسارعة ومؤسساتها وما إرتبط بها من برامج ، عملية إعادة إنتاج وتكريس حلقات تأنيث الفقر ، وترسيخ فكرة الوظيفة الفقيرة ، والدور المتدني للمرأة في المجتمـــع ، وهذا ما أفرز آثارا سلبية أخرى أكثر خطورة ، فهذه الأوضاع دفعت النساء للعمل في القطاع غيـــر الرسمي ، والذي يشمل الدعارة ، والإستغلال الجنسي وتجارة الشوارع ، والعمل كبائعات متجولات ، إلى جانب التسول والعمل في المنازل ، وهذه الوظائف تجعلهن يعشن يوميا في ظل أوضاع مـــن العنف الممارس ضدهن فالتدهور في أوضاع الفقراء يجري التعبير عنه من خـــلال العنـــف ضـــد الأطفال والبناء بشكل أساسي.

3- التسلية المخدرة والفقر :

إنّ العولمة الإقتصادية أسهمت في تعميق الهوة بين دول الشمال ودول الجنوب مـــن خـــلال إستقطاب جديد يهمش الدول النامية ويقضي على آمالها في اللحاق بركب التقدم الاقتصادي ، ويكفي أن نذكر على سبيل المثال لا الحصر ، الفقرة (301) من القانون الأمريكي بشأن التجـــارة والتـــي تسمح بفرض عقوبات على الدول التي ترفض فتح أسواقها أمام المنتجات الأمريكية ، وقـــد عملـــت الولايات المتحدة جاهدة لتضمين هذه الفقرة في بنود إتفاقية الـــ GATT وبذلك فإنّـــه فـــي القـــرن الحالي " سيكون هناك فقط 20% من السكان ، الذين يمكنهم العمل والحصول على الدخل والعـــيش في رغد وسلام . أمّا النسبة الباقية (80%) فتمثل السكان الفائضين عن الحاجة ، الذين لا يمكـــنهم العيش إلاّ من خلال الإحسان والتبرعات وأعمال الخير " (8) .

وهذا المنحى الذي يقوم على مبدأ الخمس الثري وأربعة أخماس الفقراء هو ما أطلـــق عليـــه زبغينو بريجنسكي بـــ " **دبلوماسية الأثداء المخـــدرة Tittytainment** " أي (التـــسلية المخـــدرة بالحليب الذي يفيض عن ثدي الأم المرضعة) .

والعولمة بذلك تمارس شكل جديد من أشكال العنف بكل حرية في ظل نظام عالمي جديد ، فالـــشمال ينعم بالرخاء والرفاه والجنوب يكابد الحرمان والفقر وليست العولمة بالمسؤولية الوحيدة عن تفـــاقم آفة الفقر في معظم دول العالم ، بل نجد أنّ ما يسميه المفكر صادق جـــلال العظـــم بـــــ **(ثـــالوث العولمة المقدس)** (9) والمتمثل في :

سياسات الخوصصة ، تحرير التجارة وتحرير الأسواق قد ساهم بشكل كبير في ترسيخ ظاهرة الفقر في المجتمعات بالإضافة إلى دور المؤسسات الدولية كالبنـــك الـــدولي وصـــندوق النقـــد الـــدولي والشركات متعددة الجنسيات ، التي تنفذ عمليات العولمة والتي ستؤدي إلى مزيد من الفقر والتهميش

الاجتماعي وتزايد معدلات البطالة ، وبالتالي فجوهر العولمة بإختصار هو : " ثراء هائـــل للأقليـــة وبطالة وفقر للأكثرية " .

وفي هذا السياق يمكننا الإشارة إلى مقولة ماركس عن الطاحونة المزدوجة التي تعزز الثراء المتعاظم في جانب ، والإفقار المتزايد من جانب آخر.

4- البطالة والفقر:

إنّ النتيجة المنطقية لتطبيق سياسات العولمة المتناقضة هي تفاقم الأزمة الاقتصادية، وعلـــى وجه التحديد في العالم النامي ، ففيه ستتقلص فرص العمل إلى حدود لا يمكن إحتمالهـــا وستنتـــشر ظاهرة البطالة المخيفة ، حيث " هناك علاقة وثيقة بين العولمة وقضية النمو المطرد للبطالـــة ومـــا يرتبط بها من تقليص قدرة المستهلكين وإتساع دائرة المحرومين" (10)

فلقد بلغ عدد العاطلين عن العمل في البلدان ذات التنمية البشرية العالية سنة 1997 أكثر مـــن 32 مليون شخص منهم حوالي سبعة ملايين في الولايات المتحدة الأمريكية ، وأكثـــر مـــن أربعـــة ملايين في ألمانيا ، وثلاثة ملايين في كل من فرنسا وإيطاليا وإسبانيا وذلك حسب (الجدول 21) من تقرير التنمية البشرية الذي خصص محوره الرئيسي لعام 1999 لقضايا العولمة . (11)

أمّا في البلدان المتبقية أو ذات التنمية البشرية المتوسطة والمنخفضة فتـــصل نـــسبة البطالـــة إلـــى مستويات أعلى بكثير ، حتى لو لم تدخل في الحساب البطالة المقنعة التي تصل في عدد كبيـــر مـــن تلك البلدان إلى نصف قوّة العمل أو أكثر .

ففي الوطن العربي مثلا فإنّ 12 مليون من قوة العمل معطلة عن العمل ، وهذه الوضعية الـــصعبة مرجحة للزيادة والتصاعد خلال السنوات القادمة مع إختلافها من بلد لآخر ونذكر على سبيل المثال

" أن البطالة في الجزائر وصلت إلى حدود 4 مليون شاب عاطل عن العمل حـــسب الإحـــصائيات الرسمية " (12)

وتشير كل الدلائل إلى تفاقم هذا الوضع الإجتماعي الصعب في المـــستقبل ، ولاســـيما أنّ أغلبيـــة العمالة العربية منخفضة التكوين والمهارة بشكل عام ، وفي ظل العولمة ستكون هذه الفئـــة مهـــددة نتيجة شدة المنافسة .

5- المديونية والفقر:

إنّ تنامي ظاهرة الفقر وتفشيها بمستويات متفاوتة في بقاع عديدة من الدول وظهور الأزمات الإقتصادية نتيجة فشل محاولات التنمية والتحديث في هذه الدول وخاصة دول العالم النـــامي ، قـــد أدّى إلى إرتفاع رصيد ديونها الخارجية منذ بداية التسعينات ، وقد نتجت أزمة المديونية الخارجيـــة لهذه البلدان في ظل العولمة نتيجة للزيادة المفرطة في الإستدانة الخارجية وعلى وجـــه الخـــصوص تلك قصيرة المدى المرتفعة التكلفة ، وممّا يزيد الوضع تعقيدا ، أنّ هذه الدول حـــين تعجـــز عـــن مواجهة الأزمة ، فلا تجد من سبيل أمامها سوى طرق أبواب " نادي باريس " و/أو " نادي لنـــدن " طلبا لإعادة جدولة ديونها الخارجية وتأجيل السداد ، وفي هذه الحالة لا يوافق الدائنون على إعـــادة الجدولة إلاّ إذا اتفق البلد المدين أولا مع صندوق النقد الدولي على وضع وتنفيـــذ بـــرامج للتثبيـــت الاقتصادي، وقد يتطلب الأمر كذلك ضرورة الإتفاق مع البنك الدولي لوضع برنامج للتكيف الهيكلي (Stabilizing program/Structural program) وكلا البرنامجين يستند مـــن حيـــث الأســـاس النظري على المبدأ الليبيرالي التالي : (13)

" السوق هي الخير ، والدولة هي الشر "

ونذكر على سبيل المثال لا الحصر أنّ قيمة الديون في العالم الثالث قد إرتفعت مـــن "68,4 مليار دولار سنة 1970 إلى 151 مليار عام 1974 ثمّ إلى 800 مليار سنة 1982 و1200 مليـــار عام 1987 ثم إلى 1900 مليار دولار عام 1997 وأخيرا إلى 2100 مليار دولار ســـنة 2000 " (14)

" أمّا في الجزائر فقد بلغت قيمة الديون الخارجية ســـنة 1998 حـــوالي 30 مليـــار دولار، وبلغت في المغرب سنة 1997 نحو 21 مليار دولار ، أمّا وضعية المديونيـــة الخارجيـــة للـــدول الإفريقية جنوب الصحراء فانتقلت من 80 مليار دولار سنة 1980 إلـــى 235 مليـــار دولار ســـنة 1997 " (15)

ولقد إنعكست المديونية الخارجية سلبا على مسيرة التنمية في البلدان النامية خاصة علـــى المـــستوى الماكرو -إقتصادي ، أمّا إجتماعيا فقد أفرزت مزيدا من البطالة والفقر الـــذين يهـــددان إســـتقرارها الإجتماعي والسياسي ، أمّا سياسيا فيتم إخضاع صانعي القرار السياسي في هذه الدول إلى مزيد من الضغوطات والتدخل الأجنبي وهو ما يشكل مساسا بالسيادة الوطنية وبإستقلال القرار السياسي .

ويمكن القول أنّ الحصيلة العامة لتفاعل أزمة الديون الخارجية مع تيار العولمة المتصاعد قـــد أثـــر سلبا على مستويات المعيشة لغالبية الدول المدينة وأدّى إلى تفاقم الفقر بها .

6- إختفاء الطبقة الوسطى:

لقد أشارت الدّراسات الحديثة التي نشرها البروفيسور F.Strobel حـــول وضـــعية الطبقـــة الوسطى في المجتمعات الرأسمالية والنامية في ظل العولمة ، إلى أنّ تبني هذه الـــدول للـــسياسات الليبيرالية الجديدة وما تفرع عنها من برامج التثبيت والتكيف الهيكلي والتي أدّت بدورها إلى زيـــادة معدلات الفقر والبطالة وتوسيع درجة اللامساواة في الدخل والثروة ، وهذا ما نجم عنه فـــي نهايـــة الأمر التدهور الشديد في أوضاع الطبقة الوسطى التي أصبحت تعاني من إنخفاض مستوى الـــدخل وزيادة درجة الحرمان وتنامي الشعور بالعجز في مجتمع ينحاز للأغنياء ، وأصبحت كذلك مهـــددة بالتآكل والإختفاء تماما من المجتمع ، وفي هذا الصدد يشير بعض البـــاحثين إلـــى أنّ " الـــسياسات الليبيرالية الجديدة التي عصفت بدولة الرفاه ، وبنذت أفكار العدالة الإجتماعية ، وقلصت إلى أدنـــى الحدود من الدور الاجتماعي للدولة والذي كان يحد من تجاوزات السوق ، قـــد أدّت إلـــى إنكمـــاش الطبقة الوسطى " (16) .

وقد يطرح السؤال أين ستذهب هذه الطبقة حين تتلاشى ؟ والإجابة بكل بساطة أنّها ســـتنزل حتما إلى عداد الطبقة العاملة وسائر المحرومين الذين يعانون من الفقر والحرمان والبطالة وعندئـــذ ستتفاقم المشاكل الاجتماعية التي لن يكون لها حل مرضي سوى تجـــاوز هـــذا النظـــام الليبيرالـــي الجديد.

وممّا لا شكّ فيه أنّه في ظلّ هذا المناخ العام الليبيرالي الذي يشجع القيم البراجماتية والنفعيـــة ، ويحابي أصحاب رؤوس الأموال ويغدق عليهم بالكثير من المزايا والإمتيازات، وفي الوقت ذاتـــه يقسو على ذوي الأجور والمرتبات ويضغط عليهم بشدّة ويدفعهم إلى مادون خط الفقر المطلق ،فإنّ أفراد الطبقة الوسطى وخاصة الذين فقدوا وظائفهم سيخلق لديهم حالة من الإغتـــراب عـــن ذاتهـــم

ومجتمعهم ، وسيتحول عدد كبير منهم وينضم إلى قوى المعارضة المنظمة سواء تلك التـــي تتمثـــل في شكل الأحزاب السياسية المعلنة ، أو في شكل جماعات سياسية محضورة ، مثل جماعات العنف والإرهاب والتطرف وهذا ما سنتطرق إليه في فصل لاحق .

7- الأزمات الإقتصادية وإنهيار إقتصاديات دول الجنوب:

إنّ العولمة التي يشهدها الإقتصاد العالمي تمثل تحديا خطيرا للبلدان العالمثالثية وإقتـــصادياتها ، فالعولمة تسعى إلى تعويض إقتصاديات الدول الرأسمالية المتقدمة عن إنكماش أسواقها الداخليـــة ، وذلك بنقل عمليات الإنتاج بكاملها من المراكز الرأسمالية الرئيسية إلى البلدان النامية مع الاحتفـــاظ بقيادة العملية الإنتاجية في العالم ، وهذا بدوره يؤدي إلى النهب المستمر لخيرات هذه الدول خاصـــة عن طريق الشركات متعددة الجنسيات والتبادل التجاري غير المتكافئ والنتيجة الحتمية لمثـــل هـــذه التجاوزات هي إنهيار إقتصاديات هذه الدول وحدوث أزمات إقتصادية بها لأنّها سارت في ركـــاب العولمة دون أن تحسب للأمور حسابها ، الأمر الذي أدّى بها إلى أن ترجع إلى الـــوراء إقتـــصاديا عشرات السنين وخير مثال على ذلك أزمة دول جنوب شرق آسيا أو كما تعرف بـــ (أزمـــة النمـــو الآسيوية) التي بدأت من تايلندا سنة 1997 وإمتدت إلى أندونيسيا وماليزيا قبل أن تصل إلى اليابان

ومن المعروف أنّ التجربة الآسيوية التي أطلقت عليها مقولة "المعجزة" اعتبرت على نطـــاق واسع مثالا على قدرة النهج الرأسمالي على التجـــدد والتكيـــف وفـــق الخـــصوصيات المجتمعيـــة والحضارية ، فلقد حققت نموا إقتصاديا سريعا جدا ونتائج متميّزة وسريعة نسبيا ، ممّا ســـمح لهـــذه الدول من الوصول إلى مرحلة متطوّرة خلال جيل واحد وبالإعتماد على آليـــات العولمـــة ، إلاّ أنّ هذه التجربة فشلت في تفادي بعض الإختلالات التي ظهرت تدريجيا وتحولت بمرور الوقـــت إلـــى

إشكاليات حقيقية من الصعب تجاوزها والتي أدّت بها في النهاية إلى إنهيارها وتحملت إقتـــصاديات هذه الدول خسائر فادحة .

ولقد ساهمت بالطبع الولايات المتحدة الأمريكية والمؤسسات المالية الدولية والشركات متعددة الجنسيات بدور بارز في تسريع وتفجير هذه الأزمة وزعزعة الإقتصاد في هذه البلـــدان لأنّ ذلـــك سيحقق لها مكاسب كثيرة حيث إنتقلت إليها رؤوس الأموال والإستثمارات من الدول التي تعرضـــت للإفلاس ، ففي أندونيسيا مثلا تمّ خلال العام الأوّل من الأزمة تهريب حوالي 50 مليار دولار مـــن الودائع والإستثمارات التي كانت تسند إقتصادها .

وهكذا تشكل الأزمة التي تعرضت لها دول جنوب شرق آسيا نموذجا هاما لمظاهر ونتـــائج العولمة المالية والتجارية ، لأنّ التطوّر الرأسمالي الذي حدث بهذه الدول لم يكن معزولا عن عملية العولمة الجارية بل إرتبط بها إرتباطا وثيقا وكان جزءا منها ، ولذلك تمكنـــت الـــدول الرأســـمالية المتحكمة في زمام العولمة من توجيه ضربة قاسية لها .

وقد نبّه إلى هذه الحقيقة الملياردير الأمريكي المشهور "**جورج سورس**" في كتابـــه الموســـوم " أزمة الرأسمالية العالمية : أصولية الأسواق " الذي ينطلق من أنّ " الإنهيـــارات المتلاحقـــة التـــي حدثت في آسيـــا ومناطق مختلفة من أمريكا اللاتينية وروسيا هي في حقيقتها إرهاصات ومظـــاهر أزمة عميقة تطبع اللبيراليـــة الجديدة التي تقوم على حرية التبادل وحرية تنقـــل رؤوس الأمـــوال ، ممّا ينجم عنه الإرتبـــاط العضوي بين المركز والأطراف " (17)

كما تجدر الإشارة إلى نموذج آخر من الأزمات الاقتصادية في ظل العولمة وهـــو نمـــوذج الأزمة المكسيكية ، فمنذ أن دخلت المكسيك إتفاقية التبادل الحر لشمال أمريكا (النافتا) فـــي 1994م وهي تعاني من أزمة مالية وإجتماعية نتيجة لبرامج التعديل الهيكلي المتكررة ، وخوصصة حـــوالي

800 مؤسسة " وبذلك إنهيار مستويات المداخيل والأجور وإرتفاع نسبة البطالة التـــي بلغـــت 3,5 مليون بطال ، وإنهيار مستوى الإستهلاك الداخلي للأفراد بـــ 17,2% بين 1994 و1997 ، وإنتقل الدين الخارجي للمكسيك إلى أزيد من 166 مليار دولار سنة 1994 (61% من الـــ PIB) " (18).

وتدل المعطيات المذكورة في المكسيك على أنّ هـــذه الأزمـــات والإنفجـــارات الإقتـــصادية والاجتماعية نموذج لمئات منها يشهدها العالم اليوم مع تطبيق البرامج الإستغلالية التـــي يفرضـــها صندوق النقد الدولي من خوصصة ، تخفيض العملات الوطنية، تسريح العمـــال ، فـــتح الأبـــواب للإستثمار الأجنبي والشركات متعددة الجنسيات ، وذلك بهدف تسديد خدمات الديون وفوائدها فضلا عن أصولها .

وفي هذا السياق نشير إلى ما صرّح به الدكتور " **عمر أكتوف** " حين قال أنّ : "صندوق النقد الدولي والبنك العالمي مؤسستان يرأسهما مديران أمريكيان تعينهما أمريكا، وبالتالي هي مؤســـسات تعمل لصالح الولايات المتحدة " (19)

وبالإضافة إلى ذلك فقد سنت أمريكا قوانين جديدة في إتجاه أحادي لخدمة مصالحها وبعيـــدا عن القوانين الدولية حول مسألة التبادل الحر ضمن منظمة التجارة العالمية وهما: "قـــانون هلمـــز - بورتن" الذي بدأ تنفيذه في 1996/08/24م و "قانون آماتو -كيندي" الذي صدر ســـنة 1997 وهمـــا يفرضان حصارا إقتصاديا على كل من كوبا وإيران ، ويعاقبـــان المـــواطنين غيـــر الأمـــريكيين والشركات الأجنبية التي تتعامل معها تجاريا ، وتصبح بذلك القوانين الأمريكية كأنّها قوانين دوليـــة وتشريع يطبق في العالم بأسره ، إلاّ أنّ فرنسا لم ترضخ لهذه القـــوانين ورفـــضت بـــشدّة تراجـــع شركتها البترولية الضخمة (طوطال) المستثمرة في إيران عن صفقتها وإعتبرت أمريكا ذلك تحـــديا لها وتشجيعا للدول " الخارجة عن القانون " كما تسميها .

إنّ التجربتين الجنوب آسيوية والمكسيكية اللّتين أشرنا إليهما تثبتـــان لنـــا أنّ الإنفتـــاح مـــع الإقتصاديات المتقدمة في ظلّ السيادة المطلقة لقوى السوق ، وبدون إمتلاك القدرة علـــى الـــتحكم ، وفي غياب سياسة تأخذ بعين الإعتبار المصالح الحيوية للإقتصاديات الوطنية، لن تعني في النّهايـــة سوى القضاء على الصناعات الوطنية للدول النامية وتدمير إقتصادياتها بشكل عام .

II- العنف السياسي :

إنّ مناخ العولمة بقدر ما أتاح المجال للغرب وأمريكا لتكريس مزيـــد مـــن الـــسيطرة علـــى الإقتصاد العالمي لتحقيق مصالحهم في هذا الجانب والتغاضي عـــن حقـــوق الـــشعوب الأخـــرى ، يسيران أيضا في المجال السياسي في نفس الإتجاه ، أي في إتجاه خدمة المصالح الغربيـــة ، وهـــو أمر طبيعي عندما تصبح المصالح هي الهدف والمقصد الأسمى الذي يسعى الكل إلى تحقيقه بغـــض النظر عن إنعكاسات ممارساته على الآخرين .

إنّ ما تسعى إليه العولمة في المجال السياسي هو فرض نموذج سياسي غربي علـــى الـــدول الأخرى وينبغي الإشارة هنا أنّ الدعوة إلى تبني هذا النموذج لا تنطلق بتاتا من دوافع أخلاقيـــة أو إنسانية ترجو الخير للمجتمعات الأخرى بإعتبار هذا النموذج هو النموذج الأمثـــل ، بـــل لأنّ هـــذا الشكل هو الذي يضمن لها تحقيق مصالحها والمكاسب التي تصبو إليها ، ويتضح ذلك بشكل جلـــي بالنظر إلى التعامل الغرب والولايات المتحدة الأمريكية على وجه التحديد مع هذه القضية بمعـــايير مزدوجة كما سوف نوضح في نقطة لاحقة .

ومن المؤشرات الدالة على نزوع العولمة إلى إتباع نهج العنف وممارســـته علـــى الـــصعيد السياسي حسب تصريحات عيّنة المبحوثين ما يلي :

1- عولمة الحروب وزيادة بؤر التوتر :

من المفارقة المثيرة للإنتباه أنّه في الوقت الذي ينتفي فيه خطر حرب عالميـــة جديـــدة منـــذ تفكك المعسكر الشيوعي السابق ، وبتعاظم الأمل بحالة من الإستقرار والسلم والأمن الدولي الشامل ، تتزايد الحروب المدمرة في أكثر من خمسين منطقة من العالم ، وتواكبها حركة عنـــف شـــامل ، طارحة بذلك عدّة إشكالات مستعصية لم يسبق لها مثيل على مستقبل الأوضـــاع الأمنيـــة العالميـــة وخصوصا بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 التي ضربت رموز العظمة الأمريكيـــة (مركـــز المـــال والأعمال والدفاع) والذي أعلن الرئيس الأمريكي جورج والتر بوش على مسمع ومرأى العالم كلـــه قائلا : "من ليس معنا فهو ضدنا" ، وحاولت البراغماتية الأمريكية استثمار هذه الأحداث المروعـــة لخدمة مصالحها وتمّ توظيفها بسرعة كوقود لمحرك قاطرة العولمة واستبدلت المفاعيل الـــسياسية-الاقتصادية المدعومة بالقوة العسكرية بالقوة العسكرية المجردة لا لشيء ســـوى لاختـــصار الـــزمن الذي لم يعد يحتمل الانتظار، وبدأت كتابة جديدة للتاريخ فرضها تداعي الأحداث وتسارعها وتفـــرد القوى اللاعبة فيها ، فأعلن بوش يوم 20-09-2002 عن إستراتيجية أمنية جديدة تعـــرف بمبـــدأ بوش المتمثل في الحرب على الإرهاب والانتقال من الدبلوماسية الناعمة وسياسات الردع والاحتواء التي ميزت الفكر الاستراتيجي الأمريكي خلال سنوات الحرب الباردة إلى زمن القـــوة وسياســـات الحروب الوقائية التي تستهدف ما تطلق عليه أمريكا الإرهاب الدولي والدول المارقة ودول محـــور الشر وأخيرا مشروع الشرق الأوسط الكبير كسياسة جديدة للولايات المتحدة الأمريكية والذي يمتـــد من المغرب إلى آسيا الوسطى ويقوم على إستراتيجية "الفوضى البناءة" ، وبالتالي أصبحت العولمـــة (الأمركة) تمارس العنف وتساهم في خلق أشكال جديدة له .

وتتجلى ملامح هذه الإستراتيجية بوضوح فيما يسمّى أحيانا بسيناريو مقتل رئـــيس الـــوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري ، الذي دفع بمجلس الأمن الدولي تحت تأثير مباشر مـــن الولايـــات المتحدة ومن يسير في فلكها من الدول الغربية وإسرائيل إلى اعتبار الحادث جريمة دوليـــة ولـــيس مجرد مشكل داخلي . الأمر الذي جعله يستصدر قرارا بتاريخ 2005/4/7م ، تحت رقـــم 1595 . وكلف بموجبه القاضي الألماني "ديتليف ميليس" بتولي التحقيقات في هذه الجريمـــة التـــي راهنـــت أمريكا وحلفاؤها عليها لكسب مواقع جديدة تمكن من إعادة رسم الخريطـــة الجيـــو -سياســـية فـــي المنطقة. وهكذا تمّ وضع جريمة اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري فـــي إطـــار غطاء دولي ، بغية الوصول من خلال سلسلة التحقيقات الدولية المزعومة إلى استنتاجات مبطنـــة ، تخفي وراءها ليس فقط أسرار الجريمة ، ولكن غايات أخرى تتمثل في إعادة ترتيب البيت الإقليمي للشرق أوسط العربي ، وخاصة بعد سلسلة التغيّرات في العالم قاطبة ، وفي الوطن العربـــي منـــه خاصة ، وتعتبر كل من ليبيا والعراق مثالان حيان على هذه الإستراتيجية المبيتة .

ومن هنا انتهجت الدول التي ترعى هذه الجرائم البشعة سياســـات إرهابيـــة للـــتخلص مـــن الأشخاص غير المرغوب فيهم ، بل المغضوب عليهم في المنطقة العربية وبالخصوص قادة النظـــام السوري وحزب الله في لبنان وحماس في فلسطين والنظام الإيراني . وهم الذين يشكلون لأمريكـــا ولزبانيتها في المنطقة ولحلفائها حجر عثرة في سبيل تحقيق أغراضـــها فـــي جـــشعها وطغيانهـــا وجبروتها .

وممّا يدل على الصيغة العدوانية التي اتخذتها العولمة ما صرّح به رئيس الوزراء البريطاني Tony Blair في 14-04-1999 حين قال: "إنّنا لا نحارب من أجل أراض، ولكن من أجل قـــيم

عالمية جديدة، حيث لا يسمح بالقمع المتوحش للمجموعات العرقية ، وحيث لا يمكن للمسؤولين عن مثل تلك الجرائم أن يجدوا مكانا يختفون فيه" (20)

ومما يؤكد لنا أنّ هذه الإستراتيجية مبيتة ومخطط لها وهادفة إلى حد صـــارت تـــشكل فـــي إستراتيجية صقور البيت الأبيض لبسط نفوذهم ، ليس على المنطقة العربية فحـــسب ، بـــل لتـــأمين عملية إعادة رسم الخريطة الجيو-سياسية على الصعيد العالمي . وقد عبّر عنها الرئيس الأمريكـــي الحالي في أكثر من مناسبة ، منتهجا في ذلك أسلوب التضليل والمراوغة لإبعاد الشكوك التـــي قـــد تحوم على مشروعه بأسماء مختلفة : مرة باسم محاربة الإرهاب الدولي ، ومـــرة باســـم الحريـــة والديمقراطية، ومرة باسم السلام العالمي...إلخ

فالنظام العالمي الجديد الذي تسعى أمريكا لإقراره طواعية أو كرها سيكرس في نظره، حلـــم (السلام الجماعي) عبر تفعيل دور هيئة الأمم المتحدة ، لكن الأحداث الدامية في جهات عديـــدة مـــن العالم قوضت هذه الحلم المنشود ولعل أهمّ هذه الأحداث على سبيل المثال لا الحصر :

- الحرب الأهلية بين الصرب والكروات .
- الأزمة اليوغسلافية في جنوب شرق أوروبا .
- الحرب العرقية بين أقاليم البوسنة والهرسك .
- الحرب الأهلية في الصومال ورواندا والسيراليون ومناطق عديدة في إفريقيا بلغ فيها العنف العرقي حدا غير مسبوق ، حيث شهدت القـــارة الإفريقيـــة خـــلال الـــسنوات الأخيرة ما يزيد عن 20 نزاعا داخليا أدّى إلى انفصال كيانات شكلت بـــدورها دولا مستقلة بذاتها (مثل أرتريا) وتفكك وحـــدة أقطـــار عديـــدة كالـــصومال والكونغـــو الديمقراطية .

- ظهور الدعوات الانفصالية في الصين والهند وكذلك مسلمو الكشمير.
- الدعوة الانفصالية بروسيا في منطقة الشيشان .
- نمو الاتجاهات القومية في إسبانيا وفي المناطق المتقدمة والدعوات الانفصالية عن الأقاليم الفقيرة .
- رابطة لومباردا في إيطاليا تطالب بالانفصال عن الجنوب الفقير...إلخ

وبؤر التوتر هذه ما هي إلاّ تعبير عن تبدل المعادلة الأمنية وتغيّر شروط وأسباب التنازع والحروب حيث أنّ " العالم أصبح أصغر من الماضي ، كما يحب النّاس أن يرددوا ، ولكن أجزاءه تتباعد ولا تتقارب ، والواقع أنّه في الوقت الذي تقترب فيه الاقتصاديات المختلفة من بعضها البعض، فإنّ الأمم ومناطق الجوار تتفرق " (21) وقد جاء ذلك في مواجهة ما أطلق عليه **Delmas** (المستقبل الجميل للحرب) حيث بين كيف أنّ النظام السابق القائم على الثنائية القطبية قد نجح في احتواء الحروب من خلال آليين مترابطتين متمثلان في :

"1- توازن الرعب النووي الذي جعل الحرب حدا أقصى ينذر بالدمار الجماعي، وبالتالي حكم بتلازم مصير البشرية، وولد نمطا من التضامن الضمني بين الخصوم نشأت عنه قسمة للعالم وأساليب لتسيير التناقضات بين القوى الفاعلة فيه .

2- الهيئة الأممية التي كرست مرجعية قانونية وإيديولوجية للعلاقات بين الأمم، هدفها الأساسي هو حفظ السلام والحد من النزاعات والحيلولة دون انتشار العنف .

إلاّ أنّ المتغيّرات الدولية الجديدة قوضت فاعلية هاتين الآليتين وأصبحت السمة المميّزة للحروب الجديدة هي كونها تتم خارج السياق التصادمي بين الدول ، بل تتم داخل حدود الدول القطرية ذاتها وبين مكوّناتها القومية والقبلية ، أو بين مجموعات تنتمي لتكتلات عالمية عابرة

للحواجز والحدود الوطنية، وهذا راجع أساسا لإستراتيجية العولمة التي عملت على إخراج كل مـــن الديناميكيتين الاقتصادية والاجتماعية عن الرقابة المباشرة للدول " (22)

وفي بداية التسعينات أكّد الرئيس الأمريكي السابق Clinton أنّ أمريكا قد بدأت في انتهـــاج إستراتيجية جديدة وبديلة أطلقت عليها : سياسة الحرب الوقائيـــة **la politique de la guerre préventive** وهي تعني التدخل الأحادي المباشر لأمريكا للدفاع عن مصالحها الحيوية ، وهنـــاك وقائع عديدة يتجلى من خلالها التطبيق الفعلي لهذه السياسة نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

1- إعلان الحرب ضد العراق إثر اجتياح حكومة بغداد منطقة الكويت ســـنة 1990 حيـــث كانت أمريكا تقود الحرب سياسيا وعسكريا وعملت على إخراج القوات العراقيـــة مـــن الكويـــت ، وفرضت عليها شروطا قاسية ، وأحكمت على شعبه طوقا من الحصار، كانت إحدى نتائجه رســـالة للعرب والمسلمين في أن لا يتجاوزوا حدودهم المقننة في التعامل إقليميا ودوليا ، ورسالة تنبيه إلـــى بعض الدول باستحالة أن تعتمد الدولة-الأمة بمفهومها التقليدي على ذاتها كليـــا لتـــأمين مقتـــضياتها الدفاعية الأمر الذي يلزمها أن تتجه إلى التحالف مع أطراف أخرى وإن كانـــت مجبـــرة ورســـالة تحذير لباقي دول العالم في أن لا يحذو حذو العراق، وأن يسايروا القوة الفاعلة لأمريكـــا وقـــدرتها غير المحدودة للتأثير على الأحداث وقيادة العالم .

2- كذلك الأمر بالنسبة ليوغسلافيا عام 1999 حين قام ميلوزيفيتش بإلغـــاء مكاســـب فـــي الإدارة الذاتية لسكان إقليم كوسوفو ذي الغالبية المسلمة ، ومساهمته في إثارة بؤرة توتر في البلقـــان بهدف إعادة رسم الخرائط في المنطقة ، فكان الحـــشد الأطلـــسي بقيـــادة أمريكـــا متفـــوق علـــى اليوغسلاف، وكانت نتائج الحسم السريع له رسائل غير مباشرة لسكان المنطقة المـــسلمين فـــي أن يقبلوا التعايش مع الآخرين في الدول القائمة ، ولحكامها المعنيين في أن يـــسلموا بـــدور الأطلـــسي

وأمريكا (التجليات العسكرية للعولمة) في منطقتهم، ولبقية شعوب العالم في أن الـــنظم الديكتاتوريـــة كما هو الحال في يوغسلافيا ميلوزيفيتش قد انتهت لتحل الديمقراطية كخطوة للعولمة السياسية التـــي تقودها أمريكا ولو بإجراءات عسكرية .

3- الضربات الصاروخية التي وجهت لأفغانستان سنة 98 ومصنع الشفاء في السودان إثـــر تفجير سفارتين أمريكيتين في إفريقيا الشرقية ، ثم حرب الاستنزاف الموجهة ضـــد العـــراق فـــي ديسمبر 1998 .

وقد أكد الرئيس الأمريكي ذلك في خطابه في 19 جانفي 1999 عندما تعهد بأنّ قوات بلاده ستتدخل بصفة منفردة كلما دعت الحاجة إلى ذلك لحماية مصالحها وإطفاء بؤر التوتر وحل الأزمات الدولية المستعصية في السياق ذاته .

وبالتالي كان نهج العنف والاستبداد أحد الإجراءات التي انتهجتها ومازالت تنتهجهـــا أمريكـــا بحق من سيقف أمام عجلة مسيرة العولمة وهذا ما ينفي الرغبة في التلاحم والعيش المـــشترك فـــي عالم بدون حدود جغرافية وأثار هذا التدخل الأمريكي في الشؤون السياسية والعسكرية لمعظم بلدان العالم ردود أفعال عنيفة وأجج نار الكراهية وتصاعد عمليات الإرهاب العالمي والجريمـــة وخيـــر دليل على رفض هذه الدول تدخل أمريكا في إدارة مصالحها هو أحداث 11 ديسمبر 2001 .

وشرعت أمريكا بعد ذلك في تطبيق سياسة إجرائية خاصـــة أطلقـــت عليهـــا (**national security strategy of united states, nss**) في شهر سبتمبر 2002 (23) والتي بموجبهـــا أعطت لنفسها الشرعية للتحكم والقضاء على أي دولة يمكن أن تهدد مستقبلا المصالح الأمريكية .

وكان العراق أول من استهدفته هذه السياسة الأمريكية الجديدة متذرعة في ذلك بأنّها ستقضي علـــى انتشار التطرف الإسلامي وعمليات الإرهاب ، وإضـــعاف دعـــم المقاومـــة الفلـــسطينية وإجبـــار

الفلسطينيين والعرب لقبول مخطط السلام الذي تقترحه . وتواصل أمريكا إلى حد اليـــوم بـــاحتلال العراق بالرغم من أنّ مصاريف هذا الاستعمار تقدر بـــ 60 مليار دولار في العام وعائدات البترول لن تغطي هذه المصاريف إلاّ بعد سنوات عديدة . كما انتقلت بعد ذلك إلى تهديد سوريا بحجة أنّهـــا تساند القضية الفلسطينية وحزب الله اللبناني وتخفي الأسلحة النووية التي صـــنعت فـــي العـــراق ، وكذلك المملكة العربية السعودية لأنّها تساند الفلسطينيين والحركات المتطرفة الراديكالية الإســـلامية وتمويلها للجرائم التي ارتكبت ضد أمريكا في 11 سبتمبر 2001 .

وهكذا وجدت الدولة العربية القطرية ذاتها تترنح تحت وطأة الضغط من الخـــارج والـــداخل ، ولا تكترث العولمة بما تعانيه الدولة القطرية وهي غير معنية بإيجاد المخرج والحلول لها بقدر ما هـــي معنية بتدميرها وتصفيتها ، خصوصا بعد أن أصبحت مرتعـــا خـــصبا لنمـــو الحركـــات العنيفـــة والنزعات الأصولية وفي هذا الصدد تقول وثيقة إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي لسنة 2002 أنّ أمريكا الآن ليست مهددة من قبل دول منتصرة وغازية بمقدار ما هي مهددة من قبـــل دول مفلـــسة ومخفقة ، لكن ما يهم العولمة هو إرساء البديل لتلك الدول . (أنظر الملاحق) .

إنّ هذه المعطيات الواقعية تفسر لنا عجز المؤسسات الدولية والتنظيمات الإقليمية عن التدخل الناجع لإحتواء هذه الأنماط غير المسبوقة من الحروب وبؤر التوتر في العالم. وهذه كلها مؤشرات على شكل الحروب في ظل العولمة .

2- عدم إحترام حقوق الإنسان :

إنّ المبادرات المتعددة التي تمت عبر التاريخ البشري لنقل القيم الإنسانية والأخلاقيـــة العليـــا إلى أرض الواقع السياسي ، طموحا إلى إختبارها وتحقيقها إصطدمت دائما بالتناقضات الصارخة ، وكان مآلها الفشل الذريع .

ولم تستثنى من ذلك قيم حقوق الإنسان في ظل العولمة ، حيث واجهت بالفعل تناقضات بـــين مضامينها السامية من جهة ، وبين وقائع وحقائق السياسة في عالم اليوم من جهة أخـــرى والتـــي لا تفتأ تكذبها بإستمرار وتكبدها هزائم تلو الهزائم .

إنّها تواجه تناقضات فاضحة بين الإعتراف العالمي بهذه الحقوق ، على المـــستوى النظـــري طبعا وبين تعرضها بإستمرار، على مستوى الواقع الفعلي ، للخرق والإنتهاك في أنحاء عديدة مـــن العالم ، حيث أنّ الدول المهيمنة وعلى رأسها أمريكا والتي يفترض أنّها راعية تلك الحقوق ، لم يعد لديها أي وازع أخلاقي وإنساني ، يحول بينها وبين السعي لتحقيق ما تعتقد أنّه مصلحتها الخاصـــة ، على حساب من تعتبرهم أعداءها .

ولقد وظفت الولايات المتحدة خطاب حقوق الإنسان كوسيلة إيديولوجية حيث أعادت طـــرح " مبـــدأ التدخل الدولي لأسباب إنسانية " من أجل حماية هذه الحقوق ، ولقد أشرنا في فصل سابق إلى مجمل الأسباب التي إتخذتها أمريكا حجة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول والسيطرة عليها ، فهذا المبـــدأ ما هو إلاّ وسيلة لدر الرماد في العيون ، حيث يبرز لنا هنا الإتجاه نحو إستبدال الـــشرعية الدوليـــة بحق التدخل الأخلاقي والإنساني، ففي العشر سنوات الأخيرة جرت سلسلة من التـــدخلات بحجـــج متعددة في مختلف قارات العالم، وتحت أطر مختلفة ولكن دون قاعدة ثابتة تحـــدد الإطـــار الـــذي يجري التدخل باسمه ودون معايير حاسمة تبرر هذه التدخلات .

إنّ أمريكا هي اللاعب الرئيسي في هذه التدخلات وهي تستخدم عادة مصطلح (مـــصلحة المجتمـــع الدولي) كمعيار لهذه التدخلات ، لكن العبارة لا يذهب معناها الحقيقي إلى ما هو أبعد من (مـــصالح الولايات المتحدة)، وقد عبر رجال السياسة في أمريكا بشكل صـــريح علـــى أنّ التـــدخل ســـيكون

ضروريا عندما تتعرض مصالحهم للخطر ، سواء توفر لهذا التدخل المظلة والمشروعية الدولية أو لم تتوفر .

إنّه من الممكن تقبل فكرة التدخل عندما تتعرض مصلحة الدولة للخطر كالإعتـــداء عليهـــا أو المس بمصالحها الاقتصادية أو نشوب نزاعات مسلحة تهدد أراضيها ، لكن معيار (المصالح) واسع جدا في المفهوم الأمريكي فهو يبدأ من الهجوم المباشر على أمريكا وينتهي بالدفاع عن الديمقراطيـــة وحقوق الإنسان بل ومحاربة الفقر ، وكل ذلك طبعا يستند إلى أسس إنتقائية ومعـــايير مزدوجـــة لا يمكن ضبطها.

ولذا فإنّ الثغرة الأخطر في تطبيق هذا المبدأ تكمن في الطابع الإنتقائي للتدخل والإزدواجيـــة التـــي تحكمه حتى لو تدثر بطابع أخلاقي براق وزائف ، فأمريكا تغـــض الطـــرف علـــى حلفائهـــا فـــي تجاوزاتهم بخصوص حقوق الإنسان والحريات والديمقراطية...إلخ وفي المقابل تصنف كـــل مـــن يعارض سياستها أو حتى الدول المحايدة في خانة المارقين أو دول محور الشر والتي تعمل علـــى محاربتهم والتصدي لهم ومحاصرتهم من جميع النواحي ولو اضطرت في ذلك إلى إستخدام القـــوّة العسكرية ، والشواهد والأدلة على هذه الممارسات كثيرة ، ولعلّ قضية إحتلال العـــراق وحـــصاره والإطاحة بدكتاتورية نظامه السياسي وإذلاله بشكل غير مسبوق بحجة محاربة ما تسميه بالإرهـــاب الدولي ونزع أسلحة الدمار الشامل هي خير دليل على تجاوزاتها السافرة ، وكذلك الحـــال بالنّـــسبة لأفغانستان ، وفي نفس الوقت تغض الطرف عن مواجهة إرهاب الكيـــان الـــصهيوني وممارســـاته الهمجية ضد الشعب الفلسطيني الأعزل على أرضه المحتلة، ويتم غض الطرف تماما عن التهديـــد الخطير الذي يمثله هذا الكيان على السلام والأمن في المنطقة والعالم بأسره بإمتلاكه لترسانة هائلـــة من أسلحة الدمار الشامل .

أمّا فيما يتعلق بمجال التدخل من أجل نشر الديمقراطية فإنّه يصبح بدون فائدة وبدون معنـــى إذا لـــم يدخل ضمن إطار خدمة المصالح الإستراتيجية الأمريكية حيث أنّ "الولايات المتحدة لا تحبـــذ قيـــام نظم ديمقراطية حقيقية في بعض دول العالم الثالث ، وذلك لإعتبارات عديدة منهـــا إدراك الولايـــات المتحدة الأمريكية بأنّ النظم والأوضاع القائمة في تلك الدول هي الأنسب من حيث تأمين وحمايـــة مصالحها الإستراتيجية ، وبخاصة في بعض الدول التي تربطها بها علاقات وروابط خاصة ، كمـــا تتحسب السياسة الأمريكية لإحتمالات أن يؤدي التطبيق الديمقراطي الحقيقي في تلـــك الـــدول إلـــى وصول قوى وتيارات سياسية لا تتفق مع مصالحها أو تعارضها ". (24)

وإذا كانت أمريكا قد ذهبت نحو هذا الطرح بما يظهرها كمدافع عن القيم الديمقراطية، فـــذلك لا يخفي حقيقة دوافعها للسيطرة على هذه البلدان وضمان تبعيتها لها، ورأت أنّ خير الـــسبل إلـــى تحقيق ذلك هو مراقبة العمليات الإنتخابية بل إمتدت لتتبنى ما أطلقـــت عليـــه مـــصطلح (الهندســـة الدستورية) وذلك بإشراك خبراء دوليين في وضع مشروعات دساتير الدول وتنظـــيم كيفيـــة إدارة سلطات الدول ، كما بدأت تطبق شعارات تغيير الأنظمة بالقوة وعدم الإعتـــراف بـــشرعية بعـــض النظم حتى إذا كانت منتخبة إذا لم تتوافق سياسات هذه الأنظمة مع السياسات الأمريكيـــة مثـــل مـــا حدث في العراق وفلسطين .

إنّ الخشية لا تأتي من خطورة الذريعة الديمقراطية للتدخل في شؤون الدول ، فذلك أمر يمكن تقبلـــه ، إذا إستند لمعايير دولية واضحة وبآليات دولية متفق عليها ، فالإطاحة بالدكتاتوريات المستبدة قـــد تجد لها الكثير من الأنصار ، لكن الخطورة تكمن في الاستخدام الـــسياسي لهـــذه الذريعـــة وأتبـــاع السياسة الإزدواجية ، والكيل بمكيالين عند تنفيذها .

3- تراجع سيادة الدولة :

لقد كانت الدولة دائما منذ حلول العصر الوستفالي ، هي الوحدة الإرتكازية لكـــل النـــشاطات والقرارات والتشريعات واليوم في ظل العولمة ، أصبحت مجرد وحدة ضمن شبكة مـــن العلاقـــات والوحدات الكثيرة ، في عالم يزداد إنكماشا وترابطا . ولم تعد الدولة هي مركز السياسة فـــي عـــالم العولمة ، فهي لم تعد تتمتع بالقدر نفسه من عدم القابلية للإختراق ، ولم تعد هـــي صـــاحبة القـــرار الوحيد.

ولقد أصبحت الدولة تتنحى شيئا فشيئا عن مسؤولياتها كصاحبة مسؤولية كاملة ووحيدة عـــن أفرادها وحدودها وإقتصادها وبيئتها وأمنها ومصيرها ، وذلك نتيجة التحولات العميقة التي ظهرت بفعل العولمة ، فأصبحت تواجه العديد من القيود في قدرتها على صياغة السياسات الداخلية ، حيـــث أصبحت مطالبة بضرورة إنسجام سياساتها مع شروط المؤسسات الدوليـــة والإلتزامـــات الجديـــدة المفروضة عليها .

فالبيئة الدولية إختلفت تماما عن السابق ، لأنّ الأفكار السياسية التي كانـــت ســـائدة فـــي العـــصر الوستفالي أصبحت كلاسيكية جدا ولن تكون قادرة على مجاراة التطوّر السريع في العلاقات الدولية ولذلك فمن المؤكد أنّ فكرة السيادة ستتراجع كثيرا إن لم تختف كليا ، وللتمييـــز بـــين العـــصرين ، عصر السيادة وعصر العولمة يقول **توماس فريدمان** : "إنّ عصر وستفاليا السيادي هـــو عـــصر (المعاهدة)،أمّا عصر العولمة فهو عصر (الصفقة)" (25)

ويعكس هذا الوصف طبيعة العلاقات الدولية في كل مرحلـــة ، فقـــد طغـــى علـــى العـــصر الوستفالي الطابع السياسي بكل أبعاده وأفكاره مثل : توازن القوى والأمن والسلام...إلخ، أمّـــا فـــي عصر العولمة فإنّ مصطلحات إقتصاد السوق هي المحرك الرئيسي للعلاقات الدولية ، ولقد إستبدل

مبدأ السيادة بمبدأ التدخل كما أشرنا سابقا . ولقد تمّ تقويض النظام الوستفالي لـــسيادة الدولـــة عـــن طريق مجموعة من الاختراقات منها :

"1- إنتقال العلاقات الدولية من العلاقات ما بين الدول إلى العلاقات عبر الدول وهذا عنـــدما سمح لأطراف دولية أخرى أن تلعب الدور الأساسي بجانب الدول في التفاعلات الدوليـــة وخاصـــة المنظمات الدولية والشركات متعدية الجنسيات .

2- قبول الدول من تلقاء نفسها بالتنازل عن بعض مظاهر سيادتها ، كـــالإلتزام بالتعهـــدات الدولية والإلتزام بأسس اللعبة الدولية .

3- تخطي الشركات العالمية للحواجز الجمركية إمّا عن طريق الإستثمار المباشر داخل البلد المطلوب غزوه أو عن طريق الاتفاقيات من نوع إتفاقيات الغات وجولة الأروغواي .

4- إختراق حدود السلطة السياسية عن طريق إستبدال رئيس برئيس كمـــا حـــدث للـــزعيم الشيلي سلفادور اليندي سنة 1973م .

5- إختراق حدود ممارسة السيادات النقدية والمالية وذلك عـــن طريـــق تهـــرب الـــشركات العالمية ممّا تفرضه الدولة من سياسات نقدية ومالية كالتهرب من دفع الضرائب أو تهريـــب رؤوس الأموال أو الفوائد خارج الوطن الأم .

6- فرض سياسات الخوصصة والتصحيح الهيكلي ولو على حساب الجوانب الاجتماعية .

7- الإختراق الإعلامي الذي أصبح ملموسا وغير قابل لأية مقاومة خاصة القنوات الفضائية والأنترنت .

8- إختراق مفاهيم الهيمنة والأمركة والأحادية القطبية والقرية الكونيـــة والعولمـــة لمفهـــوم الوطنية المحلية والسيادة القومية .

9- التهديد بقبول العولمة وعدم تحديها أو التأخر في التعاطي معها .

10- محاولة تعويض السيادة الوطنية بالسيادة الإقليمية كما في حالة الإتحـــاد الأوروبـــي أو مجموعة ماسترخيت والتي تهدف إلى إقامة دولة أوروبية في مواجهة القوى المهددة لها من داخـــل أو خارج القارة الأوروبية " (26) .

ولقد نبّه الكاتب الأمريكي **(ألفن طوفلر)** في كتابه الموسوم "السلطة الجديدة" إلى أن ديناميكية العولمة بالرغم من أنّها تلغي الحواجز بين جميع أنحاء العالم وتقرّبها من بعضها البعض ، فإنّها في الوقت ذاته تهدد الكيانات الوطنية أو بمعنى آخر تهدد نموذج "الدولة-الأمة" .

III- العنف الثقافي :

تحاول العولمة فرض نموذج ثقافي على المجتمعات البشرية وهي من دون شك ثقافة نخبوية أمريكية " يخضعون بواسطتها أذواق الناس في كل مكان تقريبا من الكـــرة الأرضـــية ، لمـــؤثرات تعمل على تغيير أذواقهم ، أنماط سلوكهم في إتجاه الأذواق والقيم وأنماط السلوك التابعة للغـــرب ، ومن ثمّ فإنّ ظاهرة عولمة الثقافة هي في الأساس عملية تغريب " (27) .

بمعنى آخر فإنّ عملية الترويج لثقافة المركز تهدف إلى التطبيع مع الهيمنة وتكريس التبعيـــة للغرب وفق برنامج مدروس مسبقا لا يخلو من توجه إستعماري جديد يرتكز على تعمـــيم نمـــوذج إستهلاكي موحد يؤدي إلى تطويع الأفراد وسلبهم إرادة الاختيار بطريقة غير مباشرة وإفراغ الهوية الجماعية من كلّ محتوى ليربط الناس بعالم اللاوطن واللاأمة واللادولة من خلال وســـائل الإعـــلام والإتصال المتطوّرة .

وتواجه معظم المجتمعات والشعوب كما كبيرا من القيم والمفاهيم وأفكار ومبـــادئ العولمـــة ، فلقـــد سخر النظام الرأسمالي العالمي كلّ الوسائل الممكنة لنشر ثقافة العولمة معتمدا في ذلك علـــى قـــوّة وسائل الإعلام والإتصال الحديثة في إختراق الحدود وتخطي الحواجز والتي تسيطر أمريكا علـــى 65% منها وبالتحديد شبكة المعلومات العالمية –الأنترنت- التي ترتبط من حيث النشأة بالولايـــات المتحدة الأمريكية ، وبالتحديد بمؤسستها العسكرية ممّا جعلها إلى حدّ بعيد أمريكيـــة الوجـــه واليـــد واللّسان .

ووفق هذا المنظور كتب "جوزيف ناي" مساعد وزير الدفاع الأمريكي الـــسابق قـــائلا أنّ " الدولة التي ستضمن التفوّق في المجال المعلوماتي ستنتزع مركز القوّة العظمى ، وهذه الدولة هـــي الولايات المتحدة ، حسب كلّ المؤشرات ، فالإعلام هو العملة الجديدة للمملكة العالمية ، والولايـــات المتحدة مؤهلة أكثر من غيرها من البلدان للإستفادة من إمكاناتها المادية والإلكترونية عـــن طريـــق الإعلام " (29)

وبذلك تسعى الولايات المتحدة الأمريكية من خلال فاعلية شبكة الأنترنت ونجاعتهـــا فـــي إختـــراق الحدود القطرية إلى تعميم النموذج الأمريكي وفرضه على الدول محاولة تثبيت ونشر ثقافة عالميـــة أمريكية لها قيمها ومعاييرها لتصبح هي الثقافة المهيمنة .

وقد كتب David Rothkopf مقالة بعنوان " مدح الإمبريالية الثقافية " يتحدث فيها عن قيام قـــرن أمريكي قائم على القدرات الإتصالية والإعلامية ، وهذا ما أدّى إلى ظهور ملامـــح جديـــدة لـــنمط العلاقة بين المركز والأطراف حيث تسعى الثقافة الإستهلاكية المؤدلجة إلى طمس ثقافة المجتمعـــات الوطنية والقومية وتجاوز الكيانات المستقلة التي تحمل حضارة منافسة وموازية لهـــا " فهـــي فعـــل

إغتصابي ثقافي وعدواني رمزي على سائر الثقافات ، إنّها رديف الإختراق الذي يجري بـــالعنف - المسلح بالتقانة- فيهدد سيادة الثقافة في سائر المجتمعات التي تبلغها عملية العولمة " (30)

ومن أهم الدلالات والمؤشرات الدالة على نزوع العولمة ثقافيا إلى فرض هيمنتها نذكر علـــى سبيل المثال لا الحصر :

1- إحتكار تكنولوجيا المعلوماتية والاتصال :

إنّ التوظيف الإيديولوجي والاستراتيجي لظاهرة "الثورة المعلوماتية" يبين لنـــا بوضـــوح أن شبكات الاتصال الإلكتروني السريع وأبرزها الأنترنت لم تؤد إلى حرية التبادل المعلومـــاتي علـــى المستوى الكوني ، وإنّما شكلت نقطة إرتكاز لسيطرة القوة العظمى المتحكمة فـــي مـــسار الإنتـــاج العلمي والتقني .

وإنّه طبقا لتقرير "مورجان ستانلي وشركاؤه" فإنّ أكثر من نصف عدد الشبكات التي تكـــون الأنترنت "وهي حوالي 470 28 شبكة تقع في الولايات المتحدة ، تليها كندا بـــ 4795 شـــبكة ثـــم فرنسا بـــ 2003 شبكة ، وأنّ 80% من مستخدمي أنترنت يعيشون في أمريكا " (31) .

مما يجعل من باقي الدول مجرد مستقبلة فقط لكل ما يتم تمريره وتكريسه من خلال الشبكة ، ويجعلها تتقبل هذا التلقيح الثقافي المقصود من طرف مجتمع مهيمن دون غربلة وإنتقاء لكل ما يقدم لها ، بالإضافة إلى أنّ مجموع المواقع المهيأة عبر الفضاء الشبكي هي مواقع ذات سياسة إختراقيـــة تعمل على تكريس الثقافة الأمريكية شكلا ومضمونا، وتهميش الخطاب الثقافي لدول العـــالم الثالـــث ومن بينها الخطاب الثقافي العربي على الشبكة وظهور ما يسمّى بـــ (الإمبريالية اللغوية) حيـــث أنّ الدراسة التي أجراها مركز "Alis technologies" سنة 1999م حول 60.000 موقعا مـــوزعين على الشبكة من أجل ترتيب اللغات المستخدمة عليها ، كشفت بوضوح أنّ اللغة الإنجليزيـــة تحتـــل

82% من الفضاء الإفتراضي للشبكة ، مقابل 4,5% للغة الألمانية ، 3,2% للغـــة اليابانيـــة ، 2% للغة الفرنسية ، 1,3% للغة الإسبانية ، أمّا اللغة العربية فيقدر عدد مواقعها بـــــ 60 موقعـــا فقـــط" (32) وذلك من بين حوالي 9 ملايين موقعا ، ومعظم نصوصها بالإنجليزية ، ونسبة العربيـــة فيهـــا مقارنة بالإنجليزية تعادل 1000/1.

وبذلك فإنّ الأنترنت بإعتبارها أداة العولمة بإمتياز، لن تفلت هي الأخرى من المنطق والمبدأ التـــي تقوم عليه العولمة وهو تعميق الهوة بين الأغنياء والفقراء ، بين من لا يملكون شيئا ، فالعالم بهـــذا المنطق لم يعد تلك القرية الكونية التي تحدث عنها "**ماكلوهان**" ، ولكن هي أرخبيـــل بأقطـــاب ذات إمتيازات تكنولوجية مع هوامش كبيرة للمقصيين والفقراء .

2- إضعاف اللغة القومية :

حيث أنّ إنتشار ثقافة معينة ، يؤدي إلى إنتشار لغتها وهيمنتها، ونتيجة لذلك تفاقمت ظـــاهرة (الانقراض اللغوي) كوباء ثقافي يجتاح العالم بأسره ، وذلك بسبب طغيان اللغة الإنجليزيـــة علـــى ساحة المعلوماتية وفي الحياة اليومية ، وتشير إحصائيات اليونسكو عن الوضـــع العـــالمي للغـــات البشرية إلى أنّ " نصف لغات العالم المقدرة بـــ 6000 لغة مهددة بالإنقراض ، ومعـــدل إنقراضـــها في شارع متزايد ، حتى وصل هذا المعدل حاليا إبى إنقراض لغة إنسانية كـــل أســـبوعين " (33) ، واللغة العربية في العالم العربي كله تجري إزاحتها من مكانها في الحياة اليوميـــة لحـــساب اللغـــات الأجنبية ، سواء في الخطاب الشفوي، أو المراسلات أو وسائل الإعلام .

3- سلب الهوية والقضاء على الخصوصية الثقافية :

إنّ التنميط الثقافي الذي تفرضه العولمة يتعارض مع الخصوصية والهوية الثقافية للـــشعوب ، حيث أنّ النمطية المطروحة تؤدي تباعا إلى تطويع الأفراد وسلبهم إرادة الإختيار عن طريق سحق

الثقافات المحلية الوطنية ، وخلق نوع جديد من الثقافة العالمية يلغي خصوصية الإنـــسان موروثـــه الثقافي ، ويعزله عن تاريخه ، وهذا ما حذرنا منه المفكر الفرنسي (روجيه غارودي) حين رأى في العولمة خطرا يهدد مستقبل الإنسان الحضاري والثقافي حيث يصبح الفرد في حالة إغتـــراب عـــن ذاته ومجتمعه في ظل العولمة، ويذهب أحد المفكرين في هذا الصدد إلى أنّه " إذا مست الخصوصية في المجتمع، فسيؤدي ذلك إلى تفكيك العلاقات الإجتماعية ، وتوهين الإنتماءات الوطنيـــة ، وإثـــارة النعرات العرقية والطائفية ، وخلخلة كثير من القيم الاجتماعية والعقائد الدينيـــة ، فتتلاشـــى القـــيم الوجدانية والمشاعر ، وتتحول الذات إلى شخصية منفصلة عن جذورها ومشاركتها في هموم وطنها ، وفي تنمية مواردها تنمية ذاتية . (34)

من خلال المعطيات السابقة ، يبرز لنا شكلا آخر من أشكال العنف الذي تطـــوره وتمارســـه العولمة على الأفراد والمجتمعات ألا وهو العنف الثقافي الذي يقوم على الإنكار والإقـــصاء لثقافـــة الغير ، وعلى الاستعلاء والمركزية الذاتية في الرؤية ، وهذا ما يزيد في عمق الهوة ويخلـــق ردود فعل عنيفة بين العناصر الثقافية الأصلية للمجتمعات والعناصر الثقافية الدخيلة ، كما يساهم في خلق ردود أفعال وممارسات عنيفة مناهضة لظاهرة العولمة بشكل عام وهو ما ســـوف نعرضـــه فـــي الفصل اللاحق .

مصادر ومراجع الفصل الرابع :

1- إسماعيل قيرة: "العرب وتحديات القرن الحادي والعشرين".

مجلة البحوث والدراسات الإنسانية ، الصادرة عن جامعة سكيكدة ، العدد 03/جوان 2008 ، ص 19.

2- Benoit Majerus : "Genocide, war-crimes",

Le Monde Diplomatique, Octobre 2004, p34 .

3- يحي اليحياوي:" عولمة الفوضى."

أنظر الموقع الإلكتروني : www.alyahyaoui.org/yahyaoui_aarab.htm

consulte le 28/10/2006

4- إسماعيل قيرة: " عصر المشكلات لوحة سوداء وأرقام مخيفة ".

مجلة البحوث والدراسات الإنسانية الصادرة عن جامعة سكيكدة، العدد 02/فيفري 2008، ص 23.

5- جمال عمر: " العولمة والمرأة ".

مداخلة قدّمت في أعمال ندوة " منظمة التجارة العالمية ومصالح شعوب الجنوب" بالقاهرة في أكتوبر 2001، مركز المحروسة للنشر والخدمات، ص 158.

6- أحمد حسن إبراهيم: بعض آثار الإصلاح الإقتصادي والتكيف الهيكلي على المرأة في مصر، كتاب الأهالي، العدد 23/نوفمبر 1998، ص 248.

7- جمال عمر: مرجع سابق ، صص166-167.

8- حسن حنفي، صادق جلال العظم: ما العولمة ؟

دار الفكر ، دمشق 1999، ص 09.

9- سالم الساري، خضر زكريا: مشكلات إجتماعية راهنة – العولمة وإنتاج مشكلات جديدة- الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، الطبعة الأولى، 2004، ص232.

10 - هانس بيتر مارتين وهارالد شومان: مرجع سابق، ص 14.

11- سالم الساري، خضر زكريا: مرجع سابق، ص 231.

12- Rachid Sfar : Mondialisation , régulation et Solidarité . L'Harmattan, Paris 1999, p 19.

13- ميشيل ألبير: الرأسمالية ضد الرأسمالية. ترجمة: حليم طوسون، مكتبة الشروق، القاهرة، 1995، ص 234.

14- سالم الساري ، خضر زكريا: مرجع سابق، ص 226.

15- عبد السلام أديب: " المديونية الخارجية والعولمة ". أنظر الموقع الإلكتروني:

www.annahjaddimocrati.org/pages/économie/aadib_dettes.htm Consulté le 28/10/2006

16- رمزي زكي: " وداعا للطبقة الوسطى ". مجلة عالم الفكر، المجلد الخامس والعشرون، العدد الثاني/أكتوبر - ديسمبر1996، ص49 .

17- السيد ولد أباه: مرجع سابق، ص 32.

18- Smail Goumeziane :" Mexique, De l'effet Tequila à la révolte du chiapas" Libre Algérie , N°07 du 07 au 20/12/1998 , p 16.

19- Omar Aktouf : " Le FMI et la Banque mondiale défendent les intérêts des multinationales " . Hebdomadaire " La Nation " du 18/11/2005 , p 13.

20- السيد ولد أباه: مرجع سابق، صص 80 – 81.

21- السيد يسين: المعلوماتية وحضارة العولمة - رؤية نقدية عربية–

دار النهضة المصرية 2000، ص 118.

22- السيد ولد أباه: مرجع سابق، صص 57-58.

23- Hicham El Alaoui : " Le Monde arabe au pied du mur " .

Le Monde Diplomatique , Octobre 2003, p18.

24- حسين توفيق إبراهيم : " العولمة:الأبعاد والإنعكاسات السياسية".

مجلة عالم الفكر، أكتوبر -ديسمبر 1999، صص 8-9.

25- توماس فريدمان: السيارة ليكساس وشجرة الزيتون-محاولة لفهم العولمة-.

ترجمة: ليلى زيدان، الدار الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة 2000، ص 31.

26- مبروك غضبان: مرجع سابق، صص 42-43 .

27- جلال أمين : العولمة والتنمية العربية-من حملة نابوليون إلى جولة الأوروغواي-

مركز دراسات الوحدة العربية-بيروت-الطبعة الأولى1999، ص 116

28- عبد الإله بلقزيز: مرجع سابق، ص 98.

29- السيد ولد أباه: مرجع سابق، ص 11.

30- عبد الجليل كاظم الوالي: مرجع سابق، ص 64.

31- أحمد محمد صالح: مرجع سابق، ص 13.

32- شريف درويش اللبان: تكنولوجيا الاتصال – المخاطر والتحديات والتأثيرات الاجتماعية-

الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الأولى، جانفي 2000، ص 104.

33- نبيل علي: الثقافة العربية وعصر المعلومات.

المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب – الكويت، الطبعة الثانية 2003، ص 57.

34- حامد عمار: مواجهة العولمة في التربية والتعليم.

مكتبة الدار العربية للكتاب، القاهرة، الطبعة الأولى 2000، ص 41.

الفصل الخامس

مـــقـــدمـــة :

يرى " بودرييار " أحد المفكرين البارزين في فرنسا والمهتمـــين بقـــضايا العولمـــة أنّ هـــذه الأخيرة وممارساتها المتعسفة ضد شعوب العالم ، وبقيادة أحادية ممثلة في الجبهة الأمريكيـــة التـــي حرصت على فرض نظامها للقيم ، سوف يجعلها تصطدم حتما بردود أفعال قد يصل مـــداها إلـــى إعتماد العنف وقد يتعداه إلى أبعد الحدود ، ومن ينكر أن إســـتباحة الجنـــود الأمـــريكيين لظـــاهرة الأماكن المقدسة بالسعودية يعتبر مدعاة لردود أفعال قد لا تكون إعتداءات الثلاثاء الأسود إلاّ إحداها ، وكذلك سكوت الولايات المتحدة والغرب بأكمله عن تدنيس "**شـــارون**" للأماكن الإسلامية المقدسة ، والذي يجسد بدوره سببا كافيا لإنتهاج الفلسطينيين سبل العمليات الإستـــشهادية ، وبـــالرغم مـــن أنّ العولمة نادت بمبادئ الديمقراطية والحرية والسلم والأمن وإحترام حقـــوق الإنـــسان ، إلاّ أنّ هـــذه المبادئ هي بمثابة الصخرة التي على قمتها يصطدم منطق العولمة المتقدم بمنطق العنف الجـــارف ، وهما معا نتاجا لسياسات واحدة ولمرجعية في التفكير واحدة .

فالعولمة جاءت نقيضا للعنف وإن كانت تضمر ذات التصور والممارســـة ، فـــشرعنت لـــه المرجعية وقننت له السبل ، فسلوكيات العولمة وممارساتها وفلسفاتها أيضا والتي آثرنا على شرحها في الفصل السابق عملت على تدويل ظاهرة العنف كرد فعل علـــى حركيتهـــا ، وتعـــدد أشـــكالها وتظاهراته الكمية والنوعية ، فهي المسؤولة الكبرى في إيصال العنف إلى أمثل صوره ، تماما كمـــا أوصلت الرأسمالية الإمبريالية إلى أقصى مراحل تطوّرها . والعولمة هـــي التـــي خلقـــت اليـــأس والإحباط في وجه المستضعفين ودفعت بتطرفها لحد تطرفهم ، وإستثمرت فعلها في عدم إستحضار ردّ فعلهم ، وإستباحت أراضيهم وثرواتهم في تغييبهم ونفيهم وإذلالهـــم والـــضغط علـــيهم لدرجـــة

الإنفجار،" فالعنف الناتج عن العولمة له طابع فيروسي : فهو معدي ويحطم شـــيئا فـــشيئا مناعتنـــا وقدرتنا على المقاومة " (1).

وبذلك فالطريقة العنيفة التي يمارسها النظام العالمي الجديد في فرض العولمة علـــى الجميـــع وكأنّها الحل الوحيد الممكن للعيش ، لابدّ أن تنتج ردود فعل متفاوتة الحدة ومتنوعة، تبدأ بحركـــات الإستنكار الثقافي وبردود فعل المثقفين عن طريق الكتب والصحف وتنتهي بالإرهاب المنظم مرورا بالمظاهرات السلمية والعنيفة ، فالعنف يولد حتما العنف ، فإذا ما إفتقدنا العقل فـــي إدارة المجتمـــع الإنساني المسالم ومعالجة الشؤون الإنسانية ، فإنّ الحرب كما يذهب إلى ذلك الفيلـــسوف الألمـــاني (كانط) يمكن أن تقوم بما كان يقوم به العقل عادة .

أوّلا: العنف يتولد كرد فعل لسياسات دولية غير متوازنة

قد يكون من المبالغة القول بأنّ الإرهاب هو وليد العولمة ، على إعتبار أنّه قد يكـــون وليـــد ظروف أخرى ، لكن من المؤكد أنّها كانت عاملا أساسيا ومركزيا سرّع من قدومه خاصّة بالصيغة التي بزغت يوم 11 سبتمبر 2001م أو ما يسمّى "بالثلاثاء الأمريكي الأسود" ، وأدّى إلى التـــضامن الضمني معه بشكل كبير ، ليس فقط من طرف منظمات مناهضة للعولمة أعـــادت رفـــع شـــعارات كانت قد رفعتها قبل تاريخ الإعتداءات ، ولكن أيضا من طرف مفكرين غربيين تتميّز مواقفهم إزاء العولمة بالحياد الكبير وبالموضوعية غير الملتبسة ونذكر منهم على سبيل المثال لا الحصر : نعـــوم تشومسكي، إمبرتو إيكو، إيناسيو رامونيه، روبرت فيسك، إدواردو غاليانو...إلخ

وبالرغم من التهويل الدعائي الذي تمّ تفجيره بعد الإعتداءات ، بخـــصوص الأزمـــات التـــي ستعصف بإقتصاديات دول "العالم الرأسمالي الحر" ، فقد لوحظ أنّ العديد من الممارســـات الـــسابقة

لإنفجارات 11 سبتمبر بقيت وستبقى مخترقة لكل توجه على حدة ولها مجتمعـــة أيـــضا ويلخـــصها المفكر والباحث المغربي **يحي اليحياوي** في النقاط التالية :

" 1- التيارات المالية المضارباتية العابرة للحدود والتشريعات لم يبد أنّها تأثرت كثيرا بمـــا وقع ، أو حتى تعير إعتبار كبير لما يرسم من مسارات للعولمة .

2- وممارسات تبييض الأموال والقرصـــنة المعلوماتيـــة والفكريـــة وعمليـــات التجـــسس الاقتصادية والتكنولوجية والعلمية وغيرها لم يثبت أنّها تراجعت جرّاء الأحداث إيّاها ولا هـــي فـــي طريقها للإنصياع لمشاريع التطبيق التي يعزم فاعلو العولمة إعتمادها .

3- وإحتجاجات مناهضي العولمة لا يبدو أنّها فترت أو في طريقها إلى ذلـــك ، إذ لـــم تـــر الإحتجاجات إيّاها في ذات الأحداث إلا رد فعل طبيعي على مسار للعولمة لا يهتم فاعلوه إلاّ بالربح والريع دون إعارة أدنى إعتبار لقيم المواطنة وحق الشعوب للمساهمة في تحديد المسار إيّاه " (2)

وكنتيجة لذلك ، نجد أنفسنا أمام ممارسات وسياسات لا يتطلع المنددون بها إلى تطبيق مبـــدأ "الأنسنة" ، بل يتعدونه إلى المطالبة بعولمة أخرى على نقيض مسار العولمة الحالية التي تهدف إلـــى تبضيع العالم وتسليع كلّ شيء بما في ذلك سكانه .

وقد تلجأ الولايات المتحدة الأمريكية إلى تحسين شروط أدائها بما لا يثير عليها من جديد معارضـــة الرأي العام، لكن ذلك لن يحول دون شذوذها عن قاعدة سلوكها العام، فهي لا تؤمن بنظام للعولمـــة آخر غير القائم على أسس إقتصاد السوق والمتمركز بدوره على اللبيرالية الإقتـــصادية وعمليـــات الخوصصة وسيادة قيم الربحية والإنتاجية والتنافـــسية والمرونـــة، ومطالبـــة الـــدول والحكومـــات بضرورة إعتماده–لدرجة الإملاء- دون الأخذ بعين الإعتبار خصوصية البنى الاقتصادية والسياسية أو الثقافية أو لظروف عملية التنمية بها.

بالإضافة إلى أنّ أمريكا لا تمنح الشعوب حرية إختيار حكامها بكل شفافية وديمقراطيـــة، أو السماح بأنظمة حكم تعارض مسار العولمة، فهي تعمل جاهدة من أجل تكريس "ديمقراطيات شـــكلية" تحول دون قيام حكومات متطرفة أو متمردة قد يتعذر عليها التحكم في سلوكها مستقبلا .

وبالرجوع إلى المعطيات الميدانية التي تحصلنا عليها من أفراد عيّنة المبحوثين ، حـــول تـــصوّرهم لأشكال العنف التي قد تنتج كردود أفعال ضد الممارسات التعسفية للعولمة، نجد أنّ إجاباتهم تتلخص فيما يلي :

جدول (13): يوضح شكل العنف الناتج كرد فعل ضد العولمة.

إجابات المبحوثين	التكرار	النسبة
تنامي الجريمة المنظمة وخاصة ظاهرة الإرهاب الدولي	14	%63,64
الحركات الإحتجاجية المناهضة للعولمة	08	%36,36
المجموع	22	%100

ونستخلص من الجدول أنّ :

- 63,64% من إجمالي أفراد عيّنة المبحوثين يعتبـــرون أنّ الممارســـات غيـــر العادلـــة والمتوحشة –كما يسميها بعضهم- والتي خلقت أوضاعا غير متكافئة بين الدول في جميع المجالات، كانت سببا كافيا لظهور ردود أفعال عنيفة من طرف طبقة المهمشين بقدر العنـــف الـــذي مـــورس عليهم والذي جعل وزنهم يساوي صفرا في ظلّ نظام كان من المفروض أن يغيّر أوضـــاعهم نحـــو الأفضل ، لكن كلّ الشواهد توحي وتؤكد أنّ " المراكز الأساسية اليوم هي مراكز الغد ، ومهمـــشي

اليوم هم مهمشو الغد ، كما أنّ البلدان النامية هي بصورة عامة تتدرج ضمن الفئـــة المهمـــشة فـــي النظام العالمي ، وهذا يعني أنّ وزنها يساوي صفرا في هذا النظام " (3)

وأهمّ مظاهر هذا العنف الناتج والمقاوم للعولمة حسب تصريحات المبحـــوثين هـــو تنـــامي معدلات الجريمة المنظمة وعلى وجه التحديد ظاهرة الإرهـــاب الـــدولي الـــذي يـــستهدف الـــدول الرأسمالية التي تقود مسار العولمة .

أمّا النّسبة المتبقية من المبحوثين (36,36%) فصرحوا أنّ الحركات الإحتجاجية في مختلف أنحاء العالم والتي ظهرت كرد فعل لمناهضة نظام عالمي جديد مازال يفتقر إلى أبـــسط التوجهـــات والأسس والمؤسسات والضوابط التي من شأنها أن تحد من التشوّهات الناتجة عن إطـــلاق حريـــة التبادل والتفرد المطلق للولايات المتحدة في إدارة شؤون الكون.

ثانيا: في الإرهاب والعولمة

ممّا لا شكّ فيه ، أنّه نتيجة لتطوّر وسائل الإتصال والتقنيات الحديثة ، تحول العنـــف بكـــل أشكاله إلى إرهاب منظم ذي طابع محلي وطني ، أو إلى إرهاب دولي ، ولا بدّ من الإشارة هنا إلى المسؤولية الكبيرة الملقاة على كاهل أصحاب المصالح الرأسمالية في الغرب الذين ساهموا في خلـــق تربة خصبة أنبتت الإرهاب الدولي ، وبقدر ما خلقت العولمة للإرهاب بنيته المادية فـــي الخطـــاب والممارسة ، فالإرهاب بدوره فتح العولمة سبل الإنتشار والتوسع ، ليس فقط من جانـــب إمكانيـــة إزدهار أسواق التسلح وما يترتب عنها من صفقات للشركات المتعددة الجنسيات ، ولكن أيضا إلـــى ما سيتبع ذلك من " تنسيق السياسات الأمنية " بين كلّ دول العالم في إطار ما يمكن تسميته مجـــازا وحقيقة بـــ "العولمة الأمنية" .

I - تعريف الإرهاب الدولي:

من المؤكد أنّ الحادي عشر من سبتمبر 2001 سوف يسجل على أنّه يوم فارق في تـــاريخ الإرهاب الدولي ، فقد أدينت الفظائع التي حدثت في ذلك اليوم في جميع أنحاء العالم بوصفها جرائم خطيرة ضدّ الإنسانية ، مع إجماع يكاد يكون كاملا على أنّه يجب على الدول كافة أن تعمـــل علـــى تخليص العالم من مرتكبي هذه الأعمال، لكن الإشكال الذي يُطرح في هذا السياق هو تحديد مفهـــوم الإرهاب نفسه ، فمحاولات الخبراء والمختصين لإعطاء تعريف محدد يحظى بالإجماع مرفوضـــة تماما من طرف أمريكا ، لا لشيء سوى لأنّ هذا التحديد الدقيق لمفهوم الإرهـــاب يتعـــارض مـــع مصالحها الإستراتيجية ، وبذلك لم يسلم حتى هذا المفهوم من إزدواجيـــة صـــارخة : فمـــن غيـــر المعقول أنّ الإدارة الأمريكية تجوب العالم حاملة عصاها الغليظة لمحاربة الإرهاب بينما تسكت عن هذا الإرهاب الحقيقي في عقر دارها.

وقد جاء تعريف الإرهاب في المصادر الرسمية للولايات المتحدة على أنّه :

"الإستعمال المخطط له للعنف أو التهديد بإستعمال العنف من أجل تحقيق أهداف سياسية أو دينيـــة أو إيديولوجية من حيث طبيعتها... وذلك بإستخدام التهديد أو الإبتزاز أو بذر الخوف" (4)

ويعرف الإرهاب الدولي على العموم بأنّه الإرهاب الذي يتخطى الحدود السياسية للـــدول، والـــذي تنتج عن ممارساته ردود أفعال دولية مختلفة التأثير ، وغالبا ما تمارسه جماعات غيـــر حكوميـــة ، وظاهرة الإرهاب الدولي ليست ظاهرة عارضة ولكن هناك من الأســـباب التـــي تجعلهـــا تتميـــز بالإستمرارية والتطوّر على نحو أخطر خاصة في ظل التحوّلات العالمية الجديدة التـــي فرضـــتها ظاهرة العولمة على المجتمعات فهدف العمليات الإرهابية الدولية أن " تبرهن بإســـتخدام مـــا يكـــاد يكون عنفا عشوائيا على أن من الصعب على النظام الحالي أن يحمي المواطنين الخاضعين لسلطته

وإن بشكل إسمي ، وهو ما ينتج عنه ليس القلق فقط ، بل كذلك الإنسحاب مـــن العلاقـــة المكوّنـــة للنظام المألوف للمجتمع" (5).

II – تأثير أحداث 11 سبتمبر 2001 على مسار العولمة :

يتفق الباحثون والمحلّلون في مجال العلاقات الدولية أنّ العالم تعرّض لتغييـــر جـــذري بعـــد أحداث سبتمبر التي مسّت رموز العظمة الأمريكية : مبنى التجارة العالمي ومقر البنتاغون ، حيـــث على إثر هذه التفجيرات ، تحرّكت الآلة الأمريكية وظهر العداء المفرط لكل ما هو عربـــي ومـــسلم وإتجهت السياسة الأمريكية إلى الإستخدام المفرط للقوّة بكل أنواعها مثل "الإلـــه الغاضـــب" حـــسب تعبير **محمد حسين هيكل** ، ورفعت شعار (من ليس معنا.. فهو ضدّنا) ، كنتيجة حتمية لقوّة الصدمة التي أحدثتها هذه الهجومات .

وجاءت إجابات المبحوثين حول تأثير أحداث 11 سبتمبر في مسار العنف موضـــحة فـــي الجدول التالي :

جدول (14) : يوضح تأثير أحداث 11 سبتمبر على مسار العولمة.

إجابات المبحوثين	التكرار	النسبة
ساهمت أحداث سبتمبر في تجذير وترسيخ ظاهرة العنف وإتساع رقعتها وتنوّع مظاهرها	78	%97,5
إنّ هجومات 11 سبتمبر عملت على تقليص آثار العنف والحدّ من إنتشاره	02	%02,5
المجموع	80	%100

ويتضح لنا من معطيات الجدول أنّ أكبر نسبة من إجمـــالي أفـــراد العيّنـــة والممثلـــة بـــــ (97,5%) يؤكدون على أنّ أحداث 11 سبتمبر التي ضربت أمريكا في عقر دارها ســـاهمت فـــي

ترسيخ ظاهرة العنف بقوة ، فأحداث نيويورك و واشنطن تعتبر بمثابة ردّ فعل على سياسات دائمـــة سنّها الفكر الإستراتيجي الأمريكي والغربي بوجه عام في ظلّ التوجه نحو ترسيخ ظاهرة العولمـــة وفرضها على المجتمعات، وكان من الوارد جدّا أن تفرز "أعمالا إنتقامية" من هذا الحجم ، ولم تكن هذه العملية أن تفرز من الإنعكاسات السريعة والمتوالية كالتي حصلت ، لو لم تكن قـــد طالـــت أوّل قوّة إقتصادية وعسكرية ومالية وسياسية وتكنولوجية في العالم ، ولم يكن للحادث ذاته أن يلقى مـــن ردود الأفعال ما لقي لو لم يكن قد إستهدف رمزين من رمـــوز العولمـــة الإقتـــصادية والعـــسكرية فالإنفجارات لم تكن تستهدف الولايات المتحدة في حدّ ذاتها كديمقراطية وإقتصاد وثقافة ، بقدر مـــا كانت تستهدف رموز العولمة بأبعادها المتخلفة والتي جعلت من الولايات المتحدة " صانع العولمـــة ومروّجها والمدافع الأمين عن طروحاتها ومبادئها" ، والإنفجارات إيّاها لم تكن موجهـــة للولايـــات المتحدة كونها "مصممة العولمة وصاحبة طرح النظام العالمي الجديد لمجرد أنّهـــا مـــصممته ، بـــل لأشكال الظلم والإستبداد والهيمنة والإستهداف والممارسات التعـــسفية التـــي تكرّســـها منظوماتهـــا ومؤسساتها على الدول والشعوب وعلى الأفراد والجماعات .

وفي المقابل ، فإنّ الإدارة الأمريكية لا تستقرأ ما تعرّضت له من إعتداءات على خلفية هـــذه المعطيات الدالة ، بقدر ما تستقرأ فيها حربا معلنة ضدّ الديمقراطية والرأسمالية الأمريكية ، ونمـــط العيش الأمريكي من طرف دول أو جماعات لم تتشبع بعد بقـــيم الحداثـــة والعـــصرنة والليبيراليـــة والحرية.

ثم أنّ هذه الإعتداءات لم تكن تستهدف أسس الديمقراطية السياسية الأمريكية في حدّ ذاتها، بقدر مـــا كانت ردّ الفعل من طرف منفذي العملية على السلوك الأمريكي اللاّديمقراطي الإستبدادي وطبيعـــة علاقات أمريكا بباقي الدول والشعوب كما رأينا في الفصل السابق ، ونتيجة لذلك توالت الهجومـــات

والتحالفات ضدّ الإسلام والعرب الذين إتّهموا بالتخطيط والتنفيذ لهذه الكارثـــة وفـــي مقـــدّمتها مـــا اصطلح على تسميته بـــ "محور الشر" الذي حددته أمريكا بكل من العراق وإيران وكوريا الـــشمالية ولم تسلم من ذلك الصومال وأفغانستان وسوريا والسودان والعديد من الدول العربية والإســـلامية ، وهذا الصراع بين الحضارة الغربية والحضارة الإسلامية هو ما تحدث عنه "**صامويل هـــانتنغتون**" في كتابه **(صدام الحضارات)** حين أشار إلى أنّ الصراعات القومية والإيديولوجيـــة قـــد إســـتبدلت بصراع بين الحضارات، فهو يقول أنّ "الحرب العالمية القادمة، إذا إندلعت، ســـتكون حربـــا بـــين الحضارات" (6)،كما أضاف أنّ هذه الحرب إذا إندلعت ستكون بين الحضارة الإسلامية والغرب .

وكرفض للتوجهات العولمية الجديدة، جاءت إنفجارات إرهابية أخرى لتعزز هجومـــات 11 سبتمبر، فبعد حوالي سنة وبالتحديد في يوم 2002/10/13م إهتزت جزيـــرة "بـــالي" الإندونيـــسية السياحية على وقع إنفجارات عنيفة أودت بحياة العديد من الضحايا الذين ينتمون إلى عدّة جنـــسيات: أمريكيين،أستراليين،بريطانيين،ألمان،فرنسيين،سويديين.

وفي هذا السياق إتهمت الولايات المتحدة كما فعلت سابقا ، جهات فاعلة معيّنة هـــي بـــالطبع الدول العربية الإسلامية فشنّت حربا علـــى الجمعيـــات الإســـلامية الخيريـــة والثقافيـــة والدينيـــة والإجتماعية وغيرها سواء الموجودة بالولايات المتحدة وبالدول الغربية الأخرى، كمـــا إتهمـــت أنّ الإرهاب أو العنف الإسلامي هو نتاج المنظومة التعليمية العربية ولهـــذا ســـارعت إلـــى ممارســـة ضغوطات على الحكومات لإجراء تغييرات جوهرية في برامج التعليم الرسمية والتخلي عن كل مـــا يمجد الإسلام والجهاد ويصنّف الغرب في خانة الأعداء للعرب وللعالم الثالث ودول الجنوب ، وفي المقابل وضع إستراتيجية تعليمية من أجل تدعيم وتعزيز قيم العلمنة وفتح مجال ثقافي وفكري أوسع يتيح إستقبال المجتمعات الإسلامية قطاعا أوسع من القيم الغربية الحديثة ، وفي حقيقة الأمر ، كانت

هذه الإستراتيجية مخططة مسبقا وهي بمثابة الحجر الأساس الذي يقوم عليـــه " مـــشروع الـــشرق الأوسط الكبير " بهدف إعادة رسم الخريطة الجيو -سياسية للمنطقة وفقا لمصالح أمريكا .

إنّ مسار العولمة بعد إنفجارات 11 سبتمبر 2001م ، ســيتحدد وينحـــصر ضـــمن ثـــلاث توجهات أساسية كبرى لن يخرج عن إطارها في المدى القريب أو المـــدى البعيـــد وتتمثـــل هـــذه التوجهات في (7) :

1- التوجه الأوّل:

وهو مباشر وآني ، ويتمثل في سمة الركود والإنكماش اللتان طبعتا الإقتصاد العالمي طيلـــة السنين الأخيرة ووسمتها إنفجارات 11 سبتمبر 2001م بسمة الإستمرارية والتجذر . وعلـــى هـــذا الأساس، فبقدر ما سيشتد الخناق على العديد من الدول وخاصة دول العالم الثالث ، جـــرّاء النفـــور المحتمل للإستثمار فيها وتقلص إقبال السيّاح عليها ، بقدر ما ستزداد ضـــروب الأزمـــة والتقـــشف والمديونية الخارجية وغيرها بداخلها .

ولن يزداد مسار العولمة قطبية ولا تمركز المنظومة الإقتصاد والمال والعلم والتكنولوجيـــا، بل ستزداد معها مسلسلات تهميش الدول والقارات إمّا بسبب تصنيفها ضمن "المناطق الخطـــرة" أو بسبب عدم أهميتها الإستراتيجية لفاعلي العولمة الكبار .

2- التوجه الثاني:

ويكمن على المدى المتوسط بالأساس في توسيع دائرة الإقتصاد العالمي، من لدن العولمـــة إلى الدول والشعوب التي لا تتناقض توجهاتها وتوجهات إقتصاد الـــسوق والليبيراليـــة الإقتـــصادية والسياسية . فلن يقتصر الأمر في هذا على الدول الآسيوية التي ما فتئت تتفـــتح علـــى الإقتـــصاد والليبيرالية ، ولا على دول أمريكا اللاتينية ذات الأسواق الواسعة والتوجهات التحريريـــة ، ولكـــن

أيضا على الدول الأوروبية التي لم تلبث تدفع بمنظومة الإقتصاد الحرّ وحرية السوق ومبدأ المنافسة على غرار ما يسلكه جيرانها في الإتحاد الأوروبي .

التوجه الثالث :

وهو التوجه الطويل المدى والذي لن تسمح العولمة بمقتضاه لمنظومة سواها في الإقتصاد والسياسة والثقافة أن تتطلع لمنافستها أو الإعتراض على مسارها . فلن يكون على هذا الأساس ، لتطلعات السوق العربية المشتركة أن تتجسد ولا لطروحات "**الوحدة العربية والإسلامية المشتركة**" أن ترى النور إلاّ إذا إنصهرت قلبا وقالبا في طبيعة العولمة اللبيرالية المطلقة وإقتصاد السوق المقدس للإنتاجية والتنافسية والفردانية وديمقراطية السوق المبنية على أسس الحداثة الغربية والعلمانية المتطرفة .

لعلّ أهمّ الخلاصات التي نخرج بها من الأدلة الواقعية السابقة هي أنّ الإرهاب والعولمة كلاهما تطرف ، فالإرهاب تطرف مصدره المؤكد رد الفعل لا الفعل في حدّ ذاته، وسياسات أمريكا هي الفعل، فلم يكن من مواز منطقي لعنف الإنفجارات بالولايات المتحدة إلاّ عنف سياسات هذه الأخيرة وسطوتها على ثروات الآخرين وإذلالها لدول تتطلع للإستقلال الإقتصادي والتكنولوجي كالعراق مثلا، وإلحاق الغبن بشعوب كما في أمريكا اللاتينية وفلسطين وغيرها من الدول التي تدافع عن حقّها في الوجود والإعتراف بذات الوجود .

وعلى هذا الأساس يمكن أن نعتبر العولمة شريكا للإرهاب تنمي عناصره وتقوي عن قصد أو عن غير قصد أدواته ووسائله وتدفع به إلى آتون العنف ليرتد عليها في نهاية المطاف تماما كما إرتدت على أمريكا دول ومنظمات ومؤسسات وجماعات كانت من صنعها في العلن والخفاء ، قبل أن تتمرد عليها وتعلن العصيان في وجهها .

وإنّه لا سبيل لإجتناب العنف والإرهاب الدولي إلاّ عبر إقامة أسس جديدة لعولمة عادلـــة ومنـــصفة وفوق كلّ ذلك محترمة لخصوصيات الدول والشعوب .

فالعولمة لا يجب أن تخطط لرسم العلاقات الاقتصادية والـــسياسية والعلميـــة والتكنولوجيـــة والثقافية الدولية على خلفية من تصوّر واحد مسبق ووفق مرجعية واحدة محددة، وعلى أساس تمثل واحد قائم ، بل يجب أن يكون هدفها إنصاف الدول والشعوب والمجموعات والثقافات ومنظومـــات القيم الأخرى ، وتتطلع لتحويل العولمة إلى عالمية عوض الإمعان في عولميتها اللامتناهية.

ثالثا: العولمة وحركات ردّ الفعل المضاد

يجتاح عالم اليوم حركات إجتماعية منظمة تعبر عن رؤى وتوجهات واعيـــة موجهـــة ضـــدّ العولمة وآليات تطبيقها على مستوى العالم أجمع ، خاصة ضدّ الولايات المتحدة الأمريكية بإعتبارها المركز الرئيسي في الحركية العولمية ، والتي جعلت شعوب العالم تتعامل مع أحابيل عولمـــة غيـــر نزيهة ، والزاحفة نحونا بكلّ قوّة بمعاييرها المزدوجة ، وبالرجوع إلى المعطيـــات الميدانيـــة التـــي إستقيناها من أجوبة أفراد العيّنة حول أهمية السيرورة العولمية ومدى إستفادة الـــدول والمجتمعـــات من الفرص التي تعرضها عليهم وبالتالي ضرورة الإندماج واللّحاق بركبها فجـــاءت تـــصريحاتهم ملخصة في الجدول التالي:

جدول (15): يوضح مدى أهمية الإندماج في مسار العولمـــة والفـــرص التـــي تتيحهـــا للمجتمعات.

أهمية الحركية العولمية	التكرار	النسبة	الفرص التي تتيحها العولمة للمجتمعات	التكرار	النسبة
إنّ تبني مشروع العولمة واللحاق بركبه ليس ضروريا من أجل تحقيق التقدم والإزدهار خاصة بالنّسبة لدول الجنوب	60	%75	العولمة ليس لها أيّ مظاهر إيجابية ولا تتيح فرصا للتقدم والتطوّر بل العكس	35	%58,34
			العولمة عملية موجهة لتحقيق التنمية والتقدم بالنسبة لدول الشمال فقط	20	%33,33
			تنمية وتوسيع التواصل على المستوى العالمي	05	%8,33
			المجموع	60	%100
الإنخراط في سلك العولمة يصبح ضروري ومفيد إذا تمّ إحترام مبادئ حقوق الإنسان وقيم التعاون والتبادل المتكافئ بين الدول .	20	%25			
المجموع	80	%100			

ويتضح لنا من خلال هذه المؤشرات الإحصائية أنّ ثلاثة أرباع أفـــراد العيّنـــة (75%) قـــد صرّحوا لنا أنّ مشروع العولمة مشروع فاشل لن يستطع أن يصعد مطـــوّلا حيـــث صـــرّح أحـــد الباحثين المستجوبين من أفراد العيّنة أنّه " لم يبق لدينا أدنى شك في أنّ التقدم إذا ما تحوّل فعلا إلـــى إحتكار الأقلية المختارة، سيدفن عاجلا أم آجلا من قبل الأغلبية الساخطة"، وبـــذلك ســـيكون علـــى العولمة إمّا أن تؤكد في الظروف الجديدة طابعها العمومي المتاح فعلا لكل شعوب العالم، أو تـــدفن تحت أمواج البربرية الجديدة وصراع الكل مع الكل .

أمّا عن الفرص التي تمكّن منها العولمة وتتيحها للأفراد والمجتمعات ، فأغلبيـــة المبحـــوثين (58,34%) لا يجدون في المظاهر المتعددة للعولمة أي نواحي إيجابية وبالتالي لن تكون العولمـــة الطريق الأمثل نحو التقدم والرقي بل على العكس كانت السبب في تراجع معدلات التنمية والتطـــور في العديد من المجتمعات –كما رأينا في فصل سابق- وخلق حالة من الفوضى العارمـــة وتقـــويض حلم الشعوب في تحقيق الأمن والإستقرار.

أمّا نسبة (33,33%) من مجموع أفراد العيّنة يعتقدون أنّ العولمة هي فعـــلا تتـــيح فرصـــا ذهبية للتفوّق والتقدم لكن لفئة قليلة من المجتمعات تقتصر على دول الشمال (دول المركز)، فعقيـــدة العولمة هي الموارد العولمية من أجل مصالح الأقلية الأنانية الضيّقة، فعـــالم العولمـــة هـــو عـــالم إمتيازات ونخب ، فهي الإمتياز الذي عقد العزم عن الدفاع عنه بغـــض النظـــر عـــن أيّ حـــواجز والمتمثلة عموما في الدولة الوطنية والشعوب في حدّ ذاتها .

ونسبة ضئيلة من المبحوثين (8,33%) لا يرون في المشروع العولمي سوى فرصة لتحقيق التواصل بين مختلف أنحاء العالم دون إعتداد يذكر بالعامل الجغرافي أو الزمني يرجع الفضل فـــي ذلك إلى الإستخدام المتنامي لأحداث وسائل الإتصال والمعلوماتية وخاصة شبكة الأنترنت .

وفي المقابل نجد أنّ ربع المبحوثين (25%) صرّحوا لنا أنّ الشرط الضروري مـــن أجـــل نجاح مشروع العولمة وإمكانية الإستفادة منه والإنخراط في حركيته، هو إحترام العولمة وفاعلوهـــا لمبادئ حقوق الإنسان التي روّجوا لها منذ بداية ظهور الملامح الأولى للفكر العولمي، والعمل على إحلال والتقيّد بمبدأ التعاون والتبادل المتكافئ بين جميع الدول.

I- الحركات الإحتجاجية : في المضمون والأهداف .

إنّ الحركات الاجتماعية والإحتجاجية المتصاعدة ، تنادي بوقف زحف العولمة والحـد مـن آليات الهيمنة على كافة الأصعدة الإقتصادية والسياسية والثقافية ، بل وقف الصراعات والحـروب وبؤر التوتر التي انتشرت في مناطق كبيرة من العالم شرقا وغربا، حيث يرى أنصار هذه الحركات المضادة للعولمة ، أنّ تربع الولايات المتحدة الأمريكية على عـرش العـالم بعـد تفكـك الإتحـاد السوفياتي إلى دول ودويلات صغيرة ، قد أحدث فجوة بين أجزاء العـالم وسـاعد علـى هيمنـة إيديولوجية العولمة بتحدياتها وآليات هيمنتها لصالح ذلك القطب الأوحد بغير منافس .

ولا جدال في أنّ تلك الحركات المتصاعدة ضدّ تيار العولمة قد وجدت صـدا كبيـرا لـدى الشعوب المغلوبة على أمرها والتي أدركت مخاطر العولمة وتحدياتها ، وبذلك تصاعدت الحمـلات الإحتجاجية والقوى الضاغطة الرافضة للعولمة في السنوات الأخيرة فمن قمم "سياتل" و "دافوس" و "نيس" و "واشنطن" و "براغ" و "ملبورن" و "غوتنبرغ" و"سالزبوري" وغيرها هـي التـي دفعـت المحتجين والمعارضين للعولمة إلى تنظيم منتدى إجتماعي عالمي "ببورتوأليغري" بأقـصى جنـوب البرازيل وإنعقاد المنتدى الإقتصادي العالمي "**بدافوس**" بسويسرا .

وتقوم هذه الحركات على أساس أنّه إذا بقيت إنتقادات العولمة محصورة في عالم الأفكار ولم تترجم على أرض الواقع على خلفية من الفعل بهدف التأثير في القرارات أو محاصرة متخذي هـذه القرارات ، فلا مجال لمقاومة العولمة والتغلب ومواجهة تحدياتها وممارساتها ووصفاتها اللبيرالية بكل محتوياتها .

وليس ما يهمنا في هذا الصدد إستعراض التطوّر الكرونولوجي لهذه الحركات بقدر ما يهمنـا إستعراض أهم المبادئ والحقائق التي تساعدنا على فهم مضمونها والسياق العام الذي تتحـرك فـي

إطاره وهناك جملة من النقاط التي تمكننا من ذلك وقد لخصها لنا المفكر المغربي "يحي اليحيـــاوي" في (8) :

1- إنّه بصرف النظر عن ظاهرة العولمة في حدّ ذاتها (قديمـــة أو حديثـــة أو جديـــدة، ذات طبيعة ليبرالية أو رأســـمالية أو نيوليبراليـــة، إســـتعمارية أم تحريريـــة، تكـــرس التخلـــف أم أداة للتنمية...إلخ) فإنّ الثابت أنّ إشكالية الإحتجاج ضدّها إنّما هي في الأصل ، إشكالية احتجـــاج ضـــد مؤسسات معيّنة واحتجاج على سياسات محددة :

أ)- هي احتجاج واعتراض ضدّ مؤسسات أريد لها أن تكون "عالمية" وتعاملـــت دول العـــالم برمتها معها على أساس من كونها عالمية : منظمتي بريتون وودز ، منظمـــة التجـــارة العالميـــة ، منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ، المجموعة الأوروبية، المنتديات العالمية...إلـــخ . ولـــم يكـــن الإحتجاج عليها يوما إحتجاجا على طابعها المؤسساتي أو على البعد التنسيقي الذي تتبناه وتعمل في إطاره ، بقدر ما تأتي من بعد " الهيمنة " الذي دفعت به وبعد " الفكر الواحد " الذي لم تتـــوان يومـــا في تقديمه وتبريره وشرعنة مرجعيته .

ب)- ثم هي إحتجاج على ممارسات وسياسات فرضتها المؤســـسات إيّاهـــا فرضـــا بقـــوّة الترغيب حينا وبقوّة الترهيب في أحيان كثيرة : سياسات فتح الأسواق وتحرير المبادلات، سياسات تقويض القطاع العام عبر الخوصصة واللاتقنيين والتحرير، سياسات تدمير دور الدولة على حساب دور القطاع الخاص، سياسات تحويل مبدأي التقنين والتنظيم من الفضاء العام لفائدة الفضاء الخاص بإعتبار هذا الأخير المقنن الطبيعي والمنظم العفوي لكل أنشطة الاقتصاد والمجتمع والثقافة والبيئـــة والصحة والتعليم...إلخ ، هي إذن "نهاية التاريخ" بكل مقاييس : نهاية المؤسسات الوضـــعية، نهايـــة

السياسات الوضعية، ثم الشرعية الطبيعية للمؤسسات التي لا تريد لغير إقتـــصاد الـــسوق ومنطـــق السوق وليبرالية السوق وديمقراطية السوق أن تتكرس وتسود و "تتشرعن" بقوة الأمر الواقع .

2- إنّه بغض النظر عن طبيعة العولمة وطابعها ، وبغض النظر عـــن طبيعـــة الإحتجـــاج وطابعه ، فإنّ هذا الأخير لا يتم من خارج النظام بقدر ما ينطلق من داخله ويتبنى الاشتغال من بين تفاصيله ، فالحركات الإحتجاجية التي عايشناها طيلة السنين الأخيرة ، وتكفلت وسائل الإعلام بنقل مراسيم تطوراتها ، لم تطعن في مرجعية النظام القائم ولا في شرعيته ، بقدر مـــا نـــددت بـــبعض ممارساته ، وطالبت بضرورة إصلاحه .

فهي إذن حركات لا تطعن في مرجعية النظام القائم ولا في آليات إشتغاله ولا في شـــرعيته، ولا تشكك فضلا عن ذلك في سلامة هياكله التنظيمية (إقتصاد السوق، الديمقراطية اللبيرالية،...إلخ) ولا في قوّة نجاعته ، بقدر ما تندد بتجاوزاته وإقصاءاته وتهميشاته لدول وقارات ، لمدن وأريـــاف ...إلخ .

وهي بذلك حركات من أجل أنسنته وإدخال نسب من الإصلاح في مكوّناته، لا ثـــورة علـــى بنياته وطعن في مشروعيته وبنياته .

3- الحقيقة الثالثة بخصوص الحركات المناهضة للعولمة، مفادها القول بأنّه بغض النظر عن إختلاف إنتماءاتها السياسية وطبيعة نشاطاتها الجمعوية وتمايز مرجعياتها الإثنية والثقافية والدينيـــة ولربما تضارب مشاريعها المستقبلية ، فإنها انطلقت من مرجعيات جغرافيـــة وقطريـــة محـــصورة مؤسساتيا لتنتظم –لدرجة الإنصهار- في مظاهرات احتجاجية ضد العولمة الليبراليـــة ومؤســـساتها وسياساتها والقائمين عليها ، يذهب الإعتقاد معها إلى نشوء "مجتمع مدني عالمي" يرفع شعارا محددا

مسالما وبسيطا : " **من الممكن إقامة نظام آخر** "، هو إذن مجتمع لا يؤمن بالنمطية ما دام يضم في مكوناته النقابات بكل تشكلاتها، والحركات الفوضوية، والتنظيمات النسائية والأقليات العرقية والمنظمات الشيوعية...إلخ ، وهو مجتمع مدني عالمي تتقاسم مكوّناته – بغض النظر عن درجة تقدم الدول الوطنية التي تنتمي إليها- كل أشكال التنديد بالتهميش والفقر والميز والحرمان والاستغلال .

وهو فضلا عن كل ذلك مجتمع مدني عالمي يتطلع لعالم جديد تنتصر في خضمه قيم التوزيع العادل للثروات المادية واللامادية المتوفرة ، ويتم في إطاره الإعتراف للآخر بالحق في العيش ، بالحق في الحرية ، بالحق في تقرير المصير... أي بالحق في المواطنة .

ويتبيّن لنا من كلّ ما سبق أنّ الحركات الاحتجاجية تتسم بالوعي ودرجة من التنسيق على المستوى العالمي لمناهضة العولمة النيوليبيرالية والتنديد بفاعليها والمناصرين لتوجهاتها وممارساتها، فمهمة هذه الحركات حسب تصريح أحد أفراد عيّنة المبحوثين هو " **أن تجرد النوايا الشريرة للبربرية العولمية الجديدة من أدلة براءتها الموضوعية والقطعية، والكشف عن الهوائية الذاتية والنفعية التي تكمن بها** " .

II – في الحصيلة الأولية للحركات الإحتجاجية ضد العولمة :

إنّ الحركات الإحتجاجية ضد العولمة تتموقع كإحدى قوى الضغط ذات البعـــد الجمـــاهيري، وطريقتها في تحقيق ذلك هو التجمهر أمام أماكن القمم مناهضة ومطالبة بتنظـــيم الإنتفاضـــة علـــى فاعلي العولمة وضدّ سياساتهم وممارساتهم حتى لم يعد بمقدور نظم الحكم تجاهلها وأصـــبح بعـــض المسؤولين يفكرون في وسائل تتيح لهم إتهام هذه الحركات بطابع إجرامي، وحصل ذلك بالفعل إثر أحداث 11 سبتمبر 2001م ، حيث إتهمت هذه الحركات بالمشاركة مع الإرهاب .

وإنتشرت هذه الحركات في الشمال مثل مظاهرات سياتل وغوتنبرغ وجنوه وغيرهـــا مـــن عواصم أوروبا وأمريكا ، وفي الجنوب أيضا مثل المظاهرات ضد إجتماع دافـــوس الـــشهير ســـنة 1999م ، ثمّ تجمع الحركات الشعبية لأمريكا اللاّتينية وبالأخص في **بورتو أليغري** سنة 2000 ، ثمّ تجمع المنظمات الشعبية الإفريقية والآسيوية وبالتحديد في "**ديربان**" بجنوب إفريقيـــا عـــام 2001م وبعد ذلك جاءت المبادرة الأولى من نوعها في البلدان العربية وبالتحديد في بيـــروت فـــي نـــوفمبر 2001م ، حيث انعقد الملتقى العربي الأوّل المناهض للعولمة بعـــد تفـــاقم الهجومـــات العـــسكرية والأمنية على المنطقة العربية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001م ، ثمّ مـــؤتمر الدوحـــة فـــي نـــوفمبر 2001م وهو أوّل إجتماع عالمي شامل بعد هجومات 11 سبتمبر وبعد بدء الحرب على أفغانـــستان وهو لهذا السبب كانت له أهمية خاصة .

والحصيلة الأولية لهذه الحركات تتمظهر في أنّ هذه الأخيرة لم تحـــتج فـــي منـــاطق وقمـــم مختلفة مطالبة منها تغيير النظام الرأسمالي أو هياكله التنظيمية أو في إقتصاد السوق والديمقراطيـــة الليبرالية ، بقدر ما إنتفضت ضدّ تجاوزاته وتناقضاته الصارخة والمخاطر التي من شأنه أن يجرها

على الأفراد والطبيعة والبيئة والكون ، فهم يحتجبون ويتظاهرون ويندون ويناهضون مـــن داخـــل النظام لا من خارجه أو على هامشه وبذلك فالمطلوب لديهم هو الإصلاح وليس التغيير الجذري .

وإستطاعت هذه الحركات إبلاغ صوتها لأصحاب القرار العالمي فيما يتعلق بقضايا كثيرة لا مجال للتشكيك في أنّها خلقت إختلالا كبيرا ولا توازنا عميقا في العلاقات بين الدول وداخل الدولـــة الواحدة ، كما إستطاعت أن تقف في وجه بعض القرارات التي كان من شـــأنها أن تعمـــق تبعيـــة وإفقار بعض الدول جرّاء تراكم مجموع ديونها الخارجية، بإعتبار أنّ هذه الحركات لا تتخـــذ مـــن الإحتجاج وسيلة وهدفا معا ، بقدر ما هي أيضا تنظيمات ذات قدرة إقتراحية عالية وتصوّر لمجتمع عقلاني منظم ورشيد من جميع النواحي كما هو الشأن على سبيل المثال لا الحـــصر بالنّـــسبة لـــــ "أطاك" وغيرها .

ولقد لقيت هذه الحركات تبنيا ضمنيا واضحا من طرف لقاءات القمـــة لـــبعض دول العـــالم الثالث والتي عبّرت في بياناتها وإجتماعاتها عن اللاّعدالة في توزيع وإقتسام منافع العولمة وحذرت من مخاطرها الحالية ودعت إلى ضرورة أنسنة هذه الأخيرة ، ومنح الدول إمكانية المـــساهمة فـــي صياغة وبلورة قواعد اللعبة بداخلها طالما أنّهم لا يستطيعون التراجع عنها ، حيث يقول فـــي هـــذا الصدد (جيمس وولفنسن) ، رئيس البنك العالمي إثر إنعقاد المؤتمر النصف سنوي للبنـــك العـــالمي وصندوق النقد الدولي بواشنطن في 17/16 أفريل 2000م: " لا أعتقد أنّ في إستطاعتنا التراجـــع عن العولمة...إنّها واقع " (9).

III- مواجهة عنيفة لرفع الظلم عن الدول النامية :

يجتاح عالم اليوم حركات اجتماعية منظمة تعبر عن رؤى وتوجهات واعيـــة موجهـــة ضـــد العولمة وآليات تطبيقها على مستوى العالم أجمع ، خاصة ضدّ الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها المركز الرئيسي لإشعاع العولمة مخترق ثقافات الشعوب وحواجز الدول .

و هي حركات اجتماعية متصاعدة تنادي بوقف زحف العولمة والحد من آليات الهيمنة فـــي كافـــة الأصعدة الاقتصادية والسياسية والثقافية ، بل وقف نزيف الدم والصراعات والحروب الدائرة فـــي مناطق كبيرة من العالم شرقه وغربه . حيث يرى أنصار تلك الحركات – أو بـــالأحرى الحمـــلات المضادة للعولمة – أنّ تربع الولايات المتحدة الأمريكية على عـــرش العـــالم بعـــد تفكـــك الاتحـــاد السوفيتي إلى دول ودويلات صغيرة قد أحدث فجوة بين أجزاء العالم وساعد على هيمنة إيديولوجية العولمة بتحدياتها وآليات هيمنتها لصالح ذلك القطب الأوحد بغير منافس .

ولا جدال في أنّ تلك الحركات المتصاعدة التي تقف ضدّ العولمة قد وجـــدت صـــدا كبيـــرا خاصة لدى الشعوب المغلوبة على أمرها باعتبارها لم ولن تستطيع مجاراة آليـــات المنافـــسة فـــي حضارة السوق المعولم لصالح القطب الأوحد ومن يتبعه من دول العالم الأخرى . لقد بدأت شعوب العالم تدرك مخاطر العولمة وتحدياتها ، وبذلك تصاعدت حركات العولمة هنا وهنـــاك ، وظهـــرت تيارات جديدة بعضها ينطلق من المخاطر الاقتصادية ، وأخرى ترتكـــز علـــى التحـــديات الثقافيـــة للعولمة ، وثالثة تواجه مخاطر الحروب والصراعات والتفكك ، الناتجة عن إلغاء الشرعية الدوليـــة وإبعادها عن القضايا العالمية ، أو تهميش أدوارها . كما حدث في الحرب على العراق ، وغيرهـــا من القضايا السياسية في أجزاء أخرى من العالم . وكانت أوّل تعبئة للحركة المعروفة باسم N30 ، والتي ظهرت في 30 نوفمبر عام 1999 ، حين قام المتظاهرون بإعتراض طريق دخول الوفـــود

إلى مكان إجتماعات منظمة التجارة العالمية في سياتل SEATLE بالولايات المتحدة، ممّا أدّى إلـــى إلغاء مراسم الافتتاح ، وتأجيل الاجتماع حتى 30 ديسمبر . وقد نظمت الجماهير المعادية للعولمـــة مسيرات للتظاهر ضدّ الولايات المتحدة الأمريكية ، وضدّ أنصار العولمـــة . وفـــي مواجهـــة تلـــك الحركات قامت شرطة مدينة سياتل مع قوات الحرس الجمهوري وقوات مـــن الجـــيش الأمريكـــي بمهاجمة المتظاهرين . بالهراوات والغـــازات المـــسيلة للـــدموع والرصـــاص المطـــاطي لتفرقـــة المتظاهرين وتمّ إعتقال أكثر من ستين منهم وإصابة العشرات ، ونتيجة لذلك تمّ وضع المدينة تحت ما يشبه قانون الطوارئ ، وتمّ إعلان حظر التجوّل.

وفي عام 2002م قامت مدينة سياتل بدفع أكثر من 200 ألف دولار لتـــسوية حـــل بعـــض القضايا التي تمّ رفعها ضدّ إدارة البوليس بتهمة الإعتداء البدني والاعتقال الخاطئ.

وفي عام 2000م قامت مظاهرات ضدّ المؤتمر القومي الجمهوري في فيلادلفيا وبناء عليه تمّ اعتقال جون سيلرز JOHN SELLERS وهو أحد المنظمـــين الأساســـيين لجمعيـــة روكـــوس "RUCKUS" ، وهي إحدى الجماعات التي تقوم بتنظيم المظاهرات . وكان ذلك بتهمـــة مخالفـــة قواعد السير عند عبور الطريق وتمّ وضعه في السجن . وحددت الكفالة بـــ مليـــون دولار ، ممّـــا أدّى إلى إستمرار حبسه طوال فترة المظاهرات . وكانت الشرطة تقبض على أيّ شـــخص يحمـــل تليفوناً محمولاً لمنع انتشار المظاهرات وتمّ منع العديد من المتظاهرين من عبور الحـــدود حتـــى لا يشتركون فيها.

وفي أماكن المظاهرات كانت الشرطة تستخدم الرصاص المطـــاط والغـــازات المـــسيلة للـــدموع، وخراطيم المياه والكلاب ، وفي بعض الحالات كانت تستخدم الذخيرة الحية لإرهاب المتظاهرين.

وفي مدينة كيبك QUEBEC قام بعض المسئولين في المجلس المحلي ببناء سور بارتفاع عـــشرة أقدام حول ذلك الجزء من المدينة الذي كان سيعقد فيه قمة الـــ FTAA ، ولم يتم الـــسماح بتجـــاوز هذا السور إلاّ للقاطنين بداخله ، ووفود القمة، وبعض من الصحفيين المعتمدين. وعلى الـــرغم مـــن إدعاء الشرطة بأنّها يجب أن تتعامل بحزم مع المتظاهرين المتشددين والذين يتميّزون بـــالعنف ، إلاّ أنّهم كانوا يطلقون الغازات المسيلة للدموع على الجميع دون تمييز وكانت الشرطة تقوم بتفرقـــة أيّ تجمع ، حتى ولو كان سلميا ، وحتى على فرق الإسعاف التي كانت تساعد المصابين.

وكانت مظاهرة "قمة جماعة الثمانية بجنوة" واحدة من أعنف المظاهرات التي شهدها التاريخ الحديث لغرب أوربا . حيث إنّها أدّت إلى وفاة ثلاثة من المتظاهرين على الأقل ، بالإضافة إلى نقل المئات إلى المستشفيات عقب هجمات الشرطة وغاراتها عليهم. وكذلك نتيجة تعـــذيب المتظـــاهرين أثناء الحبس وردًا على تلك السياسات من قبل الشرطة، قام المتظاهرون باتهامهم بالوحشية والتعدي على حقوقهم الخاصة بالتظاهر السلمي. وعلى الرغم من ذلك، فإنّ بعـــض الـــسياسيين المـــسئولين ورجال الشرطة يعلنون أن أيّ محاولة لإعاقة أو منع عقد اجتماع ما يُعد في حد ذاته فعـــلاً عنيفـــاً، ومحاولة لإعاقة سياسات الحكومات التي تمّ انتخابها بصورة ديمقراطية من قبل الـــشعوب أنفـــسهم ولذلك فمن حق الشرطة استخدام الحد الأدنى من القوة اللازمة لتحقيق أهدافهم.

وإجمالا فلقد كان هناك عدّة مئات من الجرحى من المتظاهرين كما كان هناك مئات أخـــرى من الاعتقادات أثناء عقد اجتماعات قمة الثمانية. وكانت التهم الموجهة للمعتقلـــين الانـــضمام إلـــى الجماعات الإجرامية والتي جاءت في نصوص القوانين التي تمّ وضعها لمحاربة المافيا والإرهاب . وفي ظل هذه القوانين كانت هجمات الشرطة على المراكز الاجتماعية، ومراكز الإعـــلام، ومبـــاني الاتحادات، ومكاتب المحاماة، مستمرة في جميع أنحاء إيطاليا منذ قمة الثمانية في جنوه وذلك كجزء

من استمرار التحريات والتحقيقات. وهناك أعداد كبيرة من ضباط الـشرطة وأعـضاء الـسلطات المسؤولة والذين كانوا متواجدين في جنوة أثناء عقد قمة الثمانيـة رهـن التحقيـق أمـام القـضاة الإيطاليين، بالإضافة إلى إستقالة العديد منهم. كما أنّ بعضهم اعترف بزرع قنابل مولوتوف لتبرير هجمات الشرطة على مدرسة "**دياز**" وكذلك تزوير عملية طعن ضباط شرطة وذلك لتلفيق التهم إلى نشطاء المتظاهرين .

وإذا كان ذلك يحدث على مستوى العالم المتقدم، فماذا يحدث في العالم النامي؟ ذلـك الجـزء الـذي يتأثر سلبيا بالعولمة .

في الأرجنتين وأثناء الأزمة الاقتصادية في سنة 2002م، ظل الإعلاميون مـن المـواطنين متواجدين في الشوارع لعدّة أيام. وقد أدّى ذلك لحدوث نتائج مماثلة ممّا أحدث تغييرات كبرى فـي الحكومة الفيدرالية . وفي الفترة من 19-20 ديسمبر 2001م حدثت مظاهرات عارمة في بيـونس أيرس BUENOS AIRES ، ممّا أدّى إلى اسـتقالة الـرئيس دي لارو. كمـا نـتج عـن تلـك الانتفاضات فصل أكثر من اثنى وثلاثين من المتظاهرين . ومنذ ذلك الحين استمر المواطنون فـي تبني أنظمة اقتصادية وأبنية اجتماعية ، وأنظمة حكم ذاتي بديلة، متخذة من الأنظمة السائدة في دول الجوار نموذجا لها. وقد طالب المتظاهرون باستقالة الحكومة ككل بشكل علني في مظاهراتهم .

إنّ حركات ما يسمّى بضد العولمة إذن لم تكن مقتصرة على شعب دون غيره، فقـد شـهدت شعوب العالم أجمع مظاهرات صاخبة وانتفاضات عارمة ضد حركة العولمـة، بـل ضـد حركـة "العملقة" التي باتت هي الإطار الحاكم لمسارات الشعوب حيث النظر إليها بإعتبارها " محاولة جديدة من آليات الهيمنة التي تتربع على عرشها الولايات المتحدة الأمريكية تنشر ثقافتها بما تحملـه مـن إيديولوجيا "التفكيك وإعادة التركيب" لدول العالم وشعوبها، وهي فترة قد تطول أو تقصر، لكنّها ضد

طبيعة الأشياء وضد المسار الطبيعي للكون الذي يعتمد على التوازن بين الأطراف لإستقرار النظام العالم " (10)

إنّ الدرس الذي نخرج به من كل هذا أن تلك الحركات الموجهة ضد العولمـــة مـــا هـــي إلاّ حركات ضد اللاعدالة، وضدّ الظلم، وضدّ فساد بعض الحكومات في أجزاء كثيرة من العالم . وإنّها محاولة أو قل محاولات في سبيل دعم الحرية والديمقراطية و "التقاء الحضارات" بدلاً مـــن شـــعار "صراع الحضارات" السائد عند بعض كتاب الغرب .

فظاهرة العولمة ، حسب كلّ المؤشرات السابقة تعكس أزمة العولمة بعد أن خلقت تناقـــضات واسعة بين دول المركز ودول الأطراف ، ساهمت في إعادة رسم الخريطة العالمية وفق المـــصالح الحيوية للمجموعة الأولى من الدول، وسخرت كل طاقاتها في خلق الفوضى والاضطرابات ومزيدا من العنف -الناتج والمضاد- متبعة في ذلك سياسة ميكيافيلية تقوم على المبدأ الشائع "الغايـــة تبـــرر الوسيلة" ، والجدول الموالي يوضح لنا أهمّ إنطباعات أفراد العيّنة في تحديدهم للمـــضمون الحقيقـــي لظاهرة العولمة من خلال محاولة تلخيصها وإختصارها في معادلة توضيحية شاملة لكـــل معـــاني ودلالات الظاهرة :

جدول (16): يوضح تلخيص ظاهرة العولمة في معادلة توضيحية.

إجابات المبحوثين	التكرار	النسبة
العولمة= عودة البشرية للبربرية + إزدواجية في المعايير	45	%56,25
العولمة=تراجيديا عالمية+مشروع إنتهازي يخدم المصالح الحيوية للغرب	35	%43,75
المجموع	80	%100

ويوضح التحليل الإحصائي لإستجابات المبحوثين أنّ ظاهرة العولمة تتلخص لديهم في النقاط الأساسية التالية :

1- 56,25% من جملة أفراد العيّنة أوضحوا أنّ أشكال العنف الناتجة عـن العولمـة فـي المجتمع والممارسات العنيفة التي إستثارها كرد فعل مضاد جعلت من هذه الظاهرة تتحول إلى مـا يشبه "جهاز التفريخ المولد للعنف" حسب تعبير أحد أفراد عيّنة المبحوثين ، ممّا يـوحي لنـا بـأنّ البشرية قد تراجعت إلى الوراء آلاف السنين لتعود إلى حياة الهمجية والبربريـة دون وجـود أيّـة مقوضات تنظم وتقنن وتكبح جماح الممارسات العنيفة التي تنخر جسم المجتمع وتهـدده بالفوضـى الشاملة والانحطاط والاختلال ، والتلاشي والزوال إذا لم يتم التراجع ليس عـن تبنـي المـشروع العولمي ولكن عن السياسات والمبادئ الموجّهة والمتحكمة في زمام العولمـة والتـي تتميـز فـي جوهرها على عكس مظهرنا بإزدواجية ساخطة في المعايير كما أشرنا إلى ذلك سابقا .

2- إنّ 43,75% من المبحوثين أقرّوا أنّ العولمة بالنّسبة للمجتمعات هي تراجيديا عالميـة وعلى وجه التحديد مجتمعات الجنوب التي لم تكن سوى مستقبل سلبي لآثار العولمة ، فعمقت مـن تبعيتها للغرب وإنهارت إقتصادياتها ، وتنحت سلطة حكوماتها جانبا في إتخاذ القـرارات وتـسيير شعوبها ، وتلاشت خصوصياتها الثقافية وهويتها الوطنية...وإلى غير ذلك فكيانات الجنوب لم ولـن تملك المفتاح الرئيسي الذي يمكنها من التفاعل الفعال مع المستجدات والمتغيّرات العالمية والعولميـة ولم تكن طرفًا في إدارة لعبة التغيير وتوجيهها لصالحها، وإقتصر تفاعلهـا علـى تلقـي صـدمات التغيير من الشمال ، الأمر الذي أدّى في النهاية إلى تولد وتنامي تلك الحركات المناهـضة للعولمـة ذات الطابع الأممي الديمقراطي والذي زادت أهميته خلال السنوات الأخيرة التي شـهدت الـصراع المتفاقم بين القوى الرأسمالية في الغرب ، وعلى رأسها أمريكا، وبين الأصولية الإسلامية والعـرب

بعد سقوط الإتحاد السوفياتي والتي إزدهرت فيها نظريات عديدة مثل نظرية هـــانتنغتون وغيـــره، وتأكدت هذه الحقيقة على الخصوص في ظل التطوّرات التي تلت الهجوم الإرهابي على البنتـــاجون في واشنطن ، وعلى مركز التجارة العالمية في نيويورك.

فمنذ أكثر من عقدين اتجه العالم إلى الانقسام بين نوعين من الأصولية هما بمثابة الـــوجهين المتعاونين والمتناقضين للعولمة : بين الأصولية الأمريكية زعيمة النظام الرأســـمالي فـــي فـــرض سيطرة عقيدة واحدة ، هي عقيدة "النيوليبرالية" بأي ثمن، والأصـــولية الدينيـــة ، وعلـــى الأخـــص الإسلامية ، التي لا ترى خلاص للبشرية إلاّ إلتزامها بعقيدة واحدة، وضعت لها قواعـــد ، ومبـــادئ صارمة .

فالأصولية بأنواعها تزكيها وتشعلها لنيوليبرالية لخدمة أغراضها ، وتدفع بمئات الملايين من الأفراد إلى الإنسياق وراءها حتى لا يوجهوا جهودهم في اتجاه يفيد مسار العولمة ويحمي الملايـــين من أن يكونوا مجرد كائنات مهمشة يعانون البؤس وأقصى درجات الفقر والحرمان .

وكلّ الشواهد والمؤشرات ترجح بل تؤكد تورط ظاهرة العولمة ومساهمتها بـــشكل مباشـــر وغير مباشر في ظهور أشكال وممارسات جديدة ومستحدثة للعنف في المجتمعات التي اندمجت في النسق الرأسمالي العالمي وطبقت أو فرضت عليها وصفات الليبرالية الجديدة في ضوء حضارة التنميط التي تسعى العولمة لفرضها ، والجدول الموالي يوضح موقف المبحوثين مـــن علاقة العولمة بالعنف .

جدول (17) : يوضح مدى مساهمة العولمة في توليد العنف في المجتمع.

إجابات المبحوثين	التكرار	النسبة
العنف هو الإبن الشرعي والوجه الآخر للعولمة	70	%87,50
العنف الاقتصادي هو الجانب الأكثر بروزا وتأثيرا في المجتمعات	08	%10
بدون إجابـــــــــة	02	%2,5
المجمـــــــــوع	80	%100

ويبدو جليا من القراءة الرقمية لمعطيات الجدول أنّ أكبر نسبة مـــن المبحـــوثين (87,50%) صرّحوا أنّ العنف هو النتيجة الحتمية للممارسات العولمية بكل أبعادها ودلالاتهـــا، فهـــذه الأخيـــرة تساهم فعلا وإلى حد كبير في بروز أشكال جديدة للعنف في المجتمعات حتى اعتبر العتـــف "الإبـــن الشرعي لها" حسب تعبير أحد أفراد العيّنة .

ونسبة ضئيلة من المبحوثين (10%) صرّحوا أنّ العولمة تمارس عنفا وتولد عنفا مقاوما لكن العنف الاقتصادي –الذي سبق وأن أشرنا إليه- هو العنف الأكثر بروزا وشراسة لما له من تأثيرات وإنعكاسات سلبية على الدول والشعوب . أمّا الفئة المتبقية والتي تمثل نسبة ضعيفة (2,5%) لم تقدم أيّ إجابة عن هذا السؤال .

إنّ أخطار العولمة باتت مرئية وواضحة للجميع، ليس فيما تعكسه الإحتجاجات المشار إليهـــا فقط، بل وعلى ألسنة كثير من المفكرين الغربيين، الذين يحذرون من أخطـــار مـــضاعفة " بعـــد أن ظهرت معالم الوجه الرأسمالي المطلق للعولمة الذي لم تشهد البشرية من قبله خطـــرا أكبـــر يهـــدد أصل وجودها، وهو خطر عالمي شامل ينتشر بسرعة طائرة نفاثة، وهي تقود جيـــشا جديـــدا مـــن

رؤوس الأموال والحكومات الفاسدة، يتقدم للسيطرة بأسلوب التدمير ، وبما يقضي علـــى البـــشرية ."(11).

ونحن نعلم أنّ الأصل هو التعامل مع ظاهرة العولمة ، دون تشنج ، ودون تهويل من شأنها، ولكن لا يمكن أن يكون هذا التعامل قويما عند التهوين من حقيقة أمرها أيضا، بل إنّ إنكار طبيعـــة الهيمنة الراسخة في جوهرها ، تبسيط ساذج وخطير، فهو أشبه بمن يدعو إلى دخول ساحة حـــرب بسيوف من خشب.

مصادر و مراجع الفصل الخامس :

1- Jean Beaudrillard : " La violence de la Mondialisation".

Le Monde Diplomatique, Novembre 2002, p18.

2- منتصر حمادة: " في الإرهاب والعولمة ".

جريدة أخبار العرب – أبو ظبي- الصادرة في 2003/07/21.

أنظر الموقع الإلكتروني :

www.akhbaraarab.org/articles/2003/07/21.htm

3- سمير أمين: "موقع الوطن العربي في النظام العالمي ".

مجلة المستقبل العربي، العدد 201 / نوفمبر 1995، ص 16.

4- نعوم تشومسكي وآخرون: العولمة والإرهاب -حرب أمريكا على العالم-

ترجمة: حمزة المزيني، مكتبة مدبولي-القاهرة- الطبعة الأولى 2002، ص 121 .

5- نفس المرجع، ص 126.

6 -عبد القادر رزيق المخادمي: النظام الدولي الجديد –الثابت والمتغير-

ديوان المطبوعات الجامعية-الجزائر-الطبعة الثالثة 2006، ص 132.

7- ألكسندر بانارين: الإغواء بالعولمة.

ترجمة: عياد عيد، منشورات إتحاد الكتاب العرب –دمشق– 2005، صص 121-122.

8 -يحي اليحياوي: " العولمة: أية عولمة ؟ "

مجلة فكر ونقد، العدد 45 / جانفي 2002، ص 15.

9- نبيل شبيب: " حصار العولمة في مصنع الأفكار".

أنظر الموقع الإلكتروني:

www.islamonline.net/arabic/economics/2001/article2/.htm

Consulté le 02/10/2006

10- أحمد مجدي حجازي: مرجع سابق، ص 170.

11- فابريس ويسمان: العنف والسياسة والعمل الإنساني.

ترجمة : إبراهيم غرايبة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية-أبو ظبي-

الطبعة الأولى 2006، ص 265.

- النتائج العامة
- الخاتمة

النتائج العامة للدراسة:

إن الأهمية الأساسية لأي بحث تتمثل في مدى إلمام الباحث بأصول البحث العلمي بالدرجة الأولى، و أهمية النتائج المتوصل إليها بالدرجة الثانية، لأنه حتى يكتمل البحث لا بد من الإجابة على التساؤلات التي تضمنتها الإشكالية. و يقوم عرض النتائج على مجموعة من القواعد المنهجية الأساسية منها تقديم الشواهد ذات الصلة بمشكـــلة البحث. و مناقشة مضمون هذه النتائج و ربما طرح تساؤلات جديدة تكون ذات صلة بموضوع البحث و التي لا تزال في حاجة إلى إجابة في المستقبل.

و على هذا الأساس حاولنا من خلال الدراسة السوسيولوجية التي أجريناها تقديم إجابات مقنعة و شافية حول التساؤلات التي إنطلقنا منها منذ بداية الدراسة، و عموما يمكن إستخلاص النتائج التالية:

1- العولمة في الواقع مفهوم إيديولوجي و ليس مفهوم علمي، فهي و إن كانت ظاهرة موضوعية تطورت عبر سيرورة تاريخية محددة، و ساهمت في ظهورها مجموعة من العوامل، فهي في الجانب الأكبر من جوانبها جاءت نتيجة لسياسات و إرادات الحكومات التي فرضتها على دول العالم.

و يحمل مفهوم العولمة معاني و دلالات إيديولوجية تعتبر مؤشرات على أن هذه الظاهرة:

أ- مؤامرة و إستراتيجية جديدة لهيمنة الدول الرأسمالية على العالم.

ب- آلية إستغلال مستحدثة للسيطرة على دول الجنوب.

2- مفهوم العولمة، مفهوم مستحدث، جاء كبديل لمفاهيم أخرى يراد طمسها و إعادة إحيائها في طبعة منقحة جديدة و تحت تسميات جديدة مثل الأمركة- الهيمنة- الإمبريالية.

3- يختلف مفهوم العنف في دلالاته و معانيه و تمثلاته في ظل العولمة عن تلك التي كان يحملها في فترات تاريخية سابقة.

4- أهم العوامل التي ساهمت في تشكل الفكر العولمي تتمثل في :

أ- إنهيار الإتحاد السوفياتي و تفكك المعسكر الشيوعي.

ب- الطفرة الهائلة في وسائل الإتصال و المعلوماتية.

جـــ- ظهور و إنتشار الشركات متعددة الجنسيات.

5- تطرح العولمة مجموعة من التحديات و الرهانات التي تعتبر عائقا أساسيا في وجه تطور و إزدهار دول الجنوب من أهمها نذكر:

أ- تعميق الهوة بين دول المركز و دول المحور و خاصة في المجال الإقتصادي.

ب- التلاعب بقيم و مبادئ حقوق الإنسان.

جـــ- ظهور تناقضات صارخة في البنى الأساسية.

6- تستند ظاهرة العولمة و خطابها المؤدلج إلى مجموعة من الأطر و المرتكزات النظرية تتمثل في:

أ- أطروحة "نهاية التاريخ" لفوكوياما.

ب- أطروحة "صدام الحضارات" لهانتنغتون.

جـــ- الأفكار و التوجيهات السياسية لبريجنسكي.

د- أطروحة الحتمية القيادية لجوزيف ناي و كورث.

7- إن تحليل المضمون الحقيقي و جوهر ظاهرة العولمة يكشف لنا على أنها ليست نظاما إنسانيا أو مشروعا حضاريا هدفه و مساعيه موجهة لخدمة شعوب و دول العالم دون استثناء، بل هي

إستراتيجية هيمنة جديدة للدول الرأسمالية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية على دول الجنوب، فالعولمة تهدف إلى إحياء تطلعات استعمارية قديمة، فهي في جوهرها آلية موجهة لخدمة مصالح الغرب التي تقوم بدور الفاعل في الحركية العولمية، أما باقي الدول فتقوم بدور المفعول فيه نظرا لموقفها السلبي التابع و عدم مشاركتها في التخطيط لمسار العولمة، فهي مجرد متلقي سلبي لمختلف أبعادها و تجلياتها و آثارها.

8- إن أشكال العنف الأكثر بروزا و تأثيرا في المجتمعات و التي أدت إلى إنتاجها ظاهرة العولمة تنقسم إلى شكلين رئيسين على أساس الكيفية التي يتولد بها هذا العنف و هما:

أ- العنف الذي تمارسه العولمة في المجتمعات (كفعل).

ب- العنف المقاوم للعولمة (كرد فعل).

9- من أهم مظاهر العنف الناتج عن الممارسات العولمية نذكر على التوالي:

أ- العنف الإقتصادي: و هو أهم مظهر من مظاهر العنف المعولم، و من أهم مؤشراته:

* إنتشار الفقر و تزايد معدلات البطالة و المديونية.

* تأنيث الفقر.

* إتساع الهوة بين دول الشمال و دون الجنوب.

* تآكل الطبقة الوسطى في المجتمعات.

* الأزمات الإقتصادية.

ب- العنف السياسي: و يمكن أن نلمسه في عدة تمثلات و تمظهرات من بينها:

* إنتشار الحروب و تغير المعادلة الأمنية و إنتشار بؤر التوتر في مناطق عديدة من العالم.

* عدم إحترام مبادئ حقوق الإنسان.

* تراجع دور الدولة و إختفاء نموذج (الدولة – الأمة)

جـــ- العنف الثقافي: و يتجلى لنا من خلال محاولة العولمة فرض نموذج ثقافي إستهلاكي موحد على جميع دول العالم، عن طريق الترويج لثقافة عالمية موحدة لها قيمها و معاييرها الثقافية الأمريكية التي تؤدي في النهاية إلى تكريس المزيد من الهيمنة و التبعية بإعتبارها ثقافة نخبوية منمطة تصدر من المركز نحو الأطراف.

10- أما العنف المقاوم للعولمة فله مظهرين أساسيين نتجا كرد فعل لسياسات دولية غير متوازنة و غير عادلة تتسم بالازدواجية في المعايير و هما:

أ- تنامي معدلات الجريمة المنظمة و بالتحديد ظاهرة الإرهاب الدولي، خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 التي غيرت من مسار العولمة و زادت من حدة مظاهر العنف بشكل لم يسبق له مثيل.

ب- ظهور حركات إجتماعية إحتجاجية مناهضة للعولمة في كل بقاع العالم.

الخلاصة العامة:

العولمة تساهم بشكل كبير في ظهور و ترسيخ أشكال جديدة للعنف في المجتمعات المعاصرة "فالعنف هو الوجه الآخر للعولمة".

الخاتمـــــــة:

عندما بدأنا هذا البحث، كنا حريصيــن ألا ندع أية أفكـــار مسبقة حول الظاهــرة أو الإشكالية المدروسة تسيطر على ذهننا و تقوده في إتجاه معين، و لم يكن تحديد نطاق البحث بالأبعاد الأساسية للعولمة (البعــد الاقتصـــادي، البعــد السياسي، البعــد الثقافي)، و أشكال العنف المستحدثة في ظل العولمة (عنف ممارس كفعل، عنف مقاوم كرد فعل)، تعبيرا عن موقف تكوّن سلفا عن الظاهرة بأية صورة من الصور، أي لم يكن ذلك يعني أننا لا نرى في الظاهرة غير هذه الجوانب السلبية – بقدر ما كان حصرا لنطاق البحث في جانب محدد.

و لذلك بدأنا أولا بمحاولة فهم هذه الظاهرة (العولمة) كواقعة موضوعية، و ركز بوجه خاص على التحديد الدقيق لمفهومها، و أهم المعاني و الدلالات التي تحملها، و تتبع مراحل تطورها تاريخيا، و العوامل التي أنتجتها، كونها هي التي حددت ملامحها على النحو الذي نعيشه اليوم، و بعد ذلك انتقلنا إلى تحديد و تأصيل علاقــتها بظاهــرة العنف و تقصى مدى مساهمتها و تورطها (العولمة) في إنتاج و ترسيخ أشكال جديدة للعنف التي تنخر جسم المجتمع و تهدد كيانه و إستقراره.

و من المناسب في خاتمة هذه الدراسة، و بــعد أن تعرفنـــا على ماهيـــة العولمة و علاقتها المباشرة بتفريخ العنف و تكريسه في أشكال متباينة و بدرجات متفاوتة، أن نورد الملاحظات التالية:

- إن ظاهرة العولمة أصبحت واقعا حقيقيا لا يمكن تجاوزه أو إنكاره، بل المطلوب فهم الظاهرة و محاولة التعامل الإيجابي معها، بما يمكن من جني ثمارها و تحاشي سلبياتها.

فهي أصلا ليست للرفض أو القبول، فهي نظام فكري و إقتصادي و سياسي لا بد من فهمه و تفكيكه و التعامل معه بما يلزم من أدوات معرفية على جميع المستويات.

ü إن الدول التي ستحصد أغلب ثمار العولمة في ظل الظروف الحالية هي الدول الكبرى المتقدمة و الولايات المتحدة الأمريكية على رأسها لأنها:

* هي التي تدخلت منذ البداية و حددت ملامح العولمة، و وسائلها و مسارها، و بالتالي فهي أكثر وعيا بمضمونها.

* لأن هذه الدول هي الأكثر تقدما في كل المجالات، و تتوفر لديها البنية الأساسية التي تجعل منها الأكثر قدرة على المنافسة.

* لأن هذه الدول هي مركز الشركات الكبرى المتعددة الجنسيات و تستأثر في الغالب بالعائد الأعظم من ثمار نشاطاتها على مستوى العالم.

ü إن منطق الإستعلاء و إرادة الهيمنة الغربية على الدول الأخرى أمر قائم و حاضر لم يكن غائبا يوما، و مناخ العولمة يحمل عهد جديد من عهود الهيمنة الغربية تدعمه القوة الهائلة للغرب و أمريكا خصوصا لتعزيز هيمنتها و إحكام قبضتها على الـــدول الأخرى و خاصة دول الجنوب المتخلفة.

و نختم هذه الدراسة بما قاله أحد المفكرين الدارسين للعولمة، بأن هذه الأخيرة ليست فقط حقيقة لا يمكن تفاديها، بل يمكن أن تكون قوة دافعة للإزدهار العالمي، و ذلك بشرط التعامل معها وطنيا و بطريقة سياسية سليمة.

و مادامت العولمة ظاهرة من ظواهـــر هذا العـــصر، و الوقوف فـــي وجههـــا، أو محاولة تجنبها، أو العزلة عنها، تعتبر خروجا عن العصر و تخلفا عن تطوره، فإن المطلوب هو دراستها و التعامل معها، من منطلق الفعل، لا ردة الفعل، و الإدراك العميق لخصائص واقعنا.

إن الدعوة إلى التفاعل مع العولمة، تستلزم القدرة على الإسهام و المشاركة، و ذلك يتطلب أن يكون لدينا ما نقدمه، أو نشارك به، و لن يتحقق ذلك إلا بالعلم، فالعلم هو السلاح الوحيد الذي يمكن أن يستخدم لحل أية مشكلة، تواجه حياة الإنسان.

فالعلم أهم أدوات التغيير الإجتماعية لتحسين نوعية الحياة، لكن لا يمكن لهذا العلم أن يقوم بدوره بكفاءة، إلا إذا تحول إلى مكوّن عضوي من مكونات ثقافة المجتمع، شريطة توظيف هذا العلم في المجتمع و في جميع مؤسساته، و هذا لوحده يجعل المجتمع العربي، أو أي مجتمع آخر، قادرا على أن يأخذ ما يريد من العولمة، و أن يعطي قدر قدرته على العطاء.

و إنطلاقا من هذا الأساس تكون العولمة "**شركة مساهمة**" كما وصفها جورج طرابيشي، حصة كل طرف فيها بقدر إسهامه، و من هنا يكون دور المجتمع العربي في العولمة، بقدر إسهامه فيها، و بقدر ما يكون إسهاما كبيرا و فعالا، يكون باستطاعته تحويل العولمة من أداة للهيمنة إلى أداة للمشاركة.

قائمة المراجع والمصادر

أوّلا : باللغـــة العربيـــة

I – الكتـــب :

1- إبراهيم أبو خزام: **أقواس الهيمنة - دراسة لتطور الهيمنة الأمريكية من مطلع القرن العشرين حتى الآن -** دار الكتاب الجديد المتحدة- بيروت– الطبعة الأولى 2005.

2- إبراهيم عبد الهادي المليجي، محمد محمود المهدي: **العولمـــــة وأثرهـــا في التخطيط الإجتماعي.** المكتب الجامعي الحديث- القاهرة- 2005.

3- أحمد حسن إبراهيم: **بعض آثار الإصلاح الإقتصادي والتكيف الهيكلي على المرأة في مصر**. كتاب الأهالي ، العدد 23 / نوفمبر1998.

4- أحمد حسين عنان: **جدلية العولمة.**

دار كيوان للطباعة والنشر والتوزيع – دمشق- الطبعة الأولى 2006.

5- أحمد محمد صالح: **الأنترنت والمعلومات- بين الأغنياء والفقراء -**

دار الأمين للنشر والتوزيع - القاهرة - 2001.

6- أحمد مجدي حجازي: **العولمة بين التفكيك وإعادة التركيب.**

الدار المصرية السعودية للطباعة والنشر والتوزيع – القاهرة – 2005.

7- إسماعيل قيرة، علي غربي: **العرب وأمريكا – بين التطوير والتطويع –**

مؤسسة الزهراء للفنون المطبعية – قسنطينة – 2004.

8- إسماعيل قيرة وآخرون: **العولمة والإقتصاد غير الرسمي.**

دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع - عين مليلة 2004 .

9- الحبيب الجنحاني، سيف الدين إسماعيل: **المجتمع المدني وأبعاده الفكرية.**

دار الفكر– دمشق– 2003 .

10 – الخضيري محسن علي: **العولمة.**

مجموعة النيل الحديثة –القاهرة– 2001

11- السيد ولد أباه: **إتجاهات العولمة – إشكالات الألفية الجديدة –**

المركز الثقافي العربي –المغرب- الطبعة الأولى 2001.

12– السيد يسين: **المعلوماتية وحضارة العولمة.**

دار النهضة المصرية – القاهرة – 2000.

13– ألكسندر بانارين: **الإغواء بالعولمة.**

ترجمة: عياد عيد، منشورات إتحاد الكتاب العرب – دمشق – 2005.

14 – برهان غليون ، سمير أمين: **ثقافة العولمة وعولمة الثقافة.**

دار الفكر– دمشق – إعادة الطبعة الثانية 2002.

15- توماس فريدمان: **السيارة ليكساس وشجرة الزيتون -محاولة لفهم العولمة-**

ترجمة : ليلى زيدان، الدار الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة 2000.

16- جلال أمين: **العولمة والتنمية العربية من حملة نابوليون إلى جولة**

الأوروغواي، مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت - الطبعة الأولى 1999.

17- جليل وديع شكور: **العنف والجريمة.**

الدار العربية للعلوم – لبنان – الطبعة الأولى 1997.

18 - حامد عمار: **مواجهة العلوم في التربية والتعليم.**

الدار العربية للكتاب – القاهرة – الطبعة الأولى 2000.

19 - حسن حنفي ، صادق جلال العظم: **ما العولمة ؟**

دار الفكر – دمشق – 1999 .

20– حسنين توفيق إبراهيم: **ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية.**

مركز دراسات الوحدة العربية – العدد 17 / 1990.

21- حسنين عبد الحميد أحمد رشوان: **علم الإجتماع ومناهج البحث العلمي.**

المكتب الجامعي الحديث – الإسكندرية – 1997.

22- رمضان الألفي: **العولمة والأمن: الإنعكاسات السلبية والإيجابية.**

مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية – القاهرة – 1998 .

23- زبيغنيو بريجنسكي: **رقعة الشطرنج الكبرى.**

ترجمة : أمل الشرقي ، الأهلية للنشر– الأردن – الطبعة الأولى 1999 .

24- سالم الساري، خضر زكريا: **مشكلات إجتماعية راهنة- العولمة وإنتاج مشكلات جديدة** –

الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع– دمشق– الطبعة الأولى 2004

25- سمير أمين: **مستقبل الجنوب في عالم متغيّر.**

دار الأمين للنشر والتوزيع – القاهرة – الطبعة الأولى 2002 .

26- شريف درويش اللبان: **تكنولوجيا الإتصال – المخاطر والتحديات والتأثيرات الإجتماعية** –

الدار المصرية اللبنانية – الطبعة الأولى 2000.

27- عاطف السيد: **العولمة في ميزان الفكر– دراسة تحليلية –**

مطبعة الإنتصار – الإسكندرية – 2001 .

28- عبد الرشيد عبد الحافظ : **الآثار السلبية للعولمة على الوطن العربي وسبل مواجهتها**.

مكتبة مدبولي– القاهرة – الطبعة الأولى 2005.

29- عبد القادر المخادمي: **النظام الدولي الجديد– الثابت والمتغير –**

ديوان المطبوعات الجامعية – الجزائر – الطبعة الثالثة 2006.

30- عبد الوهاب إبراهيم: **أسس البحث الإجتماعي.**

مكتبة نهضة الشرق – القاهرة – الطبعة الأولى 1985.

31- عصام نور سرية: **العولمة وأثرها في المجتمع الإسلامي.**

مؤسسة شباب الجامعة، مصر 2004.

32- علي عبد الرزاق جلبي وآخرون: **البحث العلمي الإجتماعي- لغته ومداخله ومناهجه وطرائقه**- دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية 2003.

33- غضبان مبروك: **المجتمع الدولي- الأصول والتطوّر والأشخاص-**

ديوان المطبوعات الجامعية – الجزائر – 1999 .

34- فابريس ويسمان: **العنف والسياسة والعمل الإنساني.**

ترجمة: إبراهيم غرايبة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية – أبو ظبي– الطبعة الأولى 2006.

35- فاتن محمد شريف: **الرؤية المجتمعية للمرأة والأسرة- دراسات في الأنثربولوجيا الإجتماعية –** دار الوفاء للطباعة والنشر– الإسكندرية– الطبعة الأولى 2007.

36- قاسم حجاج: **العالمية والعولمة – نحو عالمية تعددية وعولمة إنسانية –**

جمعية التراث – غرداية – الطبعة الأولى 2003.

37- كاظم هاشم: **إستراتيجيات الهيمنة الأمريكية (1824-1989).**

أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية – طرابلس – 2001.

38- محمد الجوهري: **العولمة والثقافة الإسلامية.**

دار الأمين للطبع والنشر – القاهرة – الطبعة الأولى 2002.

39- محمد توهيل فايز: **علم الإجتماع السياسي– قضايا العنف والحرب والسلام-**

دار المستقبل للنشر والتوزيع – الأردن – الطبعة الأولى 1998.

40- محمد خضر عبد المختار: **الإغتراب والتطرف نحو العنف.**

دار غريب – القاهرة – 1999.

41- محمد عبد الشفيع عيسى: **رؤية إلى المستقبل العربي- من التحديث إلى إستئناف التطوّر الحضاري-** مكتبة مدبولي – القاهرة – الطبعة الأولى 1999.

42- محمد عبده محجوب، يحي مرسي عبد بدر: **العنف السياسي والإجتماعي.**

دار الثقافة العلمية – الإسكندرية – الطبعة الأولى 2005.

43- ممدوح منصور: **العولمة – دراسة في المفهوم والظاهرة والأبعاد-**

دار الجامعة الجديدة للنشر– الإسكندرية – 2003.

44- مي العبد الله سنو: **الاتصال في عصر العولمة – الدور والتحديات الجديدة-**

الدار الجامعية للطباعة والنشر – بيروت – 1999.

45- ميشيل ألبير: **الرأسمالية ضد الرأسمالية.**

ترجمة: حليم طوسون ، مكتبة الشروق– القاهرة – 1995.

46- نبيل علي: **الثقافة العربية وعصر المعلومات.**

المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب – الكويت – الطبعة الثانية 2003 .

47- نجيب الجنحاني: **العولمة والفكر العربي المعاصر.**

دار الشروق – القاهرة – 2002.

48- نعوم تشومسكي وآخرون: **العولمة والإرهاب- حرب أمريكا على العالم –**

ترجمة: حمزة المزيني. مكتبة مدبولي– القاهرة – الطبعة الأولى 2002.

49- هانس بيتر مارتين، هارالد شومان: **فخ العولمة - الإعتداء على الديمقراطية والرفاهية –**

ترجمة: عدنان عباس علي، سلسلة عالم المعرفة – الكويت – العدد 238 / أكتوبر 1998.

50- ونيسة الحمروني ورفلي: **العولمة والدولة- دراسة أثر العولمة على وظائف السلطة السياسية–** منشورات أكاديمية الدراسات العليا– طرابلس– الطبعة الأولى 2004.

51- يوسف القرضاوي: **المسلمون والعولمة.**

دار التوزيع والنشر الإسلامية – القاهرة – 2000.

II – المـــجـــلات:

1- أحمد ثابت:" **العولمة والخيارات المستقبلية** ".

مجلة المستقبل العربي، العدد 240 / فيفري 1999.

2- أحمد عبد الرحمن أحمد: " **العولمة: المفهوم والمظاهر والمسببات** ".

مجلة العلوم الإجتماعية – الكويت – المجلد 26 – العدد 01 / 1998.

3- أحمد مجدي حجازي، شادية علي قناوي: " **المخدرات وواقع العالم الثالث**".

مجلة القاهرة للخدمة الإجتماعية، الجزء الأوّل / 1995.

4- إسماعيل صبري عبد الله: " **الكوكبة، الرأسمالية العالمية في مرحلة ما بعد الامبريالية** ".

مجلة المستقبل العربي، العدد 222 / أوت 1997.

5- إسماعيل قيرة: " **العرب وتحديات القرن الحادي والعشرين** ".

مجلة البحوث والدراسات الإنسانية– جامعة سكيكدة – العدد 02 / فيفري 2008.

6- إسماعيل قيرة: " **عصر المشكلات لوحة سوداء وأرقام مخيفة** ".

مجلة البحوث والدراسات الإنسانية– جامعة سكيكدة – العدد 02 / فيفري 2008.

7- السيد يسين: " **في مفهوم العولمة** ".

مجلة المستقبل العربي، العدد 228 / فيفري 1998.

8- إلياس سابا: " **مقالة في العولمة** ".

مجلة الرأي الآخر، العدد الأوّل / كانون الأوّل 2001.

9- بول سالم: " **الولايات المتحدة والعولمة – معالم الهيمنة في مطلع القرن الحادي والعشرين–** " مجلة المستقبل العربي، العدد 231 / ماي 1998.

10- جلال أمين: " **العولمة والدولة** ".

مجلة المستقبل العربي، العدد 228 / فيفري 1998.

11- حسنين توفيق إبراهيم: " **العولمة: الأبعاد والإنعكاسات السياسية** ".

مجلة عالم الفكر ، أكتوبر– ديسمبر 1999 .

12- ديدي ولد السالك: " **قراءة في خلفيات ومفاهيم العولمة وتأثيراتها المتوقعة على الوطن العربي**". مجلة الأسمرية للعلوم الإسلامية– ليبيا – العدد 03 / 2004.

13- رمزي زكي: " **وداعا للطبقة الوسطى** ".

مجلة عالم الفكر، المجلد الخامس والعشرون، العدد الثاني/أكتوبر -ديسمبر 1996.

14- سمير أمين: " **موقع الوطن العربي في النظام العالمي** ".

مجلة المستقبل العربي، العدد 201 / نوفمبر 1995.

15- سيار الجميل: " **العولمة: إختراق الغرب للقوميات الآسيوية** ".

مجلة المستقبل العربي، العدد 127 / مارس 1997.

16- عبد الإله بلقزيز: " **العولمة والهوية الثقافية** ".

مجلة المستقبل العربي، العدد 229 / مارس 1998.

17- عبد الجليل كاظم الوالي: " **جدلية العولمة بين الإختيار والرفض** ".

مجلة المستقبل العربي، العدد 275 / جانفي 2002.

18- عبد الخالق عبد الله: " **العولمة : جذورها وفروعها وكيفية التعامل معها** ".

مجلة عالم الفكر، المجلد 28 ، العدد الثاني/أكتوبر -ديسمبر 1999.

19- عبد النبي اصطيف: " **الإستشراف الأمريكي من النهضة إلى السقوط** ".

مجلة المستقبل العربي، العدد 233 / جويلية 1997.

20- محمد الأطرش: " **العرب والعولمة : ما العمل ؟** "

مجلة المستقبل العربي، العدد 229 / مارس 1998.

21- محمد عابد الجابري: " **العولمة والهوية الثقافية – عشر أطروحات –** "

مجلة المستقبل العربي، العدد 228 / فيفري 1998 .

22 - مصطفى محمد التير: "العدوان و العنف و التطرف".

المجلة العربية للدراسات الأمنية-الرياض- العدد 16/المجلد 8، 1993.

23- نايف علي عبيد: " **العولمة والعرب** ".

مجلة المستقبل العربي، العدد 221 / جويلية 1997.

24- يحي اليحياوي: " **العولمة: أية عولمة ؟** "

مجلة فكر ونقد، العدد 45 / جانفي 2002 .

25- يوسف طراد السعدون، عبد الرحمن يوسف العاني: **منظمة التجارة العالمية.**

كتاب الرياض، العدد 58 / أكتوبر 1997.

III – المعاجم والقواميس :

1- أبو الفضل محمد: **لسان العرب.**

دار المعارف بالقاهرة، الجزء الرابع 1979 .

2- أحمد زكي بدوي: **معجم مصطلحات العلوم الإجتماعية.**

مكتبة لبنان– بيروت – 1986 .

3- جمال صليبة: **المعجم الفلسفي.**

دار الكتاب اللبناني – بيروت – الجزء الثاني 1982 .

4- ريمون بودون، ف.بوريكو: **المعجم النقدي لعلم الإجتماع.**

ترجمة: سليم حداد، ديوان المطبوعات الجامعية –الجزائر– الطبعة الأولى 1986.

5- محمد عاطف غيث: **قاموس علم الإجتماع.**

الهيئة المصرية العامة للكتاب- القاهرة- 1979.

IV – الندوات والملتقيات والرسائل الجامعية :

1- أنور ماجد عشقي: " **ماهية العولمة وإشكالياتها** ".

ندوة (الإرهاب والعولمة) – أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية – الرياض- الطبعة الأولى، العدد 290 / 2002 .

2- جمال عمر " **العولمة والمرأة** ".

ندوة(منظمة التجارة العالمية ومصالح شعوب الجنوب)، القاهرة، أكتوبر 2001.

3- عبد الإله بلقزيز: " **العولمة والهوية الثقافية** ".

ندوة (العرب والعولمة) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت 1997 .

4- عبد الكريم كيبش: " **من الشمولية إلى تصاعد النزعات الإنفصالية** ".

الملتقى الدولي حول (الجزائر والعولمة)– جامعة قسنطينة – 22-23 نوفمبر 1999.

5- عبد اللطيف صوفي: " **التعليم العالي وتحديات العولمة** ".

الملتقى الدولي حول (الجزائر والعولمة) – جامعة قسنطينة- 22-23 نوفمبر 1999.

6- علي غربي: " **العولمة وتجلياتها** ".

الملتقى الدولي حول (الجزائر والعولمة)– جامعة قسنطينة – 22-23 نوفمبر1999.

7- مبروك غضبان: " **بين العولمة والسيادة** ".

الملتقى الدولي حول (الجزائر والعولمة)– جامعة قسنطينة – 22-23 نوفمبر 1999.

8- مصطفى محمد العبد الله الكفري: " **العرب والعولمة-المنعكسات الاقتصادية** ".

الملتقى الدولي حول (الجزائر والعولمة)– جامعة قسنطينة – 22-23 نوفمبر 1999.

9- نور الدين بومهرة: " **العولمة وإشكالية الهوية-الهوية العربية نموذجا-** "

الملتقى الدولي حول (الجزائر والعولمة)– جامعة قسنطينة – 22-23 نوفمبر 1999.

10- سموك علي: **إشكالية العنف في المجتمع الجزائري.**

أطروحة دكتوراه غير منشورة، قسم علم الإجتماع، جامعة باجي مختار،عنابة 2004 .

11- سيد كامل الشربيني: **دراسة نفسية مقارنة للإتجاه نحو العنف في الريف والحضر.**

رسالة ماجستيرغير منشورة، قسم علم النفس، جامعة عين شمس 1991.

12- عمار عادل إسماعيل: **أسباب إستخدام العنف ضد الأطفال في الأسرة السورية.**

رسالة ماجستير غير منشورة، قسم علم الإجتماع، جامعة دمشق 2004.

13- ماجدة حجار : **دور النوادي العلمية في نشر الثقافة العلمية وترقيتها.**

رسالة ماجستير غير منشورة، قسم علم الإجتماع، جامعة باجي مختار، عنابة 2003.

V – المواقع الإلكترونية :

1- سعد العبيدي: " **العولمة وتجلياتها النفسية ومؤشرات التعامل معها عربيا وإسلاميا** ".

www.annabaa.org

2- عبد السلام أديب: " **المديونية الخارجية والعولمة** ".

www.annahjaddimocrati.org/pages/économie/aadib_dettes.htm

3 - مرتضى عياش: " **العولمة : رؤى ومخاطر** ".

www.annabaa.org

4- منتصر حمادة: " **في الإرهاب والعولمة** ".

www.akhbaraarab.org/articles/2003/07/21.htm

5- نبيل شبيب: " **حصار العولمة في مصنع الأفكار** ".

www.islamonline.net/arabic/economics/2001/article2/.htm

6- يحي اليحياوي: " **عولمة الفوضى** ".

www.alyahyaoui.org/yahyaoui_aarab.htm

ثانيا : باللغة الأجنبية

I- Ouvrages :

1- Gustave Nicolas Fisher : **La Dynamique du social – violence, pouvoir, changement-** Dunod , Paris 1992 .

2- Kreach.D et Grichfield.R : **Théorie et problème de psychologie.** Tread France , Tome I , P.U.F , Paris 1952 .

3- Laing.R et Cooper.G **:Reason and Violence a decade of Sarter's philosophy (1950-1960)** . London 1979 .

4- Michel Houdu , Hyacinthe Ravet : **La Mondialisation .** Edition Ellipses , Paris 2002 .

5- Moreau Defarges Philippe : **La Mondialisation .** P.U.F , Paris 1997 .

6- Rachid Sfar : **Mondialisation , régulation et Solidarité .** L'Harmattan , Paris 1999 .

7- Yves Michaud : **La Violence .** Edition Que Sais-je ? 5éme éd , Paris 1999 .

II- Dictionnaires et Revues :

1- Michel le Grain : **Dictionnaire encyclopédique " Larousse " .** Ed Larousse , Paris VUEF 2002 .

2- Samir Amin : **" Les Défis de la mondialisation ".** in Revue Tiers-monde , L'Harmattan , Paris 1996 .

3- Théodore Levitt : **" Mondialisation au delà des mythes ".** in Revue Etat du monde , Edition La Découverte , Paris 1998 .

III – Journaux et CD-ROM :

1- Benoit Majerus : **"Genocide, war-crimes".**

Le Monde Diplomatique, Octobre 2004 .

2- Bertrand Badie : **" La mondialisation , les termes du débat ".**

in CD-ROM Etat du monde (1981-1997) Ed La Découverte .

3- Hicham El Alaoui : **" Le Monde arabe au pied du mur "** .

Le Monde Diplomatique, Octobre 2003 .

4- Jean Beaudrillard : **" La violence de la Mondialisation".**

Le Monde Diplomatique, Novembre 2002.

5- Omar Aktouf : **" Le FMI et la Banque mondiale défendent les intérêts des multinationales " .**

La Nation du 18/11/2005 .

6- Smail Goumeziane : **"Mexique, De l'effet Tequila à la révolte du chiapas".**

Libre Algérie , N°07 du 07 au 20/12/1998 .

IV- Sites d'Internet :

1- Edgar Morin : **" Pour label France ".**

www.France-diplomatic.Fr/label-France/Fr

2- www.achr.nu/art 50.htm .

الملاحق

الجمهوريـــــة الجزائريـــــة الديمقراطيـــــة الشعبيـــــة

وزارة التعليـــم العالـــي والبحـــث العلمـــــي

جامعة منتوري – قسنطينة –

كلية الآداب والعلوم الإنسانية والإجتماعية

قسم : علم الإجتماع

إستمـــارة بحـــــث

الموضـــــــــوع :

الـــعـــولـــمة والـــعـــنـــف

- مقاربة سوسيولوجية لظاهرة العنف في ظل العولمة -

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم

الشعبة

تنمية وتسيير الموارد البشرية

إعداد الباحثـــــة : **مديـــــر البحـــث :**

ماجـــــدة حجـــــار **أ.د نور الدين بومهرة**

ملاحظة: المعلومات الواردة في الاستمارة سرية ولا تـــستخدم إلاّ لأغـــراض البحـــث العلمي.

السنة الجامعية : 2007 / 2008

أوّلا : البيانات الأولية :

1- الجنس : ذكر ☐ أنثى ☐

2- الوظيفة الحالية :.....

3- التخصص :.....

4- الرتبة الأكاديمية:.....

ثانيا : الأطر المرجعية، المفهمية والنظرية للعولمة :

5- إذا كان مفهوم العولمة من المفاهيم الحديثة التي تحمل العديد من الدلالات والمعاني، فأيّ هذه المعاني أفضل في نظركم لوصف العولمة ؟

.....

.....

6- هل العولمة مفهوم :

أ- علمي (موضوعي) ☐

ب- إيديولوجي ☐

7- ما هي في نظركم أهم العوامل التي ساهمت في تشكل الفكر العولمي ؟

.....

.....

8- يطلب منك صياغة معادلة تلخص فيها بدقة ماذا تعني لك ظاهرة العولمة :

العولمة = ... + ... + ...

9- العولمة ظاهرة متعددة ومتباينة الأبعاد ، حسب رأيك ، ما هو البعد الأكثر بروزا وتأثيرا في حركية المجتمعات :

أ- البعد الإقتصادي ☐

ب- البعد السياسي ☐

جـ- البعد الثقافي ☐

د- أخرى تذكر :.....

.....

10- ما هي أهم مظاهر وملامح هذا البعد العولمي ؟

.....

.....

ثالثا : العولمة : مشروع حضاري أم إستراتيجية هيمنة ؟

11- حسب رأيكم ، ما هي الفرص التي تتيحها ظاهرة العولمة ؟

.....

.....

12- وما هي طبيعة التحديات والرهانات التي تحملها ؟

.....

.....

13- ما هي في نظركم المرجعية النظرية والإيديولوجية التي إستند عليها بروز الفكر العولمي في المجتمعات ؟

.....

.....

.....

14- هل العولمة، وفقا لمضمونها في نظركم ، تشكل آلية موجهة لخدمة مصالح :

أ- الدول المتقدمـــة ☐

ب- الدول الناميـــة ☐

جـ- مصالح الطرفين ☐

د- لا تخدمهما معـــا ☐

15- هل ترون أن هناك ضرورة ملحة للإنخراط في الحركية العولمية، من أجل مواكبة التقدم الحضاري للمجتمعات، أم يمكن تحقيق ذلك بمنأى عنها؟ علّل؟

.....

.....

16- حسب رأيكم ، في ظل العولمة المتنامية من يقوم بدور :

أ- الفاعل .....

ب- المفعول فيه.....

رابعا : العنف الوجه الآخر للعولمة :

17- يرى بعض المفكرين أنّ العولمة تتميز بقدرتها على إعادة إنتاج الظواهر الإجتماعية القديمة بصورة متجددة وبالتحديد ظاهرة العنف في المجتمعات ، فهل :

أ- تؤيدون هذا الرأي ☐

ب- تعارضون هذا الرأي ☐

18- هل تعتقدون أنّ العولمة :

أ- عاملا حاسما في عولمة الأزمات على الصعيد الدولي ☐

ب- أم مخرجا ملائما لأزماته ☐

19- إذا كانت أحداث 11 سبتمبر 2001م التي مست رموز العظمة الأمريكية تمثل منعرجا حاسما على الصعيد الدولي ، فهل يتمثل ذلك في :

أ- تجذير ظاهرة العنف وتنويع مظاهرها وإتساع رقعتها ☐

ب- أم محاصرتها وتقليص آثارها والحد من إنتشارها ☐

20- العولمة حسب رأيكم :

أ- تمارس عنفا على المجتمعات (كفعل) ☐

ب- أم تنتج عنفا في المجتمعات (كرد فعل) ☐

21- ما هي أشكال العنف الجديدة الأكثر بروزا و تأثيرا التي تمارسها العولمة كفعل؟

أ- عنف إقتصادي ☐

ب- عنف سياسي ☐

ج- عنف ثقافـــي ☐

د- أخرى تذكـــر ☐

22- في كل الحالات : أعط أمثلة توضيحية على ذلك ؟

.....

.....

.....

23- ما هي أشكال العنف في المجتمعات و التي تعتبر كرد فعل ضد العولمة ؟

.....

.....

.....

24- ما رأيكم في القول بأنّ العنف هو الوجه الآخر للعولمة ؟

.....

.....

.....

.....

ملاحظة هامة :

أي اقتراحات وإضافات أو تعديلات أخرى ترونها مناسبة لإثـــراء وتعميـــق البحـــث سنتشرف بها ونشكركم عليها .

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

أشكركم على تعاونكم

الأستاذة / ماجدة حجار

République Algérienne Démocratique et Populaire
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

Université Mentouri - Constantine -
Faculté des Sciences Humaines et Sociales
Département : Sociologie

Questionnaire de recherche

La Mondialisation et la Violence

Approche sociologique du phénomène de la violence à l'ère de la mondialisation

Thèse présentée pour l'obtention du Doctorat Des Sciences
Option :
Développement Et Gestion Des Ressources Humaines

Directeur de la Recherche: Boumahra Nouredine

Présenté Par: Magda Hadjar

Note: Les informations contenues dans le formulaire sont confidentielles et serviront uniquement à des fins de recherche scientifique.

2007 / 2008

Premier chapitre: les données primaires**:**

1 - Genre: Homme ☐ Femme ☐

2 -fonction actuelle: ....

3 - Spécialité: ....

4 - Classement académique: ....

Deuxième chapitre: les cadres de référence, théoriques de la mondialisation:

5 - Si le concept de mondialisation est l'un des concepts modernes qui porte de nombreuses connotations et significations, laquelle de ces significations, est la meilleur à votre avis, pour décrire la mondialisation?

....

....

6 - Est-ce le concept de la mondialisation :

A –Un concept scientifique (objectif)

B - Un concept idéologique

7 - Quels sont selon vous les facteurs les plus importants qui ont contribué à l'apparition d'une idéologie mondialiste ?

....

....

8 -On vous invite à formuler une équation qui résume exactement ce que veux dire le phénomène de la mondialisation :

Mondialisation = ... + ... + ...

....

9 - La mondialisation, le phénomène aux dimensions multiples et variées, à votre avis, quelle est la dimension la plus importante et influente dans la dynamique des communautés :

A - la dimension économique ☐

B - la dimension politique ☐

C - la dimension culturelle ☐

D - Autres: ....

....

10 - Quels sont les aspects les plus importants et les caractéristiques de cette dimension mondialiste ?

....

....

Troisième chapitre: La mondialisation projet civilisationnel,ou stratégie d'hégémonie ?

11 - Quelles sont selon vous les opportunités offertes par la mondialisation ?

....

....

12 - Quelle est la nature des défis et des enjeux qu'elle pose au sein des sociétés ?

....

....

13 – Quelles sont les cadres de référence théoriques et idéologiques sur lesquels s'est fondé le phénomène de la mondialisation ?

....

....

....

14 - La mondialisation, en fonction de son contenu à votre avis, est un mécanisme destiné à servir les intérêts des:

A - pays développés ☐

B - pays en développement ☐

C - les intérêts des deux parties ☐

D - ne sont pas servis ensemble ☐

15 - Pensez-vous qu'il existe un besoin urgent d'engager dans le moteur de la mondialisation, afin de suivre le rythme des progrès civilisationnels des sociétés, ou peuvent être obtenus autrement?

....

....

16 - selon vous, à la lumière de la mondialisation croissante qui représente le rôle de :

A –L'acteur (Initiateur): ....

B – Le tributaire (dépendant): ....

Quatrième chapitre: la violence : l'autre face de la mondialisation:

17 - Certains penseurs affirment que la mondialisation se caractérise par sa capacité à reproduire les phénomènes sociaux anciens dans un engagement renouvelé et plus précisément le phénomène de la violence dans les sociétés, est ce que:

A – Vous soutenez ce point vue ☐

B – vous vous opposez à ce point de vue ☐

18 - Pensez-vous que la mondialisation est :

A - un facteur crucial dans la mondialisation de la crise internationale ☐

B - ou une façon appropriée pour confronter les crises ☐

19 - Si les événements du 11 Septembre 2001, qui ont touché les symboles représentant la grandeur et la force de l'Amérique marquent un tournant crucial au niveau international, est ce que c'est illustré selon vous par:

A - l'approfondissement et la diversification du phénomène de la violence et l'élargissement de ses manifestations. ☐

B - ou de les restreindre et de réduire leurs effets et leurs propagations ☐

20 - La mondialisation à votre avis :

A - exerce la violence sur les sociétés (Acte) ☐

B - ou engendre la violence dans les sociétés (réaction) ☐

21 - Quelles sont les nouvelles formes de violence les plus importantes et influentes exercées par la mondialisation comme un acte ?

A - La violence économique ☐

B -La violence politique ☐

C - La violence culturelle ☐

D –Autres.....

.....

22 - Dans tous les cas : donnez des exemples illustratifs de cette violence ?

....

....

....

23 - Quelles sont les formes de violence dans les sociétés, qui sont considérées comme une réaction contre la mondialisation ?

....

....

....

23 - Que pensez-vous de dire que la violence est l'autre visage de la mondialisation ?

....

....

....

Remarque importante :

Toutes les suggestions et les adjonctions et autres modifications que vous jugerez appropriées à enrichir et à approfondir la recherche seront bien appréciées et on vous remercie pour cela.

....

....

....

....

....

....

....

....

....

Nous vous remercions de votre collaboration

Magda Hadjar

الجدول (01) : **يوضح مدى مساهمة العولمة في إنتاج الأزمات على الصعيد الدولي.**

إجابات المبحوثين	التكرار	النسبة
العولمة عاملا حاسما في إنتاج الأزمات	78	% 97,50
العولمة تعد مخرجا ملائما للأزمات على الصعيد الدولي	02	% 02,50
المجموع	80	% 100

الجدول (02) : **يوضح جنسية أفراد عينة المبحوثين.**

جنسية المبحوثين	التكرار	النسبة
أفراد العينة من البلدان الأجنبية	45	% 56,25
أفراد العينة من الوطن العربي	25	% 31,25
أفراد العينة من داخل الوطن	10	% 12,50
المجموع	80	% 100

الجدول (03) : يبيّن حجم الانخراط السياسي الذي نتج عن إجتماع 16 تــشرين الأوّل (2001) ، والذي أقيم على خلفية الأعمال الإرهابية التي ارتكبت في الولايات المتحدة :

الاتفاقيات التي استندت إليها الإجراءات			
الاتفاقيات	**11 أيلول**	**ما بين 11 أيلول و16 شباط (2001)**	**المجموع حتى 16 شباط (2001)**
اتفاقية منع تمويل الإرهاب (نيويورك 1999/11/9) (International Convention for the Suppression of the Financing of Terrorism) الم صدر على الشبكة : http://untreaty.un.org/English/Terrorism/Conv12.pdf أو "Multiateral treaties deposited With the Secretary-General- TREATY I-XVIII—11_asp "	التوقيع : 43 المصادقة : 4	التوقيع : 76 المصادقة : 4	توقيع : 119 مصادقة : 14 عدد التواقيع في2005: 132 والمصادقات إلى 135.لم يتضمن التقرير إيران والعراق. وقعت كوريا على بعض البنود وانضمت سوريا إلى الاتفاقية في **2005**
اتفاقية منع ومعاقبة التعدي على الأشخاص المحصنين دوليا بما في ذلك الدبلوماسيين (نيويورك 1973) **(**Convention on the Prevention and Punishment of Crimes against Internationally Protected Persons Including Diplomatic Agents) المصدر على الشبكة : http://untreaty.un.org/English/Terrorism/Conv4.pdf	توقيع :25 مصادقة : 107	توقيع : . مصادقة :5	توقيع : 25 مصادقة : 112

اتفاقية مكافحة الخطف (1979) (International Conventions Against the Taking of Hostages) المصدر على الشبكة : http://untreaty.un.org/English/Terrorism/Conv5.pdf	توقيع :39 مصادقة : 96	توقيع : 5 مصادقة : 6	توقيع : 39 مصادقة : 102
اتفاقية مكافحة الجرائم الدولية المنظمة (نيويورك 2000/11/15) (United Nations Convention against Transnational Organized Crime.) المصدر على الشبكة : "Multilateral treaties deposited with the Secretary-General-TREATY I-XVIII—12_asp"	توقيع : 128 مصادقة: 3	توقيع : 9 مصادقة: 1	توقيع : 137 مصادقة : 4 حسب تقرير العام 2005 بلغ عدد التواقيع 147 وعدد المصادقات 101 . وقعت ولم تصادق بعد (حتى التاريخ المذكور أعلاه) كل من كوبا وكوريا الديمقراطية وإسرائيل والعراق وإيران ولبنان .
تتبع اتفاقية الجرائم الدولية المنظمة اتفاقية منع تصنيع الأسلحة المحظورة أو الاتجار بأجزائها ومركباتها وذخائرها (نيويورك، 31 أيار 2001) (Protocol against the illicit Manufacturing of and Trafficking Parts and in Firearms, Their Components and Ammunition, supplementing the United Nations Convention against Transnational Organized Crime) المصدر على الشبكة :	توقيع: 2 مصادقة:0	توقيع: 16 مصادقة: 0	توقيع : 18 مصادقة : 0 زاد عدد الموقعين حسب تقارير العام 2005 إلى 52 والمصادقين إلى 36. لم تصادق كل من كوبا

" Multilateral treaties deposited with the Secretary-General-TREATY I-XVIII—15_asp.htm)"			وإيران وإسرائيل وكوريا الديموقراطية وسوريا.
بروتوكول حقوق الطفل وتجنيبه النزاعات المسلحة (Optional Protocol to the Convention on the Right of the Child on the involvement of children in armed conflicts) المصدر على الشبكة : " D:/Multilateral treaties deposited with the Secretary-General-Part 1_Chapter IV.htm"	توقيع:82 مصادقة:5	توقيع: 10 مصادقة:6	توقيع: 92 مصادقة: 11
اتفاقية منع التفجيرات الإرهابية (2007/12/15) (International Convention for the Suppression of Terrorist Bombings) المصدر على الشبكة : " Treaty Event—Multilateral Treaties on Terrorism.htm"	التوقيع:58 المصادقة:27	التوقيع:0 المصادقة:18	التوقيع:58 المصادقة: 45

الجدول (04) : **اتفاقيات أخرى صيغت في سياق مشاريع حظر ذي صلة بقضايا الإرهاب نستعرضها من خلال الجدول التالي (مع الإشارة إلى الدول المتهمة بعدم احترام الاتفاقيات)** :

الاتفاقية	التواقيع	المصادقات	التعليق
اتفاقية روتردام لحظر تجارة الكيماويات والمبيدات الضارة (10 أيلول 1998) (Rotterdam convention on the prior informed consent procedure for certain Hazardous chemicals and pesticides in international Trade)	73	86	صودقت حتى العام 2005 من قبل 86 عضو. لم تصادق إسرائيل التي احتجت على تعليق سوريا حول عدم شرعية حالتها ولم تفعل كوبا وشمال كوريا والعراق .
اتفاقية الأمم المتحدة لمحاربة الفساد (2003/10/31) (United nations convention against corruption)	118	18	الغريب أن دولا غربية عدة وقعت ولم تصادق بعد بينما دول تشكو من الفساد مثل الأردن ومصر بادرت بالمصادقة .
اتفاقية حظر ومعاقبة مرتكبي المذابح . (نيويورك 1948/12/9) (Convention on the prevention and punishment of the crime of genocide)	41	136	إحصاء العام 2005
معاهدة وقف التعذيب والعنف والمعاملات الغير إنسانية والعقوبات المهنية الأخرى (نيويورك 1984/12/10) (Convention against torture and other Cruel, Inhuman or degrading Treatment) ---------- البروتوكول الاختياري (ب) من الاتفاقية المذكورة	74 ---- --- - 34	139 ---- -- 8	الدول المصادقة لم تلتزم حسب تقارير حقوق الإنسان رغم مصادقتها . ---------- (نيويورك 2002/12/18)
تعديل على الفقرة 17(7) و 18 (5) من اتفاقية منع التعذيب		26	المصادقون معظمهم من الدول الأوروبية

(نيويورك 1992/9/8)			
اتفاقية حظر استخدام الأسلحة التقليدية ذات المفعول الشامل أو الغير مميز ، وتدخل الألغام في هذا الإطار (جنيف1980/10/10) (Convention on prohibition or restriction on the use of certain conventional weapons, which may be deemed to be excessively injurious or to have indiscriminate effects) .		98	لم توقع أو تصادق حتى تاريخه سوريا وإيران والعراق وكوريا الديموقراطية ، ولا حتى على تعديلات الاتفاقية اللاحقة في جنيف 3 أيار (1996) وكانون الأول (2001) . تردد سوريا سببه امتلاك إسرائيل للأسلحة .
البروتوكول الرابع من إتفاقية الحد من استخدام الأسلحة التقليدية ذات المفعول الغير مميّز (تمّ إبرامها في فيينا عام 1995 ، وأضافت حظر استخدام الليزر المعمي)		80	لم توقع أو تصادق حتى تاريخه كل من سوريا وبيونغ يانغ وكوبا وإيران والعراق على الاتفاقية ولا على تعديلها في جنيف 21 كانون الأول (2001)
اتفاقية وقف إنتاج الألغام المضادة للأفراد. (أوصلو 1997/9/18)		144	لم تصادق سوريا وإسرائيل وإيران وشمال كوريا والعراق وكوبا ولم توقع إسرائيل إلا على حظر استخدامها في ملحق اتفاقية الحد من الأسلحة الغير مميزة في 3 أيار (1996) .
اتفاقية وقف التجارب النووية (1996) (Comprehensive nuclear-test-ban treaty)		120	تقرير العام 2005 لم يضم كلا من سوريا وكوبا والعراق . وورد توقيع إسرائيل والولايات المتحدة وإيران دونما مصادقة .
اتفاقية وقف وتحطيم الأسلحة الكيميائية . (جنيف 1992/9/3)	165	167	(إحصاء بداية العام 2005) لم تصادق سوريا وإسرائيل وكوريا الديموقراطية .
اتفاقية منع الأسلحة البيولوجية والسامة (BTWC) (1972/03/10)			
اتفاقية مكافحة جرائم الفصل العنصري (نيويورك 1973)	31	102	مصادقات الدول العربية اقترنت معظمها بإشارة إلى أنّ مصادقاتها لا تعني اعترافا بإسرائيل جمهورية جنوب افريقيا لم توقع أو تصادق .

المصدر : Treaty Event—Multilateral Treaties on Terrorism.htm

أو: Multilateral treaties deposited with the Secretary-General-Treaty

الجدول (05) : يبيّن حجم الانضمام السياسي لاتفاقيات الحقوق :

الاتفاقية	التواقيع	المصادقات	التعليق
اتفاقية حقوق المرأة السياسية (31 آذار1953، نيويورك) (Convention on the political rights of women)	47	**118**	**لم تذكر السعودية ولا إيران في اللائحة حتى اليوم .**
اتفاقية مكافحة تمييز المرأة (نيويورك 18 كانون الأول 1979) (Convention on the Elimination of all forms of descrimination against women)	98	**180**	**إحصاء 2005 لا وجود للسعودية وإيران حتى تاريخه**
تعديل اتفاقية عدم تمييز المرأة (1995)		**450**	**(إحصاء العام 2005) غياب معظم الدول العربية باستثناء مصر .**
ميثاق الحقوق الاقتصادية والسياسية والثقافية (1966) .	66	**151**	**لا وجود لدول الخليج بإستثناء اليمن والكويت التي لم تلتزم عمليا بما وقعت عليه .**
اتفاقية مكافحة كل أشكال التمييز العنصري (1966) .	84	**170**	**(شباط 2005) تم تعديل الاتفاقية عام 1992**
ميثاق الحقوق المدنية والسياسية (نيويورك ، 1966/12/16) (International Covenant on Civil and Political Rights)	67	**154**	**(آذار 2005) وقعت الصين إلا أنها لم تصادق بعد**
اتفاقية تتعلق بالجرائم ضد الإنسانية (26 تشرين الثاني 1968)	9	**48**	**(إحصاء 2005)**
اتفاقية الحقوق المدنية لغرض التخلي عن عقوبة الإعدام (نيويورك 1989)	33	**54**	**(إحصاء آذار 2005) معظم المصادقين من الدول الأوربية**
اتفاقية حقوق الطفل .(نيويورك 1989)	140	**192**	**جرى تعديل الاتفاقية صادقت عليه 139 دولة .**
اتفاقية منع الاتجار بالأطفال أو دفعهم إلى الدعارة . (نيويورك 25 أيار 2000)	111	**94**	**(إحصاء العام 2005) تردد في المصادقة أبدته ألمانيا وبريطانيا والهند وهولندا ودول أخرى تروج فيها هذه الظاهرة .**

المصدر على الشبكة : Multilateral treaties deposited with the secretary-general- part 1 chapter IV .

الجدول (06) : يوضح نسبة الإنخراط الأمريكي في النظام الدولي حتى أيلول 2004 :

المعاهدات	نسبة المصادقات الأمريكية %	العدد المصادق عليه أمريكيا	العدد الكامل في كلّ فصل
عقد الأمم ودستور محكمة العدل الدولية	%80	4	5
الامتيازات والحصانة الدبلوماسية	%14	5	35
حقوق الإنسان	%29	6	21
اللاجئون ومن لا وطن لهم	%25	1	4
المخدرات وأدوات العلاج النفسي	%41	9	22
تجارة الأشخاص (Traffic person)	%17	2	12
المنشورات الفاحشة	%50	3	6
الصحة	%58	7	12
التجارة والتنمية الدولية	%56	9	16
النقل والاتصال: قضايا الرسوم	%54	7	13
النقل والاتصال: النقل عبر الطرقات	%57	4	7
النقل والاتصال: النقل عبر الخطوط الحديدية	%0	0	2
النقل والاتصال: نقل المياه	%0	0	6
النقل والاتصال: (Multimodel transport)	%0	0	1
الملاحة	%56	9	16
الإحصاءات الاقتصادية	%0	0	4
القضايا الثقافية والتربوية	%44	4	9
إعلانات الوفاة والأشخاص المفقودين	%0	0	3
حقوق المرأة	%33	1	3
حرية المعلومات	%0	0	1
العقوبات الجزائية	%41	7	17

السلع والبضائع	%31	4	13
MAINTENANCE OBLIGATIONS	%0	0	1
قانون البحار	%50	5	10
التحكيم التجاري	%50	1	2
قانون المعاهدات	%0	0	3
الفضاء الخارجي	%50	1	2
الاتصالات	%50	1	2
نزع السلاح	%44	4	9
البيئة	%32	12	38
القضايا المالية	%0	0	2
(Miscellaneous) اتفاقيات أخرى متعددة	%0	0	1
اتفاقيات عصبة الأمم متعددة الأطراف	%30	1	34
المجموع	%32	107	332

المصدر : أحمد حسين عنان : جدلية العولمة ،
دار كيوان للطباعة والنشر والتوزيع ، دمشق ، ط1 ، ص ص 191 / 192 .

نصّ الإعلان الإمبراطوري الأمريكي 2002/10/05 (مبدأ بوش)

" إنّ إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي ستعتمد أساسا على تعاون أمريكي ملموس مع دول العالم ، ذلك التعاون الذي سيعكس مزجا بين القيم الأمريكية من جهة ، وبين المصالح القومية الأمريكية من جهة أخرى . وهدف هذه الإستراتيجية هو السعي ليس فقط لجعل العالم أكثر أمنا ، ولكن لخلق عالم أفضل من جميع النواحي... " .

وردت هذه الفقرة في مقدمة وثيقة خاصة صادرة في سبتمبر 2002 عن الرئاسة الأمريكية بشأن إستراتيجية الولايات المتحدة الأمنية في المرحلة المقبلة .

وقد حددت الوثيقة محاور هذه الإستراتيجية على النحو التالي :

- § تعزيز الكرامة الإنسانية .
- § التحالفات الإستراتيجية للقضاء على الإرهاب .
- § نزع فتيل الصراعات الإقليمية .
- § منع أعدائنا من تهديدنا .
- § تدشين عهد اقتصادي جديد .
- § توسيع دائرة التنمية .
- § التعاون مع المؤسسات المركزية .
- § تطوير مؤسسات الأمن القومي الأمريكي .

تعزيز الكرامة الإنسانية :

الولايات المتحدة الأمريكية تأخذ على عاتقها الدفاع عن "الحرية" و "العدل" ، فهذان المبدآن يسعى وراءهما جميع أجناس الأرض . فلا يوجد مجتمع إلا ونجده يأمل ويرغب في "تحرير" أبنائه من الفقر والظلم والعنف . ومن ثمّ يتحتم على الإدارة الأمريكية أن تقف بكلّ صرامة ضدّ كلّ ما يهدد وجود الكرامة الإنسانية التي لا يختلف عليها إثنان .

والدستور الأمريكي يتضمن كل ما تتطلبه الكرامة الإنسانية من حرية العبادة ، وحرية الكلمة ، والعدالة ، والتسامح الديني والإثني، وإحترام الملكية الخاصة، واحترام المرأة ، وتحديد سلطة الدولة، وسيادة القانون.

وخير دليل على ذلك ما نلمسه في التجربة الأمريكية ، التي تمثل صرحا عظيما للديمقراطية ، حيث تتعايش وتتآلف جميع الأجناس من شتى بقاع الأرض ، بغض النظر عن دياناتهم وعرقياتهم

واقتناعا بمبادئ "الحرية" و "العدل" ، قامت الإدارة الأمريكية بتشجيع وتأييد حركات "التغيير" التي تسعى حثيثا وراء تلك المبادئ، مثلما حدث في أوربا الشرقية بين عامي 1989 و 1991 ، أو مثلما حدث في بلجراد في عام 2000 .

ولذا فإنّ إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي لا بدّ أن تنبع من المعتقدات الأمريكية الراسخة في "العدل" و "الحرية" . فتلك المعتقدات هي التي ستقود ممارسات الإدارة الأمريكية تجاه العالم بأسره

وبناء على هذا، ستتخذ الإدارة الأمريكية الخطوات التالية :

- § إدانة كل اختراق أو انتهاك يهدد وجود الكرامة الإنسانية ، وذلك من خلال المؤسسات والمنظمات الدولية .
- § استخدام المعونات الخارجية الأمريكية من أجل تدعيم "الحرية" .
- § تطوير المؤسسات الديمقراطية في إطار العلاقات الثنائية .
- § بذل جهود خاصة من أجل تدعيم حرية العبادة ، وحمايتها من ضغوط الحكومات القمعية..

التحالفات الإستراتيجية للقضاء على الإرهاب :

في خطبة للرئيس جورج دبليو بوش يوم 14 سبتمبر 2002 ، صرح بأنّ : "مسؤوليتنا تجاه التاريخ تتمثل في الردّ على الهجمات الإرهابية ، وتخليص العالم منها . فقد ابتدأ الآخر بالصراع ، ونحن الذين سننهيه ، وفي الوقت الذي يروق لنا " . إنّ حرب الإرهاب الحالية مختلفة كل الإختلاف عن أيّ حرب أخرى مرت علينا عبر التاريخ . فالعدو في هذه المرة لا يتمثل في دولة بعينها أو في نظام بعينه ، وإنّما هو غير مرئي ، ويمتد خطره إلى أمد طويل غير محدد .

وتصير الأولوية الأولى والأسمى للإدارة الأمريكية هي القضاء على المنظمات الإرهابية المعروفة عالميا ، ثم تحطيم قياداتها.. وبعد ذلك خنقها تمويليا. وبالطبع لن تنسى الإدارة الأمريكية دور أصدقائها الأعزاء –أو شركائها الإقليميين- في المساهمة في تلك المهمة .

ومن خلال ذلك ستتبع الإدارة الأمريكية خطة مدروسة للقضاء على الإرهاب ، وستتمثل هذه الخطة في التالي :

- § التركيز على تلك المنظمات الإرهابية المنتشرة عالميا، وعلى أي إرهابي أو أي دولة داعمة للإرهاب ، وداعمة لاستخدام أسلحة الدمار الشامل .
- § التخلص من التهديد وإزاحته من قبل أن يصل إلى الأراضي الأمريكية .
- § شنّ "حرب الأفكار" من خلال تشبيه الإرهاب بالرق والاستعباد والقرصنة والقتل الجماعي ، ومن خلال تأييد الحكومات "المعتدلة" خاصة في العالم الإسلامي، وأخيرا من خلال استخدام دبلوماسية فعالة تعمل على تسهيل التدفق الحر للمعلومات والأفكار التي تنادي بالحرية .

وترى الإدارة الأمريكية أنّ أفضل طرق الدفاع تتلخص في توفير هجوم فعال، وأمن داخلي قوي يمكنه ردع أي هجوم. ولن تنسى – في خضم كل ذلك – أن تستعين بالدول الصديقة ، والمنظمات الدولية ، والمنظمات غير الحكومية في الوصول إلى الهدف المنشود . فالكل سيشارك في مطاردة الإرهابيين ، وفي إعادة تعمير أفغانستان حتى لا تصير مرة أخرى بؤرة للإرهاب..

<u>نزع فتيل الصراعات الإقليمية</u> :

الولايات المتحدة الأمريكية ملزمة – في حالة اندلاع الصراعات الإقليمية – بالعمل مع الدول الصديقة والشريكة في سبيل رفع المعاناة عن الشعوب وإعادة الاستقرار . **ومن ثمّ ، فعليها أن تأخذ المبدأين الإستراتيجيين التاليين في الاعتبار** :

- § استثمار الوقت والثروات في إقامة علاقات دولية ، يمكنها أن تسهم في حلّ الأزمات المحلية فور اندلاعها .
- § مد يد العون إلى تلك الدول غير الراغبة وغير المستعدة لمساعدة أنفسها .

ولدينا مثل حي وواضح في الصراع العربي-الإسرائيلي، حيث تقوم الولايات المتحدة بالعمل مع دولة إسرائيل – بحكم صلتنا الوطيدة بها – وكذلك مع الدول العربية القريبة ، من أجل تسوية الصراع . فهي تؤمن بإيجاد دولة فلسطينية ديمقراطية مستقلة ، تقف جنبا إلى جنب مع الدولة الإسرائيلية ، حيث يظلهما السلام والأمن. وهي على استعداد تام لتقديم كلّ الدعم لإيجاد الدولة الفلسطينية ، ولكن بشرط : وهو أن يبدي الفلسطينيون بالمثل استعدادهم لاعتناق الديمقراطية ومحاربة الفساد والإرهاب .

وإسرائيل –بدون شك- لها دور أساسي في إيجاد تلك الدولة على أرض الواقع. فهي ملزمة بالانسحاب إلى ما قبل حدود 28 سبتمبر 2000 ، وتنفيذ توصيات لجنة ميتشل، ووقف النشاط الاستيطاني في الأراضي المحتلة . وهنا تأتي الفرصة لتدخل الولايات المتحدة، ومطالبة بالامتثال إلى كلّ ما سبق ذكره .

ولنا في الصراع الهندي الباكستاني مثل آخر ، حيث تقوم الإدارة الأمريكية بتوطيد علاقاتها الثنائية مع الهند ومع باكستان في آن واحد، مما سهل عليها الأمر بعد ذلك في لعب دور حيوي وبارز في فض النزاعات الهندية الباكستانية التي تندلع من وقت إلى آخر. وكان توطيد العلاقة مع باكستان

قائما على اختيار الأخيرة المشاركة في الحرب ضد الإرهاب ، بينما كان توطيد العلاقة مع الهند قائما على شغف الأخيرة وتحمسها لأن تكون واحدة من أعظم النظم الديمقراطية في القرن الحادي والعشرين .

وفي أمريكا اللاتينية سعت الولايات المتحدة إلى إقامة تحالفات مع المكسيك والبرازيل وشيلي وكولومبيا... في سبيل خلق منطقة ديمقراطية حقيقية ، يصير فيها التدخل الأمريكي سببا وحافزا للأمن والرخاء ، وهازما لجميع مظاهر المخدرات والإرهاب وجماعات العنف غير المشروعة ، مثل الحال في كولومبيا .

وأخيرا في أفريقيا ستعمل الولايات المتحدة مع الدول الأخرى من أجل انتشال القارة الأفريقية من المرض والفقر والحرب ، ومن ثمّ تأهيلها لتكون تربة خصبة قابلة للسلام والحرية والرخاء . فأفريقيا الحالية – بمرضها وفقرها وجوعها- إنّما تهدد قيمة أمريكية أساسية ، ألا وهي الحفاظ على الكرامة الإنسانية . كما أنّها تنذر باستشراء الإرهاب ، وهو ما يهدد الأولوية الإستراتيجية الأمريكية التي تتمثل في محاربة الإرهاب ...

منع أعدائنا من تهديدينا:

وفي خطبة ألقاها جورج دبليو بوش في نيويورك في يونيو 2002 ، أوضح قائلا: "إنّ الخطر الأعظم على الحرية يتمثل في إلقاء الراديكالية بالتكنولوجيا . عندما تجتمع الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والنووية – بالإضافة إلى تكنولوجيا الصاروخ الباليستي-في أيدي الدول الضعيفة، أو حتى في أيدي الجماعات الصغيرة، تتحول تلك الدول أو تلك الجماعات إلى قوة خارقة وقادرة على ضرب الدول الكبيرة" .

إنّ التحديات الحالية التي تفرضها "الدول المارقة" ، والتي يفرضها الإرهابيون، جعلت البيئة الأمنية أكثر تعقيدا وأكثر خطورة . فأعداء اليوم لديهم القابلية والاستعداد لإمتلاك الأسلحة المدمرة التي لا تتوفر إلاّ للدول العظمى . وفي التسعينات من القرن الماضي، بدأنا نشهد بروز مجموعة من الدول المارقة التي –رغم اختلافها- تتشارك في العديد من الصفات. فهي :

- § تروع شعوبها .
- § تتجاهل القانون الدولي ، وتخرق المعاهدات الدولية ، وتهدد جيرانها .
- § تسعى وراء امتلاك أسلحة الدمار الشامل .
- § تمول الإرهاب في العالم كلّه .
- § ترفض القيم الإنسانية الأساسية .
- § تكره الولايات المتحدة الأمريكية ، وتبغض كلّ مواقفها وممارساتها .. ومن أمثال تلك الدول : العراق وكوريا الشمالية .

ولذا ستصير الإدارة الأمريكية ملزمة بإتباع إستراتيجية معيّنة لمواجهة أسلحة الدمار الشامل، وهي ستتضمن الآتي :

- § بذل جهود إيجابية للحد من إنتشار أسلحة الدمار الشامل، ومنع الخطر قبل وصوله إلى الأراضي الأمريكية .
- § منع الدول المارقة ومنع الإرهابيين من الحصول على كلّ من المواد والتكنولوجيا والخبرة الضرورية لأسلحة الدمار الشامل، وذلك من خلال الحد من التسلح، والحد من التصدير متعدد الأطراف، والحد من الأخطار.
- § إدارة فعالة للتجاوب والتفاعل مع عواقب استخدام أسلحة الدمار الشامل .

فعلى الولايات المتحدة أن تؤهل نفسها للرد على ما ينتج عن إستخدام تلك الأسلحة من آثار وعواقب، سواء كان ذلك الإستخدام ضد أهداف أمريكية في الداخل أو في الخارج. كما عليها أن تؤهل نفسها لمساعدة الأصدقاء والشركاء إذا ما تعرضوا للهجوم.

وتبعا لطبيعة العدو الحالي فإنّ الإدارة الأمريكية لا تستطيع أن تستمر في الاعتماد فقط على "سياسة رد الفعل" كما كانت تفعل في السابق، باختصار.. هي لا تستطيع أن تنتظر العدو لكي يبدأ بالضرب أوّلا.

- الكف عن المفاهيم التقليدية للردع الذي لم يعد يمثل دفاعا فتاكا، كما أنّ الأمر من قبل في أثناء الحرب الباردة . فالردع المعتمد فقط على التهديد بالانتقام، لم يعد ذا تأثير على قادة الدول المارقة الذين يقامرون بحياة شعوبهم وثروات بلادهم . كذلك فإنّ أسلحة الدمار الشامل- التي كانت في يوم ما تستعمل كملاذ أخير – صارت الآن رهن إشارة الدول المارقة .

- منع الدول المارقة من الانتصار على التفوق التقليدي للولايات المتحدة .

إنّ عدو اليوم لا يستخدم الأساليب التقليدية في الهجوم ، لأنّه يعلم جيّدا أنّ تلك الأساليب مصيرها الفشل . ومن ثمّ، فهو يعتمد أكثر على عمليات الإرهاب، وعلى أسلحة الدمار الشامل التي يسهل احتواؤها وتخبئتها. أمّا هدف هجمات ذلك العدو فيتمثل في القوات الأمريكية والمدنيين الأمريكيين . وبناء على ذلك، يتحتم على الإدارة الأمريكية أن يكون لديها من الضربات الوقائية ما يدفع عنها تلك الهجمات الإرهابية..

تدشين عهد اقتصادي جديد:

مما لا شك فيه أنّ الاقتصاد العالمي القوي سيؤثر بالإيجاب على الأمن القومي الأمريكي، فإذا نما الاقتصاد العالمي واشتد صلبه من خلال تشجيع "حرية السوق" و"حرية التجارة" ، زادت الرواتب

والدخول، وزادت فرص العمل، الأمر الذي سيسمح للشعوب بانتشال أنفسها من الفقر، من خلال مواجهة الفساد وتدعيم الحياة الحرة .

إنّ التاريخ يعطي للعالم كله درسا أساسيا في الحياة : وهو أنّ اقتصاديات السوق الحرة (المتحررة من يد الحكومة) أفضل الاقتصاديات لإيجاد الأمن والرخاء . ومن ثمّ ، فإنّ السياسات التي تشجع "اقتصاد السوق" مناسبة لجميع الدول: الصناعية، والمتخلفة، والنامية .

وعودة الرخاء الاقتصادي في اليابان وأوربا إنّما هو أمر أساسي لتغذية المصالح الأمنية الأمريكية. فالإدارة الأمريكية ترغب في إنعاش اقتصاد حلفائها ، ليس فقط من أجل سلامة الحلفاء ، بل أيضا من أجل سلامة الاقتصاد العالمي ، والأمن العالمي .

إنّ توفير الاستقرار في الأسواق الناشئة يعتبر أيضا من أولويات الإدارة الأمريكية ، في سبيل تحقيق تنمية اقتصادية عالمية . وهذا الاستقرار لن يتأتى إلاّ من خلال تدفق رؤوس الأموال في الدول ذات الأسواق الناشئة، وهو ما يمهد لها الطريق للإستثمار وتقليل نسبة الفقر. ومن ثمّ، تعمل الولايات المتحدة على دعم تلك الأسواق، ومدها بالتدفقات الكبيرة لرؤوس الأموال، وبأقل خسارة .

ومن أجل دفع "السوق الحرة" إلى الأمام قامت الولايات المتحدة بتقديم الإستراتيجية التالية :

- الأخذ بالمبادرة العالمية: وهذا ما فعلته الإدارة الأمريكية في الدوحة-في نوفمبر 2001- عندما قامت بتدشين مفاوضات عالمية جديدة للتجارة، ذات أجندة متميزة في الزراعة والصناعة والخدمات، والتي من المفترض أن يتم العمل بها في عام 2005م .

- الأخذ بالمبادرات الإقليمية: حيث قامت الولايات المتحدة بالموافقة على تدشين منطقة تجارة حرة بين الأمريكتين، على أن تبدأ واقعيا في عام 2005م .

- الإسراع في اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية: فإعتمادا على اتفاق التجارة الحرة الذي عقد بين الولايات المتحدة والأردن في عام 2001م تستهدف الإدارة الأمريكية –في هذا العام- أن تنتهي من إبرام اتفاقيات التجارة الحرة مع شيلي وسنغافورة. فالهدف هو إقامة اتفاقيات تجارية مع مجموعة مختلفة من الدول الصناعية والدول النامية في شتى مناطق العالم . وسيكون التركيز مبدئيا على أمريكا الوسطى وأفريقيا الجنوبية والمغرب وأستراليا .

- تجديد الشراكة التنفيذية-التشريعية : ستعمل الإدارة الأمريكية مع الكونجرس من أجل تشريع اتفاقيات تجارية جديدة ، على المستوى العالمي والإقليمي والثنائي، وذلك تحت مظلة قانون "ترويج التجارة" .

- تعزيز الترابط بين التجارة والتنمية: إنّ السياسات التجارية تستطيع أن تساعد الدول النامية في تدعيم كل من الحقوق الملكية، والمنافسة، وسيادة القانون، والاستثمار، ونشر العلم والمعرفة، والتفاعل الإقليمي.. كل هذا سيؤدي إلى توفير الرخاء والتنمية والثقة في الدول النامية .

ومثالا على ذلك تعمل الولايات المتحدة حاليا على تنفيذ قانون "تنمية أفريقيا" الذي سيربط جميع منتجات الدول الأفريقية جنوب الصحراء تقريبا (53 دولة) بالسوق .

- وضع اتفاقيات وقوانين تجارية ضد الممارسات غير العادلة : من أولويات الإدارة الأمريكية حل النزاعات القائمة بينها وبين الاتحاد الأوربي، وكندا، والمكسيك. وأيضا منع وردع التجسس الصناعي الدولي الذي يجهض المنافسة العادلة .

- مساعدة المصانع المحلية والعمال على التأقلم مع ديناميكية الأسواق المفتوحة: وهو ما يضمن عدم تضرر العمال الأمريكيين بسبب تطبيق بنود التجارة الحرة .

- حماية البيئة والعمال: وذلك من خلال تضمين المسائل المتعلقة بالعمال والبيئة في مفاوضات التجارة الأمريكية، ومن ثمّ إيجاد "شبكة" صحية بين الاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف وبين منظمة التجارة الدولية .

- تدعيم وتحسين الأمن الطاقوي: وذلك من خلال العمل مع الحلفاء والشركاء التجاريين ومنتجي الطاقة على توسعة مصادر وأنواع الطاقة العالمية المتوفرة لدى الولايات المتحدة .

ولا تنسى الإدارة – في خضم التنمية الاقتصادية- أن تضبط تركيز الغاز المتسبب في الاحتباس الحراري الذي سوف ينتج من تلك التنمية، ومن ثمّ احتواءه بدرجة معينة تمنع التدخلات الآدمية الشرسة في المناخ العالمي ..

توسيع دائرة التنمية:

من أولويات السياسة الأمريكية تجاه العالم إدخال جميع فقراء العالم في دائرة متسعة للتنمية. وللأسف فقد ثبت فشل سياسة المعونات في رفع الفقر عن الدول النامية ، ذلك لأنّ نتائج المعونات كانت تحسب دائما من خلال الدولارات التي تدفع من قبل المانحين، بدلا من أن تحسب من خلال معدلات التنمية في الدول المتلقية للمعونات. ومن ثمّ رأت الإدارة الأمريكية ضرورة تغيير أهداف تقديم المعونات، والإستراتيجيات الممهدة لتلك الأهداف. وقد وضعت الولايات المتحدة –بجانب الدول الصناعية الكبرى- هدفا طموحا أمام أعينها، وهو: مضاعفة حجم اقتصاد أكثر الدول فقرا في العالم، عبر عشر سنوات . وهذه هي الاستراتيجيات التي ستتبعها للوصول إلى ذلك الهدف :

- تقديم المساعدات والمعونات لتلك الدول فقط التي تتبع منهجا إصلاحيا صحيحا: فتبعا لحساب "تحدي الألفية" (Challenge Account Millennium) ستسعى الإدارة الأمريكية إلى دفع بلايين

الدولارات لإقامة مشروعات تنموية في تلك البلدان ذات الحكومات العادلة التي تستثمر في شعوبها ، والتي تشجع الحرية الاقتصادية .

- تحسين فعالية البنك الدولي والبنوك التنموية الأخرى في رفع المستويات المعيشية: وقد قامت الإدارة الأمريكية –حيال ذلك- برفع الدعم الأمريكي لرابطة التنمية الدولية IDA بنسبة 18% (وهو البنك الدولي الذي يمول الدول الأكثر فقرا)، وكذلك للبنك الأفريقي للتنمية. وكل ذلك يتم على شرط هو: أن تقاس كل المعونات والهبات والقروض والمشاريع على حسب مساهمتها في زيادة الإنتاجية في الدول النامية.

- قياس النتائج للتأكد من أنّ المعونات التنموية تؤثر بالإيجاب على حياة أكثر الناس فقرا في العالم.

- التركيز على الهبات أكثر من القروض: حيث إنّ الهبات تمثل أفضل طريق لمساعدة الدول الفقيرة على الاستثمار، خاصة في المجالات الاجتماعية، بدون إثقالهم بضغوط الديون التي تتعاظم يوما بعد يوم .

وتحت إشراف الولايات المتحدة قامت رابطة التنمية الدولية بالفعل برفع حجم الهبات إلى أفقر دول العالم، بهدف مساعدتها في شتى المجالات: التعليم، والصحة، وأمراض الإيدز، والتغذية، والمياه .

- فتح المجتمعات للتجارة والاستثمار: فحرية السوق والتجارة تمثل دعامة أساسية لإستراتيجية الأمن القومي الأمريكي .

- تأمين الصحة العامة: فبدونها لا تستطيع التنمية أن تحقق مغزاها. ولهذا قامت الإدارة الأمريكية بتأييد التمويل العالمي الجديد المقدم لمرضى الإيدز الذي ينظمه أمين عام الأمم المتحدة كوفي عنان

- التركيز على التعليم الذي لا تصح الديمقراطية ولا التنمية بدونه: وسترفع الولايات المتحدة إسهاماتها التمويلية في مجال التعليم بنسبة 20% على الأقل .

- إستخدام العلم في التنمية الزراعية : بهدف القضاء على المجاعات المنتشرة بين 800 مليون فقير، منهم 300 مليون طفل .

التعاون مع المؤسسات المركزية :

في 1 يونيو 2002، ألقى بوش خطبة في نيويورك قائلا: " منذ صعود الدولة القومية في القرن السابع عشر، ونحن لدينا أحسن فرصة لإقامة عالم تتنافس فيه القوى الكبرى في سلام بدلا من أن تتنافس في الإعداد للحرب " .

إنّ الولايات المتحدة لن تستطيع تنفيذ إستراتيجياتها بدون إقامة تحالفات مع الدول الصديقة في كندا وأوربا، وخاصة الأخيرة التي تحتضن أقوى منظمتين عالميتين في العالم: منظمة حلف شمال الأطلسي التي كانت -ومازالت- نقطة ارتكاز للأمن الأوربي الداخلي، والاتحاد الأوربي الذي يمثل شريك الولايات المتحدة في التجارة العالمية (Commerce international) .

وقد تعرضت منظمة حلف شمال الأطلسي لهجمات 11 سبتمبر، كما تعرضت لها الولايات المتحدة. ومن ثمّ يتحتم عليها تطوير هياكل وقدرات جديدة في سبيل النهوض بمهمتها تحت الظروف الجديدة التي أعقبت أحداث 11 سبتمبر .

ومن أجل تفعيل التحالف بين الولايات المتحدة وبين منظمة حلف شمال الأطلسي، ستقوم الإدارة الأمريكية بالتالي :

- توسيع عضوية الحلف لتشمل أكبر عدد ممكن من الدول الديمقراطية التي تكون على استعداد لحماية المصالح الأمريكية والأوربية ومصالحها هي أيضا .

- التأكد من أنّ قوّات الحلف لديها من المعدات والأسلحة ما يؤهلها لخوض الحرب الحالية .

- الإستفادة من التقدم الأمريكي على المستوى التكنولوجي، لإمداد الحلف بكل ما يحتاجه لتقليل المخاطر والثغرات التي يمكن أن تتعرض لها الولايات المتحدة وأوربا .

وعلى المستوى الآسيوي، كانت هجمات 11 سبتمبر سببا مؤديا للتحالف الأمريكي الآسيوي. فقامت أستراليا بتدشين اتفاقية الأنزوس لتعلن من خلالها أنّها تعرضت بالمثل لهجمات سبتمبر. كما قامت اليابان وجمهورية كوريا -بعد أسابيع من الأحداث- بإمداد الولايات المتحدة بإمدادات عسكرية لوجيستية. وكذلك تلقت الولايات المتحدة مساعدات من تايلاند والفيليبين وسنغافورة ونيوزيلندا .

ومن أجل توطيد العلاقات مع الجناح الآسيوي سعت الإدارة الأمريكية إلى إتخاذ الخطوات التالية :

- تأهيل اليابان لأن تلعب دورا رائدا في الشؤون الإقليمية والعالمية .

- العمل مع كوريا الجنوبية لأخذ حذرها من كوريا الشمالية، ولكن في نفس الوقت تأهيل المنطقة للاستقرار على المدى البعيد .

- إقامة تحالف أمريكي-أسترالي يمتد لمدة خمسين سنة .

- الاحتفاظ بالقوات الأمريكية في المنطقة، وهو ما يعكس الانتماء الأمريكي للحلفاء الآسيويين .

- تطوير إستراتيجيات إقليمية وثنائية لإحداث تغيير في هذه المنطقة الديناميكية .

ومع روسيا تقوم الولايات المتحدة بتدشين علاقة إستراتيجية جديدة قائمة على حقيقة مركزية، وهي أن الولايات المتحدة وروسيا لم يعودا عدوين إستراتيجيين. وقد تبلورت هذه الحقيقة في أثناء "اتفاقية موسكو" بخصوص الحد الإستراتيجي، حيث وعدت روسيا بإقامة علاقات إيجابية، وعلى المدى البعيد، مع المجتمع اليورو-أطلنطي والولايات المتحدة .

وقد قامت الإدارة الأمريكية من ناحيتها بعدّة خطوات لتدعيم التحالف الأمريكي الروسي :

§ إرساء التعاون بين الدولتين لمواجهة الإرهاب العالمي .

- § التمهيد لدخول روسيا في منظمة التجارة العالمية **(Commerce international)**
- § تدشين مجلس "حلف الأطلسي-روسيا" بهدف تعميق التعاون الأمني بين روسيا والحلفاء الأوربيين والولايات المتحدة .

وهذا طبعا لا ينفي وجود معوقات عديدة، يمكنها أن تثبط من هذا التحالف، منها على سبيل المثال:

- § عدم إيمان روسيا الكامل بقيم ومبادئ ديمقراطية السوق المفتوحة .
- § الضعف الروسي الواضح .
- § الرفض الروسي لنشر أسلحة الدمار الشامل .

ولكن بالرغم من ذلك تظل فرص الالتقاء أكبر بين الطرفين .

ومع الهند تجتمع الولايات المتحدة على عدّة مصالح مشتركة منها: التدفق الحر للتجارة، ومحاربة الإرهاب، وإيجاد آسيا مستقرة إستراتيجيا، والحرية السياسية، حيث تعتبر الدولتان من أكبر الديمقراطيات في العالم. وبالرغم من عدم اتفاقهما على برامج الهند النووية، فإنّ الإدارة الأمريكية تنظر اليوم للهند على كونها دولة تتعاظم قوتها يوما بعد يوم، حيث تتكون معها مصالح إستراتيجية كثيرة .

ومع الصين تسعى الإدارة الأمريكية إلى تدشين علاقة بنيوية بهدف تغييرها، وتنميتها ديمقراطيا. كما يتعاون الاثنان حيث تلتقي مصالحهما عند محاربة الإرهاب الحالي، وعند دفع الاستقرار في الجزيرة الكورية، وعند التخطيط للمستقبل الأفغاني، وعند صد الأخطار البيئية والصحية مثل انتشار مرض الإيدز .

ومن الجدير بالذكر أنّ المخاطر عبر الدولية التي تتعرض لها الصين، ستجبرها -عاجلا أو آجـــلا- على أن تصير أكثر إنفتاحا، وأكثر تقبلا للمعايير الديمقراطية .

ولا تنسى الإدارة الأمريكية أهمية الصين الاقتصادية، وكيف أنّها ستستفيد من دخول الـــصين فـــي منظمة التجارة الدولية ، وهو ما سيخلق فرصا أكثر للتصدير الأمريكي، ومن ثمّ فرضا أكثر للعمل لدى العمال والزراع الأمريكيين، وكذلك الشركات الأمريكية. ولا غرابة في أن تكون الصين هـــي رابع أكبر شريك تجاري للولايات المتحدة، حيث يبلغ حجم المعاملة التجارية بـــين الطـــرفين 100 بليون دولار سنويا .

وبالرغم من تواجد أسباب كثيرة لعدم الاتفاق بين الطرفين –منها مشكلة حقـــوق الإنـــسان، وتأييـــد أمريكا للمسألة التايوانية – فإنّ الإدارة الأمريكية عازمة على تضييق الفجوات مع الصين، لأنّ واقع ما بعد 11 سبتمبر يحتم عليها ذلك..

تطوير مؤسسات الأمن القومي الأمريكي .

بعد أحداث سبتمبر صارت الإدارة الأمريكية ملزمة بالاحتفاظ بقوة دفاعها أكثر ممّا ســـبق. ويقـــف الدفاع عن الولايات المتحدة في الأولوية العسكرية. ومن ثمّ، تسعى الإدارة الأمريكية إلـــى ضـــمان أصدقائها وحلفائها، أثناء أي تنافس عسكري في المـــستقبل، وردع أيّ تهديـــدات ضـــدّ المـــصالح الأمريكية، ومصالح الشركاء والأصدقاء ، وهزيمة أي عدو إذا ما فشل معه سلاح الردع .

إنّ الجيوش الأمريكية -التي كانت في يوم من الأيام مبنية بهدف ردع جيوش الحرب الباردة- لا بـــد أن تتحول الآن فتركز أكثر على كيفية إعتداء العدو، بدلا من التركيز على مكان وتوقيت الاعتـــداء. ومن أجل مواجهة تحديات الأمن الحالية -التي تولدت بعد أحداث سبتمبر- ستكون الإدارة الأمريكية في حاجة شديدة إلى قواعد ومحطات في أوربا الغربية وفي شمال شـــرق آســـيا، بالإضـــافة إلـــى

ترتيبات وقتية لنشر القوات الأمريكية على المدى البعيد. قبل الحرب على أفغانستان كانت تلك المنطقة بعيدة تماما عن إهتمام الإدارة الأمريكية، أمّا الآن.. فقد تغير الوضع تماما، وصار التركيز على نشر القوات الأمريكية في تلك المنطقة .

إنّ الإدارة الأمريكية ستسعى إلى تطوير دفاعها من خلال الإستراتيجيات التالية :

- القدرة على الدفاع أولا عن الأراضي الأمريكية .
- التأكد من وصول الولايات المتحدة إلى ساحات الحروب البعيدة.
- القدرة على الدفاع عن البنى التحتية الأمريكية في الفضاء الخارجي .
- تجديد وتطوير القوات المسلحة الأمريكية، آخذين بأحدث الأساليب التكنولوجية والعلمية .
- تطوير الطريقة التي تدار بها وزارة الدفاع، خاصة من ناحية الإدارة التمويلية، ومن ناحية التوظيف والإقالة .
- توفير عدّة اختيارات عسكرية للرئيس الأمريكي ، ليختار منها ما يشاء، وهو ما يثبط من إمكانيات الهجوم على الولايات المتحدة أو على الدول الصديقة.
- حرمان الأعداء من الحصول على أيّ أسلحة تفوق الأسلحة الأمريكية.
- تطوير القدرات الاستخباراتية لكي تتلاءم مع العدو الإرهابي الجديد .
- مزج الدفاع مع المخابرات مع تنفيذ القانون .
- الاعتماد على الدبلوماسية للتفاعل مع الدول الأخرى، فالدبلوماسيون الأمريكيون يشكلون الخط الأمامي للمفاوضات المعقدة ، والحروب الأهلية، والأزمات الإنسانية .

§ بذل الجهد في توصيل ثقافة عامة عن "أمريكا" لتتعرف كلّ شعوب الأرض عليهـــا .

فالحرب الدائرة الآن هي حرب أفكار ، ولابدّ أن تكون الغلبة للولايات المتحدة..

المصدر: www.islamonline.net

ترجمة وإعداد : شيرين حامد فهمي .

ملخص الوثيقة الخاصة بإستراتيجية الأمن القومي الأمريكي البيت الأبيض، سبتمبر 2002م.

القرار 1269 (1999)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته 4053 المعقودة

في 19 تشرين الأول/أكتوبر 1999

إنّ مجلس الأمن .

إذ يساوره القلق الشديد بسبب تزايد أعمال الإرهاب الدولي التي تعـــرض للخطـــر حيـــاة الأفـــراد وسلامتهم في جميع أنحاء العالم ، فضلا عن سلم جميع الدول وأمنها .

وإذ يدين جميع أعمال الإرهاب ، بغض النظر عن دوافعها ، وأينما وقعت وأيا كان مرتكبها .

وإذ يضع في إعتباره جميع قرارات الجمعية العامة ذات الصلة بما فيها القرار 60/49 المـــؤرخ 9 كانون الأول/ديسمبر 1994 الذي اعتمدت بموجبه الإعلان المتعلق بالتدابير الرامية إلـــى القـــضاء على الإرهاب الدولي .

وإذ يشدد على ضرورة تكثيف مكافحة الإرهاب على الصعيد الوطني وعلى القيام بإشـــراف الأمـــم المتحدة، بتعزيز التعاون الدولي الفعال في هذا الميدان على أساس مبـــادئ ميثـــاق الأمـــم المتحـــدة ومعايير القانون الدولي بما فيها احترام القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان .

وإذ يؤيد الجهود الرامية إلى تحقيق الاشتراك العالمي في الاتفاقيات الدولية القائمة لمناهضة الإرهاب وتنفيذها عالميا، ووضع صكوك دولية جديدة للتصدي لخطر الإرهاب.

وإذ يثني على ما قامت به الجمعية العامة وأجهزة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة ذات الصلة والمنظمات الإقليمية وغيرها في مكافحة الإرهاب الدولي .

وقد عقد العزم على المساهمة وفقا لميثاق الأمم المتحدة في جهود مكافحة الإرهاب بجميع أشكاله .

وإذ يؤكد من جديد أنّ قمع أعمال الإرهاب الدولي بما فيها الأعمال التي تكون دول ضالعة فيها هو إسهام أساسي في صون السلم والأمن الدوليين .

1- يدين إدانة قاطعة جميع أعمال الإرهاب وأساليبه وممارساته بوصفها أعمالا إجرامية لا يمكن تبريرها بغض النظر عن دوافعها وذلك بجميع أشكالها ومظاهرها وأينما وقعت وأيا كان مرتكبها ، لاسيما الأعمال التي يمكن أن تهدد السلم والأمن الدوليين .

2- يهيب بجميع الدول أن تنفذ تنفيذا كاملا الاتفاقيات الدولية المناهضة للإرهاب التي هي أطراف فيها ويشجع جميع الدول على النظر على سبيل الأولوية في الانضمام إلى الاتفاقيات التي ليست أطرافا فيها ويشجع أيضا على التعجيل بإعتماد الاتفاقيات المعلقة .

3- يؤكد دور الأمم المتحدة الحيوي في تعزيز التعاون الدولي في مكافحة الإرهاب ويشدد على أهمية زيادة التنسيق فيما بين الدول والمنظمات الدولية والإقليمية .

4- يهيب بجميع الدول أن تقوم في جملة أمور بإتخاذ خطوات ملائمة في إطار هذا التعاون والتنسيق من أجل :

- التعاون فيما بينها لاسيما من خلال اتفاقات وترتيبات ثنائية ومتعددة الأطراف لمنع وقمع أعمال الإرهاب وحماية مواطنيها وغيرهم من الأشخاص من الهجمات الإرهابية وتقديم مرتكبي تلك الأعمال إلى العدالة .

- القيام عن طريق استعمال جميع الوسائل القانونية بمنع وقمع أيّ أعمال إرهابية أو الإعداد لها أو تمويلها في أقاليمها .

- حرمان من يخططون لأعمال الإرهاب أو يمولونها أو يرتكبونها من الملاذات وذلك بكفالة اعتقالهم ومحاكمتهم أو تسليمهم .

- اتخاذ تدابير مناسبة وفقا للأحكام ذات الصلة من القانون الوطني الدولي بما في ذلك المعايير الدولية لحقوق الإنسان قبل منح مركز اللاجئ للتأكد من أنّ طالب اللجوء لم يشترك في أعمال إرهابية .

- تبادل المعلومات وفقا للقانون الدولي والوطني والتعاون في المسائل الإدارية والقضائية لمنع ارتكاب أعمال إرهابية .

5- يطلب إلى الأمين العام أن يولي في تقاريره المقدمة إلى الجمعية العامة لاسيما التقارير المقدمة وفقا لقرارها 53/50 المتعلق بالتدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي إهتماما خاصا بدرء ومكافحة الخطر الذي يهدد السلم والأمن الدوليين نتيجة للأنشطة الإرهابية .

6- يعرب عن استعداده للنظر في الأحكام ذات الصلة من التقارير المذكورة في الفقرة 5 أعلاه اتخاذ الخطوات اللازمة وفقا لمسؤولياته بموجب ميثاق الأمم المتحدة للتصدي للأخطار الإرهابية التي تهدد والأمن الدوليين .

7- يقرر أن يبقي المسألة قيد نظره .

القرار 1367 (2001)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته 4370 ، المعقودة في 12 أيلول/سبتمبر 2001

إنّ مجلس الأمن،

إذ يعيد تأكيد مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده ،

وإن عقد العزم على أن يكافح بكل الوسائل التهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن الدوليان نتيجة للأعمال الإرهابية، وإذ يسلم بالحق الأصيل الفردي أو الجماعي للدفاع عن النفس وفقا للميثاق ،

1- يدين بصورة قاطعة وبأقوى العبارات الهجمات الإرهابية المروّعة التي وقعت في 11 أيلول/سبتمبر 2001 في نيويورك وواشنطن العاصمة وبنسلفيا ، ويعتبر هذه الأعمال تهديدا للسلام والأمن الدوليين، شأنها شأن أيّ عمل إرهابي دولي .

2- يعرب عن تعاطفه العميق وبالغ تعازيه للضحايا وأسرهم ولشعب وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية ،

3- يدعو جميع الدول إلى العمل معا بصفة عاجلة من أجل تقديم مرتكبي هذه الهجمات الإرهابية ومنظميها ورعاتها إلى العدالة ، ويشدد على أنّ أولئك المسؤولين عن مساعدة أو دعم أو إيواء مرتكبي هذه الأعمال ومنظميها ورعاتها سيتحملون مسؤوليتها ،

4- يهيب بالمجتمع الدولي أن يضاعف جهوده من أجل منع الأعمال الإرهابية وقمعها بما في ذلك عن طريق زيادة التعاون والتنفيذ التام للاتفاقيات الدولية لمكافحة الإرهاب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، لاسيما القرار 1269 (1999) المؤرخ 19 تشرين الأول/أكتوبر 1999 ،

5- يعرب عن استعداده لاتخاذ كافة الخطوات اللازمة للرد على الهجمات الإرهابية التي وقعت في 11 أيلول/سبتمبر 2001 ومكافحة الإرهاب بجميع أشكاله، وفقا لمسؤولياته بموجب ميثاق الأمم المتحدة ،

6- يقرر أن يبقي المسألة قيد نظره .

القرار 1373 (2001)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته 4385 ، المعقودة في 28 أيلول/سبتمبر 2001

إنّ مجلس الأمن ،

إذ يعيد تأكيد قراريه 1269 (1999) المؤرخ 19 تشرين الأول/أكتوبر 1999 و1368 (2001) المؤرخ 12 أيلول/سبتمبر 2001 ،

وإذ يعيد أيضا تأكيد إدانته الكاملة للهجمات الإرهابية التي وقعت في نيويورك وواشنطن العاصمة وبنسلفانيا في 11أيلول/سبتمبر 2001 ، وإذ يعرب عن تصميمه على منع جميع هذه الأعمال ،

وإذ يعيد كذلك تأكيد أنّ هذه الأعمال، شأنها في ذلك شأن أيّ عمل إرهابي دولي، تشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين ،

وإذ يعيد تأكيد الحق الراسخ للفرد أو الجماعة في الدفاع عن النفس ، كما هو معترف به في ميثاق الأمم المتحدة وكما هو مؤكد في القرار 1368 (2001) ،

وإذ يعيد تأكيد ضرورة التصدي بجميع الوسائل وفقا لميثاق الأمم المتحدة، للتهديدات التي توجهها الأعمال الإرهابية للسلام والأمن الدوليين ،

وإذ يعرب عن بالغ القلق إزاء تزايد الأعمال الإرهابية بدافع من التعصب أو التطرف، في مناطق مختلفة من العالم،

وإذ يهيب بجميع الدول العمل معا على نحو عاجل على منع الأعمال الإرهابية والقضاء عليها، بما في ذلك من خلال التعاون المتزايد والتنفيذ الكامل للاتفاقيات الدولية ذات الصلة بالإرهاب ،

وإذ يسلم بضرورة إكمال التعاون الدولي بتدابير إضافية تتخذها الدول لمنع ووقف تمويل أي أعمال إرهابية أو الإعداد لها ، في أراضيها بجميع الوسائل القانونية ،

وإذ يعيد تأكيد المبدأ الذي أرسته الجمعية العامة في إعلانها الصادر في تشرين الأول/أكتوبر 1970م (القرار 2625 (د-25)) وكرر تأكيده مجلس الأمن في قراره 1189 (1998) المؤرخ 13 آب/أغسطس 1998 ، ومفاده أنه من واجب كل دولة عضو أن تمتنع عن تنظيم أي أعمال إرهابية في دولة أخرى أو التحريض عليها أو المساعدة أو المشاركة فيها أو قبول أنشطة منظمة في أراضيها بهدف ارتكاب تلك الأعمال،

وإذ يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ،

1- **يقرر** أنّ على جميع الدول :

(أ) منع ووقف تمويل الأعمال الإرهابية ،

(ب) تجريم قيام رعايا هذه الدول عمدا بتوفير الأموال أو جمعها بأي وسيلة بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، أو في أراضيها لكي تستخدم في أعمال إرهابية، أو في حالة معرفة أنّها سوف تستخدم في أعمال إرهابية ،

(ج) القيام بدون تأخير بتجميد الأموال وأي أصول مالية أو موارد اقتصادية لأشخاص يرتكبون أعمالا إرهابية ، أو يحاولون ارتكابها ، أو يشاركون في ارتكابها أو يسهلون ارتكابها، أو

لكيانات يمتلكها أو يتحكم فيها بصورة مباشرة أو غير مباشرة هؤلاء الأشخاص أو لأشخاص وكيانات تعمل لحساب هؤلاء الأشخاص والكيانات، أو بتوجيه منهم بما في ذلك الأموال المستمدة من الممتلكات التي يمتلكها هؤلاء الإرهابيون ومن يرتبط بهم من أشخاص وكيانات أو الأموال التي تدرها هذه الممتلكات ،

(د) تحظر على رعايا هذه الدول أو على أي أشخاص أو كيانات داخل أراضيها إتاحة أي أموال أو أصول مالية أو موارد اقتصادية أو خدمات مالية أو غيرها، بصورة مباشرة أو غير مباشرة للأشخاص الذين يرتكبون أعمالا إرهابية أو يحاولون ارتكابها أو يسهلون أو يشاركون في ارتكابها أو للكيانات التي يمتلكها أو يتحكم فيها ، بصورة مباشرة أو غير مباشرة هؤلاء الأشخاص أو للأشخاص والكيانات التي تعمل باسم هؤلاء الأشخاص أو بتوجيه منهم ،

2- **يقرر أيضا** أنّ على جميع الدول :

(أ) الامتناع عن تقديم أي شكل من أشكال الدعم الصريح أو الضمني إلى الكيانات أو الأشخاص الضالعين في الأعمال الإرهابية ، ويشمل ذلك وضع حد لعملية تجنيد أعضاء الجماعات الإرهابية ومنع تزويد الإرهابيين بالسلاح ،

(ب) اتخاذ الخطوات اللازمة لمنع ارتكاب الأعمال الإرهابية ويشمل ذلك الإنذار المبكر للدول الأخرى عن طريق تبادل المعلومات ،

(ج) عدم توفير الملاذ الآمن لمن يمولون الأعمال الإرهابية أو يدبرونها أو يدعمونها أو يرتكبونها، ولمن يوفرون الملاذ الآمن للإرهابيين ،

(د) منع من يمولون أو يدبرون أو ييسرون أو يرتكبون الأعمال الإرهابية من استخدام أراضيها في تنفيذ تلك المآرب ضد دول أخرى أو ضد مواطني تلك الدول،

(هـ) كفالة تقديم أي شخص يشارك في تمويل أعمال إرهابية أو تدبيرها أو الإعداد لهـا أو ارتكابها أو دعمها إلى العدالة وكفالة إدراج الأعمال الإرهابية في القـوانين والتـشريعات المحليـة بوصفها جرائم خطيرة وكفالة أن تعكس العقوبات على النحو الواجب جسامة تلك الأعمال الإرهابية ، وذلك بالإضافة إلى أيّ تدابير أخرى قد تتخذ في هذا الصدد ،

(و) تزويد كل منها الأخرى بأقصى قدر من المساعدة فيما يتصل بالتحقيقات أو الإجـراءات الجنائية المتعلقة بتمويل أو دعم الأعمال الإرهابية، ويشمل ذلك المساعدة على حصول كـل منهـا على ما لدى الآخرين من أدلة لازمة للإجراءات القانونية ،

(ز) منع تحركات الإرهابيين أو الجماعات الإرهابية عن طريق فرض ضوابط فعالة علـى الحدود وعلى إصدار أوراق إثبات الهوية ووثائق السفر وباتخاذ تدابير لمنع تزوير وتزييف أوراق إثبات الهوية ووثائق السفر أو إنتحال شخصية حامليها ،

3- **يطلب من** جميع الدول :

(أ) التماس سبل تبادل المعلومات العملية والتعجيل بها وبخاصة ما يتعلق منهـا بأعمـال أو تحركات الإرهابيين أو الشبكات الإرهابية، وبوثائق السفر المزورة أو المزيفة، والاتجار بالأسـلحة أو المتفجرات أو المواد الحساسة ، وبإستخدام الجماعات الإرهابية لتكنولوجيا الاتصالات، وبالتهديد الذي يشكله امتلاك الجماعات الإرهابية لأسلحة الدمار الشامل ،

(ب) تبادل المعلومات وفقا للقوانين الدولية والمحلية والتعاون في الشؤون الإدارية والقضائية لمنع ارتكاب الأعمال الإرهابية ،

(ج) التعاون ، بصفة خاصة من خلال ترتيبات واتفاقات ثنائية ومتعددة الأطراف، على منـع وقمع الاعتداءات الإرهابية واتخاذ إجراءات ضد مرتكبي تلك الأعمال ،

(د) الانضمام في أقرب وقت ممكن إلى الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية ذات الصلة بالإرهاب ومن بينها الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب المؤرخة 9 كانون الأول/ديسمبر 1999

(هـ) التعاون المتزايد والتنفيذ الكامل للاتفاقيات والبروتوكولات الدولية ذات الصلة بالإرهاب وقراري مجلس الأمن 1279 (1999) و 1368 (2001)،

(و) اتخاذ التدابير المناسبة طبقا للأحكام ذات الصلة من القوانين الوطنية والدولية، مما في ذلك المعايير الدولية لحقوق الإنسان، قبل منح مركز اللاجئ بغية ضمان عدم قيام طالبي اللجوء بتخطيط أعمال إرهابية أو تيسيرها أو الاشتراك في ارتكابها ،

(ز) كفالة عدم إساءة استعمال مرتكبي الأعمال الإرهابية أو منظميها أو من ييسرها لمركز اللاجئين، وفقا للقانون الدولي ، وكفالة عدم الاعتراف بالادعاءات بوجود بواعث سياسية كأسباب لرفض طلبات تسليم الإرهابيين المشتبه بهم ،

4- **يلاحظ مع القلق** الصلة الوثيقة بين الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتجار غير المشروع بالمخدرات وغسل الأموال والاتجار غير القانوني بالأسلحة والنقل غير القانوني للمواد النووية والكيميائية والبيولوجية وغيرها من المواد التي يمكن أن تترتب عليها آثار مميتة ، ويؤكد في هذا الصدد ضرورة تعزيز تنسيق الجهود على كل من الصعيد الوطني ودون الإقليمي والدولي تدعيما للاستجابة العالمية في مواجهة التحدي والتهديد الخطيرين للأمن الدولي ،

5- **يعلن** أنّ أعمال وأساليب وممارسات الإرهاب الدولي تتنافى مع مقاصد ومبادئ الأمم المتحدة وأنّ تمويل الأعمال الإرهابية وتدبيرها والتحريض عليها عن علم، أمور تتنافى أيضا مع مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها ،

6- **يقرر** أن ينشيء وفقا للمادة 28 من نظامه الداخلي المؤقت لجنة تابعة لمجلس الأمن تتألف من جميع أعضاء المجلس ، لتراقب تنفيذ هذا القرار بمساعدة الخبرات المناسبة، **ويطلب** من جميع الدول موافاة اللجنة بتقارير عن الخطوات التي اتخذتها تنفيذا لهذا القرار في موعد لا يتجاوز 90 يوما من تاريخ اتخاذه وأن تقوم بذلك فيما بعد وفقا لجدول زمني تقترحه اللجنة ،

7- **يوعز** إلى اللجنة أن تقوم بالتشاور مع الأمين العام بتحديد مهامها وتقديم برنامج عمل في غضون ثلاثين يوما من اتخاذ هذا القرار والنظر فيما تحتاجه من دعم ،

8- **يعرب** عن تصميمه على اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لكفالة تنفيذ هذا القرار بصورة كاملة وفقا لمسؤولياته المنصوص عليها في الميثاق ،

9- **يقرر** أن يبقي المسألة قيد نظره .

المصدر:

مجلة الرأي الآخر – سلسلة العولمة اللبيرالية و مناهضتها – العدد الأول – السنة الأولى/ كانون الأول 2001، صص 98-95.

الملخصـــــات

- باللغة العربية
- باللغة الفرنسية
- باللغة الإنجليزية

الملخص باللغة العربية:

العولمة و العنف – مقاربة سوسيولوجية لظاهرة العنف في ظل العولمة-

تندرج دراستنا الحالية ضمن الدراسات السوسيولوجية الحديثة التي تتناول ظاهرة العولمة باعتبارها تشكل تحولا جذريا و عميقا في الفضاء المجتمعي العالمي و المحلي، و لم تتأخر أثارها الايجابية منها و السلبية في البروز سريعا و التي تطرح تحديات جديدة تقف أمام المجتمع الإنساني. و لقد ركزنا في دراستنا هذه على الكشف عن الماهية الحقيقية للعولمة و جوهر مبادئها و مدى مساهمتها في إنتاج مشكلات اجتماعية جديدة و إعادة تصديرها لدول العالم عموما و دول الجنوب على وجه التحديد بصورة مطابقة لنشاطاتها و أهدافها و قيمها و طابعها الممارس مما أدى إلى ظهور ملامح وضع دولي معقد و متأزم تسوده الصراعات و النزاعات على جميع الأصعدة.

و لقد كانت ظاهرة العنف من ابرز المشكلات الاجتماعية التي تساهم العولمة في إنتاجها في صور وأشكال جديدة، حيث حاولنا من خلال دراستنا التأكيد على الطابع الإشكالي للمسالة المبحوثة من خلال مقاربة ظاهرة العنف التي بدأت تنخر جسم المجتمع و تهدد كيانه، و الوقوف على الأسس و الخلفيات و الإيديولوجيات التي يتأسس عليها خطاب العنف و أشكاله الجديدة في محتواها وتظاهراتها الكمية و النوعية في ظل التحولات العالمية المتسارعة و الانتشار المتزايد لقيم العولمة في مختلف أنحاء العالم.

و تأسيسا على هذه المعطيات حاولنا بلورة إشكالية الدراسة في صيغة السؤال المركزي التالي:

كيف تساهم ظاهرة العولمة في إنتاج وإعادة إنتاج أشكال جديدة للعنف وترسيخها بقوّة في المجتمعات المعاصرة ؟

وللإجابة عن هذا السؤال حاولنا اشتقاق الأسئلة الفرعية الآتية التي حاولنا من خلالها القيـــام بتفكيك بنية السؤال المركزي و تسهيلا لعملية المعالجة النظرية و الامبريقية للموضوع المدروس:

1- **ما هو السياق التاريخي الذي تطورت فيه كل من ظاهرتي العولمة والعنف ؟**

2- **ما هي المدلولات المختلفة لمفهوم العولمة ومفهوم العنف والمواقف المتخذة إزاءهما؟**

3- **هل العولمة نظام إنساني ومشروع حضاري أم أنّهـــا مـــصدر تهديـــد وإســـتراتيجية مستحدثة للهيمنة ؟**

4- **ما هي أشكال العنف الأكثر بروزا وتأثيرا في المجتمعات والتي أدّت إلـــى إنتاجهـــا أو إعادة إنتاجها ظاهرة العولمة ؟**

و لقد ارتأينا في هذا الإطار مقاربة موضوع دراستنا من خلال منحى نظري جديد يعالج ظاهرة العولمة و الذي يتبلور في اتجاهين:

- الاتجاه الأول: هو الاتجاه النظري الذي ينطلق منه معظم الباحثين و المهتمين بدراسة و تحليل ظاهرة العولمة و الذي يبنى بدوره على ثلاث فرضيات أساسية نلخصها كالتالي:

* الفرضية الأولى: العولمة جاءت نتاجا للتطور الخطي للرأسمالية.

* الفرضية الثانية: ترتكز العولمة على ثورة تكنولوجيا المعلوماتية ووسائل الاتصال الحديثة.

* الفرضية الثالثة: تستند العولمة على فكرة الديمقراطية كآلية للتقدم و الاستقرار الاجتماعي.

- الاتجاه الثاني: فيقوم على أن المبدأ الأساسي للعولمة وقيمها و طابعها الممارس تندرج ضمن منطق الهيمنة، فهي إستراتيجية مخططة تتسم بالنزوع القوي إلى الهيمنة و الاستغلال.

أما منهجيا فقد قمنا بمقاربة الإشكالية المبحوثة و معالجتها من منظور سوسيولوجي متعدد الأبعاد باعتبار أن كل من ظاهرتي العولمة و العنف متعددة و متباينة الأبعاد و الدلالات، و تتطلب دراسة علمية شاملة و متفتحة على فضاءات معرفية نظرية و منهجية واسعة تتجاوز في كثير من الحالات الإطار التخصصي الموجه للدراسة.

و في نفس السياق يمكن اعتبار مقاربتنا المنهجية مقاربة استكشافية ذلك لأننا لم ننطلق في بحثنا من فرضيات محددة و معلنة، بل من تساؤلات موجهة للدراسة يمكن اعتبارها في نفس الوقت فرضيات ضمنية (مضمرة) تساعدنا في عملية القراءة التحليلية المعمقة بغرض الإجابة على الإشكال المطروح.

و استعنا كذلك بمقاربات منهجية مساعدة تمثلت في المقاربة التاريخية و المقاربة التحليلية الوصفية و تقنية تحليل المضمون (التحليل الغرضي و التحليل الفئوي).

أما بخصوص مجال دراستنا فقد اعتمدنا منهجا انتقائيا لدراسة حالات محددة و معينة يكون موضوعها أحد أشكال العنف التي حصرناها في العنف الناتج عن العولمة بأبعادها الاقتصادية و السياسية و الثقافية و العنف المقاوم لها، سواء كان ذلك على المستوى المحلي و الإقليمي و الدولي.

أما فيما يتعلق بعينة البحث و كيفية اختيارها فلقد اتبعنا أسلوب المعاينة القصدية الغرضية، حيث تمثلت عينة دراستنا في مجموعة من الباحثين و الخبراء المتمرسين داخل و خارج الوطن، و المهتمين بالدراسة العلمية الجادة لظاهرة العولمة، و اعتمدنا في جمع المعطيات و البيانات الميدانية على تقنية الاستمارة الالكترونية التي صغنا مجموع الأسئلة المتضمنة بها باللغتين العربية و الفرنسية.

و انطلاقا من التساؤلات المؤطرة للدراسة، و من خلال المعالجة النظرية التحليلية و الميدانية توصلنا إلى النتائج التالية:

1- العولمة في الواقع مفهوم إيديولوجي و ليس مفهوم علمي، فهي و إن كانت ظاهرة موضوعية تطورت عبر سيرورة تاريخية محددة، و ساهمت في ظهورها مجموعة من العوامل، فهي في الجانب الأكبر من جوانبها جاءت نتيجة لسياسات و إرادات الحكومات التي فرضتها على دول العالم.

2- مفهوم العولمة، مفهوم مستحدث، جاء كبديل لمفاهيم أخرى يراد طمسها و إعادة إحيائها في طبعة منقحة جديدة و تحت تسميات جديدة مثل الأمركة- الهيمنة- الإمبريالية.

3- يختلف مفهوم العنف في دلالاته و معانيه و تمثلاته في ظل العولمة عن تلك التي كان يحملها في فترات تاريخية سابقة.

4- أهم العوامل التي ساهمت في تشكل الفكر العولمي تتمثل في :

أ- انهيار الإتحاد السوفياتي و تفكك المعسكر الشيوعي.

ب- الطفرة الهائلة في وسائل الاتصال و المعلوماتية.

جـــ- ظهور و انتشار الشركات متعددة الجنسيات.

5- تطرح العولمة مجموعة من التحديات و الرهانات التي تعتبر عائقا أساسيا في وجه تطور و ازدهار دول الجنوب من أهمها نذكر:

أ- تعميق الهوة بين دول المركز و دول المحور و خاصة في المجال الاقتصادي.

ب- التلاعب بقيم و مبادئ حقوق الإنسان.

جـــ- ظهور تناقضات صارخة في البنى الأساسية.

6- تستند ظاهرة العولمة و خطابها المؤدلج إلى مجموعة من الأطر و المرتكزات النظرية تتمثل في:

أ- أطروحة "نهاية التاريخ" لفوكوياما.

ب- أطروحة "صدام الحضارات" لهانتنغتون.

جـــ- الأفكار و التوجيهات السياسية لبريجنسكي.

د- أطروحة "الحتمية القيادية" لجوزيف ناي و جيمس كورث.

7- إن تحليل المضمون الحقيقي و جوهر ظاهرة العولمة يكشف لنا على أنها ليست نظاما إنسانيا أو مشروعا حضاريا هدفه و مساعيه موجهة لخدمة شعوب و دول العالم دون استثناء، بل هي إستراتيجية هيمنة جديدة للدول الرأسمالية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية على دول الجنوب.

8- إن أشكال العنف الأكثر بروزا و تأثيرا في المجتمعات و التي أدت إلى إنتاجها ظاهرة العولمة تنقسم إلى شكلين رئيسين على أساس الكيفية التي يتولد بها هذا العنف و هما:

أ- العنف الذي تمارسه العولمة في المجتمعات (كفعل).

ب- العنف المقاوم للعولمة (كرد فعل).

9- من أهم مظاهر العنف الناتج عن الممارسات العولمية نذكر على التوالي:

أ- العنف الإقتصادي: و هو أهم مظهر من مظاهر العنف المعولم، و من أهم مؤشراته:

* انتشار الفقر و تزايد معدلات البطالة و المديونية.

* تأنيث الفقر.

* اتساع الهوة بين دول الشمال و دول الجنوب.

* تآكل الطبقة الوسطى في المجتمعات.

* الأزمات الإقتصادية.

ب- العنف السياسي: و يمكن أن نلمسه في عدة تمثلات و تمظهرات من بينها:

* إنتشار الحروب و تغير المعادلة الأمنية و إنتشار بؤر التوتر في مناطق عديدة من العالم.

* عدم إحترام مبادئ حقوق الإنسان.

* تراجع دور الدولة و إختفاء نموذج (الدولة – الأمة)

جـــ- العنف الثقافي: و يتبدى لنا من خلال محاولة العولمة فرض نموذج ثقافي إستهلاكي موحد على جميع دول العالم، عن طريق الترويج لثقافة عالمية موحدة لها قيمها و معاييرها الثقافية الأمريكية التي تؤدي في النهاية إلى تكريس المزيد من الهيمنة و التبعية بإعتبارها ثقافة نخبوية منمطة تصدر من المركز نحو الأطراف.

10- أما العنف المقاوم للعولمة فله مظهرين أساسيين نتجا كرد فعل لسياسات دولية غير متوازنة و غير عادلة تتسم بالازدواجية في المعايير و هما:

أ- تنامي معدلات الجريمة المنظمة و بالتحديد ظاهرة الإرهاب الدولي، خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 التي غيرت من مسار العولمة و زادت من حدة مظاهر العنف بشكل لم يسبق له مثيل.

ب- ظهور حركات إجتماعية إحتجاجية مناهضة للعولمة في كل بقاع العالم.

خلاصة عامة:

العولمة تساهم بشكل كبير في ظهور و ترسيخ أشكال جديدة للعنف في المجتمعات المعاصرة "فالعنف هو الوجه الآخر للعولمة".

Résumé en Français :

La mondialisation et la violence

- approche sociologique du phénomène de la violence à l'ère de la mondialisation -

Notre étude s'inscrit parmi les études sociologiques actuelles traitant du phénomène moderne de la mondialisation comme une transformation profonde et radicale de la communauté mondiale et locale, et ne tarda pas à révéler ses effets positifs et négatifs dans les sociétés contemporaines, ce qui présente de nouveaux défis à la communauté internationale.
Et nous nous sommes concentrés dans cette étude à révéler la véritable essence de la mondialisation, l'essence même de ses principes et sa contribution à la production de nouveaux problèmes sociaux et réexportés vers les pays du monde entier en général et les pays du Sud en particulier. Ce qui génère un contexte de crise, dominé par des conflits et des litiges sur le plan international.

le phénomène de la violence est un des problèmes sociaux les plus cruciaux engendrés et reproduits par la mondialisation dans de nouvelles formes, qualitatives et quantitatives, et nous avons essayé au cours de notre étude de souligner le caractère problématique de la question examinée,par une approche sociologique de la violence qui a infecté le corps de la communauté et menace son entité au sein de la prolifération accélérée des principes de la mondialisation, dans les différentes régions du monde.

C'est à partir de ce constat que la problématique de cette étude a été posée sous la forme de la question centrale suivante:

Comment le phénomène de la mondialisation contribue t-il à la production et la reproduction de nouvelles formes de violence et à son ancrage dans les sociétés contemporaines?

Pour répondre à cette question, on a déduit les questions suivantes à partir dequelles nous avons tenté de démanteler la structure de la question centrale et de faciliter le processus de traitement théorique et empirique de l'objet étudié:

1 - Quel est le contexte historique dans lequel a été élaboré chacun des phénomènes de la mondialisation et la violence?

2 - Quelles sont les différentes perceptions du concept de la mondialisation et le concept de violence et les différentes attitudes à leur égard?

3 - La mondialisation est-elle un projet humain et civilisationnel ou est-ce une source de menace et une stratégie innovante pour la domination?

4 - Quelles sont les formes de violence, les plus importantes et influentes dans les sociétés, qui ont été produites ou reproduites par le phénomène de la mondialisation?

Nous avons constaté qu'une nouvelle approche théorique est nécessaire pour traiter le phénomène de la mondialisation, et qui se manifeste par deux principales tendances:

*__**La première tendance**__: c'est le cheminement théorique adopté par la plupart des chercheurs intéressés à étudier et à analyser le phénomène de la mondialisation, qui à son tour est fondé sur trois principes fondamentaux qui se résument comme suit:

- La première hypothèse: la mondialisation est le résultat de l'évolution linéaire du capitalisme.
- La seconde hypothèse: la mondialisation est fondée sur la révolution des technologies de l'information et les moyens modernes de communication.
- La troisième hypothèse: la mondialisation repose sur l'idée de la démocratie en tant que mécanisme pour le progrès et la stabilité sociale.

  * **La deuxième tendance:** qui est basée sur le principe fondamental de la mondialisation et de ses valeurs et son caractère mis en application, qui relève de la logique de la domination, c'est une stratégie prévue et caractérisée par une forte tendance dirigée vers l'hégémonie et l'exploitation.

L'approche méthodologique utilisée, pour aborder et traiter le problème est une approche sociologique multi-dimensionnelle, puisque chacun des phénomènes (la mondialisation et la violence) a de multiples dimensions et implications, et exige une étude scientifique exhaustive et ouvertes sur des éspaces cognitifs théoriques et méthodologiques qui dépasse dans de nombreux cas, le cadre spécialisé de l'étude.

Dans le même contexte, notre approche peut être considérée comme une approche méthodologique exploratoire vu que notre recherche en perspective ne se base pas sur des hypothèses déclarées, mais sur des questions adressées à l'étude et qui peuvent être considérées à la fois comme des hypothèses implicites (sous-entendues) ce qui nous aidera dans le processus d'une lecture analytique profonde pour répondre à la problématique posée.

C'est aussi pour cette raison que l'assistance d'autres approches méthodologiques a été appréciée et représentée dans la perspective de l'approche historique et l'approche analytique descriptive et la technique d'analyse du contenu.

En ce qui concerne le cadre de notre étude, nous avons adopté une approche sélective pour étudier des cas précis et spécifiques dont le sujet se défini à l'une des formes de violence : la violence résultant de la mondialisation dans ses dimensions économique, politique et culturelle,et la violence qui résiste à cette dernière, que ce soit au niveau local, régional ou international.

concernant l'échantillon de la recherche et la façon dont nous l'avons choisi, on s'est axé sur un échantillon captif, auprès d'un groupe de chercheurs expérimentés à l'intérieur et l'extérieur du pays, et qui s'intéressent à l' étude scientifique sérieuse du phénomène de la mondialisation, et nous avons adopté dans la collecte des données sur le terrain « le questionnaire électronique » dont nous avons formulé les questions contenues dans les deux langues arabe et française.

A partir de l'étude des questions formulées, et à travers le traitement, et l'analyse théorique et empirique, nous avons décelé les résultats suivants:

1 - La mondialisation est en effet un concept idéologique, ce n'est pas un concept scientifique, et ce fut un phénomène objectif qui a évolué à travers un processus de spécificités historiques, et divers facteurs ont contribué à son apparition, et ses essentiels aspects ont été le résultat de politiques et de la volonté des états hégémoniques qui l'ont imposer à tous les pays du monde.

2- Le concept de mondialisation, un concept de nouveauté, est entré en jeu en écartant d'autres concepts et contribuant à la leur renaissance dans une nouvelle édition révisée et sous des marques nouvelles telles que : Américanisation - Domination - Impérialisme.

3 - La notion de violence est différente dans ses connotations et ses significations à l'ère de la mondialisation de celle dont elle s'est acquitté au cours de périodes historiques antérieures.

4 - Les facteurs les plus importants qui ont contribué à une idéologie mondialiste sont les suivants :

A - L'effondrement de l'Union soviétique et la désintégration du camp communiste.

B - Un bond gigantesque en matière de communication et d'information.

C - l'émergence et la multiplication des sociétés multinationales.

5 - La mondialisation pose une série de défis et d'enjeux qui sont des obstacles majeurs au développement et à la prospérité des pays du sud dont nous citerons les plus importants:

A - L'approfondissement du fossé entre le centre et les pouvoirs de l'Axe, en particulier dans la sphère économique.

B - La manipulation des valeurs et des principes des Droits de l'Homme.

C - L'émergence des contrastes frappants dans les structures fondamentales.

6 - Le phénomène de la mondialisation est basé sur un ensemble de cadres de références et de fondements théoriques qui sont:

A - La thèse « La fin de l'Histoire » de Fukuyama.

B - La thèse « Le choc des civilisations» de Huntington.

C - Les idées et les directives politiques de Brzezinski.

D -La thèse « Le commandement absolu » de Joseph Nye , et James Kurth.

7 - L'analyse de la véritable substance et l'essence du phénomène de la mondialisation révèle que ce n'est pas un des projets humanitaires ou civilisationnels, et ses objectifs de service ne sont pas orientés au profit des peuples et nations du monde, sans exception, mais comme une stratégie pour la domination des pays du Sud.

8 - Les formes de violence, dont le plus importantes influent sur la communauté, qui ont été engendré par la mondialisation sont divisées en deux formes principales, sur la base de la façon dont cette violence est générée, à

savoir:

A - La violence perpétrée par la mondialisation dans les communautés (un acte).

B - La violence combattant la mondialisation (en réaction).

9 - Les manifestations les plus importantes de la violence résultant de la pratique mondialisée sont respectivement:

A - La violence économique: elle est la plus importante manifestation de la violence mondialisée, et les indicateurs les plus importants:

* La propagation de la pauvreté et l'augmentation des taux de chômage et d'endettement.
* La féminisation de la pauvreté.
* Aggravation de la fracture entre le Nord et le Sud.
* L'érosion des communautés de la classe moyenne.
* Crise économique.

B - la violence politique : elle peut être visible dans un certain nombre de représentations et des perceptions notamment:

* La propagation de la guerre et le changement de l'équation de la sécurité et la propagation des foyers de tension dans de nombreuses régions du monde.
* Le manque de respect des principes des Droits de l'Homme.
* Retraite de l'État et la disparition d'un formulaire (l'Etat - la nation)

C - la violence culturelle : qui se manifeste à nous en essayant d'imposer un modèle culturel de la mondialisation des consommateurs de manière uniforme à tous les pays du monde entier à travers la promotion d'une culture mondiale unifiée avec des valeurs et des normes culturelles de l'Amérique, qui a conduit à consacrer plus de domination et de dépendance stéréotypée comme une question élitiste du centre vers les parties.

10 - La violence combattant la mondialisation à deux principaux aspects augmenté en réponse à des politiques internationales non équitables et le non

chevauchement dans les normes et qui sont:

A - La prolifération du crime organisé et, particulièrement, le phénomène du terrorisme international, surtout après les événements du 11 Septembre 2001, qui ont changé le cours de la mondialisation et en a augmenté la gravité des manifestations de la violence qui est sans précédent.

B - l'émergence de mouvements sociaux anti-mondialiste dans toutes les régions du monde.

La conclusion générale:

La mondialisation contribue de manière significative à l'émergence et la consolidation de nouvelles formes de violence dans les sociétés contemporaines.

"La violence est l'autre face de la mondialisation."

Summary in English:

Globalization and violence

- A sociological approach to the phenomenon of violence in the context of globalization-

Our study falls within the current sociological studies dealing with the modern phenomenon of globalization as a profound and radical transformations in the global and local space community, and did not delay their positive and negative effects, which emerging rapidly, and poses new challenges standing in front of the international community.

we focused in this study to reveal the true essence of globalization, the essence of its principles and its contribution to the production of new social problems and re-exported them to countries in the world in general and the countries of the South specifically, which led to the emergence of an complex international situation dominated by conflicts at all levels.

The phenomenon of violence is the most prominent social problems that globalization contribute in his production in new forms, and we tried during our study emphasized the problematic nature of the issue examined, with the approach of the violence phenomenon that has infected the body of the community and threaten its entity, and stand on the bases and backgrounds and ideologies that underpin address violence and his new forms in their quantity and quality content and demonstrations in the light of rapid global transformations and the growing proliferation of globalization in different parts of the world.

And based on these data we tried to formulate the problem of study in the form of the central question of the following:

How the phenomenon of globalization contribute in the production and reproduction of new forms of violence and consolidation them forcibly in contemporary societies?

To answer this question we tried to derive the following sub-questions which we tried to dismantle the structure of the central question and to facilitate the process and theoretical and empiric treatment of the subject studied:

1 - What is the historical context in which they were developed each of the phenomena of globalization and violence?

2 - What are the different meanings of the concept of globalization and the concept of violence and attitudes towards them?

3 - Is globalization a human and civilizational project or is it a source of threat and innovative strategy for domination?

4 – What are the most prominent and influential forms of violence, in the communities, which are produced or reproduced by the phenomenon of globalization?

We decided, and in this research to approach the subject of our study through a new theoretical approach deals with the phenomenon of globalization, which crystallized in two directions:

***The first trend:**that is the theoretical direction which is adopted by most researchers interested by studying and analyzing the phenomenon of globalization, which in turn is built on three basic premises may be summed up as follows:

- The first hypothesis: globalization was the result of the evolution of the linear capitalism.
-The second hypothesis: globalization based on the information technology revolution and the modern means of communication.
- The third hypothesis: globalization based on the idea of democracy as a mechanism for progress and social stability.

* **The second trend:** that is based upon the basic principle of globalization and its values and character of the practitioner falls within the logic of domination, it is a strategy correlated to the hegemony and exploitation.

The methodological approach we have use for examined the problem and addressed from the perspective of multidimensional sociological approach , since each of the phenomena of globalization and violence have multiple different dimensions and implications, and require an scientific study open on cognitive theoric and methodological spaces and extensive than in many cases specialist framework directed the study.

In the same context, our approach can be considered as an exploratory methodological approach that we did not proceed in our search of certain declared assumptions, but from the questions addressed the study which can be considered at the same time as implicit assumptions (implied) which will help us in the process of profound and analytical reading in order to answer the problematic at hand.

We seek the help and assistance as well as other methodological approaches represented in the perspective of historical approach and analytical descriptive approach and the technical of content analysis .

As regards the area of our study we have adopted a selective method to study specific cases with the topic of one form of violence that is violence resulting from globalization in its economic, political and cultural dimensions and resistant violence to them, whether at the local, regional and international levels.

Concerning the sample of the research and how we follow the method has selected the preview Object of intent, as our study sample was a group of experienced researchers and experts inside and outside the country, and are interested in serious scientific study of the phenomenon of globalization, and we have adopted in the collection of data and field data the electronic

questionnary which we formulated the questions contained in both Arabic and French.

Starting from the questions framed the study, and through processing theoric, and analytical treatment we have the following results:

1 - Globalization is indeed an ideological concept, not a scientific concept, and even if it was an objective phenomenon that evolved through a specific historical process , and contributed to its appearance a variety of factors, it is in the bulk of its aspects the result of policies and the will of Governments imposed on the countries of the world.

2 - The concept of globalization, is a new concept , which came on as substitute for other concepts to be erased and re-revival in a new revised edition and under new labels such as Americanization - Domination - Imperialism.

3 –The notion of violence is different from the concept of violence in its connotations and meanings in light of globalization from those which he carried in previous historical periods.

4 - The most important factors that contributed to a globalist ideology are:

A - The collapse of the Soviet Union and the disintegration of the communist camp.

B - A gigantic leap in communication and information.

C - The emergence and spread of multinational companies.

5 - Globalization poses a series of challenges and the stakes that are a major impediment to development and prosperity of the countries of south and the most important are:

A - Deepening the gap between the center and the Axis powers, especially in the economic sphere.

B - To manipulate the values and principles of Human Rights.

C - The emergence of striking contrasts in fundamental structure.

6 - The phenomenon of globalization is founded on fundamental principles and ideological bases which are:

A - Thesis "The End of History" to Fukuyama.

B - Thesis "The clash of civilizations" to Huntington.

C - The ideas and policy directives to Brzezinski.

D - Thesis "The absolute leadership" to Joseph Nye, and James Kurth.

7 - The analysis of real substance and essence of the phenomenon of globalization reveals that it is not a humanitarian or civilisational project, oriented in favour of all the peoples and nations in the world, without exception, but as a strategy for the new dominance of capitalist states led by the United States.

8 - The forms of violence, the most prominent and influential in the communities, which are produced by the phenomenon of globalization, are divided into two main forms on the basis of how this violence is generated, namely:

A - Violence perpetrated by globalization in the communities (an act).

B - Resistance Violence to the globalization (in reaction).

9 - The most important manifestations of violence resulting from the Globalizing practice mention respectively:

A - Economic violence: it is the most important manifestation of globalized violence, and the most important indicators are:

* The spread of poverty and increasing rates of unemployment and indebtedness.
* Feminization of poverty.
* Widening the gap between the North and the South.
* Erosion of the middle class communities.
* Economic crisis.

B - Political violence: and can be visible in a number of representations and

perceptions and including:

* The spread of war and change of the security equation and the spread of tension in many regions of the world.

* Lack of respect Human Rights principles.

* Retreat of the State and the disappearance of a form (the State - the nation)

C - Cultural violence: and manifested to us by trying to impose a cultural model of globalization Consumer uniformly to all countries around the world through the promotion of a unified global culture whith values and cultural norms of America, which eventually lead to devote more of domination and dependency stereotyped as elitist issue from the center towards the parties.

10 - The violence of globalization resistant have two aspects then he grew out in response to international unfair policies and duplication in the norms which are:

A - growth of organized crime and, specifically, the phenomenon of international terrorism, especially after the events of September 11, 2001 that changed the course of globalization and increased the severity of the manifestations of violence which is unprecedented.

B - the emergence of social movements anti-globalization in all parts of the world.

The general conclusion:

Globalization contribute significantly to the emergence and consolidation of new forms of violence in contemporary societies

"Violence is the other face of globalization."